كتاب
الكافية في النحو

تأليف

الإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف
بابن الحاجب النحوي المالكي
٥٧٠هـ - ٦٤٦

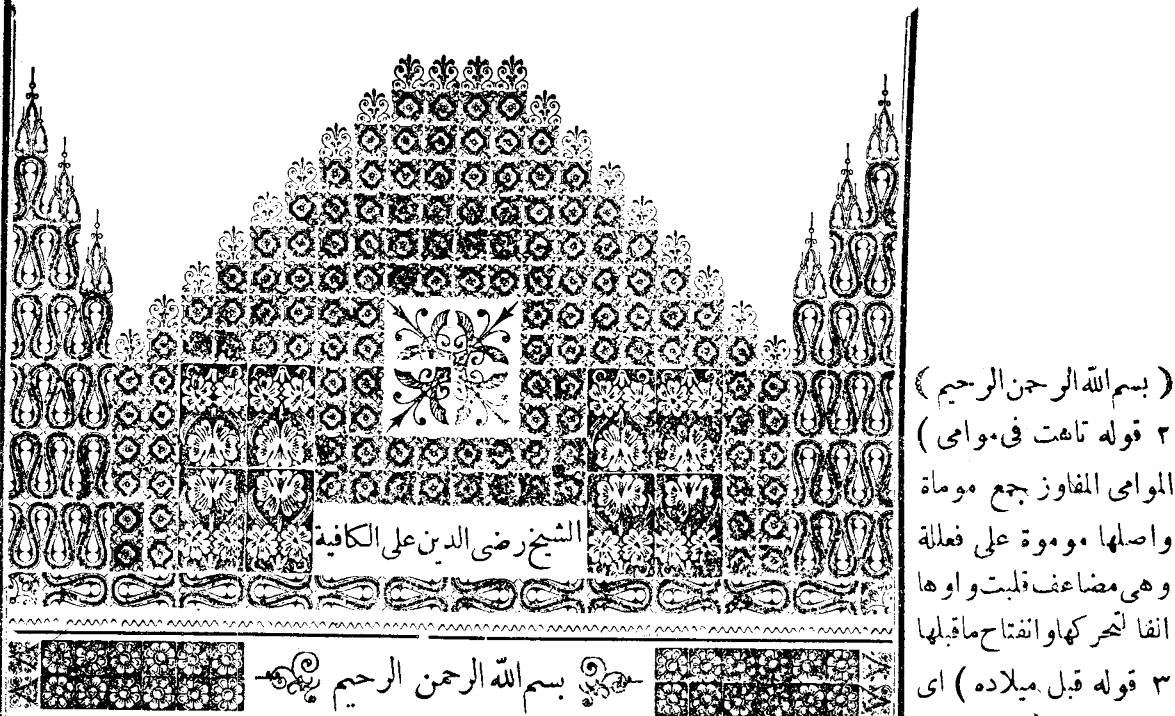
شرحه

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي ٦٨٦هـ
رحمهما الله

الجزء الأول

نلفت نظر القارئ الكريم إلى الاستدراكات الملحقة
بآخر الجزء الأول وذلك لمراجعتها قبل القراءة.

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن ان تحاط بعد ❊ وتعالت كبرياؤه عن ان تشتمل بحد ❊
٢ تاهت في موامي معرفته سابلة الافهام ❊ وغرقت في بحار عزته سابحة الاوهام ❊
كل مايخطر ببال ذوي الافكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته ❊ وجميع ماتعقد عليه ضمائر
اولي الابصار فعلى خلاف ماذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته ❊ وصلواته على
خاتم انبيائه ❊ ومبلغ انبائه ❊ محمد بن عبدالله المبشر به ٣ قبل ميلاده ❊ وعلى السادة
الاطهار ٤ من عترته واولاده ❊ وبعد فقد طلب الي بعض من اعتنى بصلاح حاله ❊
٥ واسعفه بما تسعه مقدرتي من مقترحات آماله ❊ تعليق مايجرى مجرى الشرح على
مقدمة ابن الحاجب عند قرائها علي ٦ فانتدبت له ٧ مع عوز مايحتاج اليه الغائص في هذا
٨ اللج ❊ والسالك لمثل هذا الفج ❊ من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة ❊ بذلا لمسؤله ❊
وتحقيقا لمأموله ❊ ثم اقتضى الحال بعد الشروع ❊ ٩ التجاوز عن الاصول الى الفروع ❊
فان جاء مرضيا فببركات ٢ الجناب المقدس ٣ الغروي صلوات الله على مشرفه لاتفاقه
فيه ❊ والافمن قصور مؤلفه فيما ينحيه ❊ والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حسبنا
ونعم الوكيل ❊ (قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد) اعلم ان الكلم جنس الكلمة مثل
تمر وتمرة وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا الذي التا كما يجئ تحقيقه في باب الجمع
بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء ٤ لكن الكلم لم يستعمل
٥ الاعلى مافوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب ❊ وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام
من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما في النفس ٦ وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة

(بسم الله الرحمن الرحيم)
٢ قوله تاهت في موامي) الموامي المفاوز جمع موماة واصلها مومومة على فعللة وهي مضاعف قلبت واوها الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها
٣ قوله قبل ميلاده) اى قبل زمان ولادته ٤ قوله من عترته) عترة الرجل نسله ورهطه الادنون اى الاقربون ٥ قوله واسعفه) اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له واسعفته اعنته على امره ٦ قوله فانتدبت له) ندبه لامر فانتدب له اى دعاه له فاجاب ٧ قوله مع عوز) عوز الشئ عوزا اذا لم يوجد ٨ قوله اللج) اللج معظم الماء كاللجة والفج الطريق بين الجبلين ٩ قوله (التجاوز عن الاصول) جاوزت الشئ وتجاوزته بمعنى وتجاوز عنه اى عفا وكأنه ضمن التجاوز معنى التباعد

٢ قوله الجناب) بالفتح الفناء وماقرب من محلة القوم ٣ قوله الغروي) والغري الحسن يقال (مجازا)
رجل غري والغريان قبر امالك وعقيل سميا غريين لان النعمان بن المنذر كان يغريهما بدم من يقتله يوم بؤسه ٤ (قوله لكن
الكلم لم يستعمل) اى لم يطلق ٥ قوله (الاعلى مافوق الاثنين فلذلك قيل الكلم جمع ٦ (قوله وهو اشتقاق بعيد) لبعد
المناسبة المعنوية التي يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا كما لايخفى

٧ (قوله كلة شاعر) اى قصيدته ٨ قوله (والكلام بمعناه) اى بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ فيكون معناه المتكلم به ٩ (قوله لكن القول اشتهر) اى فى عرف اللغة ٢ (قوله واشتهر الكلام لغة) اى فى العرف اللغوى ٣ (قوله واللفظ خاص بما يخرج من الفم آه) ٣ قيل فيكون اللفظ اخص من الكلمة لانها تطلق على مفردات

مجازا على القصيدة والجمل يقال ٧ كلة شاعر قال الله تعالى ﴿وتمت كلمة ربك الحسنى﴾ واللفظ فى الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد به ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه ❊ ٨ والكلام بمعناه لكنه لم يوضع فى الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التى تنصبها على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا اولا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له ❊ فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعانى وعلى اكثر منه مفيدا كان اولا ٩ لكن القول اشتهر فى المفيد بخلاف اللفظ والكلام ٢ واشتهر الكلام لغة فى المركب من حرفين فصاعدا ٣ واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ❊ ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه فى الاصل لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام فى اصطلاح النحاة بما سيجئ ❊ والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعانى ٤ مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم ٥ فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه فى المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلا اولا بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى اخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه ٦ كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها ٧ ومحرفات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ ٨ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملا كان اولا ومع قصد التواطؤ اولا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على ٩ خلاف المشهور من اصطلاحهم ٢ ومعنى اللفظ ما يعنى به اى يراد بمعنى المفعول (قوله لمعنى مفرد يعنى به المعنى الذى لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان اولا جزء له كمعنى ضرب ونصر فالمعنى المركب على هذا هو الذى يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل

كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه فى حدها واجيب بان المراد ما هو لفظ حقيقة او حكما على ما ذكر ليتناول الضمائر المنوية ولا شك ان تلك الكلمات من شانها ان يتلفظ بها قطعا بل هى ملفوظة بالفعل ايضا وان لم تكن ملفوظة بالقياس اليه تعالى

٤ (قوله مع قصد ان يصير متواطئا عليه) اى لا بد من قصد التواطؤ لان الغرض فهم المعنى وتفهيمه من اللفظ ولا يتصور الا بالتواطؤ بينه وبين غيره وانما لم يصرحوا بذلك لان تعيين اللفظ بازاء المعنى لا يخلو عنه ظاهرا فتأمل

٥ (قوله فلا يقال اذا استعملت) الاستعمال اطلاق اللفظ على المعنى وارادة فهمه منه وليس جعل اللفظ للمعنى وتعيينه بازائه بل هو متوقف عليه فلا حاجة الى التقييد باولا لاخراجه عن حد الوضع

٦ (قوله كما اذا سميت بزيد) اى بعد كونه مصدرا

٧ (قوله ومحرفات العوام آه) الظاهر ان المحرف الاول استعمل اللفظ المحرف فى ذلك المعنى بتوهم وضعه له لانه جعله له وعينه بازائه وانما فهم المعنى منه لمشابهته المحرف منه الموضوع لذلك المعنى فلا حاجة اذن الى التصريح بقصد التواطؤ لاخراج المحرفات

٢ (قوله ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع اه) فيخرج به المركبات ويخرج بالموضوع المهملات ولا يرد حينئذ ماسيأتى من ان الوضع اخرج المركبات فلاحاجة الى قيد الافراد لاخراجها ولايخفى عليك ان اعتبار الافراد والتركيب فى الالفاظ انما يحسن اذا اعتبر دلالتها على معنى اواعتبر مايستلزم دلالتها عليه ٤ اعنى الوضع وعلى هذا فلو قال المص الكلمة لفظ موضوع مفرد لكان مع رعاية ذلك الحسن قد سلم من هذا واما الاعتراض بالمركبات فهو مدفوع بما سيأتى وربما يتوهم ان مفرد فى عبارة المص مرفوع صفة اخرى للفظ اخرت عن الصفة الاولى لما اشير اليه وفيه ان ذلك يوجب الالتباس وانه صرح فى شرحه بخلاف ذلك ومنهم من قال جعل المص المفرد صفة للمعنى واراد ايضا بالمعنى المفرد مادل عليه بلفظ مفرد لكنه لم يرد باللفظ المفرد مصطلح اهل الميزان بل اراد به ما ارتضاه فى مختصره ومنتهاه حيث قال اللفظ المفرد هو اللفظ بكلمة واحدة وقال المنطقيون ما وضع لمعنى ولا جزء له يدل فيه والمركب بخلافه فيهما فنحو بعلبك مركب على الاول لا الثانى ونحو يضرب بالعكس ويلزمهم ان نحو ضارب ومخرج مما لاينحصر مركب هذا كلامه فقد رد عليهم تفسيرهم بلزوم تركيب نحو ضارب كما اعترف به الشارح حيث قال فيما بعد (صوم)
فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد وحينئذ تعين ان يريد بالمعنى المفرد مايستفاد من اللفظ المفرد بالتفسير المذكور اولا فيكون معنى عبد الله علما مركبا ولايكون عبد الله علما داخلا فى حد الكلمة والمراد بالكلمة فى حد المفرد هو المعنى ٥

جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذى يدل جزؤه على جزء معناه ※ والمشهور فى اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولاينبغى ان يخترع فى الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول انى اردت بالمعنى المفرد المعنى الذى لاتركيب فيه لان جميع الافعال اذن يخرج عن حد الكلمة (٢ ولوقال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على مايجئ (واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قديكون لفظا وقد لايكون ٣ (واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لابالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل لانه دال ايضا على معنى كحيوة المتكلم به ولكن عقلا لاوضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لالمعنى كالمهملات كام ونحوه من الهذيانات وقدم الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبدالله وضرب زيد غير علمين (فان قيل ان التاء فى لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما كتمرة وتمرا واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة (٤ فالجواب ان اللام فى مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجئ فى باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذى يحسن فيه لفظة كل كقوله تعالى ﴿ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا﴾ اى كل الانسان والا لم يجز الاستثناء لانه عند الجمهور من النحاة يخرج مالولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة ٥ فيناقض الوحدة والثانى ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلى كما فى قوله تعالى ﴿لئن اكله الذئب﴾ ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لايناقض الوحدة اذ لادلالة فيه على الكثرة ٦ والمقصود فى هذا الموضع هو الثانى اى ماهية الجنس من حيث هى هى لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشئ لالبيان استغراقه (٧ ان قيل لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ فى التأنيث (فالجواب انه لايجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة اوحكمها كالمنسوب اما فى الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة (وقوله لفظ ههنا وان كان بمعنى الصفة اى ملفوظ بها كما ذكرنا الان اصله مصدر ويعتبر الاصل فى مثله نحو امرأة

٨ قوله فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه آه) فيستغني بذلك عن قيد الافراد وحاصل الجواب ان جميع المركبات لا تخرج به فاحتيج الى قيد الافراد وبه يستغنى عن قيد الحاق التاء نم من يدعى ان نحو عبدالله علما ليس كلمة واحدة يحتاج الى التاء لاخراج مثله ولعله انسب ٥ بقواعد العربية ٩ (قوله وحروف المضارعة على معنى) وهو الاستقبال او الحال

صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع (٨ فان قيل كان ينبغى ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذهما لفظتان وكذا الكلمات (قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا كارطى وبرقع لفظة واحدة وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين (ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فهى الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع (فالجواب انا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هى التى تحتاج فى معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهى قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثى المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل وكذا حال اسم المفعول والامر والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك وتحتاج فى معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام وتحتاج فى معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفى معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا (ان قيل ان فى قولك مسلمان ومسلمون وبصرى وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف ٩ المضارعة على معنى فى المضارع ٢ وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التأنيث فى قائمة ٣ والتنوين ولام التعريف والفا التأنيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين (فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة ٤ فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة فى الكلم المذكورة ٥ وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل فى المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو نمرى وعلوى وشوى ونحو ذلك ٦ فتغيرت بالحرفين ٧ بنية المنسوب اليه والمضارع ٨ وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكون لام الكلمة بلحوق التاء فى نحو ضربت ٩ فلا يوجب تغير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها فى البنية كما يجئ فى اول التصريف ان شاء الله تعالى ٢ اما الفعل الماضى نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث فى الزمن الماضى مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما تلفظ به فهو اذن كلمة مركبة

٢ قوله (وعلى حال الفاعل (من التكلم والخطاب والتذكير مثلا ٣ قوله (والتنوين ولام التعريف) لا خفاء فى ان التنوين ولام التعريف من حروف المعانى وقد عدوهما فيها فكل واحدة منهما كلمة على حيالها فنحو الرجل كلمتان لا كلمة واحدة لان قيد افراد المعنى اخرجه عن حدها كما اخرج نحو قالا وقالوا لكن لشدة الامتزاج بينهما يطلق عليهما اللفظة كما مر واما الف التثنية وواو الجمع وياء النسبة وتاء التأنيث المتحركة والف التأنيث فقد قيل انها من حروف المبانى زيدت فى الكلم وجعل المجموع دالا على المعنى المقصود كالف ضارب وميم مضروب فان الدال على الفاعل هو مجموع لفظ ضارب الا ان هذه الدلالة انما حصلت بزيادة الالف فلذلك قيل انها للفاعل كما قيل سين الاستفعال للسؤال ونون الانفعال للمطاوعة مع ان كل واحد من استفعل وانفعل كلمة حقيقة لا كلمتان فى حكمها فكذلك نحو بصرى ومسلمان فالالفاظ المشتملة على هذه الحروف كل واحد منها كلمة واحدة حقيقة وكذا الحال فى حروف المضارعة فالهمزة فى اضرب ليست كلمة بل هى مع ما بعدها كلمة واحدة حقيقة والضمير المستتر كلمة اخرى

من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة المذكورة الحركات الطارية مع الحرف الزائد ٣ ولا يصح ان ندعى ههنا ان الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا في الكلم المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية ٤ فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا ان نقيد تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للاخر وفي هذه الكلمة المذكورة الجزآن مسموعان معا ❊ قوله (وهي اسم وفعل وحرف) انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام كما تأتى من الاسمين لكنه يكون احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة اخرى كلام (فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو اذهب زيد ونحو مر زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشئ الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشئ الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك وزيد بالجزئي ما يدخل تحت كلى ويصح كون الكلى خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجئ في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في جاءني زيد وعمرو او في كونهما حكمين على شئ نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين (فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقيين بلى ان اريد الحصر مع او وقدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فتكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو المذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكره المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل (فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين (قلت ان اردت بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط ٥ وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفردا وتقول ضرب فعل ماض ٦ فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط

٣ قوله (ولا يصح ان ندعى ههنا) لما ذكرنا من الاتفاق على انها كلمة واحدة

٤ قوله (فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد) وقد يقال ان الحركات الطارية والحروف الزائدة سبب لدلالة المجموع على المعنى المقصود فلذلك نسب الدلالة اليها كما مر ايماء اليه فالاعتراض مندفع ٥ قوله (وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ) اى لان المعنى الكلمة لفظ

٦ قوله فنقول هذا ايضا مغالطة (فان قيل الاظهر ان يقال في الجواب معنى الكلمة هو مفهوم لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس بلفظ بل له افراد هي الفاظ دالة على معان مفردة فلا يصح قولك معنى الكلمة اسم لان معناها لفظ قلنا هذا الجواب لا يجدى نفعا لان الخصم يدعى ان الفعل يصدق عليه معنى الكلمة وهو مفهوم لفظ دال على معنى مفرد وان كل ما يصدق عليه هذا المفهوم فهو لفظ يصح الاخبار عنه فالفعل يصح الاخبار عنه فيكون

اسما

(فان قيل)

٧ (قوله قلت لم يردان من آه) يعنى ان كلمة من فى هذا التركيب اسم يدل على لفظه من المستعملة فى معنى الابتداء والحكم بالحرفية انما هو على ذلك المدلول لا الدال الذى هو الاسم فلا تناقض اصلا وكذلك الحال فى قولك ضرب فعل ماض والحاصل ان من وضرب اسمان لهما مستعملين فى معنيهما ﴿ ٧ ﴾ فالمذكور فى هذا التركيب هو الاسم والمحكوم عليه بالحرفية هو المسمى

واعلم ان هذا اعنى الحكم يكون من وضرب اذا اريد بهما لفظهما اسمين كلام ظاهرى مال اليه جماعة نظرا الى جواز الحكم عليهما ح وليس بصحيح لان دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالوضع قطعا لثبوتها فى الالفاظ المهملة كقولك جسق مهمل ودعوى وضع المهملات للدلالة على انفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة فى مباحث الالفاظ والتحقيق ان الالفاظ لا تتصف بالاسمية والفعلية والحرفية فى انفسها بل بالقياس الى ما وضعت هى بازائها من المعانى فاذا اردت ان تحكم على لفظ بما ثبت له فى نفسه وتلفظت به واجريت عليه الحكم وقلت مثلا ضرب مركب من ثلثة احرف لم يكن هناك ضرب دالا على شئ هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وقد احضر فى ذهن السامع بان تلفظ به وكذلك اذا حكمت على لفظ بما ثبت له بالقياس الى ما وضع له وعين بازائه كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الا نفس ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم به مستفادا له من غيره والمقصود انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو فعل والالفاظ كلها متساوية

(فان قيل فاذا كان نحو من وضرب فى قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثانى فعل وهل هذا الا تناقض ٧ (قلت لم يردان من فى هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل فى المعنى الذى وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض فى نحو ضرب زيد (ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اى الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له (وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اى الشئ الذى لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه اذ هو ما لا نعرفه ففى جميع ذلك مبتدآن احدهما محكوم عليه بشئ وهو المذكور فى لفظك والاخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكنى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين * قوله (لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها او لا الثانى الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثانى الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها) اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اى لان حالها اما دلالة او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر ٨ اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيدا اما ان يسافر او يقيم واللام فى قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله وهى اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة فى هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعنى الكلمة اما ان يدل على معنى فى نفسه او على معنى لا فى نفسه الثانى الحرف اعنى الكلمة الدالة على معنى لا فى نفسه والاول اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثانى الاسم اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهذه قسمة دائرة بين النفى والاثبات ٩ فتكون حاصرة اى لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد * قوله (الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين او فى فعل واسم) انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة ٢ توقف المركب على جزئه ونعنى بتضمنه الكلمتين تركبه منهما او كونهما جزئيه ٣ وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم فى جواب من قال ازيد

قائم او اقام زيد او احدهما مقدارا دون الاخر وهو اما فعل كما في ان زيد قام او الفاعل كما في زيد قام او المبتدأ او الخبر كما في قوله تعالى ﴿ فصبر جميل ﴾ والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم مايخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به ٤ (فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها (وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر وفي الطلبي نحو هل انت قائم وليتك او لعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه مأخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فخفف بخلاف اللام وخذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لماقل استعمالها (وقولنا بكلمة كما في زيد قائم (وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه ٥ (فكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لادليل عليه ويجيء فيه مزيد بحث ان شاء الله تعالى (وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم مايخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر (وكان على المصنف ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ماتركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ماتركب به لذاته ٦ الاسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها التوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء ٧ لجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ماتضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ماذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه (والكلام ماتضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس (وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا (واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ماركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثالث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولابد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل يصلح لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لايصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لايعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل

تقديرا فلذلك قال ان يخبر احترازا عن النسبة الاضافية

٥ قوله (فكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر (قيل الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا باكثر وهما اما كلمتان او ما في حكمهما في قبول الاسناد به واليه فلذلك اقتصر على كلمتين

٦ قوله (الاسناد الذي في خبر المبتداء في الحال) اي اذا كان جملة خبرية او في الاصل اذا كان انشائية اوطلبية

٧ قوله (لجزاء الشرط وجواب القسم كلامان) جواب القسم كلام بلا نزاع واما جواب الشرط ففيه بحث والحق ان الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب اصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود متعلقا بالجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكلية

٨ قوله او بمعنى مع آه) قيل يرد على هذا الوجه الاخير ان الاسناد ح يكون داخلا فى المتضمن ويلزم اتحاده مع ماتضمنه فيما اذا تركب الكلام من الكلمتين فقط نحو اضرب فيحتاج الى ان يأول بتضمنه كل واحد من الاجزاء الثلاثة وفيه بعد واما اذا جعل الباء للاستعانة متعلقة بتضمن كان المتضمن ٩ مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين

مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لايكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد ياء مسد دعوت الانشائى والفعل مع الفعل او الحرف لايكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه (فظهر بهذا المعنى قوله ولا تتأتى اى لا يتيسر الاسناد الا فى اسمين او فعل واسم والباء فى قوله بالاسناد للاستعانة اى تركب من كلمتين بهذا الرابط ٨ او بمعنى مع اى مع هذا الرابط * قوله (الاسم مادل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة) لم يقتصر على ماتقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام فى اول صنفه والذى تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر (قوله مادل اى كلمة دلت والاورد عليه الخط والعقد والنصبة والاشارة وانما اورد لفظة مامع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ماذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة فى قوله وهى اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلى والاسم جزئى لها (وقوله فى نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز فى نفسه لما التى المراد بها الكلمة كما ان الضمير فى قوله قبل على معنى فى نفسها للكلمة ٩ (وقال المصنف ان الضمير فى قولهم مادل على معنى فى نفسه وقولهم فى غيره راجع الى معنى وان معنى مادل على معنى فى نفسه اى لاباعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها فى نفسها كذا اى باعتبار نفسها لاباعتبار كونها فى وسط البلد او غير ذلك (وفيه نظر لان قولهم فى حد الحرف على معنى فى غيره نقيض قولهم على معنى فى نفسه ولا يقال فى مقابلة قولك قيمة الدار فى نفسها كذا قيمة الدار فى غيرها كذا بل يقال لا فى نفسها (ومعنى الكلام على مااخترنا اعنى جعل فى نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت فى نفس تلك الكلمة ٢ والحرف كلمة دلت على معنى ثابت فى لفظ غيرها فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما فى هل زيد قائم لان الاستفهام معنى فى الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفى فى ماقام زيد اذ قيام زيد منفى ٣ فالحرف موجد لمعناه فى لفظ غيره امامقدم عليه كما فى نحو بصرى او مؤخر عنه كما فى الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذى احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلى الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى

٩ قوله وقال المص ان الضمير فى قولهم مادل آه) قال المص فى الايضاح الضمير فى مادل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى مادل على معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لاباعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها كذا اى لاباعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف مادل على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقه لاباعتباره فى نفسه انتهى كلامه ومحصوله ماذكرناه كما لايخفى على ذى فطنة واما اعتراض الشارح فليس بشئ اذ ليس مقصوده ان مؤدى لفظة فى فى الموضعين واحد بل لايتصور ذلك لان كون المعنى معقولا فى نفسه ملحوظا فى ذاته وكونه ملحوظا فى غيره آلة لتعرف حاله امر معقول كما اوضحناه واما حكم الدار بحسنها مثلا فلا يوجد الا فيها سواء كان ناشيا من ذاتها او مستفادا من غيرها

وكذلك قيمة الدار امر منسوب اليها سواء نشأت من ذاتها او من غيرها بل مقصوده التشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره تارة اخرى وان امتازا بانه يصح ان يقال المعنى ملحوظ معتبر فى نفسه او غيره ولا يصح ان يقال الدار حسنة فى نفسها او غيرها وذلك لان ارتباط حسنها بغيرها اذا كان سببا له ليس بحيث يصح كون الغير ظرفا له بخلاف ارتباط تعقل المعنى بالغير فانه ملحوظ فى ذلك الغير ومعتبر فيه ٢ قوله (والحرف كلمة دلت على معنى ثابت فى لفظ غيرها) قد طول الكلام فى تحقيق ح

٤ قوله (وقديكون الحرف دالا على معنيين) والا كثر ان يدل على معنى واحد ٥ قوله (وقدتكون دالة على العين ايضا كالهمزة فى اضرب آه) اذا كانت هذه الحروف دالة على معانى الضمائر كانت هى بالاسمية و الاستقلال اولى من الضمائر المقدرة و لامعنى لجعل معانيها حاصلة فى تلك الضمائر و اعلم ان الشارح تبع فى هذا المقام ماوقع فى عبارة المتقدمين من النحاة ولم يدقق النظر فيها ليطلع على مقاصدها ٦ قوله (فمعنى ۱۰ من ومعنى لفظ الابتداء سواء) هذا باطل قطعا اذ لو كان معناهما واحدا لصح الاخبار عن معنى من كما صح عن معنى الابتداء قال السكاكى لو كان الابتداء و الانتهاء و الظرفية معانى من والى و فى مع ان الابتداء و الانتهاء و الظرفة اسماء لكانت هى ايضا اسماء لان الكلمة اذا سميت اسماء سميت لمعنى الاسمية لها وانما هى متعلقات معانيها اى اذا افادت هذه الحروف معانى رجعت الى هذه بنوع استلزام و فى ذلك اشارة الى ماحققناه من معانى الحروف واما مايقال من ان الواضع اشترط فى دلالة من على معناه ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك فى لفظ الابتداء فيرد عليه ان هذا الاشتراط مما لافائدة له اصلا و ايضا لم يرد نص بهذا الاشتراط بل يفهم ذلك من التزام ذكر متعلقات الحروف وذلك مشترك بينها و بين الاسماء اللازمة الاضافة والجواب بان ذكر المتعلق فى الحرف لتحصيل

الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالمتضمن فرجل فى قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذى احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد فى هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد مستفهم عنه ولابد فى المستفهم عنه من معنى الاستفهام و موجده فيه هل وقديكون معنى الحرف مادل عليه غيره مطابقة و ذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم اضمارهما (٤ وقديكون الحرف دالا على معنيين كل منهما فى كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى فى الفعل و معنى فى الفاعل والاغلب فى معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعانى دون الاعيان ٥ وقد تكون دالة على العين ايضا كالهمزة فى اضرب ونون نضرب وتاء تضرب فى خطاب المذكر فانها تفيد معانى الفاعلين بعد الافعال (ثم نقول ان معنى من الابتداء ٦ فمعنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء ٧ الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذى فى نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلى فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن من لان الابتداء الذى هو مدلولها فى لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل فى لفظ غيره وانما يخبر عن الشئ باعتبار المعنى الذى فى نفسه مطابقة فالحرف وحده لامعنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شئ ليدل على ان فى ذلك الشئ فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشئ بقى غير دال على معنى اصلا (فظهر بهذا ان المعنى الافرادى للاسم والفعل فى انفسهما وللحرف فى غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان معنى طويل مثلا فى جاءنى رجل طويل موجد لمعناه اى الطول فى موصوفه حتى صار الموصول متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالاخر اذ الطول قائم بذو فمعناه الطول و صاحبه لا مجرد الطول الذى فى رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذى دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول ❊ واما قولهم النعت دال على معنى فى متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذى قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر فى قولك ضرب زيد مفيد لمعنى فى لفظ غيره اعنى ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دل اى دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد فى لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا يخرج

دلالته على معناه و فى الاسم اللازم الاضافة لتحصيل غايته من وضعه تحكم بحت وايضا اذا كان معنى من صالحا فى نفسه لان يحكم عليه و به لكنه لا يفهم من لفظة من وحدها فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وفهم ذلك المعنى صح ان يحكم عليه و ذلك مما لا يشتبه فساده على ذى مسكة فى معرفة اللغة فظهر ان الاحتياج الى ذكر متعلق الحرف انماه

٨ قوله (ولايندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف مالايدل الا على معنى فى غيره) اى الحرف لايدل الا على معنى معقول فى غيره فلم يصلح للحكم عليه ولا به ووجب ذكر متعلقه والفعل يدل على حدث معقول فى نفسه وعلى

بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ٨ ولايندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف مالايدل الا على معنى فى غيره فان ضرب مفيد فى نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفى فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لايفيد الامعنى الابتداء فى غيره (قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ٩ ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله فى حد الفعل هومادل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اى على معنى واقع فى احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له او لا فيكون الظرف والمظروف مدلولى لفظ واحد بالوضع الاصلى فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه فى احد الازمنة الثلاثة معينا فى نفس الامر لان ذلك المعين لايدل عليه لفظ المصدر (ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اى الماضى والحال والمستقبل (وكذلك يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة معينا عند السامع لكن لادلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لايعملان عندهم الامع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لامدلولهما وضعا (وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثانى كما يجئ فى بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع ٢ ان قلنا انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال ٣ وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه فى الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك فى معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو فى اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا فى الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لايخل بكونه لاحدهما معينا (وكذا تدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدها معينا فى الوضع ٤ سواء كان الانشاء العارض ٥ لازما كما فى عسى او غير لازم كما فى بعت واشتريت ٦ ولايدخل فى هذا الحد لفظ الماضى والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذى مضى والفعل الآتى والفعل الحالى لان لفظ الماضى ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض فى الزمان او فى المكان نحو مضى فى الارض وكذا المستقبل والحال (والاولى ان يقال الفعل مادل على معنى فى نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لايرد مثل هذا من الاصل ولايرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولاالاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلاثة كالغبور مثلا بمعنى كون الشئ فى الماضى او فى المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لابالوزن ومن ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر ٧ وغبر يعبر والحق انه بمعنى المضى او البقاء فى المكان او فى الزمان قال الله تعالى

نسبته الى غيره وهى معقولة فى غيرها آلة لتعرف حال طرفيها فوقع باعتبار الحدث محكوما به ووجب باعتبار النسبة المخصوصة ذكر فاعله كذكر متعلق الحرف

٩ قوله (ويتبين معنى قوله غير مقترن آه) وذلك لان السلب انما يتعقل بتعقل الايجاب فاذا علم معنى الاقتران باحد الازمنة الثلاثة علم معنى عدم الاقتران به

٢ قوله (ان قلنا انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال) او بالعكس

٣ قوله (وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه فى الحال والاستقبال) الظاهر بين الحال والاستقبال لكنه اراد باشتراكه ما فيه فقلب

٤ قوله (سواء كان الانشاء العارض) اى غير الاصلى اعنى الوضعى

٥ قوله (لازما) اى غير مفارق عن ذلك الفعل

٦ قوله (ولايدخل فى هذا الحد لفظ الماضى آه) قال المص الماضى والمستقبل يدل على نفس الزمان والزمان

غير مقترن بزمان فاذا اريد بهما الفعل الذى انقضى والذى لم يأت فالمعنى ماض زمانه ومستقبل زمانه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فتوهم

﴿ كانت من الغابرين ﴾ وانما لم يفسر قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها فى الماضى والمستقبل والحال (٨ والحق ان مثل هذا الاهمال لايحسن فى الحدود ٩ وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد فى الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة فى المعنى المقصود بها (ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله فى نفسه (فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لاليفيدا معناهما الذى هو الشئ المبهم ويحدثاه فى ذلك اللفظ فان لفظة الذى مثلا تفيد معناها الذى هو الشئ المبهم فى نفسها لافى صلتها وانما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لالاثبات ذلك الابهام فى الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لابد لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف (وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص ٢ واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل فى لفظ آخر وكذا معنى كم كثير لاالكثرة التى هى معنى فيما بعدها ٣ بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التى فى مجرورها وانما وجب القول بهذا فى رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحدى الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله فى رب وكذا فى الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان (واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى فى نفسه وعلى معنى فى غيره نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود فى الشرط والجزاء واى فى الموضعين دال على ذات ايضا وهى ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم (ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرفى الاستفهام والشرط اعنى الهمزة وان حذفتا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل أايهم ضربت وان ايهم تضرب اضرب ثم تضمن اىّ معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيها وان كانا لازمين وكذا ماسوى اىّ من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اى امن تضرب ومن بمعنى اى فى التعيين فى الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اى ان من تضرب لجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اى الشرطية والاستفهامية هذا ٤ ولو قلنا الحرف مالايدل الاعلى معنى فى غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم ❊ قوله ❊ (٥ ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة) الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس ٦ والخاصة مطردة

---

٨ قوله (والحق ان مثل هذا الاهمال لايحسن فى الحدود) وقد يقال لااهمال مع الشهرة وتبادر المعنى المقصود من العبارة واما احتمال غير المقصود فلا يمنع الظهور ٩ قوله ﴿ ١٢ ﴾ (وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره) وهو ان الاقتران باحد الازمنة الثلاثة انما هو بحيث يكون ذلك الزمان مدلول اللفظ ايضا وقد يقال اعتبار الحيثية مشهور فى الحدود فالمعنى مادل على معنى مقترن من حيث هو مقترن فيكون دالا على الاقتران ايضا ٢ قوله (واما الكاف الاسمية فمعناها المثل آه) فمعنى الاسمية بالفارسية مانند ومعنى الحرفية همچو ٣ قوله (بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التى فى مجرورها) لا القليل ٤ (قوله ولو قلنا الحرف مالايدل الاعلى معنى فى غيره لم يرد عليه آه) اى لم يرد الاعتراض على حد الحرف بهذه الاسماء وان اكتفى بدلالته على معنى فى غيره وردت نقصا عليه كالافعال على مامر ٥ قوله (ومن خواصه) اورد من للتبعيض اذ من جلتها تاء التأنيث المتحركة وياء النسبة وكونه فاعلا ومفعولا وموصوفا ومثنى ومجموعا ومنادى ومصغرا وقد اشار الشارح فيما بعد الى بعضها واطلق التأنيث ٦ قوله (والخاصة مطردة غير منعكسة) هكذا ذكر المص فى شرح المفصل قال بعضهم اراد ان ء (غير)

غير منعكسة ٧ والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره كقولك قولنا الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول فى الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم * والمراد بالعكس عند النحاة ان تجعل مكان هذين نقيضيهما فتقول كل ما لم يدل على معنى فى نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول فى الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس ان يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفى والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين ٨ فتطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى فى نفسه غير مقترن وتنعكس كلية نحو كل دال على معنى فى نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام (قوله دخول اللام ٩ اى لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول فى نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل فى صورة الاسم كما يجئ فى الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك (وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة فى نفس الدال ٢ والفعل لا يدل على الذات ٣ الا ضمنا والحرف مدلوله فى غيره لا فى نفسه ٤ (واما قول الشاعر * يقول الخنى ٥ وابغض العجم ناطقا * الى ربنا صوت الحمار اليجدع * فليست اللام فيه للتعريف بل هى اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجئ الا فى ضرورة الشعر (وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته فى الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذى هو فرعه فيه واحدا منها ٦ فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب (واما التنوين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهى اذن اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه ٧ ودج وسيبويه قيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين فى نحو رب احد وابراهيم فليس يتمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم ينصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو فى مسلمان ومسلمون فنقول التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا ٨ فاذا سميت بالاسم ٩ تمحضت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء لمثل ما ذكرنا فى لام التعريف ٢ وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا فى الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا بالمشابهته للفعل الذى اصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائما وسيجئ ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم فى جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من

القضية الحاصلة منهما ومن المحدود وذى الخاصة فاخرهما اذ ذاك حقهما فهما فيها ٩ (قوله اى لام التعريف الحرفية) لما صح اطلاق لام التعريف على لام الموصول وان لم يشتهر ذلك الاطلاق دفع وهم الشمول بالتصريح بالحرفية ٢ (قوله والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا) الظاهر من كلامهم جميعا ان دلالة الفعل الاصطلاحى وهو المقصود ههنا على الذات التزامية لا تضمنية وبيان الشارح ظاهر فى العكس فتأمل ٣ (قوله الا ضمنا) يرد عليه ان الصفات ايضا لا تدل على الذات الا ضمنا كما علم مما سبق فيجب ان لا يعرف باللام كالافعال والاولى ان يقال الاسم لما صح ان يكون محكوما عليه وما وقع محكوما عليه لا يقصد به غالبا مفهومه الذى هو واحد بل يقصد ذاته اعنى ما صدق عليه مفهومه وذلك متعدد فيحتاج الى تعيينه باللام واما المحكوم به فحقه ان يراد به مفهومه وكذلك الروابط فلا حاجة هناك الى تعيين ٤ (قوله واما

قول الشاعر يقول الخنى) اى الفحش) ٥ (قوله وابغض العجم ناطقا) تمييز بمعنى نطقا اى ابغض نطق العجم واراد به صوتها ولا يصح اه

اقوالهم ولا معنى له الا فى الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذلو كانت للتمكن ٣ لم تثبت فى نحو قوله تعالى ﴿ من عرفات ﴾ ولو كانت للتنكير لم تثبت فى الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال هى فى جمع المؤنث فى مقابلة النون فى جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما فى جمع المذكر فالنون فى جمع المذكر قائم مقام التنوين التى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس فى النون شئ من معانى الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التى فى جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط ٤ وليس فيها ايضا شئ من تلك المعانى ٥ لكنهم حطوها عن النون بسقوطها مع اللام وفى الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها * وقال الربعى وجار الله ان التنوين فى نحو مسلمات للصرف * قال جار الله وانما لم تسقط فى عرفات لان التأنيث فيها ضعيف ٦ لان التاء التى فيها كانت لمحض التأنيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قاله نظر لان عرفات مؤنث ٧ وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها لا متمحضة للتأنيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتأويل بعيد ٨ كما فى قوله * ولا ارض ابقل ابقالها * ٩ فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث مصر الذى هو بتأويل البقعة والاولى عندى ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن ٢ وانما لم يسقط فى نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر فى السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين فى غير المنصرف للضرورة لم يحذف فالمانع هذا مع انه ٣ جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسر ويروى بيت امرئ القيس * ٤ تنورتها من اذرعات واهلها ☼ بيثرب ادنى دارها نظر عالى ☼ بكسر التاء بلا تنوين ٥ وبعضهم يفتح التاء فى مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كسائر مالا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين فى مثله مع العلمية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة (واما تنوين الترنم فهو فى الحقيقة لترك الترنم ٦ لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بنى تميم فى روى مطلق وذلك ان الالف والواو والياء فى القوافى تصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين لمناسبته اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال * اقلى اللوم عاذل والعتابن * وقولى ان اصبت لقد اصابن * ولم يسمع دخولها الحرف ٧ ولا يمتنع ذلك فى القياس نحو نعمن

---

٣ (قوله لم تثبت فى نحو قوله تعالى من عرفات) لانه غير منصرف ٤ (قوله وليس فيها ايضا شئ من تلك المعانى) يعنى الاربعة ٥ (قوله لكنهم حطوها عن النون) اى اقسام التنوين ٦ (قوله لان التاء التى كانت فيها لمحض التأنيث سقطت فيه علامة والتاء لجمع المؤنث لا لمحض التأنيث فلا يكون سببا لمنع الصرف ومع وجودها لا يمكن تقدير تاء اخرى اذ لم يعهد ذلك ٧ (قوله وان قلنا انه لا علامة تأنيث فيها لا متمحضة آه) لا بد فى المؤنث من علامة التأنيث اما لفظا او تقديرا لانهم عرفوه بذلك ٨ (قوله كما فى قوله ولا ارض) اى لا مكان ولا موضع ٩ (قوله فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث مصر الذى هو بتأويل البقعة) لا مانع فى مصر من تقدير التاء ليكون مؤنثا باعتبار ذلك التقدير وفى عرفات ما ذكرنا من المانع وهو انه لم يعهد تقدير التاء مع وجودها واما تأنيث الضمير فيكفى فيه وجود التاء التى لجمع المؤنث ولا يكفى ذلك فى منع الصرف لضعفه ٢ (قوله وانما لم يسقط فى نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر) لان الكسر فى غير المنصرف انما سقط تبعا لسقوط التنوين ٣ (قوله جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسر) لان جعل الكسر تابعا للتنوين فى السقوط ههنا كما فى سائر غير المنصرف يوجب ذلك المحذور ٤ (قوله تنورتها) تنورت اى رأيت من بعيد ٥ (قوله وبعضهم بفتح التاء فى مثله) ولا يبالى بما ذكر من المحذور ٦ (قوله لانه انما يؤتى به اشعارا بترك ﴿ فى القافية ﴾ الترنم) ويلحق آخر الابيات والانصاف المصرعة ٧ (قوله ولا يمتنع ذلك فى القياس نحو نعمن) التمثيل فى الحرف بالقافية المطلقة نحو ربن اولى

٨ (قوله وهو كفوله وقاتم) اى مغبرّ الجوانب ٩ (قوله الاعماق) العمق بالضم والفتح ايضا مابعد من اطراف المفاوز ٢ (قوله خاوى) اى خالى ٣ (قوله ١٥ المخترقن) الموضع الذى يمر فيه الرياح * اخره مشتبه الاعلام لماع الخفقن الخفق السراب اى رب مظلمة كذا قطعته

فى القافية وقد يلحق عند بعضهم الروى المقيد فيخص باسم الغالى لان الغلو تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا ٨ وهو كقوله ❊ وقاتم ٩ الاعماق ٢ خاوى ٣ المخترقن ❊ فيفتح ماقبل النون تشبيها لها بالخفيفة اويكسر لالتقاء الساكنين كما فى حينئذ على مايجئ فى آخر الكتاب وانما الحق بالروى المقيد تشبيها له بالمطلق ٤ وانما اختص كون الشئ مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه امافى الحال او فى الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات فى نفسه مطابقة والفعل لايدل على الذات الاضمنا والحرف لايدل على معنى فى نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتأنيث والتثنية والجمع فيه راجع الى الاسم وكذا التصغير فى نحو قوله ❊ ياأميلح ٥ غزلا ناشدن لنا ❊ من هؤليائكن بين الضال والسمر ❊ راجع الى المفعول المتعجب منه اى هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يابنى فهو شئ موضوع غير موضعه كما ان التأنيث فى ضربت فى غير موضعه واما نحو قوله تعالى ﴿ رب ارجعون ﴾ على تأويل ارجعنى ارجعنى ارجعنى ٦ وقول الحجاج ياحرسى اضربا عنقه اى اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثانى بتثنية اذا التثنية ضم مفرد الى مثله فى اللفظ غيره فى المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر فى اللفظ غيره فى المعنى وارجعونى واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشئ الى مثله فى اللفظ مع كونه اياه فى المعنى للتأكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التأكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا فى بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التأكيد اللفظى ايضا ضم شئ الى مثله فى اللفظ وان كان اياه فى المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى ﴿ ارجع البصر كرتين ﴾ فى كون اللفظ فى صورة المثنى وليس به (واختص الاضافة اعنى كون الشئ مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما فى غلام رجل واما متعرف كما فى غلام زيد والتعرف والتخصص من خصائص الاسم كما مر فى لام التعريف واما الاضافة فى نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهى فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا فى مثلها الا اسما (ولم يذكر المص من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى ﴿ يوم يجمع الله الرسل ﴾ من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا واعتذروا عن الايراد المذكور بان المضاف اليه فى الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اى يوم جمع الله قيل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار اوالبارد ❊ واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجئ مثله فى كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا فى نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لاالفعل

٤ (قوله وانما اختص كون الشئ مسندا اليه آه) فان قيل كيف يصح جعل الاسناد اليه خاصة للاسم مع شموله له فيكون منعكسا قلنا لاشمول ولا انعكاس ولذلك احتاج من عرف الاسم بما يصح ان يحدث عنه الى ان يقول اويكون فى معنى مايصح ان يحدث عنه ليدخل فيه الاسماء اللازمة الظرفية

٥ (قوله غزلا ناشدن لنا آه) شدن الغزال شدونا قوى وطلع قرنه واستغنى عن امه (الضال بالالف السدر البرى الواحدة ضالة والسمرة بضم الميم من شجر الطلح وجمعها سمر

٦ (قوله وقول الحجاج ياحرسى) الحرس حرس السلطان وهم الحراس الواحد حرسى لانه قد صار اسم جنس فنسب اليه ولا تقل حارس الا بقصد معنى الحراسة دون الجنس

٨ (قوله كما يقال فى ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب) اى مضموم ٨ (قوله ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب آه) هذا مركب فى نفسه والاول مركب مع غيره ٩ (قوله كما تقول مثلا لاحد الخفين هو زوج) وبهذا المعنى ورد قوله تعالى ثمانية ازواج من الضأن اثنين الآية ٢ (قوله وتقول لهما معا زوج) هذا زوج فى نفسه وكل واحد زوج للآخر لا فى نفسه ٣ (قوله فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الامركبا من الاسماء لا يكون ﴿١٦﴾ الامركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه) التمثيل بعلبك اظهر وان كان قوله ونحوه شاملا له وجعل التمثيل راجعا الى المركب مطلقا لا يحسن ٤ (قوله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا آه) قيل المبتدأ ركب مع الخبر وليس احدهما عاملا فى الآخر على المذهب المختار عند البصرية فالمعتبر فى الاعراب التركيب الذى يتحقق معه العامل سواء كان مع العامل اولا

وحده كما ان الاسمية فى قولهم اتيتك زمن الحجاج امير هى المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان فى الجملتين ❊ قوله (وهو معرب ومبنى المعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل) هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه فى صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها فكأنه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التى نذكرها فى صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر او الاجزاء الاخر ٧ كما يقال فى ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى اضرب وضرب مركب الى زيد فهما مركبان ٨ ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا ٩ كما تقول مثلا لاحد الخفين هو زوج الاخر ٢ وتقول لهما معا زوج ومراد المص المعنى الاول وليس بمرضى لان المركب فى اصطلاحهم فى المجموع اشهر منه فى كل واحد من جزئيه او اجزائه ٣ فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا دأب المص يورد فى حدود هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة فى المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغى ان يختار فى الحدود والرسوم اوضح الالفاظ فى المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو فى غير المعنى المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب فى الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبنى الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله ٤ الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافى لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على الاخر كما يجئ وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة فى اوائل السور نحو حم ويس (قوله ٥ مبنى الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد منه مراده به الحرف والفعل الماضى والامر على ما فسره فى الشرح وان اخذنا لفظ المبنى الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور ٦ دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية ٧ فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بلى ان اختار مذهب الكوفيين فى كون المضارع اصيلا فى الاعراب كالاسم لتوارد المعانى عليه كما يجئ فى بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبنى الاصل بالحرف والماضى والامر المصدر فى نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس وذلك

٥ (قوله مبنى الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد اه) فيه مناقشة تظهر بالتأمل فى الفرق بين ان يقال هذا مبنى الاصل وهذا اصله البناء اذ المتبادر من الاول ان المشار اليه متصف بالبناء وذلك بحسب الاصالة دون العروض المتبادر من الثانى ان اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله او عرض له الاعراب وح يندفع ما اورده وينحصر مبنى الاصل فى الامور الثلثة والجملة من حيث هى من حيث هى جملة

﴿ بان يقال ﴾

٦ قوله دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة) ودخل فيه ايضا الجملة
٧ (قوله فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول آه) اى يخرج هذه الاسماء المعربة عن حد المعرب

بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع ان اى ان ضرب والالم يعمل فهو
مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته
للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال (وانما ذكر في حد المعرب
التركيب وكونه غير مشابه لمبنى الاصل احترازا من قسمي المبني وذلك لان لا اسم اما
ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعنى المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية
والمفعولية والاضافة وهو ٨ الاسماء المعدّدة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلاثة
واسماء حروف التهجي نحو الف باتاثا ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كنخ
وهدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب
شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اى الاسم الذي فيه سبب
الاعراب فتخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويجيء في التصريف في باب التقاء
الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعدّدة تعديدا انشاء الله تعالى (واما ان يبنى مع حصول
الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف او للفعل على ما يجيء في باب
المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على
ما يأتي (فقوله الذي لم يشبه مبنى الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس
ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه ✲ قوله (وحكمه ان يختلف آخره لاختلاف العوامل
لفظا او تقديرا) هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما
له جعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل (قال المصنف
٢ وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس بمطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذي
يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب
باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف ٩ توقف كل محدود
على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المنشئ للكلام فيعطيه
بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر ٢ اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من
معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرأن وغيره جاز
تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب (ان قيل اى
فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف تقديرا وذلك في احد
قسميه اعنى المركب منه مع العامل نحو جاءني هؤلاء فهو مثل جاءني قاض (فالجواب
ان المعرب يختلف اخره تقديرا اى يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر
كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص ٣ بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه
الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبني لا في اخره نحو هؤلاء وامس وقد
يكون في آخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اى في
موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاءني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في اخره

٨ قوله (وهو الاسماء المعددة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان آه) جعل صاحب الكشاف الاسماء المعددة العارية عن
المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل
الا باجراء الاعراب على
الكلمة بعد التركيب بل في
المعرب اصطلاحا فاعتبر
العلامة مجرد الصلاحية
لاستحقاق الاعراب بعد
العقد والتركيب وهو
الظاهر من كلام الامام
عبد القاهر واعتبر المص
مع الصلاحية حصول
الاستحقاق بالفعل واما
وجود الاعراب بالفعل
في كون الاسم معربا فلم
يعتبره احد ولذلك يقال
لم تعرب الكلمة وهي
معربة
٢ وهذا الحد نسخ
٩ قوله (توقف كل
محدود على حده فيكون
دورا) ولا يندفع الدور
بما يقال ان الموقوف على
معرفة المعرب هو
الاختلاف الحاصل في
كلام المنشئ والذي توقف
عليه معرفته هو الاختلاف
الحاصل في كلامهم وذلك
لان حصول الاختلاف في
كلام المنشئ مطابقا لما في
كلامهم هو المقصود
الاصلي من معرفة المعرب
لكن معرفة المعرب انما
يترتب عليها ذلك الحصول
اذا حصل منها او لا معرفة
الاختلاف الحاصل (ش) في كلامهم فيقول (٢) المنشئ مثلا هذا الاسم (ل) معرب وكل ما هو معرب فاختلافه في كلامهم
هكذا فهذا الاسم اختلافه في كلامهم هكذا وحينئذ يعطيه ذلك الاختلاف فالدور انما هو بالنظر الى المقصود من هم التعريف

٤ قوله (هذا تمام الحد على ما يوذن به كلامه في الشرح) فانه فصل هـذا عمـا بعده وبين ان هذا الحد اولى من حده باختلاف الآخر وطول فيه ثم قال قوله ليدل تنبيه على علة وضع

الاعراب في الاسماء فهذا ايذان بمنزلة التصريح

(قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اى يختلف اخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضـاف مقدرا اى اختلاف لفظ او تقـدير ※ قوله (الاعراب مااختلف آخره به) ٤ هذا تمام الحد على مايوذن به كلامه في الشرح ※ وقوله (ليدل على المعاني المعتورة عليه) ٥ بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله اخره للمعرب وفي قوله به لماقوله المعتورة اى المتعاقبة (قوله عليه اى على المعرب (قوله ٦ ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما يعني بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظة ما العامل ايضـا لانه الشئ الذى يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالالة التي هي الاعرب ٧ فهما في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالة الاعراب الاان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لاعلة ولهـذا سموه عاملا (ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال باء الاستعانة دخولها في الالة اكثر منه في الموجد (ولايعترض على الحد بكسر الاخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التأنيث بان يقال الاعراب الذى كان على الاخر انتفى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شئ آخر وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء التأنيث وانتقل الى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم ٨ وهذا تغير في الاخر وكذا في الف المثنى ويائه وواو الجمع ويائه وذلك لانه قال الاعراب مااختلف اخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العـامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الابعد لحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا في قولك جائني مسلمان عن المثني ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيه وكذا البواقي فقبل لحـاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف اخر المعرب بهـذه الاحرف (ولايقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلمـان ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ماقبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا النونان (قال المصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على مانسب اليه الاندلسي على حد بعض المتأخرين الاعراب اختـلاف الاخر ٩ لان الاختـلاف امر لايتحقق ثبوته في الاخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبتت الاختلاف من حيث لاتدرى بقولك مااختلف اخره به ولايختلف اخر شئ بشئ الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصـدر (وقال ولو ثبت الاختلاف ايضـا ٢ فهو امر واحد ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منهـا اذ لو لزم اخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شئ واحد والاعراب بالاتفاق ثلاثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا (.ولهم ان يقولوا هـذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا آخر ٣ والانقلاب من حيث هو هو شئ واحد (والحق

٥ قوله (بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء) ولو كان من تمام الحد كما يحتمله عبـارة المتن لم يرد النقض بالعـامل

٦ قوله (ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما) اذا كان الاختـلاف دالا على هذه المعـاني كان هـو الاعراب وهو باطـل عند المص فالصواب ان الضمير لمـا

٧ قوله (فهمـا في الظاهر كالقاطـع والسكين) ولا شك ان القطع انما حصل من القـاطع بهـذه الآلة

٨ قوله وهذا تغير في الاخر وكذا في الف المثنى ويائه اه) يعني ان الفتح قبـل الالف والياء في المثـنى والضم والكسر قبـل الواو والياء في الجمع تغير في الاخر ايضـا

٩ قوله (لان الاختـلاف امر لايتحقق ثبوته آه) لم يرد ان آخـر المعرب لا يتصف بالاختلاف حتى يرد عليه ماذكره الشارح بل اراد ان الاختـلاف ليس امرا متحققا بل هو امر اعتبـاري وليس

الموجود في آخر المعرب الاتلك الحركات والحروف الدالة على المعاني المعتورة عليه فهي الاعراب لاذلك (ان معنى) الامر الاعتباري الذى يتصف بهـا آخر المعرب ولااستحـالة في ان يكون امر موجود في آخر المعرب سببا لاتصافه

٤ قوله (فان زيد مثلا فى حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات آه) قال ولئن سلم ان ثمة اى فى آخر زيد امرا زايدا فلابد ان يكون ناشيا عن متعدد

من الضم والفتح والكسر واذا نشأ عن متعدد بطل تقسيم الاعراب الى ثلثة يريد ان الامر الزايد على تقدير تحقيقه هو الاختلاف الناشى من متعدد اذ لا يعقل اختلاف من امر واحد ولاشك ان الاختلاف الناشى من هذه الثلثة لا يكون ثلثة بل اثنين اذ بنشاء من الضم والفتح اختلاف ومن هذا الفتح والكسر اختلاف ففى المثال المذكور قد استوفى زيد اقسام الاعراب قطعا ولم يوجد هناك الا اختلافان وما يظن من حصول الاختلاف نظرا الى السكون السابق ليس بشئ لان نسبة الاختلاف الى طرفيه على السواء فاذا كان هو الاعراب وكان الاسم فى احد طرفيه معربا لزم ان يكون فى الطرف الاخر كذلك دفعا للتحكم فيكون فى حال السكون السابق معربا ايضا وهو باطل وبما قررنا صار تقرير الشارح واعتراضه هباء منثورا ٦ قوله (فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف فى الاخر وانتقال الاخر الى الفتحة) اى من السكون ٧ قوله (وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة آه) اعتبر الانتقال من السكون الى احد الثلثة على سبيل البدل ولم يعتبر الانتقال من احدها الى الآخر وهذا اه

ان معنى قولنا يختلف الاخر اى يتصف بصفة لم يكن عليها قبل ٤ فان زيد مثلا فى حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضممت الدال بعد التركيب فى حالة الرفع فقد اختلف اى انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة ٦ فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف فى الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة ٧ وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فههنا ثلاث اختلافات مغاير بعضها لبعض ٨ بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلة فى مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلاثة كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة * هذا اذا اعرب بالحركات وان اعرب بالحروف فاختلاف الاخر اذن احد نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط او رده مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رفعا ورددتها وقلبتها الفا فى النصب وياء فى الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذى زيد فى الاخر لغرض بعينه اعرابا ايضا او جعله مع القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتين للتثنية والجمع فى نحو مسلمان ومسلمون علامتى الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتى النصب والجر وكذا فوه وذومال فقد اختلف حال الواو والالف رفعا لانهما صارا لشيئين بعدما كانا لشئ واحد (وينبغى ان يقدر كل واحدة من الكسرتين فى نحو ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف فى اخره ثلاثة فهما كضمتى فلك مفردا وفلك مجموعا وكذا فتحتا نحو ان احدو باحد وياءآ ان المسلمين وبالمسلمين وان المسلين وبالمسلين ٩ وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلنا اعرابا لان علامتى التثنية والجمع لا يجوز حذفهما ٢ فتبين لك بهذا ان الاختلاف فى كل اسم ثلاثة كالاعراب وهو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة حركة او حرف حرفا كما فهم المص فهى ايضا ثلاث اختلافات بحسب المتحولات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا فى الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات (٣ والحق ان معنى الاختلاف ماذكرنا اولا وهو ثلاثة (وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم فى اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءنى زيد فلا اختلاف اذ لم تتحول حركة الى حركة بعد (٤ والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى حركة ما ففيه اذن اختلاف ثم تقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة ٥ لقوله مااختلف آخره به فما لم ينقلب حركة حركة لم يكن مااختلف آخره به (فان قال اردت مايكون به الاختلاف اذا كان قيل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد مايختلف آخره به لا مااختلف (قوله ليدل على المعانى تعليل لوضع الاعراب فى الاسماء * اعلم ان مايحتاج الى التميز بين معانى الكلم على ضربين احدهما

ان يكون فى كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الاخر كما فى الكلم المشتركة
نحو القرء فى الطهر والحيض وضرب فى التأثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال
المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا
لايلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعانى عن الاخر لان جاعله لاحد المعنيين
٥ واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة
لاحدهما (والثانى ان يكون فى الكلمة معنيان او اكثر يطرأ احدهما او احدهما
على الآخر او الآخر فلابد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطروء عليه
٧ ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة
لايلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما فى التصغير والجمع
المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يجتلب له حرف دال
عليه صار كاحد حروف تلك الكلمة كما فى المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث
والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدى ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى
الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى فى موصوفه
والمضاف اليه الدال على معنى فى المضاف وان كان طريان المعنى لازما للكلمة فان كان
الطارئ معنى واحدا لاغير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلاحاجة الى
العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء
فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ٨ ولاتقتصر للتمييز على الكلمة
الاخرى التى بها طرأ ذلك المعنى كما اقتصر فى المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج
فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف مانحن فيه فاحتاطوا فى هذا النوع اتم
احتياط حتى ان بعدما طرأ بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها
الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون فى الاسم لانه بعد وقوعه فى الكلام لابد ان يعرض
فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف المد التى
هى اخف الحروف اعنى الحركات ٩ وجعلت فى بعض الاسماء حروف المد وهى
الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة تذكرها فى كل واحد منها ولم تجتلب
حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت فى الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة
وفى المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل
الرفع الذى هو اقوى الحركات للعمد وهى ثلاثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب
للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل
وكالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء
التى تلى حروف الاضافة اعنى حروف الجر (وانما جعل للفضلات النصب الذى هو
اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها (ثم اريد
ان يميز بعلامة ماهو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقى من الحركات غير الكسر
فميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار ٢ معنى كون الاسم مضافا اليه معنى

(العمدة)

٦ قوله (واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر) اى الواضع فى وضعه له لم يلاحظ المعنى الاخر اصلا وكذا المستعمل فى استعماله فيه لم يلاحظه لعدم احتياجه اليها وربما لاحظه فنصب قرينة

٧ قوله (ومن ثمه احتاج كل مجاز الى قرينة) فان المستعمل فى المعنى المجازى لابد له من ملاحظة المعنى الحقيقى فلا بد له من نصب قرينة مانعة منه بل الواضع فى تجويز الاستعمال فيه يحتاج الى اعتبار قرينة اجمالا

٨ قوله (ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التى بها طرأ ذلك المعنى) كالعامل الذى يطرأ به المعانى المعتورة على الاسماء

٩ قوله (وجعلت) اى العلامة فى بعض الاسماء حروف المد

٢ قوله (معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة) اى اضيف اليه معنى العمدة وهو معنى الفعل بواسطة حرف

العمدة بحرف معنى اخر منضما الى المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلى فى هذه الفضلة نحو الله لافعلن فاذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر (وقد يحمل على المحل كما فى قوله تعالى ﴿وامسحوا برؤسكم وارجلكم﴾ بالنصب فان سقط الجار مع الفعل لزوما كما فى الاضافة زال النصب المقدر كما سيجيئ ٭ ثم اعلم ان محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل فى الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئى الكلام (وكذا العامل فى كل واحد من المبتدأ والخبر هو الاخر على مذهب الكسائى والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالاخر (واختلف فى ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور ٣ اذ باسناد احدهما الى الاخر صار فضلة ٤ فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة (وقال هشام بن معوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذى هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة (وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضى للفضلات (وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل الممهد المذكور (وجعل الحرف الموصل لاحد جزئى الكلام الى الفضلة عاملا للجر فى ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة (ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذى اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف فى الاسم كما يجيئ فى باب الاضافة فيزول النصب المحلى عن المجرور لفظا لكون الناصب اى الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجار الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام فى نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثانى وعلى معنى من فى نحو خاتم فضية اذ هو مبين بالثانى فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف الجر كما يجيئ فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التى تكون بواسطة ثم يخرج فى موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثانى فى المجرور المسند اليه نحو مر بزيد والاصل فيهما ٥ ايضا ذلك كما بينا (وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا ٦ اذهما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقى ما بعدهما منصوبا فى اللفظ هذا (واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شئ بل معانيها طارية على معانى الفاظ اخر كما مر فى حد الاسم (واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طارئ كما مر بلى قد يطرأ عليها فى بعض المواضع احد المعنيين الملتبسين كما فى قولك ما بالله حاجة فيظلمك على ما يجيئ فى قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون

---

٣ قوله (اذ باسناد احدهما الى الاخر صار فضلة) اى ما عداهما من متعلقات الفعل

٤ قوله (فهما معا سبب كونها فضلة) اى فى كون الفضلة فضلة

٥ قوله (ايضا ذلك) اى كونه حكم الفضلة

٦ قوله (اذهما فضلتان بواسطة الحرفين) اى الاسم والفعل

٧ قوله (اسماء الاصوات كنخ وجه وده) جه وده كلاهما زجر للابل، ودج صياح للدجاج ٨ قوله (تكتبان فى الطريق لام الف) قال ابو النجم العجلى اقبلت من عند زياد كالخرف تخط رجلاى بخط مختلف وتكتبان فى الطريق لام الف قال فى الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة ويظهر من ذلك ان الالف يتناولهما معا الا انه ميز بين قسميهما باطلاق الالف على احدهما وتسمية الآخر بالهمزة وفى الكشاف ان مسمى الالف لايكون الاسا كنا فلم يمكن جعل المسمى ههنا صدر الاسم كما فى الحروف الاخر ولم يستثن من اسماء الحروف

الا الالف قيل وذلك لان اسم الهمزة محدث وهى داخلة فى الالف وبالجملة فالالف اما مختص بالساكنة او متناول للمتحركة ايضا وقد حكم الشارح بانه اسم للهمزة فقط لانه مصدر بها على قياس سائر اسماء الحروف وجعل اسم الساكنة لفظة لا وفيه تكلف لايخفى ثم ان جعله اسماء الحروف فى سلك الاصوات بعيد جدا لان اسماء الحروف تستعمل فى التراكيب مرادا بها معانيها التى يرادبها حال افرادها وتعرف باللام كذلك كسائر الاسماء المعربة بخلاف الاصوات فانها اذا وقعت فى التراكيب يراد بها الفاظها فالحق فيها ماحقق فى الكشاف منقولا عن ائمة النحو غاية مافى الباب ان وقوع هذه الاسماء بطريق التعديد كثير كاسماء العدد ٩

وقالوا اعراب المضارع اصلى لا بمشابهته الاسم خلافا للبصريين على مايجئ فى بابه فظهر بهذا التقدير ان الاصل فى الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا (فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهى فى حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم فى الاسماء المعدودة (قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الالتستعمل فى الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها غير وضعى (وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما ٧ اسماء الاصوات كنخ وجه ودج وده لان الواضع لم يضعها الالتستعمل مفردة لانها لم تكن فى الاصل كلمات كما يجئ فى بابها والثانى اسماء حروف التهجى لانها كالحكاية لحروف التهجى التى ليست بكلم ومن ثم كانت اوايلها تلك الحروف المحكية الالفة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعنى الهمزة (واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغى ان تقول لا ولا تقول لام الف (واما قوله ٨ تكتبان فى الطريق لام الف ٩ فمقصوده اللام والهمزة لاصورة لا (ولو نظر الواضع فى الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين فى نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلاثة احرف لانك لاتجد معربا على اقل من ثلاثة احرف الاوقد حذف منه شئ كيد ودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وبا وتا وثا (٢ وانما صاغ على اقل من ثلاثة ماكان يعرف انه يكون فى التركيب مشابها للحرف كما ومن وتاء الضمير وكافه فعلم انه يبتنى لثبوت علته فجوز بناؤه على اقل من ثلاثة (ثم نقول لايلزم الكسائى والفراء ما الزما فى ترافع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الاخر لانه يجب تقدم العامل على المعمول فيلزم تقدم الشئ على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشئ متقدم على ذلك الشئ (وانما لم يلزمهما ذلك ٣ لان العامل النحوى ليس مؤثرا ٤ فى الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر (٥ قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر ٦ فاذا اختلف الجهتان فلا دور واما تقدم المبتدأ فلان حق

قوله (فمقصوده اللام والهمزة لاصورة لا) الظاهر ان المراد صورة الالف الساكنة لان الهمزة لاصورة (المنسوب) لها معينة الا فى اول الكلمة ٢ قوله (وانما صاغ على اقل من ثلثة آه) قال صاحب الكشاف ان اسماء الحروف تقع فى التعديد كثيرا فخففت بالقصر فيما هو ممدود وبذلك يندفع كلام الشارح ٣ قوله (لان العامل النحوى ليس مؤثرا) فان قلت المؤثر فى الحقيقة يجب تقدمه على اثره تقدما بالذات دون الزمان والتلفظ والمقصود هناه

٢ (قوله واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما) ومن جعل العامل فيهما معنى الابتداء واعتبر فيه التجرد عن العوامل قال هو عامل معنوى ضعيف ينتفى عند دخول العوامل اللفظية فلذلك يبطل عمله معها

المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعاله واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا فى الوجود الا انه متقدم فى القصد وهو العلة الغائية وهو الذى يقال فيه اول الفكر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذى فيه فترافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما فى الاخر فى نحو قوله تعالى ﴿اياما تدعوا﴾ فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هى مؤثرة لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمد فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير اصلان فى الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين فى الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولادليل على مايعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على مايعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل فى الرفع وعلى التقرير المذكور التميز والحال والمستثنى الفضلة اصول فى النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة (ولما كان مستنكرا فى ظاهر الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر فى الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر ٢ واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما فنسخ عملهما كثير مما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد وان اخواتها وماولا التبرئة على ما يجيء فى ابوابها فصارت العمدة فى صورة الفضلة منتصبة وهى اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ٣ ووجه مشابهتهما للفضلة ٤ يجيء فى ابوابها (٥ وانما جاز تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الاخر لعمل كل واحد منهما فى الاخر والعامل مقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود الخبر عنه على الخبر وان كان الخبر مقدما فى العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ فى الخبر ولم يعتنوا بحال الفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعى اعنى مابعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما نذكره فى المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف (واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجى فبناؤهما اصلى ولايحتاج الى تعليل واعرابهما فى نحو قوله ※ ٦ تداعين باسم الشيب فى متثلم ※ وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو ※ وياء هاج بينهم جدال ※ معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب ※ (قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة) اعلم ان الحركات فى الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف فى الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده بجزأ من الياء وفتحه الاتيان بعده بشيء من الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت تأتى عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد

٣ (قوله ووجه مشابهتهما للفضلة) اى المبتداء المنصوب والخبر المنصوب

٤ (قوله تجيء فى ابوابها) اى العوامل المذكورة

٥ (قوله وانما جاز تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الآخر آه) ومن قال العامل هو الابتداء قال لما لم يكن شيء منهما معمولا للآخر جاز تقدم كل واحد منهما على الآخر الا ان المحكوم عليه اولى بالتقديم

٦ (قوله تداعين باسم الشيب فى متثلم) قائله ذو الرومة وتمامه جوانبه من بصرة وسلام * الشيب بكسر الشين صوت مشافر الابل عند شرب الماء والمتثلم اسم موضع وقيل الذى فيه ثلمة والبصرة حجارة رخوة تميل الى البياض والسلام بكسر السين الحجارة الرقيقة قوله تداعين الضمير فيه للابل اى دعا بعضها بعضا الى الماء بهذا الصوت وهو شنيعة بعضها على بعض فى حوض متثلم او مكان جوانبه من هذين الحجرين

سمي الحرف متحركا كأنك حركت الحرف الى مخرج حرف المد ٧ وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف ٨ لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حرف المد صارت حرف مد تاما (وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كأن الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اى اقمته بفتحك اياه فسمي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا (واما جر الفك الاسفل الى اسفل وحفظه فهو ككسر الشيء اذا المكسور يسقط ويهوى الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرا وحفضا ٩ وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر في المعنى المقصود ٢ من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة او الحرف فسمي الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا (وانما سمي المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله تعالى عليه وآله ﴿ الثيب يعرب عنها لسانها ﴾ اى يبين وسمي المبني مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص (قوله فالرفع علم الفاعلية) اى علامتها (والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمد والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى (وعلى قول المصنف الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه (فالرفع ثلاثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاء مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك (والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء في نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلاثة اشياء الكسر والفتح والياء في نحو بزيد وباحمد وبمسلمين وبمسلين وبابيك وكل ما سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فروعها كما يجيء وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المصنف بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الآخر مطلقا (وقوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف قال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة ٣ والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات

٨ (قوله لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده) ومن فرط الاتصال وشدة اللزوم تعذر او تعسر النطق بالحرف ابتداء بدون الحركة واما اذا تلفظ بالحرف بعد حرف آخر فلا تعسر اصلا في ترك الحركة فالاتيان بشيء من تلك الابعاض لازم الحرف اما بعده بلا فصل واما قبله بلا فصل او مع فصل

٩ (قوله وحركة البناء كسرا لان الاولين) اى الجر والحفظ

٢ (قوله من صورة الفم من الثالث) اى الكسر

٣ (قوله والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف) يمكن ان يقال الظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الحركات والحروف وذلك لان الاعراب انما سمي اعرابا لان فيه ابانة وكشفا عن المعنى والابانة انما هي للحركات والحروف انفسها لانها اعلام المعاني اتفاقا كما يدل عليه قوله الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة وايضا سموا المعاني بالمقتضية اى للاعراب ولا شك انها تقتضي اولا وبالذات ما هي علامة لها واما الاختلاف فهو

(وانما)

ء تابع لذلك الاقتضاء فالظاهر ان الاعراب هو تلك العلامات واما قوله البناء هو عدم الاختلاف فيكون الاعراب هو الاختلاف لانهما متقابلان فنقول هذا التخيل يضمحل بان المعرب فيه شيئان الاختلاف وماهو سببه واما المبنى فليس فيه الاعدم الاختلاف اذلا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف وقد بينا ان الاختلاف لايصلح ان يكون اعرابا بل الاعراب هو سبب

الاختلاف ولما لم يكن فى المبنى الاعدم الاختلاف اى البقاء على حالة واحدة تعين ان يسمى بناء وليس الحركة والسكون فى آخره سببا لعدم الاختلاف فلذلك لم يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل فى الجملة وذلك كاف فى جعلهما متقابلين

(٤ وانما جعل الاعراب فى آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف (قوله والعامل مابه يتقوم المعنى المقتضى ٥) انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف العامل الى بيانه ويعنى بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة اوفضلة اومضافا اليها وهى كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعانى هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل (فالباء فى قوله به يتقوم للاستعانة ٦ نظرا الى ان المسمى عاملا فى الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما فى قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولاشك ان فى لفظ المصنف ابهاما ٢ لان الظاهر فى نحو قام به وتقوم به هذا المعنى الاخير (فاذا ثبت ان العامل فى الاسم مايحصل بوساطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة اوفضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا فى ان العامل فى المضاف اليه هو اللام المقدرة اومن او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه فى الاصل هو الموقع المقدم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولاينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا ٣ وان ضعف مثله فى نحو خير فى قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف اليه او متبين به كما ان نصب ان المقدرة فى نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجيئ فى باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف (ومن قال ان عامل الجر هو المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بوساطة الاول فهو الجار بنفسه (وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيئ لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل مابه يتقوم المعنى المقتضى (وان اراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل فى الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل فى الفاعل هو الاسناد لا الفعل (قوله فالمفرد

٤ (قوله وانما جعل الاعراب فى آخر الكلمة آه) واذا قيل الرفع علم الفاعلية مثلا فان اريد بالفاعلية ماهى صفة الاسم فالوجه فى جعل الاعراب فى آخر الكلمة ماذكره وان اريد بها ماهى صفة لمدلوله فالوجه ان يقال الدال على الوصف بعد الدال على الموصوف به

د للاعراب نسخه

٦ (قوله نظرا الى ان المسمى عاملا فى الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم) لان هذه المعانى ليست قائمة بالعامل بل بالاسم بواسطة العامل ٢ (قوله لان الظاهر فى نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير) اما الظهور فى نحو قام به فلاخفاء فيه واما فى نحو تقوم به فلانه تفعل منه فمعناه بحسب اللغة راجع اليه ٣ (قوله وان ضعف مثله فى نحو خير فى قول رؤبة) اعنى حين سئل كيف اصبحت قال خير اى بخير

المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك و فوك وذومال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء) هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع ثلاثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلاثة فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها فى اى معرب يكون فبدأ بمعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل فى الاعراب لخفتها وقسمها ثلثة اقسام احدها مااستوفى الحركات الثلاث كل واحدة منها فى محلها اعنى الضم فى حالة الرفع والفتح فى النصب والكسر فى الجر وهو شيئان احدهما المفرد اى الذى لايكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا اولا (المنصرف احتراز عن غير المنصرف ٤ وكان عليه ان يضم اليه قيدا آخر وهو ان لايكون من الاسماء الستة ولايجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان ان لايستوفى شئ من المضاف الحركات الثلاث وثانيهما الجامع لثلاثة قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قدم ذكره والتكثير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء (وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اى بجميع الحركات اذا كان منصرفا لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا لبعض فى الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ وايضا لم يطرد فى اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما فى الجمع بالواو والنون (قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدأ (وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اى مرفوع وانتصابه على الحال اى مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه (والباء فى قوله بالضمة بمعنى مع ٥ ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة (ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة فى حال كونهما مرفوعين اى مصاحبين لعلم العمدة (وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المصنف قياسا نحو ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا على مايجئ (٦ والثانى من الثلاثة الاقسام مافيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا وهو شئ واحد اعنى الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذى هو بالواو والياء والثانى ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفى للحركات نحو رجال او للضم والفتح نحو مساجد (وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعنى جمع المذكر السالم على مايجئ بعد (والثالث مافيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شئ واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجئ فى بابه) ثم ثنى بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلاثة اقسام احدها مااستوفى الحروف الثلاثة كلا فى محلها وهى الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير

من هذا الحكم بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها فلا حاجة الى الاحتراز عنها ورد بانه بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغى ايضا ان يكتفى بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف ههنا احترازا عنه وقد يقال هى اسماء محصورة وغير المنصرف لايكاد ينحصر فى عدد فاحتيط فى الاحتراز عن غير المنصرف كيلا يقع غلط فى امور كثيرة واكتفى فى الاحتراز عن المحصورة بادنى شئ اذ ليس الاعتناء بحاله كالاعتناء بما لاينحصر مع ان الاختصار فى العبارة مطلوب له جدا

٥ (قوله ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة) فيكون الباء للالصاق

٦ (قوله والثانى من الثلاثة الاقسام مافيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا آه) التمثيل بالمكسر من جمع المؤنث اولى لان المكسر من جمع المذكر قد خرج بالقيد الاول وقد احتاط فى القيد الاول بجعله احترازا عما لايخرجه القيد الثانى وهذا الاحتياط بالثانى انسب

٧ (قوله لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه) اى مايصغر منها احترازا عن ذو ٨ (قوله وتصريحه بهذه الأسماء الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتها ﴿ ٢٧ ﴾ وجمعها) قيل فلا حاجة ايضا الى قوله مضافة الى غير ياء المتكلم لانه

مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت ٧ لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجيء ان المقطوع منها عن الاضافة محرك بالحركات لما سنذكر والمضاف الى ياء المتكلم لايتبين اعرابه على ماسيجيء (٨ وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها (فلهم في اعراب هذه الاسماء اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقيين منها اعني فوك وذومال فهي في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه فهي مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها حرف اعراب (وسنشيد هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فعن سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ماقبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقي الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ماقبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في الاضافة ٩ وايش الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ماقبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف مايستفاد من الحركات في الظاهر فهلا نجعلها مثلها في كونها اعلاما على المعاني (وقال المصنف ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو وهي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين (٢ وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ماقبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ماضعف له ماتأول المصنف كلام سيبويه وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذر ماقال في فوك وذومال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك مالانظير له (٣ وقال الربعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ماقبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها والفا لانفتاحه كما في ياجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ماقبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه (وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما في قوله ۞ ٤ ادنو فانظور ۞ وقوله ٥ ينباع من ذفرى غضوب جسرة ۞ وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اختلال الا في الوزن وايضا يبقى فوك وذومال على حرف (٦ وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واماهى فاما لام او عين فعلى قوله لايكون

اوردها مضافة الى غيرها واجيب بان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك

٩ (قوله وايش الغرض من ردها) قيل هي كلمة مستقلة بمعنى اى شئ وليست مخففة منه

٢ (قوله وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ماقبل الحروف آه) ولانه لايكون الاعراب في وسط الكلمة

٣ (قوله وقال الربعي) ابو الحسين

٤ اوله وانني حيثما يثني الهوى بصرى * من حيث ماسلكوا ادنو فانظور

٥ (قوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة) اى قوية ضخمة وتمامه زيافة مثل الفنيق المكرم

٦ (قوله وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واماهى فاما لام اوعين آه) هذا يناسب ماقيل من ان الاعراب هو الاختلاف والاعتراض عليه بما ذكره يناسب الاعتراض على ذلك بما تقدم من ان الاسم في التركيب الاول لايكون معربا

فى الرفع اعراب ظـاهر وهو ضعيف لدلالة الواو فى الظـاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو على انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انهـا كانت حروف اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك مااخترنا وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ماحمل المصنف كلام سيبويه عليه وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة فى اربعة ومن عينها فى البـاقين لان دليل الاعراب لايكون من سنخ الكلمة فهى بدل يفيد مالم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء فى بنت تفيـد التانيث بخلاف الواو التى هى اصلهـا ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا اخر كلامه (ويقـال عليه اى محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها ٧ كما اقتصر فى المثنى والمجموع على مايصلح للاعراب من سنخهما اعنى علامة التثنية والجمع اذهى من سنخ المثنى والمجموع (ثم نقول انما جعل اعرابهـا بالحروف الموجودة دون الحركة على مااخترنا توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابهما بها الاستيفاء المفرد للحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات فى باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى من حيث تولدها منها فاستبدبها المفرد الاول لان الحروف اقوى لان كل حرف منها كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختـاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت فى المفردات الاعراب بالحركات التى هى الاصل فى الاعراب وبالحروف التى هى اقوى منها مع كونها فروعالها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة كلا فى موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما فى موضعه (وانما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو غد لمشابهتها المثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب (للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخر حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام فى اربعة منها كأنهـا مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسـيا فهى اذن كالحركات المجتلبة للاعراب (وكذا الواو فى فوك لانها كانت مبدلة منها الميم فى الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما فى نحو حر فليس لامه حرف علة واما نحو ابن واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها فى النسب نحو ابنى وبنوى فكان لامهـا ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واو فاختاروها لتكون الواو التى فيها اصلا للرفع الذى هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها نحو يد ودم اذ لامه ياء (ثم نقول جعلوا الواو وياء فى الجر والفا فى النصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر ٤ لانفتاح ماقبلها وانكساره وجعلت سـاكنة للتخفيف فى المعرب بالحروف التى هى اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التى قامت مقامها

٧ (قوله كما اقتصر فى المثنى والمجموع على مايصلح للاعراب من سنخهما) قد تقدم ان المختـار عنـد الشارح ان المثنى ونظائره كلمتان فى الحقيقة صارتا من شـدة الامتزاج فى حكم كلمـة واحـدة فلا يكون الالف فى المثنى كلام الكلمة اوعينها فى كونها من سنخ الكلمة

٤ لالانفتاح نسخه

٨ قوله (على ان ماقبل لام الكلمة كان حرف اعراب) اى حال الافراد عن الاضافة ٩ قوله (وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان آه) المذروان اطراف الاليتين ولا واحد لهما لانه لو كان واحدهما مذرى على مازعم ابو عبيدة لقالوا مذريان فى التثنية لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال ٢ قوله (وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل) قال فى الصحاح الثناء بالمد والكسر عقال البعير ونحوه من حبل مثنى وكل واحد من ثنييه فهو ثناء لو افرد تقول عقلت البعير بثنايين اذا عقلت يديه جميعا بحبل او بطرفى حبل وانما لم يهمز لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثنا فتركت الياء على الاصل لانه من ثنيت ولو افرد واحده وقيل ثناء لقيل ثنا آن بالهمز كما كسا آن وردا آن ٣ قوله (وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما) قال فى شرح المفصل اسماء الاشارة كلها مبنية عند المحققين لاحتياجها الى معنى الاشارة كاحتياج المضمر الى التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقال بعض الناس ان المثنى معرب متمسكا بالاختلاف كسائر المثنيات ثم اجاب عن هذا التمسك بالتأويل بعد استشكاله وقال ان ذان صيغة موضوعة للمرفوع وذين للمنصوب وحكم ان الحال فى اللذان واللذين كذلك واختار ايضا فى شرح الكافية بناءها فعلى هذا يجب على المص ههنا ان لا يذكرها لانه بصدد بيان الاعرب والاعراب فيها على مااختاره نعم على مذهب من جعلها معربة يجب ذكرها اذا لم تجعل مثناة فى الحقيقة والمصنف انما ارتكب كونها صيغا موضوعة للمثنى ليتهيأ له الحكم بكونها غير معربة واذا جعلت معربة فالصواب ان تجعل مثناة حقيقة لكن قد خولف فيها نوع مخالفة ما القياس ما القياس ذاتها

لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ماقبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه فى الاربعة منها ٨ على ان ماقبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما فى الباقيين فطردا للباب (ومعنى حموك ابوزوجك او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسب زوج المرأة والهن الشئ المنكر الذى يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح اوغير ذلك (والثانى من الثلاثة الاقسام التى اعرابها بالحروف مارفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وماحمل عليه ونعنى بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على مايجئ فى باب المثنى فلم يكن كلا على هذا داخلا فى المثنى اذ لم يثبت كل فى المفرد (واما قوله فى كلت رجليها سلامى زائدة ۞ فالالف محذوفة للضرورة كما يجئ وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من الثنى (٩ وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت فى التقدير اذ كأنه كان مذرى ثم ثنى لم يمكنه مثل ذلك فى ثنايان فكان عليه ان يذكره (٢ وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس فى الطرف الواحد معنى الثنى كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس فى المفرد معنى الثنى فالثنايان طرفا الحبل المثنى فالثنى فى مجموع الحبل لا فى كل واحد من طرفيه (٣ وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر فى شرح المفصل انهما صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز تشديد نون هذانّ وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان نحوا ذان واللذان عنده فى المثنى ينبغى ان يكون مثل عشرون فى الجمع كلاهما صيغ موضوعة وان ثبت فى الظاهر مايوهم انه مفردها (وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان فى اخرهما مايصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان الالف كان جاب قبل الاعراب فى المثنى علامة للتثنية وكذا الواو فى الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد فى جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ماصلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمد كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتى الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهى التى هى اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب فى المثنى والمجموع والجر

اولى بهــا فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ماقبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتــة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالهــا (واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستثقاله قبل الياء الســاكنة لوابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعى لو قلبت الياء لضمة ماقبلهــا واوامع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف ٢ فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسـبب كسر ماقبل ياء المجموع ان حذف نوناهما بالاضـافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطراليه ان يكسر لما يجئ في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتـدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما اليـاء فيهما فطـارية للاعراب كما ذكرنا (وقال سيبويه حرف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور ٣ وفهم الاعراب من هـذه الحروف يضعف هذا القول (وقال ابو على لااعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كـون انقلاب الحرف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لالفظ فقصد الاعراب اللفظي ونقول باى شئ نعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولم لايجوز كما اخترنا ان يجعل ماهو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب ايضـا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لاتنافي بينهما ٤ ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية (فان قيل كيف يكون معرب بلاحرف اعراب (قلنا ذلك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لابدلهــا من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحرف لايحتاج الى حرف اخر يقوم به (وقال الاخفش والمازني والمبرد انهــا دلايل الاعراب لاحروف الاعراب (وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلايل الاعراب فذلك مااخترناه (وقال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة (وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدر في متلو الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيون في الاسماء الستة والكلام عليه مامر هنالك (فان قيل علامة الاعراب لاتكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها (فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغهـا وحصولها بكمال حروفها وفي اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتهـا فان كان بالحركات فلابد ان يكون على حرفهـا الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي

٢ قوله (فارتفع التبـاس المجموع بالمثنى بسبب كسر ماقبل ياء المجموع) قد توهم بعضهم ان الفرق بكسر النون وفتحها لدفع الالتباس بين المثنى والمجموع من المعتل اللام في حالتي النصب والجر وذلك لسقوط لام الفعل فلا يحصـل الفرق بحركة ماقبل ياء الاعراب ففرق بحركة النون فيقال في المثنى اشقين بكسر النون وفي الجمع اشقين بفتحهـا وهكذا مصطفين ومصطفين وهو سهو لان لام الفعل لايحذف في المثنى فيقـال اشـقيـان واشـقيين ويحذف في الجمع فلا اشتباه حتى يفرق بالنون

٣ قوله (وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف) ضعف بنفســه واضعفه غيره واما ضعفه فمعناه نسبه الى الضعف

٤ قوله (ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو) لا الانقلاب

هى من سنخ الكلمة فلابد انيكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انماتجعل اعرابا بعدثبوت كونها اخر حروف الكلمة امانون المثنى والمجموع فالذى يقوى عندى انه كالتنوين فىالواحد فىمعنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانهاغير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين ٥ مع افادتها هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كامر بخلاف النون فانه لايشوبها من تلك المعانى شئ (وانمايسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون فى بعض المواضع علامة للتنكير ولاتسقط النون معها لانها لاتكون للتنكير (وكذا يسقط التنوين للبناء فى نحو يازيد ولارجل بخلاف النون فى نحو يازيدان ويازيدون ولامسلين ولامسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين (وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا فى الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفى فى الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب الفا بعد الفتح لانه حرف معرّض للحذف لعدم لزومه للكلمة وضعفه بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما يجئ فى التصريف من المناسبة بينهما (وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو ليضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا لخفتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو القاضى ويرمى ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجئ فى باب الوقف (وقال سيبويه النون فى الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة فيجئ بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمه والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اى جعل عوضا منها بعدما كان عوضا منهما فثبت معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهى فى نحو جاءنى رجلان يافتى عوضا منهما وهو الاصل وفى الرجلان عوض من الحركة فقط وفى رجلازيد من التنوين فقط وفى رجلان وقفا ليس عوضا منهما ولامن احدهما وفى نحو يازيدان ولارجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة الدالة على مادلت عليه الحركة مغنية عن التعويض من الحركة (وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركت لساكنين فقويت بالحركة وهو مااخترنا ان ارادوا انه كالتنوين فى معنى كونه علامة التمام لافى المعانى الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها فى الاضافة (وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع (وقيل هو بدل من تنوينين فى المثنى ومن اكثر فى المجموع بناء على ان المثنى كان فى الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما

٥ مع كونها علامة الكمال تكون على افادته هذا المعنى على خمسة اقسام نسخه

ودون تصحيح ذلك ٦ خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الاتنوينا واحدا لانه اهدر ذلك التكرير اللفظى (واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تأكيدا له نحو جاءنى الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وجئتما كلاكما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءنى بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان فى الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كامر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه فى الاعراب ثم طرد ذلك ٦ فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاء كلاهما وكلاهما جاآنى (واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجرى على المثنى اصلا فلا يقال جاءنى اخواك كلا اخويك وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى (وذكر صاحب المغنى ان بعض العرب يثبت الالف فى كلا وكلتا مضافين الى المضمر فى الاحوال كما فى المضافين الى المظهر ولا ادرى ماصحته (والف كلا بدل من الواو وعند سيبويه ... التاء منها فى المؤنث كما فى اخت وبنت ٢ ولم تبدل التاء من الياء الا فى اثنتين وقال السيرافى هو بدلا من الياء لسماع الامالة فيه (واما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف فى امالة الالف المنقلبة عن الواو ويجئ الكلام عليه فى باب الامالة (وكلتى فعلى والالف للتأنيث جعل اعرابا كما فى كلا وانما تجئ بالالف التأنيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتى التأنيث لان التاء لم تتمحض للتأنيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام فى المؤنث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ماقبلها ولم تنقلب تاء بنت واخت فى الوقف هاء (واجاز يونس اختى وبنتى ولو كانت لمحض التأنيث لم تجز هذه الامور (والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صارت كانها ليست للتأنيث فجاز الجمع بينهما (٣ وعند الجرمى وزنه فعتل ولم يثبت مثله فى كلامهم (وعند الكوفيين الالف فى كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزومهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة فى المثنى لا فى الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة فى الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء وقالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد ٤ قال ۞ فى كلت رجليها سلامى زايدة ۞ كلتاهما مقرونة بواحدة ۞ وقال ۞ كلت كفيه توالى دائما ۞ بجيوش من عقاب ونعم ۞ والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال ۞ كلانا اذا ما نال شيئا فاته ٥ ۞ وقال تعالى ﴿ كلتا الجنتين آتت اكلها ﴾ ولوجب قلب الفيهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كسائر المثانى (واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء فى قوله فى كلت وضمه فى قوله كلت كفيه ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى (واعلم ان كلا وكلتا لا تضافان الا الى المعارف لان

(وضعهما)

٦ قوله (خرط القتاد) قول خرطت الورق اذا حتته وهو ان يقبض عن اعلاه ثم يمر يدك عليه الى اسفله والقتاد شجر له شوك مثال الابر (صحاح)

٦ فيها وان لم يتبع نسخه

٢ (قوله ولم تبدل التاء من الياء الا فى اثنتين) اى من لفظها فان التاء فيها بدل من الياء فى اثنين

٣ قوله (وعند الجرمى) قال ابو عمر والجرمى التاء ملحقة والالف لام الفعل فعنده وزنه فعتل ولو كان الامر كما زعم لقالوا فى النسبة اليها كلتوى فلما قالوا كلوى واسقطوا التاء علم انهم اجروها مجرى التاء التى فى اخت التى اذا نسبت اليها قلت اخوى

٤ (قوله قال فى كلت رجليها سلامى زايد ةآه) وقال فى الصحاح هكذا فى كلت رجليها سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بزائدة اراد فى احدى رجليها السلاميات عظام الاصابع قال ابو عبيدة السلام فى الاصل عظم يكون فى فرسن البعيره اخره ومن يحترث حرثى وحرثك يهزل

وضعهما للتأكيد ولا يؤكد التأكيد المعنوى الا المعارف كما يجئ فى بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين اومعنى نحو كلانا (ولا يجوز تفريق المثنى الا فى الشعر نحو كلا زيد وعمرو (والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلا المرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال تعالى ﴿كلتا الجنتين آتت اكلها﴾ ثم قال ﴿وفجرنا خلالهما نهرا﴾ (والقسم الثالث مافيه الواو والياء ٥ قال انما افردت اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على مافوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يأت اول فى المفرد وكذا عشرون واخواته وليس عشر وثلاث واربع احاد العشرون وثلاثون واربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلاثة وكذا قيل ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها ٦ واما عليون وقلون ونحوها فانها جمع علية وقلة ونحوها وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ٧ (ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين فى آخره الف اوياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنايان ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا تحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين فى اخره واو اوياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته (٨ واما ذوو فهو داخل فى حد الجمع المذكور على اى وجه كان لان واحده ذو قال ❊ ولكنى اريد به الذوينا ❊ قوله (التقدير فيما تعذر كعصى وغلامى مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمى رفعا واللفظى فيما عداه) هذا بيان ان الاعراب المذكور فى اى الاسماء المعربة يكون مقدرا وفى ايها يكون ظاهرا حصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فبقى مالم يذكر منها ظاهر الاعراب (قوله فيما تعذر اى فى معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعنى الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر فى الفعل * اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله فالمتعذر فى بابين يستحيل فى كل واحد منهما على الاطلاق اى رفعا ونصبا وجرا الاول باب عصى يعنى كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا فى الاحوال الثلاث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفا اخر اى همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا ٩ والثانى باب غلامى يعنى كل مفرد احترازا عن نحو غلاماى ومسلمى مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظى فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر ففى قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اى كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضى لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا فى نفسه والمسند اليه المجئ فى مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة

٥ قوله قال انما افردت اولو وعشرون) قيل كان الواجب حينئذ على المص ان يذكر اولات مع جمع المؤنث السالم
٦ قوله (واما عليون وقلون فانها جمع علية) العلية بالكسر الغرفة وزنها فعلية من المضاف هكذا قال بعضهم وقيل هى بالضم وزنها فعلية
٧ قوله (ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال آه) هذا كلام لا يجديه نفعا فى دفع قول المص لان اعتراضه على النحاة مبنى على تحديدهم المثنى والمجموع بما تقدم ذكره نعم ان اراد ان لنا ان نخترع لهما حدين آخرين لا نحتاج معهما الى استثناء تلك الامور فلا كلام فيه

٨ قوله (واما ذوو) فيلزم فيه حذف النون بسبب لزوم الاضافة
٩ قوله (والثانى باب غلامى) الاولى ان يقال يعنى كل ما اعرب بالحركات لفظا من المفردات والجموع المكسرة وجمع المؤنث السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فيخرج ايضا نحو عصاى وسكاراى ويدخل فيه نحو عبادى ومسلماتى ايضا

ثم كون المضاف عمدة اوفضلة ثم الاعراب (ثم نقول انهم ٢ لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم الزموا ان يكون حركة ماقبل الياء كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة (وكذا فى نحو قاضى فى المفرد يستحيل ظهور الاعراب فيه لوجوب ادغام حرف الاعراب (واما المستثقل اعرابه فشيئان يستثقل فى احدهما رفعا وجرا وفى الاخر رفعا فالاول اسم المنقوص اى الذى حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ماقبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ماقبلها بحركة ثقيلة فان سكن ماقبلها وماقبل الواو لم تستثقل الحركتان عليهما نحو ظبى ودلو وكرسى ومغزو واما الفتحة فلخفتها لاتستثقل على الياء مع كسرة ماقبلها نحو رأيت القاضى ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمى نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود اولكونه ممنوعا من مطلق الحركات والقصر المنع والاول اولى لانه لايسمى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لايجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامى مبنى على مايجئ والمقصور من القاب المعرب (والثانى كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جائنى مسلمى والاصل مسلموى اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما فى اللين واوليهما ساكنة مستعدة للادغام فقلب اثقلهما الى اخفهما اعنى الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس فى ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثانى كما يجئ فى التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولاهما فى الاخرى وكسر ماقبل الياء لاتمام ماشرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف ٢ والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم فى نحو سيل وميل اى لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة فى امتناع انضمام ماقبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لايجوز فيها ولذا قيل فى جمع ابيض بيض وفى فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة فى المتحركة فكأنها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد ٣ فنحو سيل كهيام (٤ وان كان الاسم الذى قلب واوه ياء للادغام فى الياء على اخف الاوزان اى ثلاثيا ساكن الوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله ٥ فقالوا فى جمع الوى لى فثبت ان الواو الذى هو علامة الرفع مقدر فى جائنى مسلمى (واما فى حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جائنى صالحا القوم وصالحوا القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم من المقدر حرفه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمى فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف (٦ واما لفظة فى فى الاحوال الثلاث فقد دخلت فى باب غلامى فلذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد فى المستثقل اعرابه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جائنى زيد ومررت بزيد وان يعد

الشارح ان يقال كان الاولى ان يجعل تلك الكسرة المجتلبة للياء بعد ورود العامل علامة الاعراب ايضا فتكون الكسرة حينئذ مفيدة لفائدتين بعدما كانت مفيدة لفائدة واحدة على قياس ما اختاره فى علامة التثنية والجمع فيكون اعراب غلامى لفظيا فى حالة الجر كما هو الاصل

٢ قوله والطرف محل التغيير فمن ثمه لم يكسر الضم) اى لم يقلب الضم كسرا

٣ قوله (فنحو سيل كهيام) الهيام بالضم اشد العطش وجنون العشق وداء يأخذ الابل فتهيم فى الارض لاترعى

٤ قوله (وان كان الاسم) الى قوله لى مؤخر عن قوله وليست الياء الساكنة الى قوله كهيام

٤ قوله (فقالوا فى جمع الوى لى) الالوى هو الرجل المجتنب المنفرد ولا يزال كذلك

٦ قوله (واما لفظة فى فى الاحوال الثلاث فقد دخلت فى باب غلامى) دخول فى فى باب غلامى ظاهر لاشبهة فيه واما فى فيحتمل ان يقال اعرابه بالواو تقديرا فى حال الرفع وبالياء لفظا فى حال النصب والجر على قياس مسلمى وكأنه انما ادرجه فى باب غلامى نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وان كانت قليلة

فی قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحکی فی نحو من زید و من زیدا و من زید لکونه معربا مقدر الاعراب وجوبا ٧ لاشتغال محله بحرکة الحکایة ❊ و اعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامی مبنی لاضافته الی المبنی و خالفهم المصنف کما رأیت لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدلیل اعراب نحو غلاه‌ه و غلامك و غلامای و من این لهم ان الاضافة الی المبنی مطلقا سبب البناء بل لها شرط کما یجیئ فی الظروف المبنیة فاذا عرفت المعرب الذی اعرابه مقدر اما مطلقا او فی بعض الاحوال دون بعض فما بقی من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظی فیما عداه ❊ قوله (غیر المنصرف مافیه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهی ❊ عدل و وصف و تأنیث و معرفة و عجمة ثم جمع ثم ترکیب ❊ و النون زائدة من قبلها الف ❊ و وزن فعل و هذا القول تقریب ❊ مثل عمر و احمر و طلحة و زینب و ابراهیم و مساجد و معدی کرب و عمران و احمد و حکمه ان لا کسر و لا تنوین) قوله مافیه علتان ❊ اعلم اولا ان قول النحاة ان الشیئ الفلانی علة لکذا لا یریدون به انه موجب له بل المعنی انه شیئ اذا حصل ذلك الشیئ ینبغی ان یختار المتکلم ذلك الحکم لمناسبة بین ذلك الشیئ وذلك الحکم و الحکم فی اصطلاح الاصولیین ماتوجبه العلة و ایاه عنی المصنف بقوله و حکمه ان لا کسر و لا تنوین لان سقوط الکسر و التنوین فی غیر المنصرف مقتضی العلتین و تسمیتهم ایضا لکل واحد من الفروع فی غیر المنصرف سببا و علة مجاز لان کل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنین منها یحصل الحکم فالعلة التامة اذن مجموع علتین او واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط کل واحد منها و ستعرف الشروط ان شاء الله تعالی (و یدخل فی الحد الذی ذکره المصنف لغیر المنصرف مادخله الکسر و التنوین للضرورة او للتناسب ٨ و کذا المجموع بالالف و التاء علما و المجموع بالواو و النون علما لمؤنث کمسلمات و مسلمون و ان لم یحذف منهما الکسر و التنوین لثبوت العلتین فی جمیع ذلك (فی قوله بعد و یجوز صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف علی قوله عبارة عن تعری الاسم عن السببین المعتبرین و عن السبب القائم مقامهما و هو فی حال الضرورة و قصد التناسب غیر مجرد عنهما فکان الوجه ان یقول و یزول حکم غیر المنصرف للضرورة او للتناسب لان حکم غیر المنصرف حکم قد یتخلف عن العلة بخلاف حکم المعرب اعنی اختلاف الاخر باختلاف العوامل لفظا او تقدیرا فانه لا یتخلف عن علة الاعراب ٩ و علی ماحد النحاة غیر المنصرف اعنی قولهم هو مالا یدخله الکسر و التنوین لسببین یجوز ان یقال یجوز صرفه للضرورة (٢ و کذا علی ماحد المصنف یکون مادخله اللام او الاضافة مما فیه علتان من التسع غیر منصرف و عند غیره هو منصرف سواء قالوا ان الکسر سقط تبعا للتنوین او قالوا ان الکسر و التنوین سقطا معا و ذلك ان اکثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته ایاه علامة تمکنه التی هی التنوین ای علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب و اصل الفعل البناء و جعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوین و قالوا ثم تبعه الکسر بعد صیرورة الاسم غیر منصرف (وقووا هذا القول ٣ بانه لما لم یکن مع

٨ قوله (وکذا المجموع بالالف و التاء علما آه) للمصنف ان یمنع وجود السببین المعتبرین فی مسلمات علما کما عرف من کلام العلامة و ان یجعل التنوین للمقابلة لا للتمکن و ان یحذف کامر

٩ قوله (و علی ماحد النحاة غیر المنصرف اعنی قولهم هو مالا یدخله الکسر) سبب عدول المص عن هذا الحد ماسبق فی حد المعرب

٢ قوله وکذا علی ماحد المص یکون مادخله اللام او الاضافة آه) قد یقال دخول اللام و الاضافة یوجب ضعف المشابهة مع الفعل فیزول اعتبار السببین او احدهما فلا یکون فی الاسم مع اللام او الاضافة سببان معتبران کما فی هند اذا اعتبر مقاومة سکون الوسط لاحد السببین فیمکن ان یدعی صرف الاسم مع اللام او الاضافة علی مذهبه ایضا لان المراد مما ذکره فی الحد سببان معتبران لئلا ینتقض بنحو هند اذا صرف و لا یمکن اجراء ذلك فی الضرورة او التناسب

٣ قوله (بانه لما لم یکن مع اللام و الاضافة تنوین حتی یحذف) ای حتی یحذف لاجل السببین فیصیر ممنوعا من الصرف بحذفه ء

اللام والاضافة تنوين حتى تحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا باصالة ٤ فعلى قول هؤلاء نحو الاجر واجركم منصرف لان التنوين لم توجد فتحذف كما في احمران واجمعون (٥ وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاجر واجركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاول اقرب اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا القدر الحاجة (وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهته الفعل* لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني (وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين نحو احمران ومسلمون علمين لمؤنث لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر (وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بلى ان سمى بهما واعربا اعراب المفرد اى جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفها للعلتين لان اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر (ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلاثة اضرب (احدها وهو اقواها ان يصير معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله (وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الا الاقوى المشابهة للافعال اى الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفاعل (وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد ككونه فرعا لا اصلا كما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجيء في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك بتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل تنزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينزع التنوين والكسر معا كما تقدم (وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجيء فلم تكف واحدة منها الا اذا قامت

ء لاجل السببين والاسقط ههنا وكان الاسم ممنوع الصرف من هذه الجهة

٤ قوله (فعلى قول هؤلاء نحو الاجر واجركم منصرف) وانما مثل بالاجر واجركم لان دخول اللام والاضافة لا ينافي وجود شيء من سببيه بخلاف ما فيه علمية مؤثرة نحو احمدكم وعثماننا اذ لا علمية مع الاضافة واللام فيكون هذا عند المص ايضا منصرفا ولذلك قال اولا يكون ما دخله اللام والاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف

٥ قوله (وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين آه) كان القياس على قولهم ان يحذف الكسر لا مكانه مع تحقق مقتضيه اعني وجود السببين الا ان دخول اللام والاضافة اوجب فيهما ضعفا

٢ قوله (فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل) اى وهو كونه فرعا من وجهين ٣ فى اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل وفى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر يتضمن الاسم معنى الفعل نسخه

مقام اثنتين (فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس (٢ فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير ٣ اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال فى المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفعل وعمله عمله معا وعمل البواقى عمله حسب وهذا مطرد فى كل مايعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل (واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجئ فى باب المبنى بنى الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وههنا يكفى ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه فى البناء دون الفعل (واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذى هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف فى عدم التصرف كما فى عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجئ فى بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط (قوله والنون زائده انتصب زائدة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهى عدل ووصف الى آخره ٤ اى تكون علل منع المنصرف عدلا ووصفا وكذا وكذا والنون زائدة وقد الحق باسباب المذكورة ماشابه الف التأنيث المقصورة ٥ وهو كل الف زائدة فى آخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق ٦ كما فى ارطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التانيث فاذا عد الالف والنون سببا لمشابهة الف التأنيث بالامتناع من التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء ٧ واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التأنيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التأنيث الممدوة لاجتماع شيئين (احدهما ضعف مايشبهه الف الالحاق الممدودة اى الهمزة فى نحو حراء فى باب التأنيث دون الالف فى نحو سكرى لكون الهمزة فى الاصل الفا (والثانى كون همزة الالحاق فى مقابلة الحرف الاصلى ولذلك اثر الالف والنون فى نحو سكران لمشابهة الف التأنيث الممدودة لان النون ليست فى مقام حرف اصلى والف الالحاق المقصورة وان كانت فى مقابلة حرف اصلى لكنها تشبه علامة التأنيث الاصلية اى الالف المقصورة لاالمنقلبة عن علامة التأنيت اى الف التأنيث الممدودة (واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل مانعرفه كان مجهولا فى الاصل عندنا والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام

٤ قوله (اى يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا) الاظهر ان يقال معناه يمنع الصرف عدل ووصف وكذا وكذا والنون زائدة ٥ (قوله وهو كل الف زايدة) اى لا للتأنيث ٦ قوله (كما فى ارطى وذفرى آه) قال الجوهرى الارطى شجر من اشجار الرمل يدبغ به والفه للالحاق لا للتأنيث لان الواحدة ارطاة والذفرى من القفاء هو الموضوع الذى يعرق من البعير خلف الاذن يقال هذه ذفرى اسيلة لا ينون لان الفها للتأنيث وبعضهم ينونه فى النكرة ويجعل الفه للالحاق بدرهم وهجرع والحبنطى القصير البطين يهمز ولا يهمز والنون والالف للالحاق بسفرجل يقال رجل حبنطى بالتنوين وحبنطاة والقبعثرى العظيم الشديد الالف ليست للتأنيث لانك تقول قبعثراة فلو كانت للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر هذا وماشبهه لا ينصرف فى المعرفة وينصرف فى النكرة قال وانما زيدت الالف فى قبعثرى ليلحق بنات الخمسة ببنات الستة وقد خطى فى هذا الحكم ٧ قوله (واما الف تأنيث الالحاق الممدودة) كعلباء ملحق بسرداح

ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الفي التأنيث كما يجيئ بعدا وفرع مازيدا عليه ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بافعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وههنا فروع اخر لم يعتبروها ٨ ككون الاسم مصغر او منسوبا وشاذا ٩ وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة (قوله وحكمه ان لا كسر ولم يقل ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجره فتح فالفتح الذي في باحمد عندهم عمل الجار وهو يعمل الجر لا محالة (وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبنى على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبنى اى الفعل ضعيفة فحذفت علامة الاعراب مطلقا اى التنوين وبنى في حالة واحدة فقط واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعرى من الجر (قوله ٢ ويجوز صرفه للضرورة اوالتناسب مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا) قال الاخفش ان صرف مالا ينصرف مطلقا اى في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف مالا ينصرف فتمرن على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى ﴿سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال هو والكسائى ان صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في الاختيار نحو جاءنى احمد وابراهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف مافيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعل من في الضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ماهو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وماهو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما نبين لك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله ❊ فما كان حصن ولا حابس❊ يفوقان مرداس في مجمع❊ ومنعه الباقون استدلالا بان الضرورة تجوّز رد الاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف ولا يخرج لاجلها الاشياء عن اصولها وقريب من هذا الوجه جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا نادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان شيخى والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وان ثبت هناك رواية اخرى (قوله سلاسلا صرف ليناسب المنصرف الذي يليه اى اغلالا ٣ فهو كقولهم هنأنى الشئ ومرأنى والاصل امرأنى (قوله قواريرا يعنى اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف حينئذ كما تحتمل ان تكون بدلا من التنوين تحتمل ان تكون للاطلاق كما في قوله تعالى ﴿الظنونا والسبيلا والرسولا﴾ فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف وانما صرف ليناسب اواخرى الاى في هذه

(السورة)

موصو فان معنى فلذلك لم يعتبرا بخلاف الجمعية والتأنيث فانهما لا ينافيانه بل الفعل لما كان للحقيقة لم يحتج اليهما

٩ (قوله وغير ذلك مما لا يحصى) ككونه مثنى وكونه مشتقا وكونه مقلوبا وكونه محذوفا منه شئ

٢ (قوله ويجوز صرفه للضرورة اوالتناسب) قيل انما ذكر الجواز مع ان الضرورة موجبة للصرف لانه عطف عليه التناسب وهو غير موجب اولانه اراد بالضرورة ما يتناوله انكسار الوزن وازخافه وذلك مجوز وليس بموجب

٣ (قوله فهو كقولهم هنأنى الشئ ومرأنى) قال في الصحاح هنؤ الطعام وهنئ بالضم والكسر وهنأنى الطعام وكذلك مرؤ الطعام ومرئ بالضم والكسر مثل فقه وفقه قال الاخفش يقال مرأنى الطعام وبعضهم يقول امرأنى الطعام وقال الفراء يقال هنأنى ومرأنى اذا اتبعوها هنأنى قالوها بغير الف واذا افردوها قالوا امرأنى

السورة لان اواخر الآى كالقوافى يعتبر توافقها و تجانسها و كذا كل كلام مسجع الا ترى الى قوله عليه الصلاة والسلام (خير المال سكة مأبورة ٣ وفرس مأمورة) اى مؤمّرة يعنى كثيرة النتاج وقال تعالى (والفجر ثم قال يسر و يمال سجا لموافقة قلى ❊ (قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التأنيث) اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له فى الاحاد العربية اما نحو ثمان و رباع اى الذى الق رباعيته و رجل شناح اى طويل ٤ وحمار حزاب اى غليظ قصير فشواذ و اما نحو الترامى و التغازى فالاصل فيه ضم ماقبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء ٥ واما نحو هوازن و شراحيل علمين فمنقول عن الجمع وسيجئ حكمه و اما يمان و شآم فالالف فيهما عوض من احدى يائى النسب فهذا الوزن عارض لم يعتد به و ذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى يائى النسب و الالف الذى هو بدل من الاخرى وياء النسب عارضة لا يعتد بها فى الوزن ٦ نحو جالى وكالى فى المنسوب الى جال وكال ٧ وكذا تهام بفتح التاء فى المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال ❊ ارقنى الليلة برق بالتهم ❊ يالك برقا من يشفه لا يلم ❊ قال سيبويه منهم من يقول يمانى و شآمى بتشديد الياء وهو قليل ويجئ وجهه فى التصريف ان شاء الله تعالى ❊ وانما لم تعد ياء النسب عارضة ٨ فى قمارى وكراسى ٩ وعوارى و بخاتى ودباسى و نحوها لانها ثبتت فى آحادها و صيغت هذه الجموع على اعتبار تلك اليا آت فى الاحاد و ليس ذلك اى اعتداد الياء فى المفرد و صوغ الجمع عليه مطردا الا ترى انك لا تقول فى جمع عجمى عجامى وان كان ياؤه للوحدة كما فى بختى وقيل ان ثمانيا مثل يمان الالف والياء للنسب الى الثمن الذى هو جزء من ثمانية (وفيه نظر اذ لا معنى للنسب فى ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزئيهما وتقدير النسب فى الرباعى انسب فيكون منسوبا الى الرباعية وهى السن (ويجوز ان يقال فى ثمانى انه منسوب الى الثمانية اى مجرد العدد لان الثمانى لا يستعمل الا فى المعدود والثمانية فى الاصل العدد لا المعدود كما تقول فى صريح العدد ستة ضعف ثلاثة ولا تقول ست ضعف ثلاث وقد يجئ تحقيقه فى باب العدد فالالف فيهما اذن غير الالف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدل من احدى يائى النسب وكذلك الياء غير الياء كما قيل فى هجان وفلك وقد جاء ثمان فى الشعر غير منصرف شاذا قال الشاعر ❊ يحد

---

٣ (قوله وفرس مأمورة اى مؤمرة) قال ابو عبيدة آمرته بالمد و امرته لغتان بمعنى كثرته و منه الحديث و امر هو اى كثر قال يعقوب و لم يقله احد غيره و قال ابو الحسن امر ماله بالكسر اى كثر و آمر الله ماله بالمد قال و انما قيل مأمورة للازدواج و الاصل مؤمرة على وزن مفعلة والسكة الطريقة المصطفة من النخل قال الاصمعى هى ههنا الحديدة التى تحرث بها و معنى مأبورة مصلحة و قيل ملقحة ٤ (قوله وحمار حزاب) الحزابى بالحاء المهملة والزاء المعجمة رجل حزاب وحزابية ايضا اذا كان غليظا مائلا الى القصر ٥ (قوله واما هوازن) هى قبيلة من قيس قوله (وشراحيل) علم رجل وكذا براقش اسم كلبة و معافر اسم حى من اليمن قال الجوهرى شراحيل اسم رجل لا ينصرف فى معرفة ولا فى نكرة عند سيبويه لانه بزنة جمع الجمع و ينصرف عند الاخفش فى النكرة فان صغرته انصرف عندهما لانه عربى و فارق السراويل لانها اعجمية ٦ (قوله نحو جالى وكالى فى المنسوب) لا يعلم من هذين المثالين كون ياء النسب غير معتد بها فى منع الصرف الا اذا جعل مجرد هذا الوزن سببا مستقلا فى المنع هذا ان قصد الاستدلال و ان قصد مجرد التمثيل فلا كلام فيه ٧ (قوله وكذا تهام بفتح التاء فى المنسوب) قال الجوهرى تهامة بلد والنسبة اليها تهامى وتهام واذا فتحت التاء لم تشدد كما فى يمان و شآم الا ان الالف فى تهام من لفظها وفيهما بدل عن احدى يائى النسبة وقد يستعمل التهمة فى موضع تهامة ٨ (قوله فى قمارى) القمرى منسوب الى طير قمر والانثى قمرية والجمع قمارى غير مصروف والدبسى طائر منسوب الى طير دبس والادبس من الطير والخيل مالونه بين السواد والحمرة ٩ (قوله وعوارى) العارية بالتشديد كانها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب

وثمانى مولعا بلقاحها ※ وهو على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا (اماسراويل فاعجمى فى الاشهر وقدقيدنا الآحاد بالعربية اوعربى مفرد شاذ او جمع تقديرا كما يجئ واما نحوا كلب واجمال فانهما وان لم يأت لهما نظير فى الاحاد الا ان كونهما جمعى قلة وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه فتّ فى عضد جمعيتهما مع انه نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وكذا قال تعالى ﴿ مما فى بطونه ﴾ والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو ٢ برمة اعشار وثوب ٣ اسمال ونطفة امشاج (ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع ولا يصح الاعتذار بمجئ افعل فى الواحد نحو ادرج فى اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كذا ين ٤ ولا بآجر وآنك لانهما اعجميان ٥ ولا بابلم لانها لغة ردية شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او هو جمع لا واحد له بدليل قوله ※ ٦ بلغتها واجتمعت اشدّى ※ فانث الفعل وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم واما قوله عليه الصلاة والسلام ﴿ انكن ٧ صواحبات يوسف ﴾ وقوله ※ جذب الصراريين بالكرور ※ جمع صراء جمع صار بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له فى الاحاد له نظير اشبه الاعجمى الذى لا نظير له فى كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين ※ وقال الجزولى فيه الجمع وعدم النظير فى الآحاد وعدم النظير فيما عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يأتى فى سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة ※ وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كاكالب او كونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الفى التأنيث اعنى الممدودة والمقصورة مقام سببين فللزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التأنيث فان بناءها على العروض وان اتفق فى بعض الاسماء لزومها ٨ كعنصوة وقمحدوة وجارة وخزاية وغيرها كما يجئ فى باب التأنيث ※ قوله (فالعدل خروجه عن صيغة الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وباب قطام فى تميم) العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى ٩ فقولنا بغير القلب ليخرج نحو ايس فى يأس وقولنا

---

٢ (قوله برمة اعشار) اى انكسرت قطعا قوله (وثوب اسمال) السمل الخلق من الثياب يقال ثوب اسمال كما قالوا رمح اقصاد تقصدت الرماح تكسرت ٣ (قوله ونطفة امشاج) نطفة امشاج هى ماء الرجل المختلط بماء المرأة ٤ (قوله ولا بآجر وآنك) الآجر قد يشدّد راؤه قال فى الصحاح الآنك الاسرب وافعل من صيغ الجمع ولم يجئ عليه الواحد الا آنك واشد قال المص وايضا يحتمل ان يكون آنك فاعلا ٥ (قوله ولا بابلم لانها لغة ردية) الابلم خوص المقل وفيه ثلاث لغات ابلم وابلم وابلم والواحدة بالهاء والمقل ثمر الدوم وقد فسر الدوم بشجر المقل ٦ (قوله بلغتها) تمامه وشطت الباطل عندى حدى ٧ (قوله صواحبات يوسف) وكذا قوله قد جرت الطير ايامنينا جمع ايامن جمع ايمن قوله (وقوله) اى العجاج قوله (جذب الصراريين) فى الصحاح الصارى الملاح والجمع صراء مثل قارى وقراء وكافر وكفار وقال فى باب الراء الصرارى الملاح والجمع الصراريون واستشهد بقول العجاج جذب الصراريين بالكرور وقال وقد يقال للملاح ايضا الصارى كالقاضى والكرور جمع كر وهو حبل الشراع ٨ (قوله كعنصوة وقمحدوة) يقال فى رأسه عناص اذا بقى فى رأسه شعر متفرق فى نواحيه الواحدة عنصوة فهى فعلوة وبعضهم يقول عنصوة يلحقها بعرقوة والقمحدوة خلف الرأس ٩ (قوله فقولنا بغير القلب ليخرج نحو ايس) يمكن ان يلتزم كون آيس على وزن يايس نظرا الى عدد الحروف وخصوصية الحركات والسكنات ولا يلاحظ فى ذلك ترتيب الحروف بحسب المقابلة بالفاء والعين واللام فانه امر اعتبارى فلا خروج عن الصيغة الاصلية فلا حاجة الى الاحتراز واما نحو مقام ومقول ففيه علة تخرجه عن صيغته الاصلية والمتبادر من الخروج اذا اطلق ما لا يستند الى اخراج كما فى قولك خرج زيد الى بلد كذا ونحو فخذ وعنق لم يخرج عن صيغته الاصلية خروجا تاما بل يستعمل على تلك ه (ولا)

ولا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال (٢ قوله خروجه اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اى مصروف عن بنيته والعدول الانصراف والخروج (قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخر ان قلنا انه معدول عن الاخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند تميم اذهما معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم تصغ عليها الان نقول كأنها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها (قوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيق اى خروج محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيئ اوخروج تقدير اى خروج مقدر ويعنى بالعدل المحقق مايتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذى يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد (واما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امرذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاء نى القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل فى باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة فى قول الكميت ❊ ولم يستر يثوك حتى رميت ❊ فوق الرجال خصالا عشارا ❊ والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بلى يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يائى النسب نحو الخماسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى وعند سيبويه ان منع الصرف فى هذا للعدل والوصف (فان قيل الوصف فى هذا المكرر عارض كعروضه فى اربع فى نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر فى اربع (قلت هذا التراكيب المعدول لم يوضع الاوصفا ولم يستعمل الاعم اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراء يجيز صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذا الموضوع على الوصفية كاحمر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظى وعدل معنوى وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى (وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل ٣ والتعريف كما فى عمر اذ لا يدخله اللام واذا اجرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على

لم يخرج عن صيغة له اصلية بل هو اسم له صيغة مأخوذ من اسم آخر له صيغة اخرى وكذا الحال فى نحو رجيل ورجال اذا لم يكن حق رجال ان يكون على صيغة رجل بل لفظ مأخوذ من لفظ رجل فهناك اخذ صيغة من صيغة اخرى لاخروج اسم من صيغة الى اخرى فالحد محمول على ظاهره مستغن عما زاده من القيود وذكر بعضهم ناقلا عن المص انه لابد من اعتبار الخروج عن المعنى الاصلى ايضا والاورد مالا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ كالجموع الواردة على خلاف القياس نحو امكن وكالمصغرات والمنسوبات التى وردت على خلاف صيغها القياسية فتأمل فى جريان هذا القيد فى جميع المعدولات

٢ قوله (خروجه اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق) انما اختار تفسيره بالخروج ليظهر كونه صفة للاسم فيكون فرعية حاصلة فيه كما يقتضيه جعله سببا لمنع الصرف فيه واما الاخراج فيدل على صفة الاسم ضمنا

٣ قوله (والتعريف كما فى عمر آه) فيه ع

ماقالوا ولوكان معرفة ولاشك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءنى القوم مثنى (واما اخر فانه جمع اخرى التى هى مؤنث اخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر اخران اخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل ٤ فمعنى اخر فى الاصل اشد تأخرا وكان فى الاصل معنى جاءنى زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد فى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير ٥ فمعنى رجل اخر رجل غير زيد (ولا يستعمل الافيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءنى زيد وحمار اخر ولا امرأة اخرى (وتستعمل اخريات فى المعنى الاول ولا تستعمل الامع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءنى فلان فى اخريات الناس اى ٦ فى الجماعات المتأخرة وكذا الاواخر فلما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعنى من والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ماهوله نحو رجلان اخران ورجال اخرون وامرأة اخرى ومرأتان اخريان ونسوة آخر (قيل الدليل على عدل اخر انه لوكان مع من المقدرة كما فى الله اكبر لزم ان يقال بنسوة آخر على وزن افعل لان افعل التفضيل مادام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هوله بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما فى الغايات اومع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما فى حينئذ وكلا آتينا اومع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله ※ ٧ الاعلالة او بداهة سابح ※ اخذا من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام (ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بماذهب اليه الخليل فى اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه فالاولى ان يقال فى امتناع كون آخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا (ومنع ابو على من كون اخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لوكان كذا لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذى اللام وكان لا يقع صفة للنكرات كما فى قوله تعالى ﴿من ايام اخر﴾ (واجيب بانه معدول عن ذى اللام لفظا ومعنى اى عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولوكان معنى اللام فى المعدول عن ذى اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذى اللام بل لكونه علما (وذهب ابن جنى الى ان قياس اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه فى جميع الاحوال فاخر فى قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من (٨ ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واواخر واخرى واخريات معدولات ايضا عن اخر من الا ان اخرى واواخر غنيان عن اعتبار العدل بالف التأنيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف فى موضع نحو اجران واجعون كامر واما اخريات فاستعمالها باللام

(والاضافة)

٤ قوله (فمعنى آخر فى الاصل اشد تأخرا وكان فى الاصل معنى جاءنى زيد آه) هذا معنى مايقال من ان آخر كان فى الاصل موضوعا للاختلاف فى الصفة فنقل الى الاختلاف فى الذات

٥ قوله (فمعنى رجل آخر رجل غير زيد) فاذا قيل جاءنى زيد وآخر يفهم منه ان المراد رجل آخر بخلاف جاءنى زيد وغيره

٦ وقوله (فى الجماعات المتأخرة) الظاهر اعتبار التأخر لا الزيادة فيه

٧ قوله (الاعلالة آه) الغرض من الاستشهاد ان المضاف اليه محذوف من علالة وهو سابح تقديره الاعلالة سابح او بداهة سابح لدلالة الثانى عليه

٨ قوله (ويلزم على هذا القول ان يكون آخران وآخرون واواخر آه) لكن لا يكون على هذا القول لفظ آخر للمفرد المذكر معدولا لان مجرد حذف من لا يوجب عدلا وعلى القول يكون هومع جميع تصاريفه معدولا لكنه لا يؤثر العدل فيه لاستغنائه عنه بوزن الفعل والوصفية الاصلية ولا فى غيره الا فى اخر كما قرر فى الشرح

قوله (فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المص اعنى خروجه عن صيغته الاصلية آه) انما احتاج الى هذا التفسير ليتصور العدل عن المضاف فان حذف المضاف اليه لا يخرج المضاف عن صيغته بخلاف حذف اللام فانها لشدة امتزاجها بمدخولها صارت من تتمة صيغته بخلاف المضاف اليه وبخلاف لفظة من المحذوفة عن آخر على قول

٣ قوله (وضع تأكيدا للمعارف) ربما يدعى كون الفاظ التوكيد اعلاما جنسية لمعانيها ففيها علمية بخلاف نحو صباح اذ فيه شبه العلمية ٤ قوله (ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة) وقد صرح فيما بعد بان صباحا ومساء وضحى اذا اريد بها معينات كانت معربة منصرفة قال واما سحر اذا اريد به سحر بعينه فامره مشكل سواء قلنا انه مبنى على الفتح او معرب غير منصرف وذلك لمخالفته لاخواته المذكورة هذا ما ذكره هناك ولا نزاع فيه الا ان الجوهرى حكم بان ضحى اذا اردت به ضحى يومك لم تنونه كسحر ويفهم منه انه معرب غير منصرف واما ما ذكره ههنا من نحو عتمة وضحوة ففيه بحث لان الظاهر انهما فى حكم غدوة وبكرة وفينة اذا اريد بها معينات وهى غير منصرفة وصرح به المص فى الايضاح وقد عدها العلامة فى الاعلام الاجناس

والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يبن فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا (وفى ادعاء كون الفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا يدعى كون اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هى معدولة عما كان حقها ولازمها فى الاصل اعنى احد الاشياء الثلاثة مطلقا (وانما عدل عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل الذى هو المستلزم لاحدها كما يجئ فى باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا ٢ فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المصنف اعنى خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعشية ومساء وبكرا معينات لان الاصل فى تخصيص اللفظ المطلق بشئ معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام والاضافة) ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذى كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب اخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت فى سحر على ما يجئ (واما جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعل فعل كحمراء وحمر قال ابو على ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعل الجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا جمع وقوله ❊ حلائل اسودين واحمرينا ❊ شاذ كما يجئ فى باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز جاءنى الرجال جمع قال والحق ان جمعاء اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالى فى التكسير وفعلاوات فى التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجئ فى باب الجمع واما السبب الاخر فيه وفى جمع فعن الخليل انه تعريف اضافى وكذا فى اجمع لان الاصل فى جاءنى القوم اجمعون اجمعهم اى جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اى جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف (وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجئ واما مع حذفه فما المانع من اعتباره (وقال بعضهم فيه التعريف الوضعى كالاعلام اى ٣ وضع تأكيدا للمعارف بلا علامة التعريف والمؤكد لا يكون الا معرفة الا ما جوز الكوفيون من نحو قوله ❊ قد صرت البكرة يوما اجمعا ❊ مما كان المؤكد فيه محدودا ففيهما على هذا القول شبه العلمية ٤ ويرد عليه صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة وضحوة اذا كانت

ووافقه الشارح فيما بعد حيث عدها من الاعلام الجنسية ولا شك ان العلمية الجنسية مؤثرة فى منع الصرف مع التأنيث كاسامة وصرح الجوهرى ايضا بان بكرة وغدوة اذا اريد بهما بكرة وغدوة بعينهما لا ينصرفان والتفصى عن ذلك بان تقدير العلمية لاجل منع الصرف وذلك مخصوص بغدوة ه

٥ وبكرة وفينة واماعشية وعتمة اذا اردت بهما عشية ليلتك وعتمتها فمصروفتان اتفاقا كما صرح به المص فى الايضاح فى مباحث العدل بل صرح فى مباحث الاعلام بان سحر اذا اريد به سحر بعينه غير منصرف للعدل

معينات فانها اذن معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة نحو النجم والصعق ففيه العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرفة وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف (وقال المصنف فيه وفى اجمع مع العدل الوصف الاصلى وان صارا بالغلبة فى باب التأكيد فهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب (لكن بقى الكلام فى ان اجمع فى الاصل من اى الصفات هو امن باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كاساود واداهم ٥ قال ※ اتانى وعيد الحوص من آل جعفر ※ فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فافعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجئ فى الاغلب الا فى الالوان والخلق والاولى ان يقال انه فى الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكأن معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع فى الاصل انه اتم جمعا فى قرأتى من كل شئ فهو تفضيل لقولهم جميع نحو احمد واشهر فى المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل فعدل فى اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلاثة اعنى اللام والاضافة ومن كما ذكرنا فى اخر ٦ فاجمع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف (ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وحقه جمعى كاخرى (والجواب عنه انه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه (ولما بقى فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذى هو على افعل وهو صفة فجاز جمعاء كحمراء واذا جاز لك ان تقول حسناء وخشناء وعلياء مع ان مذكراتها حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل هذا ٧ وكان على المصنف ان يذكر سحر معينا فى العدل المحقق اذ هو غير منصرف فى القول المشهور ٨ ويذكر ايضا امس رفعا على لغة بنى تميم كما يجئ فى الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق اولا نحو قوله تعالى ﴿فعصى فرعون الرسول﴾ اخذا من استقراء كلامهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علميتهما فقدرة كما يجئ فى الظروف المبنية (قوله او تقديرا قد مضى التقدير ※ اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلاثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدى وجمع كغرف وحجر فهذه كلها منصرفة وان سمى بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلاثة اقسام (احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء ٩ كحطم وختع فى مبالغة حاطم وخاتع فهو كضروب فى مبالغة ضارب (وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يا فسق ٢ ويا لكع فهو فى المذكر كفعال فى المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع كما يجئ فى باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع

والعلمية او مبنى وصرح فى مباحث العدل بان سحرا منونا يطلق على سحر بعينه فتأمل

٥ قوله (قال اتانى وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا) الحوص ضيق فى مؤخر العين والمرأة حوصاء وعنى بالاحاوص اولاد الاحوص بن جعفر بن كلاب واراد بعبد عمرو عبد عمرو بن شريح ابن الاحوص هجا الاعشى علقمة ابن علاثة بن عوف بن الاحوص فاوعده بالقتل

٦ قوله (فاجمع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع آه) فقد اجتمع العدل والوزن فلا يكونان متضادين

٧ قوله (وكان على المص ان يذكر سحرا معينا) وقيل مبنى لتضمنه معنى اللام كامس

٨ قوله (ويذكر امس رفعا على لغة) انما قال رفعا لما سينقله ان مذهبهم ان يعربوه فى حال الرفع غير مصروف وان يبنوه على الكسر فى حالتى النصب والجر قال سيبويه وبعض بنى تميم يفتحون امس بعد مذ قال السيرافى لانهم تركوا صرفه وسيأتى ٩ قوله (كحطم وختع) الحطم الكسر رجل حطم (قالوا) وحطمة ايضا اذا كان قليل الرحمة للماشية وختع فى الارض اى ذهب ودليل ختع اى ماهر بالدلالة ٢ قوله (ويا لكع) لكع عليه ع

قالو لم يكونامعدولين بل كانا كحطم لم يختصابالنداء بل ساوقاماهم المبالغته فى شيوع الاستعمال كماساوق حطم فى الاستعمال حاطماولم يختص بباب دون باب و انالاارى فى نقصان بعض الاشياء المشتركة فى معنى عن بعض فى التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن الشايع وسيجئ لهذا مزيد بحث فى اسماء الافعال (ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها ففعل لا ينصرف اتفاقا نحو فسق علما للعدل و العلمية وكذا فعال عند بنى تميم نحو نزال و فجار و فساق اعلاما وهذا الذى قالوا حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط القتاد كما يجئ فى اسماء الافعال (وثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل ولا عدل فيها الا فى اخر وجمع واتباعه كما ذكرنا هما واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف ٣ كقثم وجحى لانه ثبت قاثم وجاح ٤ وعدم قثم وجحى قبل العلمية ٥ فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا ٦ وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسى فقلنا هو علم مرتجل اى غير منقول عن شئ وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم يجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا حينئذ الى تقدير العدل فيه على ماتقدم لئلا تنخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل بكونه فى كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب ٧ اما ادد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع فى كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجئ له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لو جاء مثل ذلك فى كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وختع علمين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولاسيما ان النقل فى الاعلام اكثر واغلب من العدل اما عمر وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد ٨ قال الاعشى * يأبى الظلامة منه ٩ النوفل الزفر * لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسى بل هما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام فى كونه منصرفا ايضا لو اتفق مجيئه (فان قيل هلا حكم فى المرتجلة التى هى ٢ نحو موهب ومكوزة ومحبب وحيوة انها معدولة عن موهب ومكازة ومحب وحية (قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغييرات رجوع الى الاصل من وجه فكأنها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما فى محبب ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل فى يفعل مفتوح العين ان يبنى منه مفعل بالفتح ٣ فالعدول الى الكسر فى نحو موضع وموجل مخالفة للاصل (وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان مثل الفاء الواوى اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبنى على المضارع (وقد

ء الوسخ لكعا اى لصق به رجل لكع اى لئيم وامرأة لكاع وقد لكع لكاعة فهو لكع وامرأة لكعاء فلا يصرف لكع فى المعرفة لانه معدول من الكع ولكاع من لكعاء ٣ قوله (كقثم وجحى) قثم له من المال اذا اعطاه دفعة جيدة ٤ قوله (وعدم قثم) وقثم اسم رجل معدول عن قاثم وهو المعطى يقال اجتحاه وهو قلب اجتاحه وجحى اسم رجل قال الاخفش لا ينصرف لانه مثل عمر ٥ قوله (فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا) هذا مخالف لما قد قيل من ان عمر معدول عن عامر علما ٦ قوله (وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسى) اى اسم الجنس الصفة ٧ قوله (اما ادد) ادت الناقة تؤد ادا اى رجعت الحنين فى اجوافها والاد الداهية والامر القطيع وكذلك الآد على مثال فاعل وادد ابو قبيلة يصرفه العرب وجعلوه كنقب ولم يجعلوه كعمر ٩ قوله (قال الاعشى الباهلى يأبى الظلامة منه النوفل الزفر) اوله اخور غائب يعطيها ويسألها ٩ قوله (النوفل) النوفل الكثير العطاء اى يأبى الظلامة لانه النوفل الزفر والزفير ادخال النفس زفر يزفر فهو زافر ٢ قوله (نحو موهب) هو اسم رجل ٣ قوله (فالعدول ه

الى الكسر في نحو موموضع وموجل) اى معتل الفاء الواوى من باب يفعل بالكسر اكثر منه من باب يفعل بالفتح ٧ (قوله
واماورق) قال الجوهرى مورق شاذ كوحد ٨ (قوله لكن اكثر من مفعل كما يجيء في التصريف)

حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل (٧ و اماورق في اسم رجل فانما صرف اما
بناء على انه فوعل او على انه مفعل ٨ لكن كونه اكثر من مفعل كما يجيء في التصريف او همهم انه
غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل علما (واما شمس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر
في الوزن (ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس والالزم جواز صرفه وترك صرفه
كما في هند لان امر العدل ظاهر وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن
الاوسط ٩ واما حيوة فان الصيغة لم تتغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حية وحيوة
جميعا فعلة قلنا ان نرتكب كونها معدولة (قوله وقطام في تميم اى في لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز
ففيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفة ويعنى بباب قطام
ماهو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام كما يجيء اسم فعل
كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر على رأى النحاة كفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى
فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا لمشابهته باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن
لئلا يرد نحو سحاب وجهام وكلام وكهام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق
وفجار في التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة (والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين
بناؤه كله قيل لمشابهتها ايضا النزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم افترقوا فرقتين اكثرهم على ان ذات
الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وانما قدروا العدل فيها تحصيلا
للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء
كقطام معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير
العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب
حضار الذى وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذى هو سبب الامالة فقدروه فيه
ايضا طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان
اولا وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال * قوله (الوصف شرطه
ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم
للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر) الوصف ٣
تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع ولا تضر
الغلبة فلذلك امتنع اسود وارقم * وانا الى الآن لم يقم لى دليل قاطع على ان الوصف
العارض غير معتد به في منع الصرف اما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز
ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما ذكر وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها
لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ٤ ان التاء في اربعة ليست بطارية
على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل
ويعملة فان يعملة للمؤنث فالتاء طارية بشيء و ان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد

اى مفعل بالفتح اكثر في
الكلام من مفعل بالكسر
٩ قوله (واما حيوة) الاصل
حية فقلبت الياء التي هى
لام الفعل واوا فزال الادغام
لكن لم تتغير الصيغة
٣ (قوله تقدير الكلام شرطه
ان يكون في الاصل آه) اشار
بهذا التقدير الى ان عطف
امتنع على صرف يقتضى
تفرعه على ماتفرع هو عليه
وليس بصحيح ولعل الوجه
في العطف الصورى ان يجعل
مجموع المعطوف والمعطوف
عليه متفرعا على مجموع ماتقدم
ويحال رد كل فرع الى اصله
على ذهن المتعلم لظهور ان
الفرع الاول انما هو للشرط
المذكور بلا واسطة وان
الثانى متعلق بالواسطة المترتبة
على ذلك الشرط اعنى عدم
مضرة الغلبة واما قوله
وضعف فهو عطف على
صرف بلا اشكال كما سيذكره
٤ (قوله ان التاء في اربعة
ليست بطارية على اربع
آه) وليس ايضا بشيء
ماقيل من ان المانع قبول التاء
للتأنيث والتاء في اربعة
ليست للتأنيث بل للتذكير
وذلك لان التاء في اربعة للتأنيث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار التأنيث في الجمع المذكر
وكذا الحال في الزيدون الاربعة وان كان جمع سلامة

(بالوزن)

٥ (قوله قد يعرض له بعد) اى بعد كون الوزن الاصلى معتدا به فى يعمل ٦ (قوله وكذا اسوداه) الاسود العظيم

بالوزن الاصلى فى يعمل لكونه ٥ قد يعرض له بعد مايخرجه عن الاعتبار وهو التاء
فى المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض فى اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن
شرط اعتبار الوزن وهى اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن فى الحال حاصلا فيهما والمخرج
عن اعتباره فى حال اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغى ان يكون اضعف
لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز فى اربع للمؤنث استعمال الاصل اعنى اربعة للمذكر وفى الثانى
اعنى يعملا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان فى عدم
اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل (قوله فلا تضر الغلبة معنى الغلبة ان يكون
اللفظ فى اصل الوضع عاما فى اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال فى احدها اشهر به بحيث لا يحتاج
لذلك الشئ الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل
واحد من بنى العباس ثم صار اشهر فى عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخوانه وكذا
النجم فى الثريا والبيت فى الكعبة ٦ فكذا اسود كان عاما فى كل مافيه سواد فكثر استعماله
فى الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف اوغيره اذا عنيت به ذلك النوع
من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من قرينة اما الموصوف نحو ليل
اسود اوغيره نحو عندى اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا تخرج
الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار
الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجئ وكيف يخرج عن الوصف (ومعنى الغلبة تخصيص
اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام
اى لا يطلق على كل ما وضع له بلى يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اى ٢ لا يتبع
الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود فى باب مالا ينصرف الوصف من
حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المصنف فى شرح قوله بعد
وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار
الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا استدلال له فى باب احمر اذا نكر بعد
العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف فى احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد
التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة اولا حتى يجوز فى السود ان
٣ المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر فى منع الصرف
ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجئ فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار
الوصف بعد العلمية بلازم وهو فى الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه
بحاله قطعا ويعضد بقاء معنى الوصف فى مثله عندهم قول ابى على ٤ فى كتاب الشعر
الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى
الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما فى النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقر

من الحيات وفيه سواد
٢ قوله (لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم) والسر فى ذلك ان خصوصية الموصوف صارت بالغلبة داخلة فى مفهوم الوصف مع ملاحظة اتصافه بمعنى المشتق منه فلا يصح اجراؤه على غيره وهو ظاهر ولا عليه ايضا اذ يصير المعنى قيد هو قيد فيه دهمة والاسم اذا دل على ذات مبهمة باعتبار معنى مخصوص فهو الوصف مطلقا واذا دل على الذات فقط فهو اسم محض غير صفة مطلقا واذا دل على ذات معينة باعتبار معنى مخصوص فهو فى عداد الاسماء وفيه شائبة الوصفية نحو آله وكتاب
٣ جمع اسود قال احب لحبها السودان حتى احب لحبها سود الكلاب
٤ (قوله فى كتاب الشعر الابرق) الابرق كل مافيه سواد وبياض والابرق غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة وجمعه ابارق (قوله والابطح) بطحه القاه على وجهه فانبطح وتبطح السيل اى اتسع فى البطحاء والابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى والجمع الاطح والبطحاء مثل الابطح

فيهما و اذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال و الظرف بهما هذا لفظه و نحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سوداء ٥ ومعنى ارقم حية فيهاسواد و بياض و معنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد اى قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيبويه فى منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة لاتعتبر (وقال بعضهم ربما لم تعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح و نحوه من الغالبات فتصرف و ذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها (قوله و ضعف منع افعى معطوف على قوله صرف اى و لكون الوصف الاصلى معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا فى اصل الوضع ولا يثبت ايضا فى الاستعمال ٦ نحو ايم افعى بل توهم انها موضوعة للصفة لما رؤا انها للحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة السم اى شدته وكذا توهم الصفة فى الاجدل الذى هو الصقر انه موضوع فى الاصل للوصف اى طاير ذو جدل و هو الاحكام (وقد قيل للدرع جدلاء فكأنها مؤنث اجدل وكذا توهم فى اخيل ان معناه الاصلى طائر ذو خيلان ولم يثبت ماتوهموه تحقيقا (٧ ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لايقصد معنى الوصف مطلقا لاعارضا ولا اصليا فافعى وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل طايرا ذا قوة واخيل طايرا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا لاقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا لاتقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف فامامنع صرف مثله فغلط و وهم (قوله التأنيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوى كذلك و شرط تحتم تأثيره زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمى به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف وعقرب ممتنع) اعلم ان التأنيث على ضربين تأنيث بالالف وتأنيث بالتاء فماهو بالالف متحتم التأثير بلاشرط للزوم الالف وضعا على مامر ولذا قام مقام سببين ونريد بتاء التأنيث تاء زائدة فى اخر الاسم مفتوحا ماقبلها تنقلب هاء فى الوقف فنحو اخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث ٨ فعلى هذا لو سميت بنت واخت وهنت مذكرا لصرفتها (والتأنيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة او لاهذا ولاذاك كغرة فالعلمية شرط تأثيره متحتما فلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو امرأة قائمة و فى قائمة الوصف الاصلى والتأنيث بالتاء فالخلل لم يجئ الا من التأنيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ماذكر المصنف حاصل وذلك الخلل ان وضع تاء التأنيث فى الاصل على العروض وعدم الثبات تقول فى قائمة قائم فلم يعتد بالعارض (وانماقلنا فى الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولايجئ لهذا المعنى فى الصفات والاسماء الا غير لازمة

(لكلمة)

٥ (قوله ومعنى ارقم) الارقم الحية التى فيها سواد و بياض

٦ قوله (نحو ايم افعى) الايم الحية

٧ قوله (ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات اه) ظاهر كلام المص يقتضى ان نحو اسود وارقم وادهم زال عنه معنى الوصفية بالكلية وان الاولين بمعنى الحية فقط والاخير بمعنى القيد مطلقا ومع ذلك يدعى ان تلك الوصفية الاصلية الزائلة بالكلية معتبرة فى منع الصرف ولذلك استدل بمنع الصرف فى هذه الاسماء على صحة مذهب سيبويه فح لايمكن له ان يجعل عدم استعمال المتكلم اجدلا وافعى واخيلا فى معنى الوصفية سببا للصرف ويجزم ببطلان منع الصرف فيها كما امكن ذلك للشارح ولايمكن لاحد الجزم بانتفاء الوصفية الاصلية فيها بل الظاهر ذلك فلذلك حكم بعدم تحقق الوصفية الاصلية فيها ويضعف منع صرفها نعم يرد عليه ماأورده الشارح سابقا من ان هذه ه

للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامرأة ورجلة وحمارة واما فى غير هذا المعنى فقدتكون لازمة كما فى حجارة وغرفة كما يجىء فى باب التأنيث (ثم ان العلمية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عايشة كراء جعفر صارت لازمة لاتحذف الا فى الترخيم كما يحذف الحرف الاصلى وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لاينفك عن الكلمة فقولك عايشة فى الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصار التاء كلام الكلمة فى هذا الوضع واما ان كانت العلمية فى غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما فى جبرائيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبريل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو وارسطاليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بماليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمى فالعب به ماشيت (واما الزيادة فى الاعلام فنقول ان كان الحرف الزايد لايفيد معنى كالف التأنيث فى نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث فى نحو غرفة والف الالحاق فى نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل ذلك لايكون الاحال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمى (وكذا الحكم ان لم تفد الزيادة الا ما افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم (وان افادت الزيادة معنى اخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمى فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث (وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمى وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما فى الزيدان والزيدون على مايجىء فى باب الاعلام ❊ فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل فى نحو حمزة انه قائم مقام سببين كالالف فتكون العلمية شرط قيامه مقام سببين ولاتكون سببا ❊ قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء فى الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التى وضعها على اللزوم (وثانيهما ان يكون التاء مقدرا وهو الذى سماه المصنف بالمعنوى سواء كان حقيقيا كهند وزينب اوغير حقيقى كحلب ومصر (والالف لاتقدر كالتاء اذالالف للزومها لاتحذف حتى تقدر (ولا توثر التاء مقدرة ايضا الا مع العلمية (ولايصح الاستدلال على كون التأنيث المعنوى ايضا مشروطا بالعلمية بانصراف نحو حايض وامرأة جريح كما فعل المصنف فى شرحه لان المراد بالمؤنث المعنوى ماكان التاء فيه مقدرا كما مر لا المؤنث الحقيقى وفى نحو حائض لاتاء مقدرا اذلوكان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للمذكر كعقرب وليس كذلك ولكنت تقول فى تصغيره تصغير الترخيم حييضة كما تقول فى سماسمية وليس كذلك لانك تقول فيه حييض (الاترى الى نحو حائض منصرفا مع التأنيث والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف كما يجىء (وانما شرط فيه العلمة ايضا لان

ه الاسماء لم تخرج عن الوصفية بالكلية

٨ (قوله فعلى هذا لو سميت بنت واخت مذكرا لصرفتها) وان سميت بها مؤنثا حقيقيا كانت كهند فى جواز الصرف وعدمه ويحتمل ان يقال انها مصروفة قطعا على قياس مامر من كلام العلامة فى عرفات وذلك لان التاء الموجودة فيها لفظا ليست بتمحضة للتأنيث فلاتعتبر فى منع الصرف ولايمكن معها تقدير تاء اخرى اذلم يعهد ذلك فى كلامهم كما مر هناك

هذه نسخة اوضح دلالة على المقصود

المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية (والفرق بينهما ان العلمية تصير التاء الظاهرة متحتمة التأثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الاوسط كشاة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدر فضعيف فان سد مسده فى اللفظ حرف اخر اثر وجوبا والا ففيه الخلاف كما يجيء ومايسد مسده الحرف الاخير فى الزايد على الثلاثة لان موضع التاء فى كلامهم فوق الثلاثة ولا تزاد ثالثة ٢ واما نحو ثبة وشاة فمحذوف اللام ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا اولا هذا ولا ذاك وذلك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسده فهو بمنزلة حمزة (وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا (والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم فى اسم امرأة اوغير حقيقى كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول فى حبلى حبلى وحبلوى٣ ولا تقول فى جمزى الاجمزى كما لا تقول فى جمادى الاجادى (وخالفهم ابن الانبارى فجعل سقر كهند فى جواز الامرين نظرا الى ضعف الساد مسد التاء (وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقى فلا خلاف عندهم فى وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التأنيث وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم وانما لم يقدر لطرآن التذكير فى الوضع الثانى على ماضعف تأنيثه فى الوضع الاول فعلى هذا تقول فى تصغير سقر اسم رجل سقير (واما اذينة وعيينة لرجلين فسمى بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد مسده شيء وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم يكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم رجل ٤ او اسم سيف مثلا فلا خلاف فى صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره (فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوى والعلمى فظهر فيه امر التأنيث (وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التأنيث ومايسد مسد الساد (وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار وفى الثانى كيد اسم امرأة (وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير. اذهما كنوح ولوط كما يجيء وان سميت به مؤنثا حقيقيا او لا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط كما يجيء لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع (فظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمى به مذكر حقيقى او غير حقيقى يعتبر فى منع صرفه زيادة على ثلاثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة (وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث اذا سمى به مذكر تركها المصنف (احدها ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر فان ربابا اسم امرأة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به

٢ (قوله واما نحو ثبة وشاة فمحذوف اللام) الثبة الجماعة واصلها ثبى والجمع ثبات وثبون واثابى والثبة ايضا وسط الحوض الذى يثوب اليه الماء والهاء ههنا عوض عن الواو الذاهبة من وسطه لان اصله ثوب كما قالوا اقامة فعوضوا الهاء من الواو والذاهبة من الوسط

٣ (قوله ولا تقول فى جمزى الاجمزى) جماز جمزى اى سريع والجمز نوع من السير فوق العنق

٤ اسم رجل على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا اولا هذا ولا ذاك وذلك لان فيه تاء مقدرا وحرفا سادا مسده فهو بمنزلة حمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم فى اسم امرأة او غير حقيقى كسقر لجهنم او اسم سيف آه نسخه

كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لوسميت بنحو حايض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذمعناه في الاصل شخص حايض لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث (وثانيها ان لايكون تأنيث المؤنث الذى سمى به المذكر تأنيثا يحتاج الى تأويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التأنيث لوسميت بها مذكرا انصرفت لان تأنيثها لاجل تأويلها بجماعة ولايلزم هذا التأويل بل لنا ان نؤولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التأنيث الحقيقى الذى كان فى المفرد ولا التذكير الحقيقى في نحو نساء ورجال بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا (وثالثها ان لايغلب استعماله فى تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمى بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمى بها مذكر وجاز الصرف ايضا اولاتستعمل الا المؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف اما ان عكست الامر اعنى سميت المؤنث باسم المذكر حقيقين كانا اولا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زايدا على الثلاثة كجعفر فلا كلام فى منع صرفهما ٥ لظهور امر التأنيث بالطرء آن مع ساد مسد التاء او ساد مسد الساد (وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وبحر يسمى بمثلهما امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف متحتما كماه وجور لظهور امر التأنيث بالطرء آن (وابو زيد وعيسى والجرمى يجعلونه مثل هند فى جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله (قوله وشرط تحتم تأثيره اى تأثير المعنوى والمراد به تأنيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب اولا كعقرب (قوله زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة اى اذا سمى به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان اخر حروف الزايد على الثلاثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام الزايد الساد مسد التاء (واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التاء ولامسد الزايد المذكور وليست ايضا سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط كما يجئ لكنها مقوية للتأنيث الضعيف تأثيره لكون علامته مقدرة بلا نائب فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال وشرط تحتم تأثيره اى تأثير التأنيث المعنوى به (قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلاث وزينب يمتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة (قوله فان سمى به مذكر اى بالمؤنث المقدر تاؤه الذى عبر عنه بالمعنوى (قوله فشرطه الزيادة اى الزيادة على الثلاثة ولايفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث فى الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارئ فى الوضع العلمى ذلك

٥ (قوله لظهور امر التأنيث بالطرء آن) فان الطارى له جدة وطراوة وظهور وليس ذلك اللامر الاصلى بل هو بمنزلة امر بال

٢ (كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا و دابقا) قال الجوهرى حنين موضع يذكر ويؤنث فان قصدت البلد والموضع ذكرته وصرفته كقوله تعالى ويوم حنين وان قصدت البلدة والبقعة انثته ولم تصرفه كما قال ※ نصروا نبيهم وشدوا ازره ※ بحنين يوم تواكل الابطال ※ قال ودابق اسم موضع والاغلب عليه التذكير والصرف لانه فى الاصل اسم نهر وقد يؤنث ولا يصرف

الامر ضعيف الا اذا سد مسد علامته حرف ولا تقاومه الحركة القائمة مقام الساد ويكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا تكون التاء مقدرة وسيجئ ان العجمة لا تأثيرلها فى الثلاثى الساكن الاوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرف فان لعدم الحرف الزائد و عقرب ممتنع لان الباء قام مقام تاء التأنيث (واما اسماء القبايل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام فى منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا فى صرفها اوترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم ٢ كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا ٣ وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان فالصرف فى القبائل بتأويل الاب ان كان اسمه كثقيف او الحى وفى الاماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف فى القبائل بتأويل الام ان كان فى الاصل كخندف او القبيلة وفى الاماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما (وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما فى ثمود وواسط ٤ وقريش فجوّزهما ايضا على التأويل المذكور (وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فمنعوه الصرف قال ※ وهم قريش الاكرمون اذا انتموا ※ طابوا فروعا فى العلى وعروقها ※ ويصفونه ببنت نحو تميم بنت مر ٦ وقيس بنت عيلان (وكذا قد يؤولون اسم الام بالحى فيصفونه بابن ٧ نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة وقد يؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتنى قريش مصروفا اى اولاد قريش قال الله تعالى ﴿ كذبت ثمود المرسلين ﴾ بصرف ثمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف كما فى قوله تعالى ﴿ وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا اوهم قائلون ﴾ و يجوز ان يكون صرف مثله لتأويله بالحى وتأنيث المسند لتأويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه (واما نحو قولهم قرات هودا فان جعلته اسم النبى صلى الله تعالى عليه وسلم على حذف المضاف اى سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور (واما اسماء الكلم المبنية فى الاصل نحو ان تنصب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتأويل اللفظ وتركه بتأويل الكلمة واللفظة ويجئ بسط القول فيها وفى اسماء حروف التهجى اذا سميت بها السور اوغيرها فى باب الاعلام ان شاء الله تعالى ※ قوله (المعرفة شرطها ان تكون علمية) وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما

٣ قوله (وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان) سدوس بالفتح ابو قبيلة وخندف اسم امرأة الياس بن مضر ونسب ولد الياس اليها وهجر اسم بلد مذكر مصروف وفى المثل كبضع تمر الى هجر والنسبة اليه هاجرى على غير قياس وعمن بالمكان اقام به وعمان بالتخفيف بلد واما الذى بالشام فهو عمان بالفتح والتشديد

٤ قوله (وقريش) القرش الكسب والجمع وقد قرش يقرش قال الفراء وبه سمت قريش وهى قبيلة وابوهم النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر فكل من كان من ولد النضر فهو قريش دون ولد كنانة ومن فوقه فان اردت بقريش الحى صرفته وان اردت به القبيلة لم تصرفه

٥ ابن اد بن طابخة بن الياس بن مضر (منه)

٦ (قوله قيس بنت عيلان) يقال لالياس بن مضر قيس بنت عيلان وليس فى العرب عيلان غيره وهو فى الاصل (مبنيان) اسم فرسه ويقال وهو لقب مضر لانه يقال قيس بن عيلان ٧ قوله (نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة) باهلة اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس بن غيلان نسب ولده اليها وقولهم باهلة بن اعصر ع

مبنيان فلامدخل لهما فى غير المنصرف اذ هو معرب (واما ذو اللام و المضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ماحذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين ٨ واذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف تبعه الكسر وكذا عند من قال هوماحذف منه الكسر و التنوين معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما لانه قال هومافيه علتان اوواحدة قائمة مقامهما لكنه لايظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لاكسر ولاتنوين لمشابهته الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم (وانمااعتبر الخليل فى اجمع واخواته تعريف الاضافة لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف ❊ قوله (العجمة شرطها ان تكون علمية فى العجمية وتحرك الاوسط اوزيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع) قوله علمية فى العجمية اى كون الاسم علما فى اللغة العجمية اى يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لايستعمل فى كلام العرب اولا الامع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم واسمعيل اولا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمى نافع به راويه عيسى لجودة قرأته (وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة فى الاعجمى تقتضى ان لايتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه فى كلامهم يقتضى ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهى منافية للام والاضافة فامتنعا معها جاز ان يمتنع مايعا قبهما ايضا اعنى التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ماهو عادته وبقى الاسم بعد ذلك قابلا لساير تصرفات كلامهم على مايقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطرؤ عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف مايستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان فى كركان وآذربايكان ونحو ذلك (واما اذا لم يقع الاعجمى فى كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لامانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبذح فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كأنه جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كنرجس وبقم ففيهما الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن صرفت كلجام علما ففى العجمة على ماقال المصنف مجموع الشرطين واجب العلمية فى العجمية مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة اوتحرك الاوسط (وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لاتأثير له فى العجمة فنحو لمك عندهم منصرف متحتما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمى علما فى اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهواولى وذلك ان تحرك الاوسط فى المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التأنيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شئ بل الاعجمى بمجرد كونه ثلاثيا سكن وسطه اوتحرك يشابه كلام العرب ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولايراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب

---

٥ كقولهم تميم بنت مر فالتذكير للحى والتأنيث للقبيلة سواء كان الاسم فى الاصل لرجل اوامرأة ويعصر وعصر اسم رجل لاينصرف لانه مثل يقتل واقتل وهو ابوقبيلة منها باهلة

٨ للسببين وفيهما لم يحذف التنوين للسببين فكيف نسخه

(٩ والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المصنف بان جعل الاعجمى اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط جائزا صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تأثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لايؤثر مع تحركه وليس بشئ لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف فى شئ من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه (والذى غره تحتم منع صرف ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تأثير الشئ على ضربين اما لكونه شرطا كالزيادة على الثلاثة فى التأنيث المعنوى واما لكونه سببا كالعدل فى ثلث والعجمة فى ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف فى كلام فصيح او غير فصيح (ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثى ساكن الاوسط وذلك ان خفة الاول الحقته بالعربى وايضا فالتأنيث له معنى ثبوتى فى الاصل وله علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات وهو تصغير بخلاف العجمة فانه لامعنى لها ثبوتى بل معناها امر عدمى وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتأنيث اقوى منها (قوله وشتر وهو حصن بارّان (ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تأويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لايستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الاضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لمك لانه اسم ابى نوح النبى عليه السلام * قوله (الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمى حمل على موازنه وقيل عربى جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض)

قوله صيغة منتهى الجموع اى وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم (وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجئ فى التصريف فى باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم (انكن صواحبات يوسف) وقوله * جذب الصراريين بالكرور * وقوله * واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم * ٢ خضع الرقاب نواكسى الابصار * كما ذكره ابو على فى الحجة (وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعدها حرفان ادغم احدهما فى الاخر اولا كمساجد ودواب اوثلاثة ساكن الوسط فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما فى حمر وحسان مع ان فى كل واحد منهما الجمعية والصفة (وانما شرط فى هذه الصيغة ان تكون بغير هاء احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية فتكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام السببين ولاسيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لانظير له فى الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وحزاب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب

٩ قوله (والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المص) تجاوز عنه بمعنى تعدى عنه وقد سبق نظيره

٢ قوله (خضع الرقاب نواكسى الابصار) نكست الشئ قلبته على رأسه والناكس المطأطئ رأسه وجمع فى الشعر على نواكس وهو شاذ كما ذكرناه فى فوارس قال الفرزدق نواكس الابصار كذا فى الصحاح فكان قوله كما ذكر ابو على اشارة الى ذلك

٣ انه اذاكان علماينبغي انيكون منصرفانسخة ٤ قوله(قوله فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد آه) لم يقصد بهذا السؤال ان اعتبار الجمعية الاصليه بعد زوالها يتوقف على عدم التنافى بين الجمعية والعلمية فلايصح اعتبارها فى مساجد بعد العلمية فانه ظاهر الفساد بل اراد فى هذا المقام ان تحقق ان الجمعية يمكن ان يجامع العلمية وانها لاتعتبر فى منع الصرف فكيف تعتبر اذا زالت بالكلية ليتحقق ان العلمية معتبرة فى منع صرف مساجد دون الجمعية على خلاف مااختاره المص ٥ قوله (الاطلاق قيد كمايقال الوصف لابدفيه انلايكون عاماولاخاصا بل لابد فيه من الاطلاق) قيد معنى الاطلاق هو انلايعتبر قيد ولاعدمه فهو فى الحقيقة بيان عدم التقييد بشئ من القيود وليس قيدا اصلا نعم اذا اعتبر انضمام مفهومه الى ماسمى مطلقا ﴿ ٥٥ ﴾ كان هناك تقييد ذاته بهذا المفهوم وليس هذا الانضمام بملحوظ اذ

والمؤثر هو المشروط مع الشرط (قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف (قوله علما حال من الضمير الذى فى غير منصرف اى لاينصرف فى حال كونه علما للضبع والضبع لايطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك ٣ لانه لايبقى اذن فيه معنى الجمع اذيقع على كل واحدة منها وهى علم للجنس لالواحدة معينة فهى كاسامة للاسد على مايجئ فى باب الاعلام (ففيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغى انيكون منصرفا كثمان ورباع (والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذاسمى به لاينصرف لان المعتبر فى الجمع عنده انيكون فى الاصل كماذكرنا فى الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية فى منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين * ٤ فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كمايذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية (فالجواب ليستا متضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كمايسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كماسمى بابانين جبلان فروعى مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعلا كشئ واحد سمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من معنى ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلاتنافى بين العلمية والجمعية والتثنية (والاولى عندى ان لاتنافى ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد فى الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد العموم فتنافتا فنقول ٥ الاطلاق لاينافى الخصوص الا اذاكان الاطلاق قيدا كمايقال الوصف لابدفيه انلايكون لاعاما ولاخاصا بل لابد فيه من الاطلاق ٧ ولانسلم ان هذا القيد شرط فى الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثانى عام وكلاهما وصفان وان اراد المص باطلاق العموم قلنا لانسلم ان ماهية الوصف لابدفيها من معنى العموم بل الصفة المرادة فى باب منع

المراد الاطلاق لاالتقييد بالاطلاق وقد غير فى بعض النسخ قوله الاطلاق قيد الى معناه ان الاطلاق انما ينافى الخصوص اذا كان قيدا ولانسلم ان هذا القيد آه م وهذا ايضا ساقط لان كلام المص هو ان الوصف مطلق اى غير مقيد بخصوصية الذات فلا يصدق على اسم واحد انه علم وانه صفة معا والا كان ذلك الاسم مقيدا بخصوصية الذات وغير مقيد بها وهو محال
م هذه عبارة تلك النسخة فنقول الاطلاق لاينافى الخصوص الااذا كان اطلاق قيدا كما يقال الوصف لابدفيه ان لا يكون لاعاما الى آخره منه

٧ قوله (ولانسلم ان هذا القيد شرط فى الصفة) معنى الوصف كامر انيدل الاسم على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود فاذاقصد به دلالته على ذات معينة لاباعتبار اتصافها بذلك المعنى فقد خرج عن الوصفية بالكلية كاحمر علما لاسود وان قصد به ذات معينة مع اتصافها بذلك المعنى فقد زالت الوصفية لكن لابالكلية كاسود للحية واحمر علما لاحمر اذاقصد به معنى الحمرة فبين العلمية المقتضية لملاحظة الخصوصية وبين الوصفية الباقية على حالها بكمالها منافاة فلايمكن انيكون اسم علما ووصفا على الاطلاق وان امكن فى العلم انيلاحظ اتصاف الذات بمعنى من المعانى لكن ذلك الاسم لايكون وصفا مقابلا للاسم غير الصفة بل يكون اسما فيه شائبة الوصفية واما فى قولك هذا العالم فلم يخرج العالم عن الوصفية المطلقة لان الخصوصية مستفادة من غيره لامنه فتأمل

٨ قوله (انما سميت هانئا) من هنأت البعير هنا اذا طليته بالقطران قال الاموى لتهنى بالكسر اى تمرئ قوله (قوله وان اراد المص آه) ٩ وقوله من حيث هى هى آه) لم يدع المص الا الاطلاق المنافى لاعتبار التقييد فى مفهوم الصفة الجمع للقيود الوجودية والعدمية الخارجة عن مفهومها فلا يرد عليه ما ذكره فان الخصوص هناك مستفاد من خارج الصفة والانصاف ان الوصفية المقابلة للاسمية فى قولهم اسم الجنس اما اسم غير صفة واما صفة معناها كما ذكرناه

مرتين كون الاسم دالا على ذات ما مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود اولا ترى ان اسماء الزمان والمكان والآلة لم يجعلوها صفات لدلالتها على ذات معينة باعتبار نسبة معنى اليها ولاشك ان الوصفية بهذا التفسير لا تجامع العلمية نعم ان فسرت بكون الاسم دالا على اتصاف ذات بمعنى اعم من ان يكون تلك الذات معينة او مبهمة امكن اجتماعها مع العلمية امكانا ظاهرا لكن المشهور فى تفسيرها هو الاول وبه يظهر الفرعية فى الاسم كما سيأتى فى كلام الشارح فلذلك حكم المص بمنافاتها للعلمية وكأن الشارح نظر الى الثانى فحكم بعدم المنافاة وقس على ما ذكرنا حال الجمعية مع العلمية فان مقتضى الجمعية فى كرام صحة اطلاقه على كل جماعة موصوفة بالكرم وذلك لايجامع كونه علما لجماعة مخصوصة فالوصفية والجمعية اذا اعتبرنا على ماهما عليه من الاطلاق لاتجامعان العلمية نعم لاتزولان معها بالكلية بل يبقى معها اعتبار الاتصاف واعتبار التعدد فقال الشارح بقاء الاتصاف اذا كان واجبا كما فى نحو اسود من الصفات الغالبة كان معتبرا فى منع الصرف وان لم يكن واجبا لم يعتد به سواء كان باقيا اولا واما الجمعية فلم يوجد فيها ما يعتد بها والله اعلم (لم)

الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما يخصص ذلك الصاحب كما يجيئ فى باب الوصف فاذا ثبت فى اسم ان دلالته على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره فى منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجرى وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان لى فى اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية فى باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا فى اربع فنقول يمكن ان يعتبر فى حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجرى وهو العلمية كما عرض فى نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجرى فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لافرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد بل الفرق بين العلمية والغلبة مطلقا ان الغلبة لاتنفك عن مراعاة معنى الوصف كما فى اسود وارقم والاكثر فى العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم ٨ انما سميت هانئا لتهنأ وقول حسان * وشق له من اسمه ليجله * فذو العرش محمود وهذا محمد * وايضا فنحن نعلم ان اللقب كالمظفر وقفة من الاعلام واللقب هو الذى يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلى ويؤكد هذا قول النحاة انما تدخل اللام على الاعلام التى اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف لمح ولو كانت الصفة ٩ من حيث هى هى تقتضى العموم وتنافى الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه * فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمتنع هانئ ومحمد فى المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملوح فيه الوصف الاصلى * قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم فى وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها المعنى الاصلى كما فى اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلى انما يلمح لمحا خفيا فيها ويؤمأ اليه ايماء مختلسا فى بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلى لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول فى الجمعية فى نحو مساجد علما انما لم تعتبر وان لم ينافها العلمية وامكن لمحها فى بعض الاعلام لان المقصود الاهم فى وضع العلم غير معنى الجمعية (فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لايعتبران فى الموضع الذى يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار فى نحو مساجد اسم رجل الذى لم يلمح فيه معنى الجمع وفى حاتم اذا

لم يلمح فيه معنى الوصف فالاولى اذن فى منع الصرف مساجد علما ماقال ابو على وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له فى الآحاد نظير كان الاعجمى ليس يشبه العربى فنزيد عنده فى الاسباب شبه العجمة (وعند الجزولى فيه سببان تامان غير مبنى احدهما على سبب اخر ٢ كما قال ابو على ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولى يعد عدم النظير فى الآحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد ابن الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم (قوله وسراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال ❊ فتى فارسى فى سراويل رامح ❊ واختلف فى تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو على انه اسم اعجمى مفرد عرب كما عرب الاجر ولكنه اشبه من كلامهم مالا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما ناسبه فمنع الصرف ولم يمنع الاجر مخففا لان جمع ماوازنه ليس ممنوعا من الصرف الاترى الى نحو اكلب وابحر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شئ لان العجمة شرطها العلمية وفيه التأنيث المعنوى وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هى شرط لسبب الجمعية الاعند الجزولى فسيبويه يمنعه الصرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف (وقال الجزولى فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام فى العجمة الجنسية ويجوزله ان يعتبرها فى هذا الوزن خاصة لا فى غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن (وقال المبرد هو عربى جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال ❊ عليه من اللوم سروالة ❊ فليس يرق لمستعطف ❊ ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ فى الاجناس فلايقال لرجل رجال بل جاء ذلك فى الاعلام كمداين فى مدينة معينة (وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك ان لنا قاعدة ممهدة ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعية ولم تتحقق فيه لكونه لالة مفردة فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشئ على الاقطاع جاز لك ان تطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثل هذا مختص بوزن الافعال لانه قد جاء نحو قوله ❊ جاء الشتاء وقميصى اخلاق ❊ شراذم يعجب منه التواق ❊ ٣ وشراذم لفظ جمع بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه له بالآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله الاترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم مالا ينصرف (قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعنى الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع فى سراويل مطلقا صرف اولم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه فنظر الى ذلك المقدر ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز فى نحو حار حزاب ان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رأيت حمار احزابى وحزابيا فنقول

كما قال نسخه

٢ قوله (كما قال ابو على) فان اباعلى جعل احد السببين ههنا مبنيا على سبب آخر هو العجمة

٣ قوله (وشرا ذم لفظ جمع بالاتفاق) الشرذمة الطائفة من الناس والقطعة من الشئ وثوب شراذم اى قطع وشراذم جمع بلا خلاف لفظ مفرد بالاتفاق

٤ قوله (هو جمع حزباء) الحزباء الارض الغليظة والحزباءة اخص منه ٥ قوله والجمع الحزابى كالصحارى بالتخفيف) واصله التشديد كما قلنا فى الصحارى ٦ قوله (سماء الاله فوق سبع سمائيا) سماوة البيت سقفه

٤ هو جمع حزباء اى الارض الغليظة ٥ والجمع الحزابى كالصحارى بالتخفيف (قوله ونحو جوارى اى المنقوص من هذا الجمع ❊ اعلم ان الاكثر على ان جوار فى اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب فى الجر جوارى قال الفرزدق ❊ فلو كان عبد الله مولى هجوته ❊ ولكن عبد الله مولى مواليا ❊ وقال اخر ❊ سماء الاله فوق سبع سمائيا ❊ وهى قليلة واختارها الكسائى وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف فى النصب انه جوارى وانه غير منصرف (ثم اختلفوا فى كون جوار رفعا وجرا ٧ منصرفا اوغير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف ٨ وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستثقال الظاهر المحسوس فى الكلمة (واما منع الصرف فسببه ضعيف اذهو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ماتبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزان اقصى الجموع الذى هو الشرط فصار منصرفا (والاعتراض عليه ان الياء الساقط فى حكم الثابت بدليل كسرة الراء فى جاءتنى جوار وكسر الراء حكم لفظى كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم وكل ماحذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقى كم وشج والا كان كالمعدوم كيدودم ٩ ومن ثم صرف جندل وذلذل مقصورى جنادل وذلاذل (وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقيل بحذف الياء للساكنين (وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ماقبلها فى غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط فى الرجوع اى يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت (والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لوكان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح فى قولك مررت بجوارى كما فى اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضى شيئين حذف التنوين وتبعية الكسر له فى السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءنى الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لاتخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما (وفسر السيرافى وهو الحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء

جمعها على فعائل كما يجمع سحابة على سحائب ثم رده الى الاصل ولم ينون كما ينون جوار ثم نصب الياء الاخيرة لانه جعله بمنزلة الصحيح الذى لا ينصرف كما تقول مررت بصحايف

٧ قوله (منصرفا اوغير منصرف) المنقول من المصنف فى اماليه ان الصرف مذهب المبرد ومن قال بقوله ومنع الصرف مذهب سيبويه ومن قال بقوله

٨ قوله (وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى آه) واما ما يقال من ان منع الصرف متوقف على اعتبار الاعراب الذى يطرأ على الاسم بعد اعتبار تركيبه مع غيره والاعلال متعلق به حال افراده المتقدم على التركيب فيتقدم عليه قطعا ففيه بحث لان الاعلال باسكان الحرف الاخير لا يتصور الا بملاحظة الاعراب

٩ قوله (ومن ثمه صرف جندل وذلذل آه) ذلاذل القميص مايلى الارض من اسافله الواحد ذلذل القميص وهو قصر (بخلاف) الذلاذل والجندل الحجارة ومنه سمى الرجل والجندل بفتح النون وكسر الدال الموضع فيه حجارة

بخلاف نحواحوى واشق فانه قدم الاعلال فى مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو على وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل فى جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين (واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة فى غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوى بكونه متصفا بالفرعين الا ترى انك تقول خطايا وبرايا واداوى بلا تنوين اتفاقا لما انقلبت الياء الفا فى الجمع الاقصى (وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ٢ ويجئ فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرأة واعيل تصغير اعلى و اذا جعل هذا النوع اعنى جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله مخالفا لحاله فى التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فتبقى الياء ساكنة فى الرفع ومفتوحة فى النصب والجر نحو جاءتنى جوارى وقاضى واعيلى بياء ساكنة ورأيت جوارى وقاضى واعيلى ومررت بجوارى وقاضى واعيلى بياء مفتوحة فى الحالين (وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوى فى باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها فى نحو قوله ❊ ٣ يفوقان مرداس فى مجمع ❊ كما تقدم واما عند سيبويه والخليل فحال نحو جوار ٤ واعيل علما كان اونكرة سواء ❊واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احى بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة فى غير فعل اوجار مجراه كاحيى والمحى وقياس مثلها الحذف نسيا كما يجئ فى التصريف ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذف الياء نسيا يمنع الصرف لانه بقى فى اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع (والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو احى نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان فى اول الكلمة الزيادة التى فى الفعل وهى الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء فجعله كالجارى مجرى الفعل اعنى المحيى فى الاعلال فاحى عنده كاعيل سواء فى الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو فى تصغير احوى كاسيود فى تصغير اسود كما يجئ فى التصريف ويكون فى الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور ❊ قوله (التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك) انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا تدخلان فى وضع العلم فيؤمن حذف احدهما اذا العلمية كما قلنا تؤمن من النقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال (قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية كما يجئ فى باب المبنيات (وكان عليه ان يقول ولا معربا جزؤه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو مازيد (ويقول ايضا وان لا يكون الثانى

---

٢ قوله (ويجئ فيه الخلاف المذكور آه) فسيبويه يقول هذه قاض ومررت بقاض ورأيت قاضى ويجعل التنوين عوضا عن الياء كما فى جوار ومن ذهب الى صرف جوار يقول ههنا هذه قاضى باثبات الياء ورأيت قاضى ومررت بقاضى باثباتها وفتحها فظهر الاختلاف ههنا لفظا اذ لا خلاف فى وجود ما يمنع الصرف فلا يتصور تنوين الصرف بخلاف جوار حيث اختلف فى وجود ما يمنع الصرف فيه ٣ قوله (يفوقان مرداس) ردست القوم رميتهم بحجر والمرداس حجر يرمى به فى البئر ليعلم افيها ماء ام لا ومنه سمى الرجل ٤ قوله (واعيل) حال اعيل كحال جوار فى الاتفاق على صورة اللفظ والاختلاف فى الصرف وعدمه لا كحال قاض اسم امرأة

مما يبنى قبل العلمية ليخرج نحوسيبويه وخمسةعشرعلما فان الافصح أذن مراعاة البناء الاول على مايجئ فى باب المبنيات ※ قوله (٥ مافيه الف ونون ان كان اسما فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف فى رحمن دون سكران وندمان) اعلم ان الالف والنون انما تؤثران لمشابهتهما الف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التأثير وتشابهها ايضا بوجوه اخر لا يضر فواتها نحو تساوى الصدرين وزنا فسكر من سكران كحمر من حمراء وكون الزايدين فى نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزايدين فى نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث فى نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر فى نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلثة موجودة فى فعلان فعلى غير حاصلة فى عمران وعثمان وغطفان ونحوها وتشابهها ايضا بوجهين آخرين لايفيدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زايدى حمراء معا وكون الزايد الاول فى الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان فى ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث (وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت فى الاصل همزة بدليل قلبها اليه فى صنعانى وبهرانى ٦ فى النسب الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذلا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعانى وبهرانى فالقياس صنعاوى وبهراوى كحمراوى فابدلوا النون من الواوى شاذا وذلك للمناسبة التى بينهما الاترى الى ادغام النون فى الواو وجرأهم على هذا الابدال قولهم فى النسب الى اللحية والرقبة لحيانى ورقبانى بزيادة النون من غير ان تبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف تناسبها اولى (ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تأثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التأنيث اختلفوا وقال الاكثرون تحتاج الى سبب اخر ولاتقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما فى سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب اخر فالعلمية عنده فى نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التاء وهذا الانتفا هو شرطها سواء كانت مع العلمية او الوصف والوصف عنده فى نحو سكران لاسبب ولاشرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين (قوله ان كان اسما اى غير صفة وانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا فى التأنيث بالتاء (قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان ٧ وقوله فانتفاء على ان لان التقدير اوان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز المصنف مثله كما يجئ فى باب العطف (وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل مايجئ منه فعلى لا يجئ منه فعلانة فى لغتهم الاعند بعض بنى اسد فانهم يقولون فى كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوى على ان المعتبر فى تأثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان

٥ ان الف والنون اذا كانا فى اسم نسخه

٦ (قوله فى النسب الى صنعاء وبهراء) بهراء قبيلة من قضاعة

٧ اى على خبر كان وعلى جواب ان مصححه

المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود فى رحمن لابواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى تعالى فلم يطلقوه على غيره ولم يضعوا منه مؤنثا لامن لفظه اعنى بالتاء ولامن غير لفظه اعنى فعلى فيجب ان يكون غير منصرف ✻ فان قلت لانسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التأنيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير لفظه ✻ قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا بحيث لايؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضرورى كما ذكرنا فى التأثير انتفاء التاء الاترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى (٨ ثم نقول منع الصرف فى رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا فى كلام العرب اكثر من المصروف فيثبت بهذا ايضا ان اشتراط التاء انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى (وللخصم ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب اولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم فى فعلان صفة هل انتفى منه فعلانة اولا وهل وجدله فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب فى فعلان وقد جاء عريان فى ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال ✻ ٢ كم دون بيشة من خرق ومن علم ✻ كانه لامع عريان مسلوب ✻ وقد جائت الفاظ تحتمل نونها الاصالة فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحتمل الزيادة فلا تصرف ٣ نحو حسان وقبان فهما اما من الحسن والقبن فيصرفان واما من الحس والقب فلا يصرفان وكذا ٤ نحو شيطان ٥ ورمان (وقال الاخفش اذا سميت باصيلال منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لاتصرف اذا سميت بهراق اذ الهاء بدل من الهمزة (قوله ومن ثم اختلف فى رحمن يعنى ومن اجل الاختلاف فى الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه فى قولك الله رحمن الرحيم لحصول الشرط اذلم يجئ الرحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذلم يجئ رحمى ولم يختلف فى منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ٦ ولافى صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين ✻ (قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب اويكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل (لمجئ يعملة بالتاء (قوله يختص بالفعل نحو شمر فان هذا الوزن لم يأت فى الاسماء الاعجميا نحو بقم ونحو شلم لبيت المقدس وكلامنا فى كلام العرب اومنقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لماء وعثر لموضع ٧ وخضم لرجل فاصل هذه الكلمات كلها افعال ونحو يزيد ويشكر ونرجس خواص لعدم هذه الاوزان فى اجناس اسماء العربية فيزيد ويشكر فى الاسماء منقولان ونرجس اعجمى ٨ ونحو تنضب ويرمع واعصر واصبع ٩ وتدراء واثمد من الغالبة فى الفعل (واما فعل فمن الخواص اذلم يأت

٣ (قوله نحو حسان وقبان) حس البرد الكلاء استأصله قبن فى الارض قبونا ذهب قب اللحم ذهب نداوته

٤ (قوله نحو شيطان) شطن عنه اى بعد شاط يشيط اى هلك

٥ قوله ورمان) رمان قيل فعال كتفاح وخماض وان لم يكن تركيب رمن مستعملا وقيل فعلان من رم

٦ (قوله ولافى صرف ندمان) ندم فهو ندمان اى نادم ونادمنى فلان على الشراب فهو نديمى وندمانى وجمع النديم ندام وجمع الندمان ندامى والمرأة ندمانة والنسوة ندامى ايضا

(قوله وخضم) هو اسم العنبر بن عمر بن تميم وقد غلب على القبيلة قيل سموا بذلك لكثرة خضمهم وخضم ايضا اسم ماء

٨ (قوله ونحو تنضب) تنضب شجر يتخذ منه السهام والتاء زائدة لانه ليس فى الكلام فعلل وفى الكلام تفعل مثل تقتل وتخرج الواحدة تنضبة

٨ (قوله ويرمع) يرمع حجارة بيض رقاق تلمع

(قوله وتدراء واثمد) يقال فلان ذو تدراء اى ذو قوة وعدة على دفع اعدائه عن نفسه واثمد حجر يكتحل به

فعل في اسماء الاجناس الآدائل لدويبة وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال وقولهم لطاير تبشر ولاخر تنوط لتنويطه عشه فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا من فعل مالم يسم فاعله من قولهم دئل فيه اى اسرع والدألان مشى سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دأل والتغيير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلمية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والرئم بمعنى الاست فهما شاذان (قوله اويكون اوله زيادة كزيادته اى اول وزن الفعل الذى في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها ٩ فاولق المشتق منه مألوق اذا سمى به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا ايقق علما لكونه ملحقا بجعفر ٢ كهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشدّ واحبّ واما ألبب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لب والفك شاذ ولم يأت في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ٣ ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلمية (والنحاة قالوا في موضع قول المصنف اويكون اوله زيادة كزيادته اويغلب عليه اى يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء تساوى فيه الفعل والاسم لم يقل او وزن الفعل (والذى حمل المصنف على مخالفتهم شيئان احدهما انه رأى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا فلو كانت الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضى منه فاعل وفاعل الاسمى اقل قليل كخاتم وعالم ٢ وساسم (والثانى انه رأى ان نحو احدواجر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثى ليس من الالوان والعيوب يجئ منه افعل التفضيل ومنهما يجئ افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلى فلم يجئ منه الاماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احسب واخال واظن واوجد وازعم على اعلم وارى (قال ويجئ افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثى قليلا كاشحم والحم واتمر ويقابله في الاسماء ومن غير الفعل الثلاثى ايضا في القلة ٣ نحو ايدع وافكل وارنب (ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلاء لم يجئ من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب البصريين وهو ان افعل التعجب فعل ٤ ومن كل ما يجئ منه افعل التفضيل الاسمى يجئ منه افعل التعجب الفعلى والذى جاء في فعل يفعل مفتوحى العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضى وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واجد يزيد على افعل فعلا ٥ اذ لا يجئ من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجئ في التصريف ان شاء الله تعالى (لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلى

تضعيف ايقق ارشدت الى ان الهمزة والنون اصليان وان اشبهتا في الظاهر الزائد فايقق فعلل ملحق بجعفر كهدد نسخة

٢ (قوله كهدد) مهدد من اسماء النساء وهو فعلل والميم اصلية والدال ملحقة

٣ (قوله ونون نهشل) النهشل الذئب والصقر وهو مثل جعفر

٢ قوله (وساسم) ساسم بفتح السين شجر اسود

٣ قوله (نحو ايدع وافكل) الايدع الزعفران والافكل على افعل الرعدة

٤ فيكونان في غير الالوان والعيوب فكما يجئ افعل فعلاء وهو اسم يجئ افعل يفعل ايضا وهو فعل لان افعل فعلاء من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضى وفتحها في المضارع لم يجئ الا قليلا نحو اشيب ففي كل ما ذكرنا يساوى الاسمى والفعلى ويزيد الفعلى بمجيئه حكاية عن النفس في باب جدت واجد في غير الالوان والعيوب ومن باب اذهب ويذهب من كل ما يجئ آه نسخه

٥ قوله اذ لا يجئ من غير باب فعل يفعل الا قليلا) ه (ليست)

ليست بظاهرة ٦ اذكون الوزن غالبا فى احد القبيلين لايمكن الحكم به الابعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين ٧ وهو اما متعذر أو متعسر ولاسيما على المبتدئ فلايصح ان تجعل الغلبة شرط وزن الفعل (وفيه نظراذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجردكون ذلك الوزن قياسا فى احدهما دون الاخركما نعرف مثلا ان افعل فى الفعل مثلا قياس فى الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحد وليس فى الاسم قياسا فى شئ كاصبع وايضا كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القائل به فى نحو شمر وضرب لايمكن الابالاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر (وانما اشترط فى وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية فى جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذلا فعل متصرف الاوله مضارع ولايخلو المضارع من الزيادة فى اوله (واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها فى جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هووزن الفعل وايضا فان هذه الزوايد فى الفعل لاتكون الا لمعنى (واما فى الاسماء فقد تكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لاتكون كارنب وافكل وابدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان تكون لمعنى (وانما اشترط مع هذا الشرط ان لايكون الوزن مما يلحقه تاء التأنيث ولايكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لاتلحقه هذه التاء فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم وتترجح التاء فى الجر اذالوزن فى الاسم الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة ويعملة اما الحاق التاء باسودة فى الحية فلايضر لان هذا اللحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ فى الاسماء والاصل ان يقال فى مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستبرق اعجمى ومنها تفاعل وتفوعل وتفاعل ودحرج ودحرج ودحرج وافتعل وافتعل وافتعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك (واذا سميت بنرجس بكسر النون ٢ وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلاتؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما فانصرف ارمل ويعمل مع الوصف الاصلى السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعنى نرجس على وزن نضرب وترتب على وزن تقتل (واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة فى اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لايضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لااختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر فى الاستعمال اراق وارق (وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلايضر ذلك التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد ويهب وكذا المحذوف العين كتقل وتبع وتخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغزو كذا اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل

ه ربما يقال باب الافعال ليس بقليل فاذا قو بل افعل التعجب بافعل التفضيل بقى هناك فى الاسماء افعل فعلاء وافعل الاسمى من غير فعل كارنب واخواته وبقى فى الافعال ماضى الافعال ومضارع يفعل من فعل ومن فعل وهذه الثلاثة تزيد على افعل فعلاء وافعل الاسمى زيادة ظاهرة

٦ وقال المصنف معرفة غلبة الوزن فى احد القبيلين لايمكن الا بعد الاحاطة بما وقع على ذلك الوزن فى القبيلين آه نسخه

٧ قوله (وهو اما متعذر او متعسر) اى العلم الذى هو معنى الاحاطة ههنا

٢ قوله (وترتب) امر ترتب اى ثابت قوله (بضم التاء الاولى) وبضم الثانية ايضا واما ترتب بضم التاء الاولى وفتح الثانية على ما فى الصحاح ففيه وزن الفعل مع الشرط كما فى ترتب بفتح التاء الاولى وضم الثانية

ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ لافعل ثلاثي متصرف الاوقياس امره ان يكون بهمزة الوصل نحو عد وقل اصله الهمزة لولم يتحرك في المضارع مابعد حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين اواللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم والوقف الجاري مجراه والجزم لايكون في الاسماء فتقول في المسمى بتقل واخش جاءني تقول واخشي وكذا في المسمى بقل وبع جاءني قول وبيع (وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبع وعدا وبتيل وبيع ٣ لم يعتبر الوزن الفائت الاصلي تقول جاءني قيل و... وفي قل وبع وخف جاءني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في علم علم فهو عند سيبويه يضر ايضا بالوزن كما في رد وبيع (وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل ا... بالوزن لانه لايجامع اذن العلمية (واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خ... فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم (واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادفه الوزن العلمي الا مخففا هذا (واعلم ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لااختصاص له بالفعل بوجه لايؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وحاتم اعلاما (واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل ٤ نحو كعسب واستدل بقوله ۞ انا ابن جلا وطلاع الثنايا ٥ ۞ متى اضع العمامة تعرفوني ۞ والجواب انه ان كان علما فمحكي لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله ۞ نبيت اخوالي بني يزيد ۞ ظلما علينا لهم فديد ۞ وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امره اي انكشف اوجلا الامور اي كشفها وفيه ضعف لان الموصوف بالجمل لايقدر الابشرط تذكره في باب الصفة واما بغير ذلك فقليل نادر ولاسيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة ۞ قوله (ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لماتبين من انها لاتجامع مؤثرة الاماهي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلايكون الااحدهما فاذا نكر بقي بلاسبب او على سبب واحد) يعني بكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان تكون سببا لاغير او شرطا لاغير او شرطا وسببا معا (فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان تكون مع العدل في اسم لم يوضع الاعلما كعمر وقطام في تميم والثاني ان تكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر اولا كاصبع واثمد ويزيد ويشكر وفي موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني عند ابي علي شبه العجمة وعند الجزولي عدم النظير في الآحاد وليست سببا عند المصنف لاعتباره الجمع الاصلي فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا عند المصنف غير منصرف عند غيره (واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتأنيث المعنوي وقديذكر لكن التأنيث اغلب فلذلك اعتبر كامر في التأنيث فقال سراويل كعقرب

٣ اصله قول وبيع

٤ قوله (نحو كعسب) كعسب الرجل اذا قارب بين الخطى

٥ قوله (وطلاع الثنايا) الثنية طريق العقبة يقال فلان طلاع الثنايا اذا كان ساميا لمعالي الامور

اذا سمى به وعند الجزولى فيه العلمية والتأنيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضى ان لاتؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته ان لايلغى سببا فيقول فى حمراء علما سببان الثانى من الموضعين كل عدد كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلاث فالاخفش وابو على واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد وذهب الجرمى وابن بابشاد الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية وهو قياس قول سيبويه فى احمر المنكر بعد العلمية ولاتنافى بين العدل والعلمية بدليل عمر (واما اخر وجمع علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية وكذا لكع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم (واما ان سميت بفضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذ لاعدل فى الاصل (والاخفش والكوفيون يصرفون اخر وجمع ولكع اعلاما اذ العلمية وضع اخر (وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظى وبالعلمية لم يتغير اللفظ (وعكس سيبويه الامر فى سحر اذا سمى به غيرما وضع له او لامن ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فعل فى باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل (والثانى اعنى كون العلمية شرطا لاغير ففى موضع واحد على الخلاف ٥ وهو الالف والنون مع العلمية سبب مقام سببين عند بعضهم والعلمية شرطه وفى الحقيقة الشرط انتفاء التاء وهو معطل باحد ثلاثة اشياء العلمية كما فى عمران ووجود فعلى كما فى سكران واختصاص اللفظ كما فى رحمن وعند الباقين الالف والنون سبب والعلمية سبب آخر كما مر فان العلمية شرطهما عند بعضهم فى الاسم نحو عمران وعثمان لانه يمتنع بها من التاء فتشابه الف التأنيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب معها كما مر (والثالث اعنى ان تكون العلمية شرطا وسببا معا فى اربعة مواضع اتفاقا فى المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا وفى الاعجمى وفى المركب وفى ذى الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا تجامع السبب وذلك مع الوصف على ماذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لايعتبر معها واما ان تجامع ولاتؤثر وهو اذا كان مع الف التأنيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولى فانه لايلغى سببا فهذا حال العلمية فى جميع باب مالاينصرف رجعنا الى شرح كلام المصنف فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التأنيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون فى الاسم فلو فرضنا اجتماعها فى اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما فى آذربيجان لكان يزول تأثير الجمع بزوال العلمية لان المشروط لايؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلاثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير فى الاحاد فى باب مساجد على الخلاف المذكور ولايجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخرين

٥ وهو الالف والنون فان العلمية شرطهما آه نسخة

لان اوزان العدل امافعال او مفعل اوفعل او فعل او فعل اوفعال ثلاث و مثلث واخر وسحر وامس عند تميم وقطام عندهم ايضا وليس شئ منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثانى انه لولم يتضاد الثلاثة ايضالم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذن منقولا لما اجتمع فيه اثنان منها فلم تكن العلمية الطارئة مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لايجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لايكون معها الا احدها فاذا نكر ذلك الاسم بقى على سبب واحد فيصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتمحل لتمشية قول المصنف (و يمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل و الوزن كما قلنا فى دئل وكما يمكن ان يقال فى اصمت علم المكان القفر اذ اصله اصمت بضمتين فعدل الى اصمت فى حال العلمية ولم تطرأ العلمية فيه على وزن الفعل و العدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتأثير دونها لانه انما عدل علما كما قلنا فى شمس بن مالك فاذا نكر مثله بقى فيه الوزن و العدل فلا ينصرف لان العدل و ان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لايخرج العلم اذا نكر عن صيغته و من اين له ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لايعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلى الذى الغيناه لاجل العلمية قلنا فى ثلاث ومثلث وبابهما انها لاتنصرف لاعتبار الوصف الاصلى مع العدل كما فى احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب و بين باب احمر بان قال الوصف ههنا لايثبت من دون العدد وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لامنع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذ اللفظ فيه الحمرة (والذى يقوى عندى ان الزائل بالكلية لايعتبر وصفا كان او غيره فى باب احمر كان او فى غيره وسيأتى تمام الكلام عليه فى موضعه (وقياس قول سيبويه فى احمر ان ينصرف اخر وجمع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسيأتى ان افعل التفضيل لايعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لاعلمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما ثبت له قبل التسمية به لكون المراد به سحر يومك وكذا امس رفعا عند بنى تميم واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصلى مع العلمية التى ظاهرها مناقض له فكيف لايعتبره بعد التنكير (واما عند الجزولى فلسبب واحد وهو عدم النظير فى الآحاد وشبه سبب اخر يعنى الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو على الى الاخفش انه لايصرفه بعد التنكير ايضا و يفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف نحو احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب وافكل (وقال العبدى لافرق بينه و بين احمر ولانص للاخفش فى ترك صرفه (وقول الجزولى اولى (واذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمى حمل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس

قول الجزولى يعتبر فيه عدم النظير و العجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية و من صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها (و اما الكلام فى احمر بعد التنكير فسيجئ و مثله فعلان الصفة اذا سمى به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه (و قال الاخفش لو سميت باسم مركب آخر جزئيه ذو الف التأنيث او الجمع الاقصى نحو معدى صحراء او معدى مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس بمجموع الكلمة اذن ذا الف التأنيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير و الاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما (٢ وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذا الف التأنيث مع جعل الجزأ الاخير بجزأ الكلمة ممنوع و اما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فسلم (قوله مؤثرة) حال و مفعول تجامع ماو يعنى بما هى شرط فيه التأنيث بالتاء و العجمة و التركيب و الالف والنون فى الموضوع اسما (قوله الا العدل) ٣ مستثنى مما بقى من المستثنى منه المقدر الذى اهتثنى منه لفظة ما بعد استثنائها اى لا تجامع سببا غير السبب الذى هى شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ماضربت الا زيدا الا عمرا اى ماضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية المؤثرة تجامع الاربعة الاشياء و هى شرط فيها و تجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هى سبب معهما فان كانت فى اسم واحد مع الاربعة الاول كاذربيجان فاذا نكر بقى بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع الاثنين او ثلاثة من الاربعة و ان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان تكون معهما معا لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما فى نحو عمر و احمد فاذا نكر الاسم بقى على سبب واحد قال و انما قلت و هما متضاد ان ليصح حكمى الكلى بكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة فى اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير ٤ لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة و اما بيان تضادهما فما تقدم (و اعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز ٥ لان كلامه فى العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعها لم تكن العلمية مؤثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان منقولا عن اسم فيه العدل و وزن الفعل فلا تؤثر فيه العلمية الطارئة كما فى حمراء و سعدى علمين بلى لو كانت الاسباب الثلاثة مجتمعة بحيث لم يطرأ بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين منها غير معينين فيكون للعلمية تأثير ما بكونها احد الثلاثة المؤثرة اثنان منها و يمكن ان يجوز اجتماعها و يمنع طرءآن العلمية اذن على الوزن و العدل كما فى نحو اصمت على ما مر اذ لو لم يتضادا ايضا و اجتمعا فى اسم لم تكن العلمية مؤثرة معهما اذا كانت العلمية اذن طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتأثير (و الجواب عن الاعتراض منع وجوب طرءآن العلمية على الوزن و العدل اذن كما ذكرنا فى اصمت (و الاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما و ذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا ❊ (قوله و خالف سيبويه الاخفش فى مثل احمر علما ثم نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير و لا يلزمه باب حاتم

---

٢ وقول الاخفش قوى قوله مؤثرة آه نسخه

٤ قوله (مستثنى مما بقى من المستثنى منه المقدر الذى استثنى منه لفظة ما آه) يمكن ان يقال قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هى شرط فيه حاصل معناه كل ما تجامعه العلمية مؤثرة فهى شرط فيه فقوله الا العدل مستثنى من هذا الحاصل فيكون المقصود بالاستثناء اخراجهما عن اشتراط العلمية فيهما و ح يكون تفريع قوله فاذا نكر اظهر

٤ مع ان العلمية مؤثرة لبقاء آه نسخه

٥ زيد فى بعض النسخ من هنا الى قوله اذ لو لم يتضادا

لما يلزم من ايهام اعتبار متضادين في حكم واحد) ٢ قوله (اعتبارا) منصوب على انه حال من سيبويه
اى خالف سيبويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيبويه ٣ اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش
(قوله ولا يلزمه باب حاتم) هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها
وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان باب حاتم غير منصرف ٤ للعلمية
الحالية والوصف الاصلي فاجاب المصنف عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع
من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف
والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف (قوله
في حكم واحد) يعني في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فتكون
٥ قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم
اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل
العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين فلم يجتمعا في حالة فاذا نكر احمر فانه يصح
اعتبار الوصف (وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر
رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او
ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال
ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي فيه لجاز بالنظر
الى اللفظ لزوال المانع هذا ٦ والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء خلاف الاصل اذ
المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف
الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار
الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم
في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن
المعنى الاصلي ٧ كزيد وعمرو وقليلا ما يلمح ذلك ٨ وان كان لم يعتبر في وضع العلم
الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي باحمر اسود او اشقر لم يعتبر
بعد التنكير ايضا (وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما
هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على معنى الصرف هذا كله في افعل فعلاء
وكذا فعلان فعلى (واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته
فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف
الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش
كما كان في احمر (اما الاول فلضعف افعل التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل
في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من من التبس بافعل الاسمي الذي لا معنى
للوصف فيه كافكل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف (واما افعل فعلاء فلثبوت عمله
في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي

(في بيان)

٢ قوله (قوله اعتبارا منصوب على انه حال آه) ويمكن ان يجعل مفعولا له اى خالفه في منع صرفه لاعتبار الصفة

٣ لان معنى خالف سيبويه اعتبر الصفة بخلاف الاخفش نسخه

٤ اذ فيه العلمية نسخه

قد جمعت المتضادين ٥ (قوله قد جمعت المتضادين آه) اى اعتبرتهما في حكم واحد فكأنك جمعتهما في حالة واحدة

٦ (قوله والحق ان اعتبار ما زال بالكلية آه) احتراز عن نحو اسود

٧ (قوله كزيد وعمرو وقليلا ما يلمح ذلك) يقال زاد زيدا وزيادة ويقال عمر الرجل بالكسر عمرا وعمرا على غير قياس لان قياس مصدره التحريك اى عاش زمانا طويلا

٨ (قوله وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية آه) وبذلك يظهر اعتبار الوصف الاصلي لكنه على خلاف القياس عنده وعلى القياس عند سيبويه فلا نزاع بينهما في الحكم ح

فى بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو وصف (واما الثانى فانما وافق الاخفش سيبويه فى منع الصرف مع من ٩ لظهور وصفه اذن كما ذكرنا ولكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوضعى فلو نون لكان الثانى متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال بسبب وجود علامته للوصف اعنى من ٢ بخلاف باب اجر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف ولو سميت رجلا باجمع الذى يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه فى معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية وانمحى عنه معنى الوصف على ما تقدم فى جميع هذا حكم جميع ما لا ينصرف فى حال العلمية وبعدها ❊ ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى آخر لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى فى العدل اذ العدل امر لفظى وكذا الجمع الاقصى يختل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال فى رباع ومساجد ربيع ومسيجد ٣ ولو سميت بالجمع المذكر ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر (واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتأنيث المعنوى الذى يكون فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به ويختل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم ودحيرج فى خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا تزيله كما تقول فى تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب احيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو بيطر يبيطر واما ان عرض الوزن فى المصغر ولم يكن فى المكبر كما تقول فى تضارب علما تضيرب ٤ وفى تحلئ تحيلئ فبعضهم لا يعتبروه لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وضع مستأنف (قال بعضهم يعتبر الوصف العارض فى التصغير لكونه بناء مستأنفا كما اعتد بالوصف العارض فى نحو مثنى وثلاث لكونه وضعا مستأنفا فلا ينصرف ادير تصغير ادور للوزن والوصف العارض فى التصغير والدليل على عروض الوصف فى التصغير قولهم غليمون ورجيلون فى جمع مصغر غلام ورجل قال فكان القياس ان ينصرف العلم فى نحو حميزة تصغير حمزة لعروض الوصف المنافى للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا فى التصغير لم يعتدوا به (والدليل على خفاء معنى الوصف فى المصغر عدم جريه فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به فى ادير والاولى ان يقال لا تنافى بين الوصف والعلمية كما ذكرنا ٥ لان الوصف المعتبر فى باب منع الصرف هو الذى وضع صحيح التبعية لما يخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما تتبين فى مثل هذا الوصف وهى المطلوبة فى غير المنصرف واما التنافى بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقى الالف فى التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان

---

٩ لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامة آه نسخة

٢ قوله بخلاف باب اجر لعريه عن العلامة) عرى من ثيابه يعرى عريا وفرس عرى ليس عليه سرج وجمعه اعراء

٣ (قوله ولو سميت به المذكر) بخلاف المؤنث اذ هناك علمية وتأنيث

٤ (قوله وفى تحلئ تحيلئ) التحلئ ما افسده السكين من الجلد اذا قشر

٥ (قوله لان الوصف المعتبر فى باب منع الصرف هو الذى وضع صحيح التبعية) يظهر من هذا اعترافه بان الوصفية المعتبرة فى منع الصرف لا تجامع العلمية اصلا نعم لا يجب زوالها بالكلية معها

فى سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول فى سلطان علما سليطين فانه يخل بهما ٦ ومعرفة مايقلب الفه مما لاينقلب تتبين فى التصريف فى باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتأنيث والتركيب والعجمة (قوله وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسرة) اى كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر ❊ اعلم ان من ذهب فى منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لاتجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقدم فى بيان نونى المثنى والمجموع (ويجوز ان يقول لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكأنه ثابت فلم يحذف الكسر ٢ ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكأنه ليس فيه علتان من تسع فدخله الكسر فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفا وعلى الوجه الاول هو باق على حاله من عدم الانصراف لاسبب فى الاسم وقد ذكرناه هل يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف فى اول باب مالاينصرف (٣ ويرد على الثانى ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولايعود الكسر ٤ فالاول اولى ❊ قوله (المرفوعات هو مااشتمل على علم الفاعلية) قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والبواقى محمولة عليها والمنصوب فى الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ماولا والمجرور فى الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه (قوله هو ما اشتمل) ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعنى ما لان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له كمطابقته للعود اليه ومثله قولهم من كانت امك (ويعنى باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه (ويعنى بعلم الفاعلية الضم والالف والواو ٥ اذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذى هو فى اخره عمدة الكلام فكل مافيه احد هذه الاشياء مرفوع (والاولى على مااخترناه قبل ان يقال المرفوعات مااشتمل على علم العمدة لان الرفع فى المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل فى جميع العمد على ما تقرر قبل ❊ (قوله فمنه الفاعل وهو مااسند اليه الفعل اوشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه) قوله (فمنه الفاعل) اى ومما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدأ والخبر حملا على معنى ما

التنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة) اى بالاضافة واللام فعلى مذهب غير المص هو منصرف حيث حدوا غير المنصرف بما منع منه الكسر والتنوين واما على مذهبه فهو غير منصرف ان لم يزل بهما ما يوجب منع صرفه وقد تقدم كلام فى هذا المعنى ٣ (قوله ويرد على الثانى) اى على القول بحذف الكسر اصالة واما ذكره فى توجيه الكسر ح مع اللام والاضافة ٤ (قوله والاول اولى) وهو القول بالتبعية ٥ الدالة على الفاعلية والابتداء والخبر وماجرى مجراها فكل مافيه احد هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدأ والخبر وخبر ان واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التى لنفى الجنس اذا دل كل واحد منها على كون الاسم عمدة الكلام نسخه (قوله ونعنى بعلم الفاعلية الضم والالف والواو الدالة على الفاعلية) هذه النسخة هى الموافقة لتوجيه كلام المص ولقول الشارح فالاولى فتأمل

(انماقدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمى الرفع علامة الفاعلية وقدذكرناماعليه (قوله مااسند اليه) قدعرفت فى حدالكلام معنى الاسنادولم يقل مااخبربالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحوبعت وهل ضرب زيد ونحوه (قوله اوشبهه) يعنى به اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير فى نحوزيد قدامك اوفى الدار اوالظاهر نحوزيدامامك غلامه لكون الرافع فى الحقيقة عنده الفعل اواسم الفاعل المقدر خلافالمن قال انه الظرف والجار على مايجئ فى باب المبتدأ (قوله وقدم عليه) الضمير فيه للفعل اوشبهه وفى عليه لما ٧ واحترزبقوله وقدم عليه عن المبتدأ لان نحو زيد فى قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبرعنه والمسند اليه هو المخبرعنه فى الحال اوالاصل كامر فى حدالكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل خبر غير رافع لشئ كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدأ نحو انت زيد ※ ان قيل فالمبتدأ فى قولك قائم زيد يدخل فى حدالفاعل لان المسند قدم عليه ※ قلت هو مؤخر تقديرا وتقديمه كلاتقديم (قوله على جهة قيامه به) اى قيام الفعل اوشبهه والضمير فى به لما اى على طريقة قيامه به وشكله سواء كان قائما اولا يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته والجار فى قوله على جهة متعلق باسند اوصفة لمصدره اى اسنادا على طريقة اسناد القيام (ويعنى بتلك الجهة ان لايغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل بحقيقة نحو ظرف زيد عدم التغيير فكل مااسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لايقوم باحدهما دون الاخر بل بهما الصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر (وبقوله على جهة قيامه به) يخرج مفعول مالم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشرى فاعل اصطلاحا فلا يحترزان عنه ليدخل فى الحد (وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظى راجع الى انه اهل يقال له فى اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا (وتمثيله بزيد قائم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا (والعامل فى الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا فى حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل ※ (قوله والاصل ان يلى فعله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا) قوله (يلى فعله) اى يكون بعده بلا فصل من قولهم و ليك الشئ اى قرب منك (قوله فلذلك جاز) اى جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان مايرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلى

٧ (قوله واحترز بقوله وقدم عليه من المبتدأ اه) قال المص هذا القيد لدفع توهم دخول زيد من زيد قام فى حد الفاعل ولا حاجة اليه حقيقة لان قام مسند الى ضمير مستتر والمجموع مسند الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه وارد وليس بوارد لان هذه دلالة عقلية وحدنا باعتبار الدلالة اللغوية

الفعل فهو متقدم على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر وذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولايجوز ذكره ضمير مفسره بعده الا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما ثم مفسرا ليكون اوقع في النفس كما يجئ (وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه اوفي الضمير الذي يجئ بمفسره فيما بعده منصوبا على التميز لان ذلك المنصوب لايجئ به الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلايلبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه ليكون مفعولا لا لكونه للتميز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشئ الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام واما اذا جئت بعده بشئ الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلايكفي في التفسير لانه يحمل على ماهو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجئ خلافا للبصرية (وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اى اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله ※ جزى ربه عني عدي بن حاتم ※ جزاء الكلاب العاويات ٢ وقد فعل ※ وبقوله ※ لما عصى اصحابه مصعبا ※ ادى اليه الكيل صاع بصاع ※ ويجوز التأويل برب الجزاء واصحاب العصيان وبقوله ※ الاليت شعري هل يلومن قومه ※ زهيرا على ماجرّ من كل جانب ※ ٣ والاولى تجويز ماذهبا اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا (وكذا نقول يحسن اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تأخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجئ في باب مفعول مالم يسم فاعله ويقل نحو اعطيت صاحبه الدرهم قلة ضرب غلامه زيدا (وكذا اذا كان للفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قتلت بأخيه زيدا اومقدرا نحو اخترت قومه زيدا اى من قومه فمن ثمه حسن رجوع الضمير الى المتأخر عنه في المسئلتين ※ قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة اوكان مضمرا متصلا اووقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه) هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التأخير عنه (قوله لفظا) منصوب على التميز اى انتفى لفظ الاعراب لاتقديره (قوله فيهما) اى في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام اى اذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرينة الدالة على تميز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتميز بينهما اى الاعراب لمانع والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجئ فليلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الاصلي والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما اوكليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه والمعنوية نحو اكل

٢ عوى الذئب والكلب وابن آوى يعوى عواء اذا صاح صحاح

٣ قوله والاولى تجويز ماذهبا اليه لكن على قلة) وذلك لوروده في كلام الفصحاء قال حسان رضي الله عنه ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقال غيره كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقال غيرهما جزى بنوه اباالغيلان من كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقال غيرهم لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر الى غير ذلك كقوله تغنى حلاها هند عن حلى

٤ قوله (وذلك انهم لايجيزون توالى اربع حركات فى كلمة واحدة) فلم يجوزوا تحريك الياء فيهما ٥ قوله اما لوتقدم المفعول على الفاعل آه) فيه نظر لانه

لاجواب فى كلامه لاما وقد ثبت انه لابد له من جواب مقرون بالفاء وقوله لكان فى جواب لودون اما فتأمل

الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم ونحو ذلك (وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا* فان قيل ففى المثال الذى اوردته اخيرا اعنى ضربتك صار الذى هو ضمير متصل منفصلا عن عامله * قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل الاترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك ٤ وذلك انهم لايجيزون توالى اربع حركات فى كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها فصار ضمير المفعول فى ضربتك كأنه اتصل بالعامل ٥ امالو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة (قوله او وقع مفعوله بعد الا) اى مفعول الفاعل نحو قولك ماضرب زيد الا عمرا (وينبغى ان تعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية اوغير ذلك محصورا فى المتأخر وما لذلك المتأخر من تلك المعانى باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ماضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة فى عمرو اى ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرا فعلى الاحتمال اى يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ماضرب عمرا الا زيد مضروبية عمرو مقصورة على زيد اى لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال اى يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا فى نحو ماجاء زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا ٦ بخلاف ماجاء راكبا الا زيد ٧ (فاذا تقرر هذا تبين ان ضرب زيد فى قولك ماضرب زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الا نحو ماضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ تصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ماضرب الا عمرا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ماضرب احدا احدا الا عمرا زيدا اختل ايضا لان مضروبية عمرو فى اصل المسئلة اعنى فى ماضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال ٨ وبالتقدير المذكور الان صارت مضروبيته مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون فى الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضربنى الا زيد وكذا يكون فى المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا ٨ نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما ٩ او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان اومفعولا نحو ماضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد فى الفاعل

٦ قوله (بخلاف ماجاء راكبا الا زيد آه) فانه لا يجوز ههنا ان يكون قد جاء غيره راكبا ويجوز ذلك هنالك وايضا فى الاول ينحصر مجيئه فى حال الركوب ولا ينحصر ركوبه فى حال المجئ وفى الثانى ينحصر المجئ راكبا فى زيد ولا ينحصر زيد فى المجئ راكبا لجواز ان يجئ غير راكب ايضا اذا تعدد المجئ

٧ وبالتقرير المذكور الآن لاضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فصار ضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على هذا هذا مع ان استثناء شيئين آه

فى نسخة اخرى

٨ قوله (نحو ماضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما اى لم تذكر المفعول فقط او الفاعل فقط بدليل قوله او قدرتهما

٩ وقوله (اوذكرتهما) اى ذكرت الفاعل عاما فقط اوذكرت المفعول عاما فقط بدليل قوله وكذا اذا ذكرت

٢ وماضرب الازيدا وماضرب احد الازيدا فى المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو ماضرب احد احدا الازيد عمروا اوقدرتهما عامين ولم تذكرهما نحو ماضرب الازيد عمرا بقى المستثنيان غير محتملين وانما كان كذا اذليس هناك غير ذلك المفعول العام شئ يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شئ يتعلق به المفعو المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فى ماضرب الاعمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد وتختص مضروبية عمرو بزيد وهو عكس المعنى هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهى حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول فى البدل ما سخا احد بشئ الاعمرو بدرهم ولا تقول فى غير البدل ما سخا احد بشئ الاعمرا الدينار (ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ماضرب احد احدا الازيد عمرا وذلك لان الاسمين بكونهما بدلين مما قبل الا كأنهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اى كأنهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ماضرب احد احدا الازيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ماضرب الازيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر ٣ نحو ماضرب القوم الابعضهم بعضا او كلاهما مذكورين ٤ لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ماضرب احد بشئ الازيد اوالا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهى تضعف عن استثناء [illegible] ين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله تعالى ﴿ومانراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الرأى﴾ فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير مانراك اتبعك احد فى حالة الا اراذلنا فى بادى الرأى اى بلا روية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا فى بادى الرأى او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه مالا يجوز فى غيره (وان اردت فى اصل المسئلة اعنى ماضرب الاعمرا زيد ان زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ماضرب زيد الاعمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ماقبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ماجاءنى الازيد احد او تابعا للمستثنى نحو ماجاءنى الازيد الظريف او معمولا لغير العامل فى المستثنى نحو قولك *رأيتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا* وذلك ان مابعد الا من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ماجاءنى الازيد بمعنى ماجاءنى غير زيد وجاءنى زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول فى الحيز الاجنبى عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكأنه وكل واحد منهما كالشئ الواحد واما نحو ضاحكا فليس فى الحيز الاجنبى

٢ قوله وماضرب الازيدا او ماضرب احد الازيدا فى المفعول) اى احد وفيه بحث اذ يلزم حذف الفاعل فكانه جعل الضمير المستتر من قبيل المقدر دون المذكور

٣ قوله (وماضرب القوم) اى احدا

٤ (قوله لكن المستثنيين لم يبدلا منهما (سواء لم يبدل شئ منهما او ابدل احدهما دون الاخر بسوط نسخه طريق نسخه

من عامله اذ قولك اذلم يبق الاالموت معمول رأيتك و ضاحكا معموله الاخر (فاذاثبت هذافان وقع معمول اخر لماقبل الابعد المستثنى غير ثلاثة المذكورة امامرفوع او منصوب ولايكون الافي الشعر كقوله ❁ كان لم يمت حتى سواك ولم تقم ❁ على احد الاعليك النوائح ❁ و كقوله ❁ ٤ لااشتهى يافوم الاركاهـا ❁ باب الامير ولادفاع الحاجب ❁ اضمروا له عاملا اخر من جنس الاول اى قامت النوائح واشتهى باب الامير كارها والكسائى جوز مطلقا عمل ماقبل الافيمابعد المستثنى بهاسواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا اولا كما فى قولك مامررت الارا كبا بزيد فى الشعر وفى غيره بلاتقدير ناصب ولارافع (وابن الانبارى جوز رفع مابعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ماقبل الالايعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى اولا كما مضى فلايجوز فى ماضرب زيد الاعمرا ماضرب الاعمرا زيده وانما قلت فى اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ماضرب احدالازيدا فلايقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شئ يمكن ان يضرب زيدا كما كان فى ماضرب زيدالاعمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا (قوله او معناها) يعنى مافى انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انمـا ضرب زيدعمرا ماضرب زيد الاعمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كماذكرناه فى ماضرب زيدالاعمرا (وقدخالف بعض الاصوليين فى افادته الحصر استدلالا بنحو قوله صلى الله تعـالى عليه وسلم ﴿ انما الاعـمال بالنيات ❁ وانمـا الولاء للمعتق ﴾ واجيب بان المراد فى الخبرين التـأكيد فكأنه ليس عمل الابالنية وليس الولاء الابالعتق كقوله صلى الله تعـالى عليه وسلم ﴿ لاصلوة لجار المسجد الافى المسجد ﴾ قوله (واذا اتصل به ضمير مفعول اووقع بعد الااومعنـاهـا اواتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تأخيره) بيـان لمايعرض فيوجب مخـالفة الاصل اى تأخير الفـاعل عن المفعول (قوله اتصـل به) اى بالفـاعل ضمير مفعول راجع الى مفعول وجب تأخير الفـاعل عنـد الاكثرين و مثـاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته لـكان اضمـارا قبل الذكر لفظـا واصلا كمامر (وينبغى ان يجوز عنـد الاخفش وابن جنى كماتقدم (وكذا الحكم لواتصـل ضمير المفعول بصـلة الفـاعل اوصفته نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هنـدا رجل ضربهـا هكذا قيـل (ولوقيل بجواز اكرم رجل هندا ضربهـا لجاز لان الفصـل بين الوصف والموصوف بالاجنبى غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذا الانصـال الذى بين الاولين اقل ممـا بين الاخيرين (قوله اووقع بعدالا) اى وقع الفـاعل نحو ماضرب عمرا الا زيدا معنـاها نحو انمـا ضرب عمرا زيد وانمـا وجب تأخير الفـاعل ههنـا لمـاذكرنا بعينه فى وجوب تقديمه فى ماضرب زيد الاعمرا فان مضروبية ماقبل الامحصورة فيمـا بعدها والضـاربية محتملة فلو قدمت الفـاعل بلا الاانعكس المعنى ولو قدمته معهـا لجـاء المحذور المذكور ❁ قوله وقد يحذف الفعل لقيـام قرينة جوازا فى مثل زيد لمن قال من قاما وليبك يزيد ضـارع لخصومة ❁

٤ (قوله اى قامت النوائح آه) قيل فالفعل الاول بقى بلا فاعل الا ان يعتبر ضمير وفيه تعسف

٥ (قوله وانما قلت آه) قد فصل هذا المعنى سابقا بالحاق فى بعض النسخ ومع ذلك الالحاق لايحتـاج الى هذا الـكلام

انما الولاء لمن اعتق نسخه

ووجوبا فى مثل ﴿ وان احد من المشركين استجارك ﴾ وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد) قوله (لقيام قرينة جوازا) لا يحذف شئ من الاشياء الالقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا اوواجبا ٥ (قوله ٦ زيد لمن قال من قام) الظاهر ان زيدا مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا فى جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذى انه رفع لان السؤال بجملة اسمية بخلاف ماذا كان ذا زايدا فان الاولى نصب الجواب كما يجئ فى باب الموصولات وايضا فالسؤال عن القائم لاعن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بلى قولهم ※ الا حظية فلا الية برفع حظية من باب حذف الفعل بلا خلاف اى ان لا تتفق لك حظية من النساء فانا الالية اى غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروى النصب فيهما على تقدير ان لا اكن حظية فلا اكون الية (قوله وليبك يزيد ضارع لخصومة) هذا ايضا من جنس الاول اى مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال ايضا ههنا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبنى للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسأل عنه فكانه لما قال ليبك يزيد سأل سائل من يبكيه فقيل ضارع اى يبكيه ضارع والسؤال فى الاول مصرح به ٧ والبيت للحرث بن نهيك وعجزه ※ ومختبط مما تطيح الطوايح ※ يقال بكيته اى بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجئ فى باب المتعدى وغير المتعدى من قسم الافعال والضارع الذليل ٨ من قولهم ضرع ضراعة (قوله لخصومة) متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكتفى برايحة الفعل اى يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان زيدا كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء والمختبط الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطنى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اى تذهب وتهلك والطوايح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوايح واطاحته الطوايح اى ذهبت به ورمت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوايد ٢ مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل ماء دافق اى ذو دفق ٤ يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوى من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل (وقوله مما تطيح متعلق بمختبط اى يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله وما مصدرية او بيبكى المقدر اى يبكى لاجل اهلاك المنايا يزيد (ويجوز ان تكون ما بمعنى التى اى لاجل خلال الكرم التى طوحتها الطوايح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضى بصورة الحال اذا كان الامر هايلا لتصويره للمخاطب نحو لقيت الاسد فاضربه فاقتله (قوله ووجوبا فى مثل وان احد من المشركين استجارك (انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلوا ظهرته لم تحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس

٦ (قوله زيد لمن قال من قام) الصواب ان قولك من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى لكنه لما اريد الاختصار ودل بكلمة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلبت الجملة اسمية ففى الجواب روعى التنبيه على اصل السؤال وقد بينا هذا المعنى كما ينبغى فى حاشية تلخيص المفتاح فارجع اليها

٨ قوله والبيت لحارث بن نهيك وتمامه) رجل نهيك اى شجاع لانه ينهك عدوه اى يبالغ فيه

٨ (قوله من قولهم ضرع ضراعة) خضع وذل

٢ قوله مثل اورس فهو وارس) الورس نبت اصفر يكون باليمن يتخذ منه الغمرة للوجه تقول منه اورس المكان واورس الرمس اى اصفر ورقه بعد الادراك فهو وارس ولا يقال مورس وهو من النوادر م والغمرة طلاء يتخذ من الورس وقد غمرت المرأة وجهها تغميرا اى طلت به وجهها ليصفو لونها منه

٤ (قوله يقال طاح يطوح اى [illegible] سقط وكذلك اذا تاه فى الارض

تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود منه وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس فى ذكره مرة (وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فثالنا على مذهبه اذن ليس من قبيل مانحن فيه ويبطل مانسب اليه بوجوب النصب فى ان زيدا ضربته الاعلى ماجاز بعض الكوفيين من نحو ❊ لاتجزعى ٥ ان منفس اهلكته ❊ ٦ ومع ذلك ماأولوه الا باضمار فعل رافع لمنفس اى ان اهلك ٧ منفس وهو مع ذلك مردود على مايجئ الكلام عليه بعد وجميع ماذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد فى نحو ❊ لوذات سوار لطمتنى ❊ وهلا زيد قام اعنى كل حرف لايليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدى معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقق فهى اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجئ فى قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها فى صورة ذلك الفعل اعنى الفعل الماضى فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لوخاصة نحو قوله تعالى ﴿ لوان الله هدانى ﴾ اى لوثبت وتحقق ان الله هدانى فان مع مافى حيزه فاعل ذلك المقدر (قوله وقد يحذفان معا مثل نعم) اى يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائى كما يجئ فى التنازع (وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لايفيد معناه الافرادى ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق فى حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامى فلابد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذى صدقه لفظة نعم وذلك الكلام فى مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اى نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لاواجب ولذا قال وقد يحذفان ❊ قوله (واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون فى الفاعلية مثل ضربنى واكرمنى زيد وفى المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وفى الفاعلية والمفعولية مختلفين) اعلم انه لوقال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل وهو الفعل وعلى اول المتعددات وهو الاثنان (قوله ظاهرا بعدهما) انما قال ذلك لان بعض المضمرات لايصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع لايخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع فى المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل فى المتنازع فيه وهو فى مكانه كل واحد من المتنازعين لوخلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله فى المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولايتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ماضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ماقام وماقعد الا زيد فلايجوز

٥ (قوله ان منفس) يقال لفلان منفس ونفيس اى مال كثير
٦ آخره فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى
٦ اوان اهلك

ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذى التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والغيبة فلابد ان يكون ٧ فى العامل الملغى ضمير موافق للتنازع (وانما لم يجز ان يكون منه اذلو كان الملغى ههنا هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للتنازع فان كان بدون الا صار هكذا ماضربت وما اكرم الا انا وماقام اى هو اعنى زيدا وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر فى ما اكرم والا زيد مستثنى من المتعدد المقدر فى ماقعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من ماضربت وماقام لانه لامتعدد فيهما لاظاهرا ولامقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعدما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لايختلف المعنى بالاضمار فى الملغى وان كان الاضمار فى الملغى مع الافلت فى الاول ماضرب الا انا وما اكرم الا انا اذلايمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى فى باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل فى المتنازع وفى نايبه اعنى الضمير كضربت واكرمنى زيد وكذا ضرب واكرمت هند عند الكسائى او يكون فيه نائب عن المتنازع اعنى الضمير فى نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو المعمل ولايظهر فى الا انا الذى بعدماضرب نيابة عن الا انا الذى بعدمااكرم كما ظهرت فى الف ضربا نيابة عن الزيدين فى قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ماضرب ملغى وكون مااكرم معملا اذلكل منهما من الفاعل مثل للاخر على السواء (وكان يجب ان تقول فى الثانى ماقام الاهو وماقعد الازيد ولايستعمل مثله فى كلامهم بل المستعمل ماقام وما قعد الا زيد (ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائى ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثانى كما هو مذهبه على مايجئ (ويلزم البصريين ايضا فى هذا المقام متابعة الكسائى فى مذهبه لانهم يوافقونه ههنا فى ان هذا من باب الحذف لا الاضمار لانهم حذفوا الفاعل مع الا لدلالة الثانى عليه لانه هو وكل ماذكرنا على اعمال الاول فى المنفصل المرفوع يجئ مثله فى اعمال الثانى فيه (وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ماضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع وتكون قدحذفت المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثانى او من الثانى مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب المحل نحو قمت وتعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع فى المضمر المنفصل والمجرور ولاسيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت فقول المصنف ظاهرا غير وارد مورده ٢ وكذا قوله بعدهما لاحاجة اليه اذقد يتنازعان فى ماهو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت و بك قمت وتعدت واياك ضربت واكرمت (قوله فقد يكون فى الفاعلية) اى يكون التنازع ❊ اعلم ان العاملين فى التنازع على ضربين اذهما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلاثة اضرب لانهما اما يتفقا فى التنازع فى الفاعلية حسب نحو ضربنى واكرمنى زيدا اوفى المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا اوفى الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا ولم يذكر

٧ فيه ضمير موافق للتنازع سواء كان الملغى هو الاول اوالثانى وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول نسخه فقول المص بعدهما آه نسخه

٢ قوله (وكذا قوله بعدهما لاحاجة اليه اذ قد يتنازعان آه) قيل فيه بحث لان الاختلاف فى الاختيار انما يتأتى فى المتأخر لا فى المتقدم لان الاول اقرب واهم ولافى المتوسط لان العامل الاول قد تسلط عليه ولامخالفة للاصل فى اعماله مع تساويهما فى القرب وامتياز الاول بالاهمية

المصنف هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا فى الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا فى الفاعلية وتنازعا ايضا فى المفعولية والمختلفان على ضربين ٣ لانه اما ان يطلب الاول الفاعلية والثانى المفعولية نحو ضربنى واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمنى زيد (فقوله مختلفين) حال من الفعلين لان معنى قوله فقد ٤ يكون اى التنازع فقد يتنازعان ٥ اى فقد يتنازع الفعلان فى الفاعلية والمفعولية مختلفين (واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا فى ذلك القسم فى الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين فى التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا تبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام * قوله (ويختار البصريون اعمال الثانى والكوفيون الاول) اى البصريون يقولون المختار اعمال الثانى مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز اعمال الثانى وانما اختار البصريون اعمال الثانى لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول فى العطف فى نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبى بلا ضرورة ولعطفت على الشئ وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا تجئ هذه العلة فى غير العطف نحو جاءنى لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد (وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثانى ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم (قوله الاول اى اعمال الاول * قوله (فان اعملت الثانى اضمرت الفاعل فى الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائى وجاز خلافا للفراء مثل ضربنى وضربت زيدا وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت) هذا بيان انه اذا اعملت الثانى على ماهو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربنى واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون فى الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فتقول ضربنى واكرمت زيدا ضربانى واكرمت الزيدين ضربونى واكرمت الزيدين ضربتنى واكرمت هندا ضربتانى واكرمت الهندين ضربننى واكرمت الهندات (والكسائى يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل فحاله كما قيل * فكنت ٦ كالساعى الى مثعب * مؤايلا من سيل الراعد * وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره فى الجملة وان لم يجئ لمحض التفسير كما جاء فى نحو ربه رجلا فهو يقول ضربنى واكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين او الهندات) (ونقل المصنف عن الفراء مع هذه المسئلة اى اعمال الثانى اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول فى مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء فى مثل هذا ان الثانى ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين فى المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول

---

٣ قوله (لانه اما ان يطلبا الاول للفاعلية والثانى للمفعولية اى يطلب الاول المتنازع فيه ليكون فاعلا له ٤ اى فقد يتنازع الفعلان فى الفاعلية والمفعولية مختلفين لان معنى قوله فقد يكون اى التنازع فقد يتنازعان واحتزآه نسخه

٥ قوله (اى فقد يتنازع آه) هذا التفسير مقدم فى بعض النسخ على قوله لان معنى آه وهو الظاهر

٦ قوله (كالساعى الى مثعب) بالفتح ثعبت الماء فجرته والثعب بالتحريك مسيل الماء فى الوادى والمثعب بالفتح واحد مثاعب الحياض

على فساده فى الاصول و هم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقة (و قال جاز ان تأتى بفاعل الاول ضمير بعد المتنازع نحو ضربنى و اكرمنى زيد هو جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر و ان طلب الثانى للمفعولية مع طلب الفعل الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربنى و اكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رأيت كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائى من الاضمار قبل الذكر و حذف الفاعل (قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه و الااظهرت) يعنى اذا اعملت الثانى وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول وافق البصريون ههنا الكسائى فى حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لايحذف وفى المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف فى السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعنى الاضمار قبل الذكر (قوله ان استغنيت عنه) فى مثل ضربت و اكرمنى زيد لاتقول ضربته و اكرمنى زيد وقال المالكى يجوز ذلك على قلة (قوله والااظهرت) يعنى ان لم تستغن عن المفعول اظهرت و ذلك لكونه احد مفعولى باب علمت مع ذكر الاخر فانه لايجوز حذفه على ماهو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد بخلاف مفعولى اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد فى قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولايجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر فى المفعول لا فى الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف و الاضمار الا الاظهار (واعترض على هذا بانه يجوز فى السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولى باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما فى الظاهر منصوب برأسه ظاهر فى المفعولية كمفعولى اعطيت وقدجاء ذلك فى القرآن والشعر قال الله تعالى ﴿ ولايحسبن٧ الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ﴾ اى بخلهم هو خيرا فحذف اولهما * وقال الشاعر * ٨ لاتخلنا على غراتك انا ۞ طالما ٩ قدوشى بناء الاعداء * اى لاتخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع الاضمار نحو حسبنيه و حسبت زيدا قائما (قوله لكونه اضمارا قبل الذكر فى المفعول * قلنا ان جاز الحذف فى هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل فى علة جواز الاضمار قبل الذكر وهى امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر فى مطلق المفعول لم لايجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء فى ضربنى و اكرمت زيدا هو فيقول ههنا حسبنى وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكر السيرافى هذا (والحق ان يقال فى هذا الاخير ان الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبى قبيح ولاسيما اذا صارا فى تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه * (قوله و ان اعملت الاول اضمرت الفاعل فى الثانى والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر) هذا بيان انه اذا اعملت الاول ٢ على ماهو المختار عندالكوفيون فكيف يكون حال الثانى فقال لايخلو اما ان يطلبه

٧ بالياء ٨ (قوله لاتخلنا) اى لاتحسبنا جازعين على غرائك اى على اغرائك وقدوشى بنا قبلك الاعداء الى الملك فلم يضرنا ٩ (قوله قدوشى بنا) ووشى كلامه اى كذب ووشى به الى السلطان وشاية اى سعى ٨ او له * ايها الناطق م المرقش عنا * عندعمرو وهل لذاك انتهاء * يعنى ايها المتكلم بالكذب و الاباطل عند الملك هل لذاك الكلام انتهاء م المرقش المزين منه
٢ على ماهو اختيار الكوفيين نسخه

للفاعلية او للمفعولية فتقول فى الاول ضربت وضربنى زيد او ضربت وضربانى الزيدين وضربت وضربونى الزيدين وضربت وضربتنى هندا وضربت وضربتانى الهندين وضربت وضربتنى الهندات تضمر الفاعل فى الثانى على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما على العامل الثانى تقديرا وان كان مؤخرا لفظا (قوله والمفعول على المختار) اى واضمرت المفعول ايضا فى الثانى كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا يحذفه نحو ضربنى وضربته زيد (ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثانى اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشتغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذى حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه موجبه الى غيره (فلما اتفق البصريون والكوفيون فى مثل هذه المسئلة ٣ اعنى عند اعمال الاول وطلب الثانى للمفعول على ان المختار اضمار المفعول فى الثانى كان خلو الثانى من الضمير فى قوله تعالى ﴿ هاؤم اقرؤا كتابيه ﴾ وقوله تعالى ﴿ آتونى افرغ عليه قطرا ﴾ دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثانى والا كان افصح الكلام اى القرآن على غير المختار اى على حذف المفعول من الثانى عند اعمال الاول (قوله الا ان يمنع مانع فتظهر) على المختار وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولى باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول فى الافراد او التثنية او الجمع او التذكير او التأنيث نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا (قال المصنف لم يجز حذف منطلقين لكونه ثانى مفعولى حسبت ٤ ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول اذهما مبتدأ وخبر فى الاصل وتطابقهما فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه (والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولى حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير و المعود اليه اذا لم تلبس المخالفة بينهما قال تعالى ﴿ فان كانت واحدة ﴾ وقبله ﴿ فان كن نساء ﴾ والضمير للاولاد فالاضمار قد يأتى على المعنى المقصود فيجوز حسبنى وحسبتهما اياهما الزيد ان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا تقول حسبت وحسبانى اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبتنى اياه هندا قائمة وحسبتنى وحسبتها اياها هندقائما وفى كل هذا القبح حاصل لفصل الاجنبى بين العامل والمعمول وفى بعضها بين المبتدأ والخبر فى الاصل ❊ قوله (وقول امرئ القيس ❊ ٥ كفانى ولم اطلب قليل من المال ❊ ليس منه لفساد المعنى) هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت فى كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثانى لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وايضا لو اعمل الثانى لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا فى كفانى فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شئ غير مختار

٣ اعنى اذا اعملت الاول والثانى طالب للمفعول نمحمد

٤ والاعتراض قد سبق قال ولا اضماره آه نمحمد

٥ اوله ❊ ولو ان ما اسعى لادنى معيشة

بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثانى كامر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء
اذ العاقل لايختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له فى ذلك الامر دون الامر الاخر
الا لزيادة ذلك الذى اختاره فى الحسن على الاخر (اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح
اذا كان هذا البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى (وبيانه مبنى على مقدمة وهى ان لو
تنفى شرطها وجزائها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لوكان لى مال
لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفى النفى اثبات نحو لولم
تزرنى لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الاخر وجب ثبوت
المنفى وانتفاء المثبت نحو لولم تشتمنى اكرمتك ٨ ولو شتمتنى لم اكرمك ٩ (رجعنا الى بيان
فساد معنى البيت لوكان من باب التنازع (فنقول اوله* فلوان ماأسعى لادنى معيشة * وقوله
ان ما اسعى لادنى معيشة شرط لو اى لو ثبت ان سعى لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعى
لادنى معيشة اى ان طلبى لقليل من المال (وقوله كفانى) جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال
عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منتفيا اى ثبت ان طلبى
لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه فى المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال
الكوفى ان التناقض انما جاء لجعلك الواو فى ولم اطلب للعطف ونحن نقول ٢ ان الواو للحال
(فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف
اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغى ان يكون بالراجح او بما هو نص فى المقصود لا بما يحتمله
وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا * فان قلت فالام
توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله
بعد * ولكنما اسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل امثالى * والمعنى لوكان سعيى لتحصيل
اقل ما يعاش به من المال ٣ لكنت اكتفى بذلك لانه قد حصل لى ذلك ولم اكن اطلب المجد (والا
ظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا كما فى قوله تعالى ﴿ يقبض ويبسط ﴾ اى له القبض وله
البسط وكذا ههنا معنى البيت لوكان سعيى لقليل من المال لمنعنى ما وجدته منه عن السعى ولم يكن
منى طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقر واطمئن ولكنى اسعى لتحصيل مجد مؤثل اى مؤصل
مدخر لنفسى ولعقبى يرجع اليه عند التفاخر * واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلاثة
خلافا للجرمى نحو اعلمت واعلمنى زيد عمرا قائما على اعمال الثانى وحذف مفاعيل
الاول واعلمنى واعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثانى
(والاولى ان يقال اعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول علمت فى الحقيقة كما ذكرنا
هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمى لعدم السماع وكذا
يتنازع فعلا تعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل تعجب تقول مااحسن
وما اكرم زيدا على اعمال الثانى وحذف مفعول الاول ومااحسن واكرمه زيدا

٨ فالشتم مثبت والاكرام منفى

٩ فالشتم منفى والاكرام مثبت

٢ (قوله ان الواو للحال) فالمعنى كفانى قليل من المال غير طالب له وفيه بحث وهو ان الكفاية انما هى على تقدير السعى لادنى معيشة فلا يجوز تقييدها بعدم الطلب كما يشهد به التأمل الصحيح من ذى فطرة سليمة

٣ لكان يكتفى وجدان قليل من المال من الطلب والجد ويمنعنى منه نسخه

(على)

على اعمال الاول ❊ قوله (مفعول مالم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل و يفعل ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثانى) قوله (مفعول مالم يسم فاعله) اى مفعول الفعل الذى لم يسم فاعله (وقولهم فعل مالم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له (قوله الى فعل و يفعل) اى الى فعل و يفعل و نظائرهما مما يضم اوله فى الماضى ويكسر ماقبل اخره حتى يعم نحو افعل و افتعل و استفعل و فعل و فوعل و فعلل و تفعلل و امثالها و يضم اوله فى المضارع و يفتح ماقبل اخره حتى يعم يفتعل و يستفعل و يفعلل و امثالها لكنه اقتصر على الثلاثى لكونه اصلا للرباعى و ذى الزيادة (قوله ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت (اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثانى من باب علمت كما يجئ فى بابه والذى زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثانى من باب علمت يثبت لثالث مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثانى مفعولى علمت ظرفا غير متصرف اوجارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك او ابوه منطلق او فى الدار٢ لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذى لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او انجراره بمن نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجئ والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا بلى اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اى اللفظ نحو قوله تعالى ﴿ قيل يا ارض ابلعى ماءك ﴾ اى قيل هذا القول وهذا اللفظ (وكذا قد تجئ الجملة فى مقام الفاعل و مفعول مالم يسم فاعله وهى فى الحقيقة مأولة بالاسم الذى تضمنته كقوله تعالى ﴿ وتبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾ وقوله تعالى ﴿ اولم يهد لهم كم اهلكنا ﴾ اى تبين لكم فعلنا بهم واولم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو بين لكم كيف فعلنا (وما اجازه الكسائى والفراء من قيام الجملة التى هى خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وماحذف فى هذا الباب من الفاعل فليس بمنوى ولا يحذف المبتدأ الامع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قائم (وقد اجازه الفراء دون الكسائى والثانى ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الا محكية اومؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام (والمتقدمون منعوا من قيام ثانى مفعولى علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار فى حالة واحدة مسندا و مسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشئ مسندا الى شئ ومسندا اليه شئ اخر فى حالة واحدة لا يضر كما فى قولنا اعجبنى ضرب زيد عمروا فاعجبنى مسند

٢ فلا كلام فى امتناع قيامه مقام الفاعل لان معنى غير المتصرف من الظروف ان يلزم النصب على الظرفية والجار والمجرور لا ينوب نسخه

الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شيء اسندا اى ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام فى قولك فرس غلام زيد (واما المتأخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر فى الاصل (والذى ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع الزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا فى الاصل بعدما كان مبتدأ فلا يجوز فى نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثانى على الاول وهذا كما قلنا فى نحو ضرب موسى عيسى وكذا فى نحو اعلمتك زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو فى مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلى الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثانى المفعولين واعلمك زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل (وكذا يجب حفظ المراتب فى باب اعطيت اذا التبست مخالفته نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم تلبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى ﴿ افرأيت من اتخذ الهه هواه ﴾ ٣ هذا الذى قلنا من حيث القياس ولاشك ان السماع لم يأت الا بقيام اول مفعولى علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق ٤ بصقبه (وكذا لم يسمع الاقيام اول مفاعيل اعلمت كقوله ❊ نبئت عمرا غير شاكر نعمتى ❊ لانه فى الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثانى مفاعيل اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى فنقول اعلمك زيدا اباك ولا يلبس مع لزوم كل مركزه (قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك) انما لا يقومان مقام الفاعل لان النائب مناب ينبغى ان يكون مثله فى كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل (ولاشك ان الفعل لابد له من مصدر اذ هو جزءه وكذا لابد له من زمان ومكان يقع فيهما ولابد للمتعدى من مفعول به يقع عليه (٥ وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جئ للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل (وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه (وكذا التميز والمستثنى ليسا من ضرورياته واجاز الكسائى نيابة التميز لكونه فى الاصل فاعلا فقال فى طاب زيد نفسا طيبت نفس زيد (واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها فى الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذى لابد لكل فعل منه (قوله واذا وجد المفعول به تعين له) اى للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين (واما الكوفيون ووافقهم بعض

(المتأخرين)

---

٣ هذا مع انه لاشك مع هذا كله ان قيام الاول فى علمت واعلمت مقام الفاعل اولى اما فى علمت فلكونه بعد الفاعل بلا فصل احق بصقبه واما فى اعلمت فلهذا ولكونه فاعلا بالنسبة الى الثانى والثالث لانه عالم وقيام الثانى فى اعلمت بعد الاول اولى من الثالث ولا يلبس مع لزومه مركزه نحو اعلمك زيد اباك نسخه

٤ قوله (بصقبه) صقبت داره اى قربت ٥ واما الجار والمجرور فاما ان يلحقه بالمفعول به لانه هو لكن بواسطة حرف الجر او يلحقه بالظرف لجريه مجراه فى كل حكم نحو ان من الكرام زيدا وان امامك نهرا ونحو ذلك واما المفعول له فغرض ورب فعل بلا غرض نسخه

المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل اولى لانه واجب استدلالا ٦ بالقرأة الشاذة ﴿ لولا نزل عليه القرآن ﴾ بالنصب ٧ وبقول الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب ❊ لسب بذلك الجر والكلابا ❊ وامثاله (ومنع الجزولى نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما فى امرتك الخير والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط فى المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به (وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اى قعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستحسن اى استحسن قيامى (ويشترط فى المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله فى افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصيرا معا كلا ما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلانى ولذلك قال المصنف ضربا شديدا وكذا يشترط الفائدة المتجددة فى كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شئ وجلس مكان او زمان او فى موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة فى ذكرها (ويشترط فى الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم فى غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم فى غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت فى الدار ضرب اى ضرب فيها وقوله تعالى ﴿ كل اولئك كان عنه مسؤلا ﴾ عنه مرفوع المحل ٢ بمسؤلا المقدر المفسر بمسؤلا الظاهر كما فى قوله تعالى ﴿ وان احد من المشركين استجارك ﴾ لكن ليس فى مسؤلا المفسر ضمير كما كان فى استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل فى رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمى الفاعل والمفعول (والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقى فى النيابة ولم يفضل بعضها بعضا (ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة حرف (ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة (وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر (والاولى ان يقال كل ما كان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن اختياره (قوله من باب اعطيت) اى مما له مفعولان اولهما ليس بمبتدأ وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثانى ففى اعطيت زيدا درهما زيد عاط اى آخذ والدرهم معطو وفى كسوت عمرا جبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا فى غيره ❊ قوله (ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظيه مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيد ان او اقائم الزيدان فان طابقت مفردا

---

٦ قوله (بالقرأة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب) وبقرأة ابى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون

٧ قوله (قوله وبقول الشاعر ولو ولدت فقيرة آه) ونظيره قول الآخر اتيح لى من العدى نذيرا * به وقيت الشر مستطيرا منه

٢ قوله (بمسؤل) اى مسؤلا عنه فى كتابه

جاز الامران والخبر ٣ هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة) واعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان فى الماهية لم يجتمعا فى حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ماهو الاكثر فى كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية فى حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ وهى كان وان وظن واخواتها وما ولا والاولى ان نطلق ولا نخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ونجيب عن قولهم بحسبك زيد ومافى الدار من احد بزيادة الباء ومن ٤ فكأنهما معدومان وعن قولهم فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو وان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التى لا فائدة فيها الا التأكيد ٣ لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف فى الدار رجلا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذى هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المحل (.ووجه الاشكال هو ٣ ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذن اسم ليس بمجرد عن العامل اللفظى وهو مبتدأ والا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا هذه ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ (فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذى هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل (فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ بقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة الاسم لا التبرئة اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف فى الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد (قوله الاسم المجرد) لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدى لا ان تراه وقوله تعالى ﴿ سواء عليهم أ انذرتهم ﴾ عند من قال أ انذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى سماعك بالمعيدى وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التى لا تركب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدأ الثانى فبقوله مسندا اليه خرجت الثلثة (قوله او الصفة الواقعة الى آخره) ٤ هذا هو حد المبتدأ الثانى والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا فى حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت اذ هو فى المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثمه تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلونى البراغيث ويعنى بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول ٥ والصفة المشبهة (قوله رافعة لظاهر) احتراز عن نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ماكان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا

٣ قوله (والخبر هو المجرد المسند به) لم يوجد فى نسخة المتن عند الشارح لفظة به ولا الهمزة فى قوله او الصفة

٤ قوله (فكأنهما معدومان) فالتجريد اما حقيقى او حكمى

٣ (قوله لكنه يشكل بقولهم آه) هذا الاشكال ومابعده يتجه على تقديرى الاطلاق والتقييد بخلاف مامر

٣ (قوله ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد) وانما لم يجرى مجرى الزائد لتغييرها معنى الكلام بالنفى

٤ (قوله هذا هو حد المبتدأ الثانى وهو الصفة الواقعة آه

٥ (قوله والصفة المشبهة) والمنسوب كقرشى فى حكم الصفة

نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائمان هما ٦ فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرا (قوله بعد ٧ حرف النفي والف الاستفهام) وكذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان واقائم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قائم الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار زيدان يعمل الظرف بلا اعتماد واجرى نحو غير قائم الزيدان مجرى ما قائم لكونه بمعناه قال* ٨ غير مأسوف على الزمن* ينقضي بالهم والحزن * ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي علي كما يجيء في باب استثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذلك ويخطئ يوم لا اصيد فيه اي يقل ويندر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل (ولا يدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر (ورب عند ابي عمرو مبتدأ لا خبر له كاقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي كما يجيء في باب حروف الجر (ويجوز عند الاخفش والفراء ان قائما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذينك في شيء بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما (واما العامل في المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد اليه ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شيء (واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر (واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء لخصوصيته ٢ (وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام لفظا تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ ويحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قوينا هذا في حد العامل (وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجيء (قوله فان طابقت مفردا جاز الامران) اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها او كونها خبرا عما بعدها (فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان تكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا والمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الآن والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون والاظهر

---

٦ في الام اقائمان هما والصواب اقائم هما

٧ (قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام آه) وكذا بعد اين نحو اين جالس اخواك و بعد متى نحو متى ذاهب العمران وبعد كيف نحو كيف مصبح أبناك وبعد كم نحو كم ماكث صديقاك وبعد ايان نحو ايان قادم رفيقاك الى غير ذلك

٨ (قوله غير مأسوف على زمن) الاسف شدة الحزن وقد آسف على ما فاته

٢ فالعامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه في المبتدأ الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شيء آخر في المبتدأ الثاني نسخه

انهاخبر عمابعدها و تحتمل ان تكون مبتدأ مابعدهافاعلها على لغة ❊ يتعاقبون فيكم ملائكة ❊ والعامل فى المبتدأ الثانى تجريده عن العوامل لاسناده الى شئ اخر وعلى مااخترنا فى حد العامل يترافع هووفاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد منهماعمدة يقوم بالاخر كالمبتدأ والخبر (قوله والخبر هوالمجرد) دخل فيه المبتدأ الاول والثانى والاسماء المعدودة (قوله المسند) اخرج منه المبتدأ الاول والاسماء المعدودة (قوله المغاير للصفة المذكورة) اخرج منه المبتدأ الثانى ❊ قوله (واصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز فى داره زيد وامتنع صاحبها فى الدار) انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه محكوم عليه ولابد من وجوده قبل الحكم فقصد فى اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه (واما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية فلكون عاملا فى المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول (وانما اعتبر هذا الامر اللفظى اعنى العمل والغى الامر المعنوى اعنى تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطروأ عليه (واما وجوب تقديم الحكم فى نحو اقائم الزيدان مع ان كل واحد عامل فى الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل فى العمل وقيل انما قدم الفعل فى الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه ٣ فارادوا فى الجملة المركبة منهما تميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايذان من اول الامر انها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذا أمكن صيرورته كلاما باسم اخر (قوله ومن ثم) اى ومن جهة كون اصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسئلة يعنى ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير زيد فى داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا (قوله وامتنع صاحبها فى الدار) امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير فى صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز (ومن جوز ثمه ضرب غلامه زيدا ينبغى ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ لخبره كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضى ان يذكر المصنف ههنا المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التى يجب فيها تأخيره ثم يذكر المواضع التى يصح فيها تنكير المبتدأ ❊ (قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل فى الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذاناب وفى الدار رجل وسلام عليك) اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدأ معرفة اونكرة فيها تخصيص ماقال المصنف لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لايكون الابعد معرفته وهذه العلة تطرد فى الفاعل مع انهم لايشترطون فيه التعريف ولا التخصيص (واما قول المصنف ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشئ لايكون الابعد معرفته (وقال ابن الدهان وما احسن ماقال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصيص

(المحكوم)

٣ فارادوا من اول الامر انها فعلية و لو بدى بالاسم لايحتمل صيرورته كلاما باسم آخر وبالفعل فلم يتعين للفعلية آه نسخه
ومن ثمه جوز نسخه

المحكوم عليه بشئ اولا فضابط تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشئ واحدوهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم فى المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عدلغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما فى الدار جاز لك ان تقول رجل قائم فى الدار وان لم تخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ وكذا فى الفاعل لايجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل فى الدار ان تقول قام فى الدار رجل (ولا انكران وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة فى كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لايلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص فى كثير من المواضع (احدها ماء التعجبية على مذهب سيبويه كما يجئ فى بابه (والثانى المبتدأ الذى هو فاعل فى المعنى نحو شراهر ٤ ذا ناب وامر اقعده عن الحرب وشرما الجأك ٥ الى مخة عرقوب (الثالث المبتدأ الذى خبره ظرف اوجار ومجرور (الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وماحدث اومايقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار وارجل فى الدار ام امرأة (الخامس مابعد واو الحال نحو ما اراك الاوشخص يضربك (السادس بعد اما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها (السابع الجواب نحو قولك رجل فى جواب من جاءك اى رجل جاءنى لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لايحصى ولاضابط له كقولهم شهر ٢ ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم امت فى حجر ٣ لافيك وقوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ اما قول المصنف فى ماء التعجبية وفى نحو شراهر ذا ناب ان ذلك لما كان فى المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا ٤ فقد ذكرنا ماعليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن فى تعليل كون المبتدأ معرفة اومختصا ان الحكم ينبغى ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باى نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها اوتأخر لان المخصص فى الصورتين حاصل ٥ على الجمل فظهر بما ذكرنا ان قول المص فى نحو فى الدار رجل ان المبتدأ يخصص بالحكم المتقدم ليس بشئ واما قوله فى نحو ارجل فى الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما فى الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم فى جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء باى نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص فى المبتدأ عند المخاطب على ماذكروا (ولو كان المجوز للتنكير فى ارجل فى الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون احدهما فى الدار للزم امتناع ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار وارجل فى الدار اوامرأة لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شئ آخر يخصص

(قوله الى مخة عرقوب) العرقوب العصب الغليظ الموترفوق عصب الانسان وعرقوب الدابة فى رجلها بمنزلة الركبة قال الاصمعى كل ذى اربع عرقوباه فى رجليه وركبتاه فى يديه

٢ الثرى التراب الندى قال الاصمعى العرب تقول شهر ثرى وشهر ترى وشهر ترعى اى تمطرا ولا ثم يطلع النبات فتراه ثم يطول فترعاه النعم ص

٣ اى جعل الله اعوجاجا فى الحجر لافيك يضرب فى الدعاء بالخير ومدح بالمخاطب بعدم الاعوجاج

٤ فغلط لانه على ماذكروا فى تعليل كون المبتدأ معرفة اومختصا يجب ان يحصل له الاختصاص بغير الخبرحتى اذا حكمت بعد بالخبر عليه تكون حاكما على مختص قبل الحكم اما اذا قلنا ان الاختصاص يحصل له فى الخبر فيكون غير مختص بدون الخبر فتكون قد حكمت بالخبر على غير المختص فيكون المحذور باقيا ولو كفى الاختصاص آه نسخه

٥ فظهر ماقلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر فى نحو فى الدار رجل لايتجع ايضا واما قوله فى ارجل فى الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل نسخه

به المبتدأ (قوله فى احد خير منك) ان وجه التخصيص فيه ان النكرة ٦ فى سياق العموم فقولك احد عم جنس الانس حيث لم يبق احد منهم وفيه نظر وذلك ان التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة شئ ليس لسائر امثاله و انت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخبرية ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص بعض الافراد لاجل العموم بشئ وكيف ذلك و الخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخبرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه اما اذا بينت ان حكمى على الواحد حكمى على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من صمت نجا تحصل الفائدة فيها بسبب التعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها بشئ (وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسى ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير اذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلابد للشرط من ضمير نحو من قام قمت و فى الدعاء من كان الناس ثقته ورجاء فانت ثقتى ورجائى (وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة (وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له هذا ماقيل فيها (ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط وحرف الاستفهام فحذفتا لكثرة الاستعمال على ماذكرنا فى حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر او مفعولة له او للظاهر فقولك من قام قمت اى ان من قام اى ان انسان قام كقوله تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ وقولك من ضربت ضربته اى من ضربت اى ان انسانا ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اى من ضربته فهو مفعول للمقدر المفسر بالظاهر ٧ وكذا فى نحو ما كان فليكن كذا هو فاعل وفى ما فعلت افعل هو مفعول للفعل الظاهر بعده وفى ما فعلته افعل مفعول للفعل المقدر وما تفعل افعل ما تفعله افعله (وكذا فى كلمات الاستفهام (وقوله فى سلام عليك) انه مختص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه فى حال النصب غير مطرد فى جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك ويلى لك لان معنى ويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه (وانما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا التقديم الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقيل ان تقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا انخزل ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتدا القصيدة وقال ❊ على مثلها من اربع وملاعب ❊ فعارضه شخص كان حاضرا فقال ❊ لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ❊ وبعد المصراع ❊ ٢ تذال (مصونات)

٦ فى سياق النفى تفيد العموم نسخه

٧ وكذا نحو ما كان فليكن كذا وما تفعل افعل آه نسخه

٢ قوله (تذال مصونات الدموع السواكب) الاذالة الاهانة واذالت المرأة قناعها اى ارسلته

مصونات الدموع السواكب ❊ هذا مع ان سلام لايجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحلت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فمعنى سلام الذى هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى مافسر المصنف ينبغى ان يكون معنى سلام عليك قولى للفظ سلام عليك عليك وليس كذا بل سلام فى قولك سلام عليك بمعنى المصدر سلمك الله اى جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقى المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا اى هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل نقضا لغبار معنى الحدوث * قوله (الخبر قديكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلابد من عائد وقد يحذف) اعلم ان خبر المبتدأ قديكون جملة اسمية اوفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لايصح ان تكون طلبية لان الخبر مايحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ابهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة مايحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففى قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لايحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ماذكره المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونه طلبية قوله تعالى ❊ بل انتم لامرحبا بكم ❊ وايضا اتفقوا على جواز الرفع فى نحو قولهم امازيد فاضربه (وقال ثعلب لايجوز ان يكون قسمية نحو مازيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذلا منع (قوله فلابد من عائد) لاتخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هى المبتدأ معنى اولا فان كانت لم تحتج الى الضمير كما فى ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما فى قولك مقولى زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلابد من ضمير ظاهر اومقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة فى الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هى الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثمه قيل فى بعض الاخبار كما يجئ ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس فى موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكر بستين اى الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدأ الثانى نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا اذا كان معرفا باللام كما فى البر الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله ❊ ولقد امر على اللئيم يسبنى ❊ ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذى فى الخبر والعامل فيه الخبر اى البر الكر كائن بستين كائنا منه (قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ

كل قال ❊ قد اصبحت ام الخيار تدعى ❊ علىّ ذنبا كله لم اصنع ❊ وقال ❊ ثلاث كلهن قتلت عمدا ❊ فاخزى الله رابعة تعود ❊ قال لان كلهم ضربت بمعنى الجد اى ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافى ليس هذا بحجة ٢ اذ كل موجب يتهيأ رده الى الجد كما تقول فى زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال له لا تأثير للجحد ٣ فى جواز حذف الضمير معه (والسماع فى غير ذلك اما فى المجرور فنحو قوله تعالى ﴿ ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ﴾ اى ان ذلك منه واما فى المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال ❊ ٤ فثوب لبست وثوب اجر ❊ او بصفة محلا نحو انا زيد ضارب ولا يخص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف فى الصلة فى بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ كما يجئ فى باب الموصولات وجواز حذف الضمير فى الصلة احسن منه فى الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى ﴿ اهذا الذى بعث الله رسولا ﴾ ثم الحذف بعدها فى الصفة احسن منه فى خبر المبتدأ نحو جاءنى رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة اولى (وانما كان الحذف فى الصفة انقص حسنا منه فى الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته (فالحذف فى الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال سيبويه يجوز فى الشعر بلا وصف ضعف وهو فى غيره ضعيف (واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان فى معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى ﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾ اى ما هى وان لم يكن فعند سيبويه يجوز فى الشعر ٥ بشرط ان يكون بلفظ الاول قال * لعمرك ما معن بتارك حقه * ولا منسئ معن ولا متيسر * بجر منسئ فاذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال ❊ لا ارى الموت يسبق الموت شئ ٦ * وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده * وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول فى الشعر كان او فى غيره قال * اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت * حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا * وليس هذا فى خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قام ابو طاهر اذا كان زيد يكنى بابى طاهر قال الله تعالى ﴿ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ﴾ ومنع بعضهم فى غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده ❊ **قوله** وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة * اى ظرفا او جارا ولم يذكره لجريه مجراه فى جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ فى نحو زيد قائم اوكانه هو فى نحو و ازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه و لما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال فى نحو زيد عندك ان زيدا عنده خالفه فى الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التى اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شئ يتعلق به الخبر (واما البصريون فقالوا لابد للظرف من محذوف يتعلق به

٢ قوله (اذ كل موجب يتهيأ رده الى الجد) فيه تكلف ٣ قوله (فى جواز حذف الضمير منه) كان ذلك باعتبار طول الكلام ٤ صدره فاقبلت جبوا على الركبتين

٥ قوله (بشرط ان يكون بالفظ الاول) اى فى خبر المبتدأ وغيره ٦ تمامه ❊ نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

لفظى اذ مخالفة الشئ للشئ لاتوجب نصبه (وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا فى نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا فى نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغى ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اى مما لايخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كآكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اى من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجئ فى لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن فى الدار وقال ابن جنى بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالى ﴿ فلما رآه مستقرا عنده ﴾ فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا (وكذا حال الظرف فى ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لايتعلق الظرف والجار والمجرور الا بملفوظ موجود (واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل فى نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا للقياس على الذى فى الدار زيد وكل رجل فى الدار فله درهم والمتعلق فى الموضعين فعل لاغير كما يأتى (وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل فى خبر المبتدأ ان يكون مفردا (ولمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضى نسبة امر الى اخر فينبغى ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا لكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير فى زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب (والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة فى نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد فى الصورة المذكورة ضرب غلامه الذى تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجئ (والجواب ان الظرف فى مثله ليس بمستقر اى بمتعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قدامك فزيد قائم فهو كالمفعول به فى نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجئ فى حروف الشرط * واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لايدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفى فى صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند ابى على معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثمه وجب حذفه (وقال غيره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لايلاقى الفعل فى تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له (وكذا الخلاف فى ان الخبر ايهما هو ثم ذهب السيرافى الى ان الضمير حذف مع المتعلق (وذهب ابو على ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله ❊ فان فؤادى عندك الدهر اجمع ❊ ويعطف عليه كقوله ❊ الا يا نخلة من ذات عرق ❊ عليك ورحمة الله السلام ❊

ويتنصب عنه الحال كقوله تعالى ﴿ ففي الجنة خالدين فيها ﴾ قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصول او موصوف اوذى حال او حرف استفهام اوحرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعده ان المصدرية كقوله تعالى ﴿ ومن آياته انك ترى الارض خاشعة ﴾ لاصريح المصدر اما قوله * ٢احقابني ابناء سلمى بن جندل* تهددكم اياى وسط المجالس* فلاعتماد الظرف قيل انما عمل في ان بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في انها لا توصف مثله (ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر قد تقدم على مبتدائه اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر (وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد (وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشيء لان حق المبتدأ التقدم فالضمير متأخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد (واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذهو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز في داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والالزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دل على ان زيدا كان مبتدأ والالم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدأ حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه نحو في داره زيد فاما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقدم الاصلي. (والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت ❊ واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة ٣ الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرء القيس * اليوم خمر وغدا امر ❊ اى شرب خمر وقوله * اكل عام نعم تحوونه اى حوايته ٥ ولو قلت الارض يوم الجمعة اوزيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله (ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كأنه هو ولاسيما مع التنكير المناسب للخبرية (ويجوز نصب هذا الزمان

(المنكر)

٢قوله (احقابني ابناء سلمى بن جندل) سلمى حي من دارم وابو سلمى بضم السين والد زهير الشاعر وليس في العرب غيره

٣الا في ثلثة مواضع الاول ان يشبه العين بالمعنى آه نسخه ٤وتمامه يلحقه قوم وتنتجونه ٥ والثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك لا كوكب الليلة قال تعالى (ليس لوقعتها كاذبة) على تأويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسؤلا به عن زمان خاص واسم العين عام نحو في اى ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا ثم آه نسخه

المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا يعلم افادة في للتبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما ٦ اوجبوهما في المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا بين الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله تعالى ﴿ الحج اشهر معلومات ﴾ فلتأكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة (واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان اولا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه ٧ وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب وادراك مني يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ اى مكانك مني مكان قريب او من الخبر اى انت مني ذو مكان قريب (ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجيء عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله ٨ الا جبرئيل امامها ﴾ خلافا للجرمي والكوفيين ٩ واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد قال سيبويه لا يستعمل منه الاما استعملته العرب فلا تقل هو مني مجلسك ومتكاء زيد ومربط الفرس قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان مجلسك ومكان متكاء زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد (ومما استعملته العرب مقعد قولهم هو مني مزجر الكلب اى مهان ومقعد القابلة اى قريب وكذا معقد لازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اى بعيد قال ابو ذؤيب ﴿ فوردن والعيوق ٢ مقعد رابئ الضرباء فوق النجم لا يتتلع ﴾ اى عال مشرف كالامين على الياسرين فانه اعلى منهم ليشرف عليهم كي لا يخونوا (قال بعضهم ماكان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو معقد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وماكان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حاو للمظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء (وفيه نظر وذلك لان الظرف في قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك مني فرسخ وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة اى ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومني متعلق بمدلول الخبر اى بعيدة مني هذا القدر (وكذا قولهم هو مني فوت اليد اى اذا مددت اليه يدي لم اناله وهو مني دعوة الرجل اى اذا صاح الرجل لم تبلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل (واما

---

٦ اوجبوه ظ

٧ قوله (وان كان آه فيه) اشارة الى الفرق بين ما اذا كان الظرف المتصرف خبرا عن اسم مكان وبينه اذا كان خبرا عن اسم آخر كزيد مثلا وهذا الفرق لم يفهم من قوله فالرفع مرجوح آه

٨ صدره شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة ﴿ مدا الدهر

٩ وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه اجماعا وان كان خبرا عن المكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك جوزوا رفعه في السعة نسخه

٢ قوله (مقعد رابئ الضرباء فوق النجم لا يتتلع) ربأت القوم اذا كنت طليعة لهم على شرف م والضريب الذي يضرب بالقداح وهو المؤكل بها والجمع الضرباء وقوله لا يتتلع اى لا يرفع رأسه م اى على محل مرتفع فوق نسخه

انتصاب نحو قولك داري خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا اويوما وليلة فلان الخبر هوخلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات مسافة فرسخين وعلى التميز عند الجمهور وهو تميز عن النسبة اي تباعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان لها كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء مالئ ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت انملة اي دنوا انملة كما قيل في قوله تعالى ﴿ ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ﴾ ويجوز رفعهما وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك اوهما خبران وكذا قولهم داري من خلف دارك فرسخين اوفرسخان لان دخول من في مثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابوعمر واذا دخلت من وجب الرفع في الظروف التي بعد المجرور لان التميز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التمام وليس بشيء اذيقـ داري من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز ايضا انت مني فرسخين بالنصب على ان مني خبر المبتدأ من اشياعي وفرسخين حال اي ذوي سير فرسخين اوعلى الظرف اي في فرسخين اي انت من اشياعي ماسر نا فرسخين كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ سلمان منا ﴾ ❊ واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت اولم تضف وترك الاضافة قليل عندهم وهي عند الكوفية لاتكون ظروفا الامع الاضافة اما عند الافراد فهي بمعنى اسم الفاعل فمعنى جلست خلفا عندهم اي متأخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اي مغتبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدأ وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اي متأخر ومتقدم والبصرية تجوز نصبها على قلة ٢ كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهي باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشيء عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ماامكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله ❊ وساغ لي الشراب وكنت قبلا ❊ ٣ اكاد اغص بالماء الحميم ❊ اي قبل ذلك يقوى مذهب البصرية ❊ ٤ واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه لكونهما في الاصل مصدرين فمعنى اليوم الجمعة اوالسبت اي الاجتماع اوالسكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين (ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذهما بمعنى اليومين واليوم لايكون في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اي الآن فمعنى اليوم الاحد اي الآن الاحد والآن اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا (ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدأ اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق اوجامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدأ لفظا اولا والاول اما ان يتحد به معنى زيد اخوك وزيد قائم اويغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما لمساواته في معنى كقوله تعالى ﴿ وازواجه امهاتهم ﴾ اولحذف المضاف من المبتدأ اوالخبر نحو داري منك فرسخان اي بعد داري فرسخان اوداري منك ذات مسافة فرسخين اولكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والاخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كانه هي كقول الخنساء ❊ ترتع مارتعت حتى اذا ادكرت ❊ فانما هي اقبال وادبار ❊ وقوله تعالى ﴿ ولكن البر من آمن ﴾ وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدأ اي لكن ذا

٢ قوله (كما ذكرنا) هذا الحكم اعني لزوم النصب في غير المتصرف قد علم من قوله فلا كلام في امتناع رفعه

٣ قوله (اكاد اغص بالماء الحميم) الحميم الماء الحار والحميم ايضا المطر الذي يأتي في شدة الحر

٤ ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة اوالسبت مما كان في الاصل بمعنى المصدر جائز على ضعفه نحو اليوم الجمعة اوالسبت اي الاجتماع اوالسكون ولا يجوز لو ذكر مع الاحد والاثنان اذ الظرف لاظرف له آه نسخه

البر من آمن وحالها اقبال او فى الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال اوجعلنا المصدر بمعنى الصفة نحوولكن البار وهى مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى المبالغة والثانى اى الذى لايغاير المبتدأ لفظا يذكر للدلالة على الشهرة اوعدم التغير كقوله ❊ انا ابو النجم وشعرى شعرى ❊ اى هو المشهور المعروف بنفسه لابشئ آخر كما يقال مثلا شعرى مليح وتقول انا انا اى ماتغيرت عما كنت قال ❊ ٤ رفونى وقالوا ياخويلد لاترع ❊ فقلت وانكرت الوجوه هم هم ❊ واما الجامد فان كان مأولا بالمشتق نحو قولك ٥ هذا القاع عرفج كله اى غليظ تحمل الضمير فكله ههنا تأكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخرا عن الخبر وان لم يكن مأولا به لم يتحمله خلافا للكسائى فكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اى متصف بالزيدية او محكوم عليه بكذا وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلابد من رابط وهو الذى يقدره اهل المنطق بين المبتدأ والخبر فالجامد كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائى لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا ان لم يرفع الظاهر خبرا كان اونعتا اوحالا فيستكن فيه ان جرى على من هوله نحو زيد قائم وان جرى على غير من هوله اكد المستكن به بمنفصل خبرا كان المحتمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيك زيد مكرمه انت او صلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل فى هذه الصور عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه طردا نحو هند زيد ضاربته هى وتمام البحث فيه يجئ فى باب الاضمار ان شاء الله تعالى ❊ قوله (واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام مثل من ابوك اوكانا معرفتين او متساويين مثل افضل منك افضل منى اوكان الخبر فعلا له مثل زيد قام وجب تقديمه) قوله (من ابوك مبنى على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمنة استفهاما او نكرة هى افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه فى مثل هذا المقام من قام وماجاء بك وايهم قام ومن قام قمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوزان يجئ بعده مايغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ماقبله بالتغيير او مغير لما سيجئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه (وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى المضاف والا لم يجز تقدمه على ماله الصدر (قوله اوكانا معرفتين او متساويين) ليس على الاطلاق بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين او متساويين من قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما فى قوله ❊ بنونا بنوا بنائنا وبناتنا ❊ بنوهن ابناء الرجال الاباعد ❊ وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفايدة فما يكون فيه التشبيه الذى تذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اى مثل ابى حنيفة ولو اردت تشبيه ابى حنيفة بابى يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول

---

٤ قوله (رفونى وقالوا ياخو يلد لاترع) يقال رفوت الثوب ارفوه يهمز ولا يهمز ورفوت الرجل سكنته من الرعب قال ابو خراش الهذلى واسمه خويلد رفونى البيت وقوله لاترع اى لاتخف ولايلحقك خوف ورعت فلانا وروعته فارتاع اى افزعته ففزع وفى الصحيح لم نزع فى البيت

٥ قوله (هذا القاع عرفج) القاع الارض المستوية والعرفج شجر ينبت فى السهل الواحدة عرفجة

ابى تمام ٭ لعاب الافاعى القاتلات لعابه ٭ ٢ وارى الجنا اشتارته ايدعواسل ٭ اى بنوا بنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعى (قوله اوكان الخبر فعلا له) اى فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فلم يجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشتبه المبتدأ بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة ٭ يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل فى قوله تعالى ﴿ ثم عموا وصموا كثير منهم ﴾ وقوله تعالى ﴿ واسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ ان كثير والذين مبتدأن مقدما الخبرين (ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذى يأتينى فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذى هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق اداته صدر الكلام (ويجب ايضا تأخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو مازيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا فى تقديم الفاعل وتأخيره ولا يجوز التقديم مع الا الماجئ فى باب الاستثناء (ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد قائم اوكان ضمير الشان للزوم تصدرهما ٭ قوله (واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل اين زيدا وكان مصححا ٣ مثل فى الدار رجل ٤ اولمتعلقه ضمير فى المبتدأ مثل على التمرة مثلها زبدا ٦ اوعن ان مثل عندى انك قائم وجب تقديمه) هذا بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وسائر ما يقتضى صدر الكلام يكفيها ان تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركنى تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وساير مايحدث معنى من المعانى فى الجملة التى يدخلها فلا يقال ان من يأتنى اشكره (واما قولهم علمت ايهم فى الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوى بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب والمشى جوز تقديمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفى ولام الابتداء مع تأثيره فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم فى ظنى ومنع من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضى للصدر (واما قولهم الذى مايضرب والذى ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر فى صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو فى دار من هو اولى بالجواز لان المبتدأ كما انه لا يؤثر معنى من المعانى فى الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته كذلك (فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة (قلت لاشك ان لفظ اين اسم مفرد فى الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فاين فى اين زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد (وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدأ اما مع الخبر نحو غلام من راكب زيدا وبدونه نحو غلام زيد راكب (قوله واذا تضمن الخبر المفرد) اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة

(الاستفهام)

---

٢ قوله (وارى الجنى اشتارته ايدعواسل) ارى السحاب ودقه والارى ايضا العسل اشتار العسل اجتناها

٣ وله ليس فى المقروة على ابن الحاجب

٤ اولمتعلقه صحح الشارح بكسر اللام وبفتح اللام فى المقروة على ابن الحاجب

٦ اويكون خبرا عن ان نسخه

الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد (قوله اوكان مصححا اى كان الخبر اى تقدمه مصححا لمجئ المبتدأ نكرة على ماذكر قبل فى جواز تنكير المبتدأ ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا عليه مافيه كفاية والاولى ان يقال فى ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدأ المنكر فى الاغلب ممالايتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا فلوقل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما فى قوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة ﴾ وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ لايرفع اللبس ولايعينه للخبرية اذلوقلت فى رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه (واما الظرف فانه اذاتقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا اومحلا هذا كله على مذهب سيبويه (واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل فى الاسم الذى بعده فليس اذن من هذا الباب قولنا فى الاغلب احتراز عن قولهم امت فى حجر لافيك * وقولنا ممالايتضمن معنى الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تأخير الخبر لماذكرنا قبل (قوله اولمتعلقه) اى لمتعلق الخبر بكسر اللام ونعنى بالمتعلق جزؤ الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده يتعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق فى الحقيقة بل بسبب تعلق المجرور مابعامله القاصر يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لايلزم ضمير قبل الذكر فلوقلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها فى الدار وقد تقدم امتناعه واذاكان الضمير فى صفة المبتدأ نحو على التمرة زبد مثلها جاز تأخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذالفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذى الضمير وتأخر الخبر عنه نحو فى الدار مالكها نائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان المفسر مرتبته التأخر لتعلقه بالخبر وليس بشئ لان التقدم اللفظى كاف فى صحة عود الضمير الاترى الى قوله تعالى ﴿ واذا ابتلى ابراهيم ربه ﴾ ووافق الكسائى البصريين فى جواز نحو زيدا غلامه ضارب لافى نحو زيدا غلامه ضرب وكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله متأخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة (والاولى الجواز فى الكل لماذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظى (قوله اوعن ان) يعنى اوكان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد اذاكان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقدتقدم انها مع صلتها فاعل عندابى على اذا كان الخبر ظرفا (وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة ٧ لانك لوجئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قائم عندى اوغير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم تدفع الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف

٧ لان المكسورة لاتصلح ان تكون مع اسمها وخبرها مبتدأ لكونها جملة والمبتدأ مفرد فاذا تقدم الخبر عرف من اول الامر ان الذى يجئ بعده ان المفتوحة لان الخبر لابد له من مبتدأ ولايصلح له الا المفتوحة واما ان قلت ان زيدا قائم عندى فربما التبست المفتوحة بالمكسورة لانك لوجئت آه نسخه

٧ قوله (لان المكسورة آه) هذه النسخة تؤدى الى التكرار

المفتوحة كما يجئ فى باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجئ خبر المبتدأ بعد خبر ان
اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة اويظن فى الظرف تعلقه
بخبر ان (واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدأ وانه ليس فى حيز ان المفتوحة
اذ هى حرف موصولة ويجئ فى باب الموصول ان ما فى حيز الصلة لا يتقدم على
الموصول ولا فى حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة
مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدأ لانها جملة والمبتدأ مفرد تعين ان ما بعد الخبر
هى ان المفتوحة لا غير (واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج
فلا اصدقه فانها تتقدم على خبرها لما تذكر فى حروف الشرط ان الجملة التامة لا تتوسط
بين اما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة (ويجب ايضا تأخير المبتدأ الذى
بعد الا لفظا نحو ما قائم الا زيدا ومعنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا
انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم فى
الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجئ فى باب الاستثناء (واذا كان تقديم الخبر يفهم
منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم نحو قولك تميمى انا اذا كان المراد التفاخر بتميم
اوغير ذلك مما يقدم له الخبر ٢ * قوله (وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل) اعلم ان
تعدد الخبر اما ان يكون بعطف اوبغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما
عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شئ واحد وههنا المخبر عنه
بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل (والثانى على ضربين لان الاخبار المتعددة اما
ان تكون متضادة اولا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا فى الحقيقة نحو زيد
جائع نائع لانهما بمعنى واحد والثانى فى الحقيقة تأكيد للاول فان لم تكن متضادة
كقوله تعالى ﴿ وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ﴾ ففى كل واحد
ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهى على ضربين
اما ان يتصف جزؤه المبتدأ ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الآخر او يتصف
المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو
فى الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان
الضمير فى كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدأ بل المعنى هما رجل
عالم ورجل جاهل واما الضمير فى كل واحد من ابيض واسود ٣ فانه يرجع الى
مجموع المبتدأ بدليل مطابقتهما له افرادا و تثنية وجمعا كقولك هما ابيضان
اسودان وهم بيض سود (وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود
كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئى
الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الاخر واذا جاز اسناد الشئ الى الشئ مع
ان المسند اليه فى الحقيقة متعلقة الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام
بنصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه فى الحقيقة
جزء المسند اليه فى الظاهر اولى وهذا كما تقول النارنج احمر اى ظاهر قشره ومنه قولهم

٢ كما اذا قصدت بيان انك من تميم لا غير قلت تميمى انا نسخه

٣ قوله (فانه يرجع الى مجموع المبتدأ بدليل مطابقتهما له) قد يقال لا دلالة للمطابقة المذكورة على رجوع الضمير الى مجموع المبتدأ لان اختلافه يستلزم اختلاف بعضه اختلافا على سننه اذا اعتبر البعض مطلقا من كل ويجاب بانه لا كلام فى صحة هذا الاعتبار والدال على رجوع الضمير الى مجموع المبتدأ هو وجوب المطابقة حيث لا يصح مع تعدد الابعاض البيض والابعاض السود فى واحد مثلا بان يقال هذان اسودان ابيضان او سود بيض فتأمل

زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجها نصبا وجرا واما الثانى اعنى ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى فى جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان فى جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر ٤ وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما ❊ و اعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع و زيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله ❊ الى الملك القرم وابن الهمام ❊ وليث الكتيبة فى المزدحم ❊ وكذا ماهو بمنزلته فى رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ ٥ نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو حامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلابد من الواو ٦ لان المبتدأ مفكوك تقديرا اى احدهما عالم والاخر جاهل ❊ (قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء فى الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل اوظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذى يأتينى اوفى الدار فله درهم و كل رجل يأتنى اوفى الدار فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق والحق بعضهم ان بهما) اعلم ان الفاء تدخل (على خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا تحذف الا لضرورة كقوله ❊ فاما القتال لاقتال لديكم ❊ اولا ضمار القول كقوله تعالى ﴿ فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم ﴾ اى فيقال لهم اكفرتم وتجئ علة الاتيان بالفاء فى خبر مثل هذا المبتدأ فى حروف الشرط وتدخل جوازا فى خبر مبتدأ مذكور ههنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل اوظرف ويدخل فى قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا فى نحو ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا ﴾ وصلتها لاتكون الافعلا فى صورة اسم الفاعل اوالمفعول لما يجئ فى الاسماء الموصولة والاغلب الاعم فى الموصول الذى يدخل فى خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما فى اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ﴿ ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ﴾ الاية لان الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اى الاحراق وكذا قوله تعالى ﴿ وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم ﴾ وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى ﴿ قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ﴾ اذ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم اذرب موت فرمنه الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التى تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول (وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذى اتانى فله درهم والموصول بالظرف

٦ اذا المعنى فى جميع اجزائه نسخه

٥ (قوله نحو هذا اسود وابيض وهذا حلو وحامض) كان دخول العاطف ههنا للنظر الى تعدد الخبر لفظا والاولى تركه و اما نحو ابيض اسود فان نظر الى تأويله بالابلق كان الاولى تركه وان نظر الى ان المبتدأ والخبر متعدد ان معنى كان الاولى ان يؤتى به

٦ (قوله لان المبتدأ مفكوك تقديرا آه) لم يرد ان هذا من قبيل العطف فيما بين الجمل بل اراد تصوير الفك فان قلت اذا كان من قبيل العطف فى المفردات وجب تشارك المفردين فى الاسناد الى شئ واحد وهو باطل قطعا قلت ربما يعتبر العطف بينهما اولا حتى يصيرا به كشئ واحد فيسند المجموع الى مجموع المبتدأ على ارادة التفصيل اعتمادا لهم على فهم السامع واذا تعدد المبتدأ لفظا ايضا كان ذكر العاطف اوجب ومنه قوله ان متن كل علم وعمود كل صناعة والوجه فى العطف بين الخبرين ما ذكرناه فتأمل

نحو الذى قدا مك اوفى الدار فله درهم) وانمـا وصل المبتدأ الذى فى خبره الفاء او وصف بالفعـل او الظرف فقط لكون الموصول والموصـوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذى يدخله الفـاء واما الصلة والصفة فيكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لايكون الا مبهما كاسماء الشرط نحومن وما الشرطيتين (وانمـا جاز ان لايكون مبهما كما فى قوله تعالى ﴿ ان الذين فتنوا ﴾ لانه دخيل فى معنى الشر (وكذا كان حق الصلة ان لاتكون الافعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الاانه لما لم يكن شرطا فى الحقيقة جاز ان لايكون صريحا فى الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجـار والمجرور وان لايكون مستقبل المعنى كقوله تعـالى ﴿ ان الذين فتنوا ﴾ وكذا كان حق الخبران تلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها) مع قصد السببية نحو الذى يأتينى له درهم (ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثـانى بل اللازم ان يكون مابعد الفاء لازما لمضمون ماقبلهـا كما فى جميع الشرط والجزاء ففى قوله تعالى ﴿ قل ان الموت الذى تفرون منه ﴾ الآية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا فى قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجئ تحقيقه فى حروف الشرط ان شاء الله تعالى (والثانى النكرة العـامة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار نحو كل رجل يأتينى اواما مك اوفى الدار فله درهم (وقد يجئ صفتها ايضـا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لمـا ذكرنا فى الموصول (وقد تدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمـات الشرط فى الابهام (وكذا ان كان مضافا الى غير موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم (وعند سيبويه لاتدخل الفاء على خبر غير ماذكرنا من المبتدآت (والاخفش يجيز زيادتها فى جميع خبر المبتداء نحو زيد فوجد وانشد ※ ٢وقائلة خولان فانكح فتأتهم ※ واكرومة الحيين خلو كماهيا وسيبويه يؤول مثله بنحو هذه خولان فانكح (قوله وليت و لعل مانعان باتفاق) جميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء فى خبر المبتدأ المذكور الا ماذكره و ذلك لانه انمـا دخله الفـاء لمشابهة المبتدأ لكلمـة الشرط ويلزمها التصدر و لابد خلهـا نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ تؤثر معنى فى الجملة وقدتقدم ان مايؤثر فى الجملة لايدخل على جلة مصدرة بلازم التصدر ٣ الا ان هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق فى الشرطية جاز ان يدخله مالايؤثر فى الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهوان نحو قوله تعـالى ※ ان الذين فتنوا المؤمنين ※ الآية (والحق المالكى بها ان المفتوحة ولكنّ من غير سمـاع لكنه لما رأى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجئ فى الحروف المشبهة بالفعل (وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحه فى جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على مايجئ فى الموضع المشـار اليه اجرا هما مجرى ان المكسورة (واما كلمات الشرط الجازمة الثـابتة الاقدام فى الشرطية فلايد خلها شئ

٢ (قوله وقائلة خولان فانكح فتأتهم آه) يقـال خولان قبيلة من اليمن والاكرومة من الكرم كالاعجـوبة من العجب ٣ فى قـوله واذا تضمن الخبر المفرد نسخه

من نواسخ الابتداء الا فى الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان حتى لاتخرج كلمات الشرط فى التقدير عن التصدر فى جلتها وذلك نحو قوله ❊ ٤ ان من يدخل الكنيسة يوما ❊ يلق فيهـا جآذرا وظباء (قوله والحق بعضهم ان بهما) اى الحق ان فى المنع من دخول الفاء بليت ولعل ٥ قال المصنف اتباعا لعبدالقاهر ان هذا المحق سيبويه خلافا للاخفش (ونقل العبدى وابوالبقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش (قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق) لاوجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى مااستثنى (وماذكره المصنف من ان امتناع دخول الفاء فى خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان مابعد الفاء الجزائية لايكون الاخبرا اى محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لايحتملان ذلك ليس بشئ لصحة قولك ان جاءك زيد فاضربه قال الله تعـالى ❊ ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من النـاس فبشرهم بعـذاب اليم ❊ (قوله وقد يحذف المبتدأ لقيـام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم فى موضعـه غيره نحو ٦ لولاعلى لهلك عمر وضربى زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا) المستهل المبصر للهلال وقدذكرنا انه لايحذف شئ لاوجوبا ولاجوازا الامع قرينة دالة على تعينـه ❊ اعلم انه قديحذف المبتدأ وجوبا اذاقطع النعت بالرفع كما يجئ فى بابه نحو الحمدلله اهل الحمد اى هواهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصـد المدح اوالذم اوالترحم كما يجئ فلوظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضـا عند من قال فى نحو نعم الرجل زيد ان تقـديره هو زيد وفيه نظر على مايجئ فى بابه (قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر اى حذفا واجبـا اوجائزا واذا فى قوله اذا السـبع للفاجأة (واختلف فيهـا فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان تكون خبر المبتدأ الذى بعدها اى فبالمكان السـبع فتقول على هذا مررت فاذا زيد قائمـا واذا عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة (ولايجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذلا يضـاف من ظروف المكان الى الجمل الاحيث على مايجئ فى الظروف المبنية (وماذكره لايطرد فى جميع مواضع اذا المفاجأة اذلامعنى لقولك فبالمكان السـبع بالباب فى تأويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب (وقال الزجاج ان اذا المفاجأة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان تكون فى قولهم فاذا السـبع خبرا عما بعدها بتقدير مضـاف اى فاذا حصول السـبع اى ففى ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لايكون خبرا عن الجثة كما مر (ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذاظرف لذلك الخبر غير سـاد مسده اى ففى ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه (ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية ٨ وعامله محذوف على ماقال المصنف اى ففاجأت وقت وجود السبع بالباب الاانه اخراج لاذا عن الظرفيـة اذهواذن مفعول به لفاجأت ولاحاجة الى هذه الكلفة فان

٤ (قوله ان من يدخـل الكنيسة يوما آه) الكنيسة معبد النصارى قوله جئا ذرا الجؤذر ولد البقرة الوحشـية ٥ قوله قال المصنف اتباعا لعبد القاهر آه) قال المص فى ايضاح المفصـل وهو يعنى منع سـيبويه من دخول الفاء فى خبر ان بعيـد من جهة النقل والفقه اما النقل فقد استشهد سيبويه فى كتابه بعد قوله (الذين ينفقون اموالهم بقوله تعالى (قل ان الموت الذى تفرون منه) واما الفقه فيبعد منه وقوعه فى مخالفة الواضحات قال والظاهر ان نسبة هذا المنع اليه مبنية على نقل الزمخشرى فانه وان ابهم الكلام فى المفصل الاانه اوضحه معللا فى غيره

٦ بدله لولازيد لكان كذا ومثل ضربى زيدا قائمـا ومثل كل رجل وضيعته ومثل لعمرك لافعلن كذا بخط ابن الحاجب قوله كذا ليس فى المقروة وجعله بدلا تعسف ظاهر

٨ (قوله وعامله محذوف على ماقال المص اى ففاجأت وقت) وهو المختـار فى الكشاف

اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح (ونقل عن ابن برى ان اذا المفاجأة حرف فعلى هذا خبر المبتدأ فى نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف (واما الفاء الداخلة على اذا المفاجأة فنقل عن الزيادى انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فاء السببية التى المراد منها لزوم مابعدها لماقبلها كما تقدم اى مفاجأة السبع لازمة للخروج (وقال المازنى هى زائدة وليس بشئ اذ لا يجوز حذفها (وقال ابوبكر مبرمان هى للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وهو قريب (قوله التزم فى موضعه) يقال الزمته الشئ فالتزمه اى قبل ملازمته اى فى خبر التزم العرب ذكر غير الخبر المقدر فى موضعه فيحذف الخبر وجوبا فى موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ سادمسد ذلك الخبر وهو فى اربعة ابواب على ماذكره المصنف ❊ اولها المبتدأ الذى بعد لولا هذا على مذهب البصريين (وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل (وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما فى قوله ❊ لوذات سوار لطمتنى ❊ وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها لو التى تفيد امتناع الاول لامتناع الثانى كما يجئ فى حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ماكان كما تبقى مع غير لا من حروف النفى فمعنى لولا على لهلك عمر لولم يوجد على لهلك عمر ينتفى الاول اى انتفى انتفاء وجود على لانتفاء هلاك عمرو انتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كان لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثانى كافادة لو فى قولك لولم تأتنى شتمتك كمامر فى بيان قوله ❊ ولو ان ماأسعى لادنى معيشة ❊ كفانى ولم اطلب قليل من المال ❊ لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل بعد لو واذا اضمر وجوبا فلابد من الاتيان بمفسر كمامر فى باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لايدخل على الماضى فى غير الدعاء وجواب القسم الامكررا فى الاغلب كما يجئ فى قسم الحروف ولاتكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ ولايجوز ان يكون جواب لولا خبره كمامر فى امازيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ فى الاغلب كما فى لولا على لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطى وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين ٣ وهى لفظة لولا اذهى موضوعة لتدل ٤ على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدأ الذى بعدها موجود لاقائم ولاقاعد ولاغير ذلك من انواع الخبر والثانى اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لو (وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال ❊ قالت امامة لماجئت زائرها ❊ هلا رميت ببعض الاسهم السود ❊ لادرّ درّك انى قدرميتهم ❊ ٥ لولا حددت ولا عذرى لمحدود ٦ ❊ (وثانيها كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربى او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض مايضاف اليه كما يجئ فى بابه نحو اخطب مايكون اى كون واكثر ٤ شربى

٢ اى يعلم قطعا انتفاء الاول لانتفاء الثانى لانه لازمه اى الثانى لازم للاول واذا انتفى اللازم انتفى الملزوم قطعا بخلاف العكس

٣ (قوله وهى لفظة لولا اذهى موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم) الموجود فى النسخ المتعددة لفظة لولا وح لايصح قوله اذهى موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم كما لايخفى فالاولى ان يقال لفظة لو ويجعل حكمه ذلك يقتضى دلالة لو لا على وجود مابعدها كانه قيل لولا كلمة برأسها لكنها مركبة من لو ولا فناسب ذلك ان يكون لولا دالة على وجود مابعدها

٤ على ان الاسم الذى بعدها موجود بدلالة انتفاء جوابها فقولنا لولا على بمعنى لولا على موجود نسخه

٥ (قوله لولا حددت ولا عذرى لمحدود) عذره يعذره عذرا وعذر او الاسم المعذرة والعذرى

٦ اى لولا الحد وهو الحرمان نسخه

السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربى زيدا او الى المفعول نحو ضربى زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا فى المعنى نحو ضربى زيدا قائمين اوتضاربنا قائمين اومن احدهما نحو ضربى هندا قائما اوقائمة (ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو على بزيد كان ذا مال (ويقال سمع اذنى زيدا يقول ذاك اى سمع اذنى كلام زيد على حذف المضاف (وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائى يجب معها واو الحال نحو ضربى زيدا وغلامه قائم قال النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ اقرب مايكون العبد من ربه وهو ساجد ﴾ اذالحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غيرموقعه ينكر (وجوز الكسائى تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فتقول ضربى زيدا ابوه قائم كما فى قوله كلمته فوه الى فى (و يجوز عند الكسائى اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربى زيدا كله او ضربى زيدا الشديد قائما (ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لاخبرله لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ماضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء (وفى خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن باب شاذ الى انه لاخبرله لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربى زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقائم الزيدان عندهما (وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذى هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اى ضربى زيدا قائما حاصل (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربى زيدا ضربه قائما اى ماضربى اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا ٨ اكثر شربى السويق شربه ملتوتا (وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لالفظا والعامل فى الحال محذوف اى ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفية ان كلهم متفقون على ان معنى ضربى زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لايستفاد الا من تقدير البصرية والاخفش (وبيانه مبنى على مقدمة وهى ان اسم الجنس اعنى الذى يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض مايقع عليه فهو فى الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد ان كل مافيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لاينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتراللحم واشرب الماء لان شرى الجميع وشرب الجميع ممتنعان (فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذى هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد فى الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب منى واقع على زيد حاصل فى حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعنى ما اضرب زيدا الا قائما (واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له

٨ قوله (اكثر شربى السويق ملتوتا) يقال لت الشى يلته اذا شده واوثقه ولتت السويق الته اذا جدحته

فيكون المعنى ضربى زيدا المختص بحال التام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا فى وقت اخر فليس فى تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه (وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لاحصر فى قولك اضرب زيدا قائما (ومما يفسد مذهب الكوفية خاصة زيادة على ماتقدم من جهة اللفظ انه ليس فى تقديرهم مايسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لايحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ (وكذا نقول فى قولهم اكثر شربى السويق ملتوتا ان معناه ان شربى له ملتوتا اكثر من شربه غير ملتوت فلو قدرناه على مذهب الكوفية اكثر شربى السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان نقول هذا اللفظ او تريد اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة ويريد باكثر شربى السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا (ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لايحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه فى باب المفعول معه ان تقدير مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا هذا (والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذى هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لايمكن تقييده بقيد الابعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما (وليس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما فى قوله تعالى ﴿ واذا قيل لهم لاتفسدوا فى الارض ﴾ وقوله ﴿ (واذا ماغضبوا هم يغفرون) ﴾ ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك ٣ والركض فى الميدان فبقى اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فى الحال معنى الظرفيه اذ معنى جائنى زيد راكبا اى فى وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر (فان قيل لم لايكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها (قيل لان مثل هذا المنصوب اى الذى يجئ بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لايكون الانكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول الابتداء هذا ماقيل فيه ٤ والذى يظهر لى ان تقديره نحو ضربى زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول فى المعنى وضربى زيدا يلابسه قائما اذا كان عن الفاعل فى المعنى اولى ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذى الحال على ما اورد مع قيام القرينة تقول الذى ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ والعامل فى الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فيكون على هذا مستريحين من حذف اذا مع شرطه الذى هو العامل ولم يثبت مثله

٣ (قوله والركض فى الميدان) الميدان واحد الميادين يقال مادالشئ يميد اذا تحرك
٤ مع طول الاستقراء هذا ما قيل و فيه تكلفات كثيرة آه نسخه

فى كلامهم ولا يحتاج الى الاستدلال على ان كان تامة لا ناقصة وعلى مذهب من جوز
ان يعمل فى الحال غير العامل فى صاحبها يجوز ان يكون التقدير ضربى زيدا
حاصل قائما فيكون العامل حاصلا وذوالحال معمول ضربى وفيه تكلفات كثيرة
من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان ومن العدول
عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان
قائما ظاهر فى معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذى اوقعهم
فى هذا واوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها بلا دليل
دلهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه (والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ماذهب
اليه المالكى (فنقول تقديره ضربى زيدا حاصل قائما والعامل فى الحال حاصل
وفى صاحبها ضربى وهو الياء اوزيدا فنقول حذفنا كائن اوحاصل العامل
فى الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفناه فى نحو زيد عندك اوفى الدار
لمشابهة الحال للظرف والحذف فى كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام
العامل كما تقدم بيانه * واعلم انه يجوز رفع الحال السادمسد الخبر عن افعل
المضاف الى ماالمصدرية الموصولة بكان اويكون نحو اخطب مايكون الامير
قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون
اخطب مجاز افجاز جعله قائما ايضا (ولا يجوز مثل ذلك بعدمصدر صريح الا فى الضرورة
فلا تقول ضربى زيدا قائم اذ لا مجاز فى اول الكلام ولا شك ان المجاز يؤنس بالمجاز
(ويجوز ان يقدر فى افعل المذكور زمان مضاف الى مايكون بخلاف نحو اكثر شربى
السويق وضربى زيدا وذلك لكثرة وقوع ماالمصدرية مقام الظرف نحو قولك ماذر
شارق فيكون التقدير اخطب اوقات مايكون الامير قائم اى اوقات كون الامير فتكون
قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع
اخطب مايكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع ماالمصدرية زمانا
وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الواقع فيه كقوله * ومااليل المطى بنائم * ومنع المبرد من نحو
قولك احسن مايكون زيد القيام وذلك لان احسن فى الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام
(واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن وان كان فى الحقيقة زيدا مصدرا وذلك
باضافته الى ماالمصدرية (قوله وكل رجل وضيعته) الضيعة فى اللغة العقار وهى ههنا
كناية عن الصنعة (وضابط هذا كل مبتداء عطف عليه بالواو التى بمعنى مع وفيه مذهبان
(قال الكوفيون وضيعة خبر المبتداء لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته
فاذا صرحت بمع لم تحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التى بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن
مما نحن فيه اى مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع تكون فى اللفظ
للعطف فى غير المفعول معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتداء لم يكن خبرا (فان قيل
يجوز ان يكون رفع مابعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتداء كما هو مذهب السيرافى
فى نصب المفعول معه على مايجئ فى بابه وذلك انه يقول النصب الذى على المفعول معه

هو الذى كان فى الاصل على مع فلما اقام الواو مقامه لم يمكن ان يكون عليها لكونها فى الاصل حرفا فانتقل الى مابعدها (فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتداء لايستحق الرفع لفظا حتى ينقل الى مابعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك (وقال البصريون الخبر محذوف اى كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس فى تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا (وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان نقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين فى قولك ضربى زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر (ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم المعطوف مقامه لبقى البحث فى حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسده (ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجرى مجرى المعطوف عليه فى وجوب حذف خبره هذا (والظاهر ان حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب وفى نهج البلاغة ﴿ ٣ وانتم والساعة فى قرن واحد ﴾ فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال (قال الكوفيون ان ولى معطوفا على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الاخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل اولا فالاول نحو زيد والريح باريها فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثانى نحو زيد وعمرو يضربه (وقريب منه قول امير المؤمنين على رضى الله عنه ﴿ فهم والجنة كمن قدرآها ﴾ وانما جاز ذلك لتضمن الخبر ضميرهما (والبصريون يمنعون مثل هذه على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل فى ذلك كالصفة فلا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا لا غير فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ٤ ويباريها حال ❊ واعلم انه قد يغنى ما اضيف اليه المبتداء عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما يقال راكب الناقة ٥ طليحان وقولك مقاتل زيد قويان اى زيد ومن يقاومه زيد قويان (قوله ولعمرك لافعلن) ضابطه كل مبتداء فى الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجئ فى باب القسم فان تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اى لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك فى قسم السؤال ايضا نحو لعمرك لتفعلن (وقد ترك المصنف قسما اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او فى الدار على ما ذكرنا قبل (وتجويز ابن جنى اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامرين اى الدلالة على تعيين الخبر والسد بشئ اخر مسده حاصلان فوجب الحذف (ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر ❊ ثم اعلم ان الاغلب فى الاستعمال تعريف المبتداء ٢ لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل

فلانا اى يعارضه ويفعل مثل فعله وهما يتباريان وفلان يبارى الريح سخاء

٥ (قوله طليحان) طلح البعير اعيى فهو طليح وناقة طليح اسفار اذا جهدها السير

٣ وتنكير الخبر لان الاصل ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر مجهولا والنكرة مناسبة للمجهول وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة نحو الله الهنا وتمرة خير من زنبور ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة الا عند سيبويه فى نحو كم مالك واقصد رجلا خير منه ابوه كما ذكرنا فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان الخبر معرفة فما الفائدة فى ذلك الكلام فالجواب ان المفاد فى نحو اخوك زيد الطلاق لفظ زيد المعرفة على اخوك المعرفة وهذا الذى جهله المخاطب لاذات زيد فلا يضر تعريف لفظ الخبر لان المجهول اسناد الخبر الى المبتدأ وحمله عليه لا نفس الخبر لكنه جئ بالخبر نكرة فى الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا آه نسخه بخطه

و الفعل خال من التعريف و التنكير كما ذكرنا فى اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه عما يطرأ و يحتاج الى العلامة وهو التعريف و بقيناه على الاصل فكان نكرة (وانما كان الاصل فى الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه و الفعل مختص بكونه مسندا لاغير فصار الاسناد لازما له دون الاسم (واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغى ان يكون مجهولا فليس بشئ لان المسند ينبغى ان يكون معلوما كالمسند اليه (و انما الذى ينبغى ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول فى قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته (واذا تعددت المبتدءآت نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها و هكذا الى المبتدأ الاول فتكون الجملة التى بعد الاول وهى مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدءآت الى ضمير متلوه الا المبتدأ الاول (وان لم تضف المبتدءآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تأتى بالعوائد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر العوائد لاول المبتدءآت وما قبل الاخر لما بعد اول المبتدءآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده فى داره بامره معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده و معناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اى بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة فى داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد فى داره اى عمرو داره مشتملة على بكر و خالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة بامره فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بامره اى بامر زيد اى زيد امر عمرا بجمع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد امر عمرا بجمع بكر و خالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدءآت اكثر ※ (قوله خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا فى تقديمه الا اذا كان ظرفا) اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل فى رفع الاسماء الفاعل وفى نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعى ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه و الخبر يشبهه لكونه ثانى جزئى الجملة وخبر ان واخواتها يشبهه لكون عامله اى ان واخواته مشابها للفعل المتعدى الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة مشبه بخبر ان المشبه للفاعل و اسم ما الحجازية مشبه لاسم ليس الذى هو فاعل (و قد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة و خبر ما الحجازية للمفعول (وكذا نقول ان الحال والتميز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات و اما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت اولا و النصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج فى نصب بعض العمد وهى اسم ان و اخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان و اخواتها

وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فيقول ان ان واخواتها لماشابهت الفعل المتعدى كما يجئ فى بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم فى ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذى يعمل عمله اعنى ليس شئ واحد فكان ترتيب معموليها كترتيب معمولى ليس اعنى تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدى على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجئ فى بابها فاعطيت عمل الفعل فى حال قوته وهو اذا تصرف فى معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولاسيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدى (قوله بعد دخول هذه الحروف) يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا فى قولك ان رجلا حسنا غلامه فى الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه فى الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه فى الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حده لخبر المبتدأ بقوله المجرد المسند الى اخره صفة المبتدأ فى نحو قوله تعالى ﴿ ولعبد مؤمن خير ﴾ ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال ههنا المسند بعد دخولها الذى كان فى الاصل خبر المبتدأ وفى اسم ما هو المسند اليه الذى كان فى الاصل مبتدأ لسلم من الاعتراض (قوله وامره اى حاله وشانه كامر خبر المبتدأ) اى فى اقسامه من كونه مفردا وجملة وفى احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفى شرائطه من انه اذا كان جملة فلابد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم (قوله الا فى تقديمه) اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ ٣ وانما ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل فى العمل كما يجئ فى بابها فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت فى باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلى فعله فلما اعملت العمل لفرعيتها لم تتصرف فى معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف فى معمولى الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ فى غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ماله صدر الكلام كما يجئ فى قسم الحروف (قوله الا ان يكون ظرفا) استثناء من قوله فى تقديمه الذى كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثانى موجبا لكونه من منفى اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه فى جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ﴿ ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم ﴾ وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا

٣ وانما كان كذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل فى العمل فلم تتصرف آه نسخه

(توسعهم)

لتوسعهم فى الظروف مالايتوسع فى غيرها لان كل شئ من المحدثات فلابد ان يكون فى زمان او مكان فصارت مع كل شى كقريبه ولم تكن اجنبية منه فدخلت حيث لايدخل غيرها كالمحارم يدخلون حيث لايدخل الاجنبي واجرى الجار مجراه ٢ لمناسبة بينهما اذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف ❊ قوله خبر لا التى لنفى الجنس هو المسند بعد دخولها نحو لاغلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لايثبتونه) ٣ وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة لان ان لا للمبالغة فى النفى لكونها لنفى الجنس كما ان ان للمبالغة فى الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض ٤ وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لارجل ظريف (قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولارجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذى كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقى على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها (قال المصنف ليس هنا تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه فى الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغى ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال مامثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف فى لارجل ظريف فى الصفة اظهر وقال فى مثالنا لايحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفى بلا لا يوصف الا بالمنصوب والذى ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفى بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوزوا رفعه حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بانّ فكما يجوز فى توابع اسم انّ وان كان معربا الحمل على المحل فكذا فى توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وانّ فى هذا الباب بان ان لاتزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان تقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ به كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اى النصب اولى من الرفع البعيد الذى ان اعتبر فلكونه اصلا فى هذا الاسم مع مشابهة لا لانّ التى الابتداء معها كالباقى اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه حملا على فتحه المشابه للنصب بعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا لرفع تابعه حملا على رفعه الذى كان له فى الاصل لان كل واحد منهما بعيد (قوله ظريف فيها) لافائدة فى ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة فى الدار وهذا معنى سمج ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف فى كون

لكثرته فى الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه ولمناسبته له لان الظرف فى الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى فى نسخه

٣ (قوله وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر ان بسبب مشابهة عامله لان

٤ (قوله وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة آه) ماتقدم من قول الكوفيين ان حمل على الطلاقه مناف لهذا الاجماع والاولى ان يقال اراد جميع نحاة البصرة القائلين بعمل لا وان) واخواتها فى اخبارها

٥ قوله (سمج) اى قبيح

ظريف صفة لغلام رجل و الظرف خبر لا والمعنى ليس فى الدار غلام رجل ظريف ولوقال لاغلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى فى كون فيها متعلقا بالخبر (قوله ٦ و بنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا) اقتدى فيه بجار الله قال الجزولى بنو تميم لا يلفظون به الا ان يكون ظرفا قال الاندلسى لادرى من اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان بنى تميم يحذفون وجوبا اذا كان جوابا اوقامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذالم تتم فلايجوز حذفه رأسا اذلادليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز فى ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بنى تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عنداهل الحجاز ويجب عندبنى تميم ❊ قوله (اسم ما ولا المشبهتين بليس هوالمسند بعد دخولهما نحو مازيد قائما ولارجل افضل منك وهو فى لاشاذ) اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو مازيد قائما ومازيد هو الظريف ٧ واما الجملة الاسمية التى تدخلها لا ٨ فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لانحو لازيد فيها ولاعمرو اويكون جزءاها نكرتين نحو لارجل قائم (قوله وهو فى لاشاذ) اى عمل ليس فى لاشاذ قالوا يجئ فى الشعر فقط نحو قوله ❊ من صد عن نيرانها ❊ فانا ابن قيس لابراح ❊ والظاهر انه لايعمل لاعمل ليس لاشاذا ولاقياسا ولم يوجد فى شئ من كلامهم خبر لامنصوبا كخبر ماوليس وهى فى نحو لابراح ومستصرخ الاولى ان يقال هى التى فى نحو لا اله اى لا التبرئة الا انه يجوزلها ان تهمل مكررة نحو لاحول ولاقوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة ويشذ فى غير ذلك نحو لابراح وذلك لضعفها فى العمل كما يجئ فى المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة فى سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا اوليس اوغيرهما من حروف النفى اوالنهى اوالاستفهام ويحتمل ان يكون لغير الاستغراق مع القرينة فيجوز لارجل فى الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها اوانفتح فهى نص فى الاستغراق كما ان ماجاءنى رجل ظاهر فى الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ماجاءنى رجل بل رجلان وماجاءنى من رجل نص فى الاستغراق فلايجوز ماجاءنى من رجل بل رجلان ٩❊ قوله (المنصوبات هو مااشتمل على علم المفعولية) قدتبين شرحه بما ذكرنا فى حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم فى اول الكتاب اربعة الفتحة و الكسرة و الالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات و اياك و مسلمين وقدقسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا فى النصب يعنون به المفعولات الخمسة ومحمولا عليه وهو غير المفعولات من الحال والتميز وغيرذلك والذى جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها فى حيز المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ المجئ فى جاءنى زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذى هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكأنهم اثروا التخفيف فى التسمية و المفعول بلا قيد شئ آخر هو المفعول المطلق كما يجئ ففى جعل المفعول معه و المفعول له اصلا فى النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى و الحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر

﴿ وان كان ﴾

٦ قوله (وبنو تميم لايثبتونه آه) قال الزمخشرى وبنو تميم لا يثبتونه فى كلامهم اصلا

٧ بخلاف اسم لا وخبرها بلى يجئ اسم لامعرفة مع تكرر لا ووجه مشابهة اسم ما فى لغة الحجاز للفاعل مشابهته لاسم ليس ووجه مشابهة ما ليس للنفى ودخول الجملة الاسمية وكونها فى الاظهر لنفى الحال كليس نسخه

٨ (قوله فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لانحو لازيد فيها ولاعمرو) وهذه الداخلة على المعرفة مكررة هى لا التبرئة كما هو المشهور وسنذكره عن قريب

٩ هذا ختم الكلام فى المرفوعات

وان كان الاصالة فى النصب بسبب كون الشئ من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذرب فعل بلاعلة ولامصاحب ولافعل الاوهو واقع على حالة من الموقع والموقع عليه (والحق ان يقال النصب علامة الفضلات فى الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتميز والمستثنى واماسائر المنصوبات فمما شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لاالتبرئة وخبر ما الحجازية وخبركان واخواتها (قوله فمنه المفعول المطلق وهو اسم مافعله فاعل فعل مذكور بمعناه) ٢ قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيق الذى اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد فى قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه (اما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله فاعل الفعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان ٣ مفعولا للفاعل وصادرا منه الاان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الاترى ان كون المتكلم زائرا فى قولك زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لافعل الاوله مفعول مطلق ذكر اولم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلاعلة (وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الاترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلاقيد آخر ففى قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكرا ما مضروب له فتعليق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب فى يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما فى نحو استغفرت الله ذنبا (قال سيبويه فى قولهم جئتك خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع فى الكلام واختصر قال وليس هذا فى سعة الكلام بابعد من قولهم صيد عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعنى انك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا لجعله كما ترى فى غاية البعد (وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضرورى بخلاف العلة والمصاحب (وقدم المفعول له على المفعول معه اذالفعل الذى لاعلة له ولاغرض قليل بخلاف الفعل بلامصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذالفعل لايخلو من حال من حيث المعنى (وانما سمى مانحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا بحرف جركالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه (قوله هواسم مافعله) ٣ قال انما قلت ههنا اسم

هو المصدر وان قرئ قوله وفعله على صيغة الماضى معطوفا على اوجده كما يتبادر اليه الوهم فما ذكرناه يفهم من قوله ولاجل قيام هذا المفعول به آه

٣ مما اوجده الفاعل المذكور الاان فاعلية الفاعل ليست لاسناده اليه لان فى قولك ضربته تأديبا ضاربية المتكلم لاجل اسناد الضرب اليه لالاسناد التأديب فالاولى تقديم ماصار الفاعل الذى هو اول مطلوبات الفعل بسببه فاعلا على غيره نسخه

٣ قوله (قال انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود اه) اعترض بانه لاحاجة الى ذكره لان كلامه فى قسم الاسم فلو قال مافعله لكان المراد الاسم قطعا فكانه قال هو اسم فعل مدلوله فاعل فعل مذكور بمعناه

٤ قوله (فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذا فعل مضمونه لم يفعله هذا آه) فان قيل فعلى هذا لايكون ضربا فى ضربت ضربا داخلا ايضا لانه لم يفعله بل فعل مدلوله الذى هو الحدث واجيب بانهم

يجرون صفات المدلولات المطابقية على الالفاظ الدالة عليها دون صفات المدلولات التضمنية

بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثانى فى قولك ضربت ضربت فانه شئ فعله المتكلم الذى هو فاعل فعل المذكور (قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم او جده بالقول اى قاله فالمقول فى الحقيقة وان كان مفعولا لا ان الفعل فى ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا فى قوله مافعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم مافعله لكونه اسما وبتأويله باللفظ يدخل فى الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة وامامك لفظ اوجده الفاعل بالقول فى قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان ارادوهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذى هو الضرب ٤ فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هذا (ويعنى باسم مافعله اسم الحدث الذى فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا فى ماضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا الا ان يقول النفى فرع الاثبات فجرى مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا وفنى فناء جار مجرى مافعله الفاعل (واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبنى الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل مالكن لم يفعله فاعل الذى هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لايفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب (قوله مذكور) صفة فعل وكذا قوله بمعناه ٥ والضمير فى معناه عائد الى اسم او الى ما (قوله بمعناه) احتراز عن نحو كرهت قيامى فان قيامى اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامى ٦ ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتى واحببت حبى وابغضت بغضى على ان المنصوبات مفعول بها * قوله (ويكون للتأكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لايثنى ولايجمع بخلاف اخويه) المراد بالتأكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد وهو فى الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا ٧ فظهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل (ويعنى بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى ٨ والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الشدة او الضعف اوغير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس (وربما يذكر بعدها مايعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة (واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا اومع حذفه نحو اعمل صالحا اى عملا صالحا ومنه ضربت ضرب

الالفاظ الدالة عليها دون صفات المدلولات التضمنية

٥ قوله (والضمير فى معناه عائد الى اسم او الى ما) قيل عوده الى ما لايصح قطعا لان المراد به الحدث ولامعنى له واما عوده الى اسم ففيه ان الفعل لايكون بمعناه قطعا والجواب ان المراد اشتماله على معنى ذلك الاسم فلا محذور

٦ قوله (ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتى آه) وربما يدفع بان المراد اسم مافعله فاعل فعل مذكور بحسب ذلك الفعل المذكور وليست هذه الامور اذا كانت مفعولا لانها صادرة عن الفاعل باعتبار الفعل المذكور بل باعتبار فعل آخر من جنس ذلك الفعل

٧ قوله (فظهر انه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار) اى لا للنسبة الاخبارية التى فى ضربت

٨ القهقرى الرجوع الى خلف فاذا قلت رجعت القهقرى فكانك قلت رجعت الرجوع الذى يعرف بهذا الاسم لان القهقرى ضرب من الرجوع صحاح ٨ قوله (والقرفصاء) القرفصاء ضرب من القعود يمد ويقصر وهو جلسة المحتبى الا انه يحتبى بيديه مكان الثوب

(الامير)

الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لاتفعل فعل غيرك (واما ان يكون اسما صريحا مبنيا كونه بمعنى المصدر امابمن نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك امافى اى نحو ضربته اىّ ضرب واما فى افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقدمت خير مقدم لان ايا وافعل التفضيل بعض مايضافان اليه كما يجئ فى باب الاضافة (ويجوز ان يكون هذا ٩ مما حذف موصوفه اى ضربا اى ضرب وضربا اشد ضرب (واما فى بعض اوكل نحو ضربته بعض الضرب اوكل الضرب او غير مبين فى اللفظ نحو ضربته انواعا او اجناسا (واماان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اى مختلفين قال تعالى ﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾ او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديدا او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء فى قعد القرفصاء والقهقرى فى رجع القهقرى مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه (وقال المبرد هو فى الاصل صفة المصدر اى القعدة القرفصاء والرجوع القهقرى (وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقرى القهقرى وتقرفص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفا للشئ وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعنى بالعدد مايدل على عدد المرات معينا كان اولا وهو امامصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف بمايدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا (ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اى ضربا الفا (واما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على العدد بافرادها (وكذا فى ضربت ضربتين بسوط اوضربات بسوط وضعت الآلة مقام المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربت سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لاتثنية الآلة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تضرب به العدد المذكور الابسوط واحد لكنك ثنيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع (ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه (وقد اجتمع فى هذا القسم اى فيما قام فيه الآلة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا فى نحو قولك ضربته ضربين وضروبا قاصدا اختلاف الانواع (قوله فالاول لايثنى ولايجمع) اذ المراد بالتأكيد ماتضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هى هى والقصد الى الماهية من حيث هى هى يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لايكونان الا مع النظر الى كثرتها فتناقضا (قوله

٩ اى كل واحد من مثالى مابين كونه بمعنى المصدر بالاضافة

بخلاف اخويه) يعني النوع و العدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا و كذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا) قوله (وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا) اى قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر و المصدر على ضربين اما ان يلاقى الفعل فى الاشتقاق ٢ نحو قوله تعالى ﴿ وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا ﴾ واما ان لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا (ومذهب سيبويه فى كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اى تبتل اليه وبتل نفسك تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا (ومذهب المازنى والمبرد والسيرا فى انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه (واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملة الضمير الراجع الى مضمون عامله نحو قوله ※ هذا سراقة للقران يدرسه ※ والمرؤ عند الرشى ان يلقها ذيب ※ اى يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى الضرب الذى ضربته او اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى ضربى فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما ليسا بمصدرين لشئ من الافعال ※ قوله (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا مثل سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا) اعلم انه لابد فى الواجب الحذف والجائزة من القرينة (قوله ٣ جوازا ووجوبا) نصب على المصدر بفعل محذوف اى بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه فى وجوب الحذف قياسا (واقول الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يأت بعدها ما يبينها و يعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا (وفى نهج البلاغة فى الخطبة البكالية ﴿ نحمده على عظيم احسانه ※ ونير برهانه ※ و نوامى فضله وامتنانه ※ حمدا يكون لحقه اداء ﴾ واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك اى شدة وسحقا لك اى بعدا وكذا بعدا لك او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اى جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى ﴿ ومكروا امكرهم ※ وسعى لها سعيها ﴾ وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل و يتصلا به فاستحسن حذف الفعل فى بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اى الفعل فى نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا

٢ قال زين العرب فى شرح المصابيح ان العرب يستعملون القعود فى مقابلة القيام و الجلوس فى مقابلة الاضطجاع ونحوه وحكى ان النضر بن شميل دخل على المأمون وقام بين يديه فقال له المأمون اجلس فقال يا امير المؤمنين لست بمضطجع فاجلس قال فكيف اقول قال قل اقعد

٣ (قوله جواز او وجوبا نصب على المصدر) الصواب قوله سماعا و قياسا نصب على المصدر بفعل محذوف وما فى الكتاب سهو من القلم كما لا يخفى

تحنن على مرة بعد اخرى وحنانا بعد حنان و تحنن ترحم وحنان كسحاب الرحمة والرزق ودواليك اى مداولة على الامر وتداولا بعد تداول

منك ومعاذالله وسبحان (واما التقدم مايدل عليه كما فى قوله تعالى ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ وصبغة الله ﴾ ووعدالله ﴾ اولكون الكلام ممايستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وهجاجيك فبقى المصدر مبهما لايدرى ماتعلق به من فاعل اومفعول فذكر ماهومقصود المتكلم من احدهما بعدالمصدر ليختص به فلما بينتهما بعدالمصدر بالاضافة اوبحرف الجرقبح اظهار الفعل بل لم يجز فلايقال كتب كتاب الله وَوعد وعدالله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدالك وعقرالله عقرا لك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحدالدواعى المذكورة وبين المصدر المبهم امابالاضافة اوبحرف الجر فلوظهرالفعل رجع الفاعل اوالمفعول الى مكانه ومركزه بعدالفعل متصلا بالفعل ومعمولاله فوزانه وزان نحوقوله تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ واماقولهم ٤ حردت حرده وحمدت حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحوذلك فليس انتصاب الاسماء فى ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله ﴿ دارلسعدى اذه من هواكا ﴾ والمعنى قصدت به جهته التى ينبغى ان يقصدها من يطلبه (ويجوزان يكون المعنى حردته حرده الذى يليق به وحمدته حمده الذى ينبغى فيكون مضافا لبيان النوع كما فى قوله تعالى ﴿ وقد مكروا مكرهم * وفعلت فعلتك وقوله تعالى ﴿ وسعى لهاسعيها ﴾ (والجار والمجرور بعد هذه المصادر فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ الواجب حذفه ليلى الفاعل اوالمفعول المصدر الذى صار بعدحذف الفعل ٢ كانه قائم مقام الفعل كما كان ولى الفعل ٣ والمعنى هولك اى هذا الدعاءلك (وكذا كل مافيه من التبيينية المبينة للمعارف نحوقوله تعالى ﴿ ومابكم من نعمة فمن الله ﴾ انجعلنا مابمعنى الذى واماالمبنية للنكرة فهى صفة لها كما لوجعلنا مافى الاية نكرة وقدبين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبابك واهلا بفلان اى هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسرت مرحبا بموضع الرحب اى اتيت موضعا رحيبا وان فسرته بالمصدر اى رحب موضعك مرحبا اى رحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة المبتداء لامحل لها لانها مستأنفة * ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعى المذكورة اما ان يتوغل فى حذف فعلها بحيث لاينوى قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء افعال كما يجيئ فى بابها نحو هيهات ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبنى ولايكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذى قامت هى مقامه وبناؤها على الفتح اكثر اذن ٤ لتبقى مبنية على الاعراب الذى استحقه حال المصدرية فيرجع اذن فى استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذى كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيهات زيد (ويجوزان يراعى اصلها فى المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالهما مع المصادر قال الله تعالى هيهات هيهات لماتوعدون ﴾ فهو بمنزلة بعدا لماتوعدون استعمالا واما فى المعنى فهيهات اسم فعل

٤ قوله حر دت حرده) يقول حردت حردك اى قصدت قصدك

٢ للزوم حذف الفعل قبله نسخه

٣ (قوله والمعنى هولك اى هذا الدعاء لك) والمشهور النصب على الحال

٤ ان زادت على حرفين نسخه

والالم يبن (واماان لايتوغل فى حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا وهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم تستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذلوقامت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنتصب فبا نتصابها عرفنا ان الفعل مقدر قبلها وببناء الاولى عرفنا قيامها مقام افعالها (وقد يجوز فى بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعنى يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيد ورويد زيدا وبله زيد وبله زيدا (ويجوزان يكون حاشى من هذا الباب ٥ فيكون حاشى زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة ﴿ حاشا لله ﴾ منونا ويكون حاشى لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا فى هيهات لزيد (ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم توضع افعالها نحو دفرا له اى نتنا وبهرا اى تعسااما بهرا بمعنى غلبة فعله فعل مستعمل فهما مثل القهقرى والقرفصاء اعنى ان جميعها مصادر لافعل لها على مذهب سيبويه الاان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا لم يستعمل ناصبهما وبينا بحرف جر بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير انتنت دفرا وتعست بهرا (ومنها اسماء اعيان هى آلة مقامة مقام المصادر نحو تربا لك وجندلا اى رميت رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى (ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئا لك اى هناءة وعائذا بك اى عياذا وهى مثل قم قائما اى قياما وتعال جائيا والفرق بينهما ماذكرنا فى القسمين المذكورين وقد قيل فى هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل فى قم قائما (ومنها اسماء اصوات قامت مقام المصادر كآهامنك اى توجعا ٦ وواهالك اى طيبا وافاوافة لك اى كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان فى الاصل صوتا وان لم يبين بالجار نحو ايها اى كفا وويها اى زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل فى باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار مالا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه فى الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق (والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو ٧ وى لزيد وذلك نحو آها وواها وويها ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلى نحو اف لكما ٨ واوه على اخوانى وآه من ذنوبى (والظاهر ان ويلك وويحك وويسك وويبك من هذا الباب (واصل كلها وى على ماقال الفراء جئ بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وى لك ووى له ثم خلط اللام بوى حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللام بيا فى قوله ❊ فخير نحو عند الناس منكم ❊ ٩ اذا الداعى المثوب قال يالا ❊ فصار معربا باتمامه ثلاثيا فجاز ان يدخل بعدها لاما اخرى نحو ويلالك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدأ فقيل ويل لك كما مر فى سلام عليك

(ثم جعل)

---

٥ (قوله فيكون حاشا زيدا مصدرا مضافا) لاحرف جر حاشى كلمة تفيد معنى التنزيه فى باب الاستثناء تقول اساء القوم حاشى زيد وهى حرف من حروف الجر فوضعت موضع التنزيه والبراءة فمعنى حاشى الله براءة الله وتنزيهه وهى قراءة ابن مسعود على اضافة حاشى الى الله اضافة البراءة ثم قال الله وتعست بهر البيان من يبرئ وينزه والدليل على تنزيل حاشى منزلته قراءة ابى السماك حاشا لله بالتنوين كشاف ٦ قوله (وواهالك اى طيبا) اذا تعجبت من طيب شئ قلت واهاله ما اطيبه ٧ قوله (وى لزيد آه) وى كلمة تعجب يقال ويك ووى لعبدالله واما ويه فكلمة يقال فى الاستحثاث ٨ قوله (واوه) اوه من كذا كلمة توجع وربما قلبوا الواو الفا فقالوا آه ٩ قوله (منهم اذا الداعى المثوب) التثويب فى اذان الفجر ان يقال الصلاة خير من النوم

ثم جعل ويح وويت وويس كنـايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استشنعوها فكنوا عنهـا بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقـام المصادر قائما مقـام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلى مقام الفعل فيصير اسم فعل على مامر قبل (ويجوز في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حتى كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصه انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك لانا علمنـا صيرورة المصادر اسماء افعـال بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بنـاء هذه الاسماء غير كونهـا اسماء افعـال وهو النظر الى اصله فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعـال (ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازنى سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال ❊ عمرتك الله الا ماذكرت لنا ❊ هل كنت جارتنا ايام ذى سلم ❊ ولا يقال قعدتك الله واكثر مايستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما مافيه الطلب كالامر والنهى قال ❊ قعيدك ان لا تسمعيني ملامة ❊ ٣ ولا تنكاى ٤ قرح الفؤاد فييجعـا ❊ وان زائدة وقال ❊ ايها المنكح الثريا سهيلا ❊ عمرك الله كيف يلتقيان ❊ هى شـامية اذا ما استقلت ❊ وسهيل اذا استقل يمانى ❊ وقد ذكر الجوهرى استعمال ٥ قعدك وعمرك في القسم الذى لا سؤال فيه قال يقـال قعدك لا اتيك وكذا قعيدك وقعدك الله لا آتيك وقعيدك الله لا اتيك وعمر الله مافعلت كذا وعمرك الله مافعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم (قال الجوهرى وقد جاء عمرك الله في غير القسم واستشهد بقوله ❊ عمرك الله كيف يلتقيان ❊ وقال المعنى سألت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم (وقد ذكرنا انه في البيت قسم السؤال (والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول ٢ وكذا قعدك الله تقديرا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سألت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السـؤال تعدى الى المفعول الثانى اعنى الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل ان جعلتك قاعدا متمكنا بالسـؤال من الله تعالى (واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اى عمرك الله تعميرا (ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسأل الله عمرك ٣ اى اسأل الله تعميرك واسأل الله قعدك اى تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد واسأل متعد الى مفعولين او يكون المعنى اسـأل بحق تعميرك الله اى اعتقادك بقاءه وابديته وبتقعيدك الله اى نسبتك اياه الى القعود اى الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لا فعلن وهمـا مصدر ان محذوفا الزوائد مضافان الى الفـاعل والله مفعول به للمصدرين (ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القـاف بحق قعدك اى قعيدك اى ملازمك العـالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيـان لقعدك ويؤيد هذا التأويل قولهم قعيدك الله بمعنـاه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى هذا مذهب

---

٣ قوله (ولا تنكاى) نكات القرحة اى قشرتها

٤ قوله (قرح الفؤاد فييجعا) ييجعا بكسر اليـاء وهم لا يقولون ييعلم بالكسر لكن لمـا اجتمعت يا آن قويت لتحمل الكسر

٥ قوله (قعدك وعمرك آه) قال بعد ماذكر هذه الامثلة اعنى قعدك وقعيدك لا اتيك وقعدك الله وقعيدك الله لا اتيك هذه مصادر منصوبة بفعـل مضمر و المعنى بصاحبك الذى هو صاحب كل نجوى كما يقال نشدتك الله ومعنى عمر الله احلف ببقاء الله ودوامه واذا قلت عمرك الله فكانك قلت بتعميرك الله اى باقرارك له بالبقـاء وقال في شرح المفصل عمرك الله فيه معنى السؤال ولذلك يجاب بما يجـاب به قسم السـؤال وكذلك في قعدك الله معنى السؤال ايضا كعمرك الله

٢ قوله (وكذا قعدك الله تقديرا) انما قال تقديرا لان فعـله لم يستعمل كما مر وسيصرح به ايضا

٣ قوله) اى اسـئل الله تعميرك او اسأل الله عمرك آه) يقال سـألته الشئ وعن الشئ ايضا

سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر وعلى تأويلهما باسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لايستعملان الا فى القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبتدأ السؤال بالدعاء للمسؤل كانه قيل طول الله عمرك افعل لى كذا وكذا ❊ قوله (وقياسا فى مواضع منها ماوقع مثبتا بعد نفى اومعنى نفى داخل على اسم لايكون خبرا عنه اووقع مكررا مثل مازيد الاسيرا وماانت الاسير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا) قوله ماوقع مثبتا الى آخره هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الامجازا لكونه صاحب ذلك المصدر (والثانى ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو مازيد الاسيرا وماالدهر الاتقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تقريعا تقريعا (وكذا ان دخل على المبتدأ نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ماكان زيد الاسيرا من هذا (وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع فى بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤدى الطريد ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذى لادلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد اواسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشابهته فصار العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير ومازيد الاسير كما ذكرنا فى المبتدأ فى قولنا فانما هى اقبال وادبار فينمحى اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعنى زيادة المبالغة فى الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التى قدمنا ان فاعلها او مفعولها يبين بالاضافة اوحرف الجر بعد حذف الفعل لزوما تبيينا لمعنى الدوام قال ❊ عجب لتلك قضية واقامتى ❊ فيكم على تلك القضية اعجب ❊ قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد لله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك (قوله مثبتا بعد نفى) انما شرطهما لانه لو كان منفيا نحو مازيد سيرا اولم يكن بعد نفى نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا (قوله داخل على اسم) صفة لنفى وليس دخول النفى على الاسم المذكور شرط وذلك لانه يجوز كما قلنا فى نحو ماكان زيد الاسيرا وماوجدتك الاسير البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ماذكرنا اعنى كون ناصبه خبرا عن شئ لايكون هو اى المصدر خبرا عنه الامجازا (قوله اومعنى نفى) يريد به مافى انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا (واعلم ان هذا المصدر الذى

بعدالا او معناها قد يكون منكرا كما ذكرنا و معرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سيرا لبريد او باللام نحو ما زيد الا السير و كذا يجئ مكررا نحو ما زيد الا سير اسيرا قالوا فحينئذ حذف الفعل اوجب لقيام الاول مقامه (قوله او وقع مكررا) فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكا دكا ﴾ ولا يعطي لفظه هذه الفائدة الا بتكلف * قوله (و منها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل قوله تعالى * (فشدوا الوثاق فاما منا بعد و اما فداء) * يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول فضمون شدوا الوثاق شد الوثاق يعني باثر ذلك المضمون فائدته و مقصوده و غرضه المطلوب منه و سماه اثرا لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ كالاثر الذي يكون بعد المؤثر و يعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة * و اعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد و اغراض فاذا ذكرت تلك الفوائد و الاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها و ذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك و تكررت تلك الفوائد استثقل ذكر افعالها قبلها فالزم قيام ٤ متضمن المصدر الذي هي اغراضه مقام متضمناته فوجب حذفها فقوله تعالى ﴿ شدوا الوثاق ﴾ جملة تتضمن شد الوثاق و المطلوب من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فداء فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله ﴿ فاما منا بعد و اما فداء ﴾ و تقول في الخبرية زيد يكتب فقرأة بعد او بيعا او عمرو يشتري طعاما فاما بيعا و اما اكلا و نحو ذلك * قوله و منها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه و صاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار و صراخ صراخ الثكلى) يعني ان قوله صوت حمار مصدر فائدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار (قوله بعد جملة) يعني بها نحو له صوت و هذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب و هو المبتدأ المرفوع و هي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث و هو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا و كان ينبغي ان يضم اليه شرطا اخر و هو ان يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء و له هدى هدى الصلحاء فان الثاني اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعني على الحدث و اكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة و المصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه ٢ فالاصل له صوت يصوته صوت حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء و كلم كلاما و ظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر (قال سيبويه و انما انتصب لانك مررت به في حال تصويت

---

٤ قوله متضمن المصدر الذي هو اغراضه مقام متضمناته) هي الافعال الناصبة

(٢ قوله فالاصل له صوت يصوته صوت حمار) الصوت معروف و قد صات الشئ يصوت صوتا و كذلك صوت تصويتا

ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهو ٣ بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ماقام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة مادل على زمان ذلك المصدر الحادث اى الحال الماضية وهو لفظ مررت فى مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوى (وقد قيل ان العامل فى المصدر المنصوب الاسم الذى بمعناه فى الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجئ فى باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير اى من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب زيد خير من ضرب عمرو ضربه (وفى هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويسمج لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى له صراخ لان معنى له ان يفعل اى يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل (وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثانى من هذه الاقوال الثلاثة فى نحو قوله تعالى ﴿ صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله) لان قبلها مايؤدى معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها (واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعنى نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل ٤ واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف ٥ اى مثل صوت حمار فيجيز اذن تعريفه مع كون الموصوف غير معرفة لان مثل لا يتعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اى مثل اخى زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مأول بالمشتق اى له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اى جرى ومثله قليل كما يجئ فى باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير فاذا انتصب المصدر اعنى نحو ٦ صوتا حسنا جاز ان يكون حالا على احد التأويلين المذكورين فى الوصف وذو الحال الضمير المستكن فى له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظى كما فى جاء نى زيد زيد لان الثانى مع وصفه صار كاسم واحد مفيد مالم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تأكيد الا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان فى وصفه معنى الحالية كما فى قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ وهذا كما قال سيبويه فى نحو لا ماء ماء باردا ٧ فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثانى لكونه تكريرا للاول موصوفا بشئ كالوصف للاول ومن جعله بدلا فان معنى الوصف فى تابعه فى الظاهر لا فيه ولا منع عندى ان يكون الثانى اعنى صوت حسن توكيدا لفظيا كما يجئ فى باب النداء (واجاز

(الخليل)

٣ فهو عائد الى الجملة لانها بمعنى الكلام ٤ او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجئ فى باب البدل واما على الوصف آه نسخه ٥ (قوله اى مثل صوت حمار فيجيز اذن تعريفه مع كون الموصوف نكرة) كان يقال صوت الحمار (٦ قوله صوتا حسنا جاز ان يكون حالا على احد التأويلين المذكورين فى الوصف) اى مثل صوت الحمار او منكرا ٧ (قوله فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار) كما هو حكم الوصف فى لا رجل ظريف وظريفا ٧ فان كرر منفى لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصف الثانى نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت الثانى نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا او نصبا وذلك لانه لما وصف صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة فى قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ والاعراب فى المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب فى المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعنى باردا فليس فيه الا الاعراب

الخليل فى هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وانما اختار سيبويه الاتباع فى الثانى دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان تجعل الثانى مع تابعه تابعا للاول حتى يكون تابع الثانى كتابع الاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحوله صوت حسن ويجوز حسنا اى صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذى بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا وبدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا فى الدار صوت حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او الحال كما مر وروى فى بيت رؤبة ※ ٧ فيها ازدهاف ايما ازدهاف ※ نصب ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو فى غاية الضعف فالوجه الاتباع فى مثله ※ قوله (ومنها ماوقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل له على الف درهم اعترافا ويسمى توكيد النفسه) يعنى يكون المصدر مضمونا لجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا محتمل لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه فاعترافا فى له على الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذى تضمنته الجملة المذكورة كما ان المصدر مؤكد لنفسه فى نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اى الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان (واما فى مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها (ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اول اذان الذى هو الدعاء الحق ٩ اذ هو دعاء الى الصلاة فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله ※ انى لامنحك الصدود واننى ※ قسما اليك مع الصدود لأميل ※ لان قسما بمعنى التأكيد وهو الحاصل فى الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذى يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معانى هذه المصادر وجئ بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل اليأس من اظهار فعلها كما تقدم ففى مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة وكونها تأكيدا لانفسها ولا يمتنع فى كل ماهو تأكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتأديتها معناها كما قلنا فى نحو لزيد صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره ※ قوله (ومنها ماوقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيد الغيره) اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل رجع زيد القهقرى فى ان المصدر فى كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل فى الاول جملة وفى الثانى مفرد اعنى مجرد الفعل من دون الفاعل ※ ثم اعلم ان المؤكد لغيره فى الحقيقة مؤكد لنفسه والافليس بمؤكد لان معنى التأكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشئ ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فمكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه ٢ مؤكدا لنفسه

---

٧ قوله (فى بيت رؤبة فيها ازدهاف ايما ازدهاف) الزهف الخفة والترق وفيه ازدهاف اى استعجال وتقحم ومنه قول رؤبة فيه ازدهاف ايما ازدهاف نصب ايما على الحال صحاح واوله * لولا توقى على الاشراف * * الحمتى فى النفنف النفنفاف * * فى مثل مهوى هوة الوصاف * قولك اقوالا مع التحلاف * فيها ازدهاف ايما ازدهاف * * والله بين القلب والاضعاف * اى لولا انى اتوقى لرميت بى فى الهواء البعيد فى مثل هوة الوصاف وهوته مثل عند العرب قولك يدل من التاء فى الحمتى فيها ازدهاف اى فى تلك الاقوال تسارع الى الحلف والله اى هو بين القلب ومايحويه فلا يخفى عليه ما تضمر لى ايها الاب يخاطب اياه العجاج ٩ او دعوة الحق اذ هو دعاء الحق نسخه

٢ على التفصيل ان قولهم الحق فى جميع نسخه

ان جميع الامثله الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ماهو فى معنى القول قال تعالى ﴿ ذلك عيسى بن مريم قول الحق ﴾ وقولهم هذا القول لاقولك اى هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول ما فيه مصدرية اى قولا غير قولك (ومعنى هذا زيد كمعنى قوله ❊ انا ابو النجم اى هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول فى حقه من ضد ذلك وقولك هذا زيد قائم حقا اى قولا حقا (وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل ٣ وكذا قول ابى طالب ❊ اذا لا تبعناه على كل حالة ❊ من الدهر جدا غير قول التهازل ❊ اى قولا جدا (وكذا قولك لافعلنه البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر ٤ وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة منى التى لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر ان تجعل الجملة المتقدم مفعولا بها القلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا القلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهى مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا حقا مطابقا للخارج (وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق (واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا (وكذا ما يجئ بعد الامر والنهى من المؤكد لغيره كالبتة يدل ان عليه دلالة نص لان الآمر قاطع بطلب الفعل والناهى قاطع بطلب تركه (واما قولهم ٥ اجدك لا تفعل كذا قال ❊ اجدكما لا تقضيان كراكما ❊ ولا يستعمل الامع النفى فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده ٦ كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله جدكما قوله لا تقضيان كراكما لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعنى الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجع زيد القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها (فان قلت جدكما مضمون عدم قضاء المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفرد (قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسندته الى المخاطبين او غيرهما ويعارض بنحو زيد رجع القهقرى فان القهقرى فى هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان جدكما مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذى هو مضمون الجملة لكونها مقولة (ولا يجوز ان يقدر اجدكما اقول لا تقضيان كما قدرنا فى بيت ابى طالب اقول اتبعناه على كل حالة جد الفساد المعنى فنصب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى ابجد منك كما قال الاصمعى ومثله قوله ❊ احقا بنى ابناء سلمى بن جندل ❊ تهددكم اياى وسط المجالس ❊ اى افى حق ٥ ومعنى حقا وجدك متقاربان او نقول انتصابه

٣ قوله (وكذا قول ابى طالب اذن لا تبعناه على كل حالة آه) هذا من قصيدة له فى مدح النبى عليه السلام واوله ❊ فوالله لولا ان اجئ بسبة ❊ تجير على اشياخنا فى المحافل ❊ ومعنى تجير اى ترجع ٤ قوله (وكذا قولهم افعله البتة آه) وقطعت همزة البتة على خلاف القياس ٥ اوله ❊ خليلى هيا طال ما قدر قد تما ٦ قوله كما توهم بعضهم آه) كالزمخشرى والمص فى الايضاح قوله (اجدك واجدك بمعنى ولا يتكلم به الا مضافا قال الاصمعى معناه ابجد منك هذا ونصبه على طرح الباء قيل ما اتاك فى الشعر من قولك اجدك فهو بكسر الجيم واذا اتاك بالواو وجدك فهو مفتوح ٥ قوله (ومعنى حقا وجدك متقاربان) جد فى الامر يجدو يجدو كذا اجد

على الحال ٢ كما فى فعلته جهدك على الخلاف الذى يجئ فيه (والعامل فى اجد كما الفعل الذى بعده اذا لم يكن مصدرا بما لان لها صدر الكلام (ويجوز ان يقال هو بتقدير اتجد ان جدا ثم بين ما يسأل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغى ان تكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما فى المؤكدة لنفسها ويقوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق اوهو عبدالله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم فى نحو متى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا فى قولك زيد قائم حقا ليس بشئ اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل فى اجدك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله (فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التأكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الامر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها فكانك ما كدت باللفظ النص فى معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه وهذه عبارة المتأخرين وسيبويه يسمى المؤكد لنفسه التأكيد الخاص والمؤكد لغيره التأكيد العام (وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اى التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشئ لانه فى مقابلة التوكيد لنفسه فينبغى ان يكون الغير مؤكدا كالنفس (وانما وجب حذف الفعل الناصب فى المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعنى قبل المصدر فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف (قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا ارى بأسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين فى المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب (فالاضافة الى الفاعل فى نحو صبغة الله ووعد الله للامن من اظهار الفعل مع حصول النائب عنه ❊ (قوله ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك) ليس وقوعه مثنى من الضوابط التى يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾ اى رجعا كثيرا مكررا اوكان لغير التكرير نحو ضربته ضربين اى مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف فى هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بوجه لبقاء يائه مضافا الى الظاهر قال ❊ ٤ دعوت لما نابنى مسورا ❊ فلبى فلبى يدى مسور ❊ قال ابو على معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى افعى بالياء واصل لبيك البلك البابين اى اقيم لخدمتك وامتثال مأمورك ولا ابرح عن

---

٢ (قوله كما فعلته جهدك على الخلاف) الجهد والجهد الطاقة وقرئ الا جهدهم بالفتح والضم قال الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح من قولك اجهد جهدك فى هذا الامر اى ابلغ غايتك ولا يقال اجهد جهدك بالضم وفائدة هذه الزيادة الملحقة المضروب عليها الاعتذار عن دخول هذه المصادر فى ضابطة الاضافة مع ان ناصبها مذكور على ما ذكره ههنا فتأمل

٤ (قوله دعوت لما نابنى مسورا آه) مسور اسم رجل ولبى الاول فعل من التفعيل المعنى دعوت مسور الما نابنى اى اصابنى من الحاجة فلبانى اى فاجابنى ثم قال فلبى يدى مسور اى اقيم فى طاعته اقامة بعد اقامة واكون كالشئ الذى بيديه اى اكون تحت تصرفه وحكمه

مكانى كالمقيم فى موضع والتثنية للتكرير كما فى قوله تعالى ﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾ والمعنى الباباً كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثى ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوايد واما قولهم لبىّ يلبى فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعله سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اى اسعدك اى اعينك اسعادين الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام ٢ وقولهم دواليك اى تداول الامر دوالين ٣ وهذا ذيك اى اسرع اسراعين قال ﴿ضربا هذا ذيك ٤ وطعنا وخضا﴾ اى ضربا يقال فيه هذا ذيك كقوله ﴿جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط﴾ وهجاجيك اى كف كفين كلها مصادر لم يستعمل الا للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال ﴿فقالت حنان ما اتى بك هاهنا اذو نسب ام انت بالحى عارف﴾ ومعنى حنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن (ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله ﴿٥ ارضى وذؤبان الخطوب تنوشنى﴾ وامكرا وانت فى الحديد وقياما قد علم الله واقياما وقد قعد الناس (وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر فى التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس واقائما قد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجئ فى باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اى افعل وانعم عينك انعاما اى اقرها فحذف الزوايد واضاف الى المفعول ٦ او نعمت عينك نعمة اى قرة وهذا مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد على الناهى لافعلن ذلك ورغما وهو انا ويقول ﴿اغتديت ولا اغتداء الغراب﴾ واهتديت ولا اهتداء القطا ﴿اى ولا اغتديت اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك (وانما وجب حذف الفعل فى هذه المصادر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه (ومن القياسات نحو ﴿وتبتل اليه تبتيلا﴾ عند سيبويه وهذا آخر القياسات وقد جائت الجملة قائمة مقام المصدر وهى فاها لفيك اى فاء الداهية والمعنى دهيت دهيا والاصل فوها فيك اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول فى الحال كلمته فاه الى فىّ اى مشافها ويجوز ان تكون هذه ايضا بمعنى المصدر اى كلمته مشافهة الا انه ٧ لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك فى فاها لفيك ثم جعلت الجملة التى هى فوها لفيك بمعنى المصدر اى اصابة داهية فانمحى عنها معنى المبتدأ والخبر وكذا صار معنى فاه

٣ (قوله وهذاذيك) الهذ الاسراع فى القطع وفى القرأة

٤ (قوله وطعنا وخضا) الوخض طعن غير جائف وقد وخضته بالرمح

٥ (قوله أرضى وذؤبان الخطوب تنوشنى) الذئب معروف وجمعه اذؤب وذئاب وذؤبان وذؤبان العرب صعا ليكها الذين يتلصصون يقال للرجل اذا تناول رجلا ليأخذ برأسه ولحيته ناشه ينوشه نوشا

٦ (قوله او نعمت عينك نعمة اى قرة) ويقال ايضا ونعم عين ونعام عين ونعمى عين

٧ لا يجب حذف فعله بخلاف فاها لفيك فلما انمحى عنها معنى المبتدأ والخبر وصار معنى فاها لفيك اصابة داهية ومعنى فاه الى فى اى مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى آخر كما كان فى الاصل اعرب من الجملتين ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المصدر او الحال اى فاه وفاها فلما صارت الجملة آه نسخه

الى فى ای مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ماقبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذى صارت بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل فى فوها وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ماكانتا عليه وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اى جعل الله فا الداهية الى فيك اى جعلها مشافهتك ❊ قوله (المفعول به ماوقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما) قوله ماوقع عليه فعل الفاعل لفظ جارالله يريد ماوقع عليه اوجرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب فى ماضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه الايجاد وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه بمالا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغى ان تكون المجرورات فى مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولاشك انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لايقع على هذه الاشياء فى الاصطلاح هم وكلامنا فى المطلق وايضا ٨ فان معنى اشترك فى قولهم اشترك زيد وعمرو لايفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا بشئ آخر وهو عمروا وغيره وليس بمفعول فى الاصطلاح (والاقرب فى رسم المفعول به ان يقال هو مايصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجعول مثبتا (فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج عنه جميع المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب فى قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم فى المثالين الا انه لايقال فى الاول ان ضربا مضروب ويقال فى الثانى انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال فى سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكراما مالك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا فى قولك مررت بزيد وقمت الى زيد زيد ممرور به ومقوم اليه وزيدا فى قربت زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما وبغيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب منه ومجئ اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغى له (وقولنا المثبت او المجعول مثبتا ليعم زيدا فى نحو ضربت زيد وماضربت زيدا (وافعال القلوب فى الحقيقة لاتتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثانى مضافا الى الاول فالمعلوم فى علمت زيدا قائما قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الاخر مع انهما فى الاصل مبتدأ وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة (وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر اذ زيد فى قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسوو معطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذا لجبة مكساة ومعطوة اى مأخوذة وكذا نحوا حفرت زيدا النهر زيدا محفر والنهر محفور فالمعنى جلت زيدا على

٨ قوله (فان معنى اشترك فى قولهم اشترك زيدا وعمر ولايفهم بعد اسنادك آه) قد يقال هو مسند الى زيد وعمرو معا بحسب المعنى المقصود والاسناد لايسمى تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل كما لايخفى وعمرو فاعل حقيقة وقصدا وان لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرا فليس عمرو وفيه مما قصد جهة فاعليته بل جهة مفعوليته اعنى تعلق الفعل به من حيث الوقوع

ان يكتسى الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثانى فى مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اى احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطاوع اى حملته على ان يحفر النهر كامر (وباب اعلمتك زيدا قائما فى الحقيقة متعدالى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا فى كسوت واعطيت فنصب الثانى والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثانى كما قلنا فى علمت (وقولهم المفعول به الضمير يرجع الى الالف واللام اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى ﴿ ومادرى مايفعل بى ولا بكم ﴾ وكذا الضمير فى المفعول فيه ومعه (٢ واماناصب المفعول فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه به يتقوم المعنى المقتضى للرفع اى الفاعلية والمعنى المقتضى للنصب اى المفعولية (وقال الفراء هو الفعل والفاعل (وقال هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا فى حد العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان النصب علامة الفضلة لاعلامة المفعولية (وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال فى الفاعل ان عاملة الاسناد على ماتقدم * قوله (وقد يتقدم على الفعل) هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الاالمفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو اذهى فى الاصل للعطف فوضعها اثناء الكلام ويجب تأخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تأكيد مشددة اومخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا فى ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والالم يؤخر عن مرتبة اى الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران فى الظاهر (وكذا يجب تأخيره عنه لواشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما فى ضرب موسى عيسى اذلوقلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لوكان الناصب فعل التعجب نحو مااحسن زيدا لانه لايتصرف فى معموله كما يجئ (وكذا لوكان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لايفصل بين الحروف الموصولة. وصلتها كما يجئ فى باب الموصولات (ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام اوالشرط اواضيف الى ماتضمن احدهما نحو ايهم ضربت واى حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه (وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلى الفاء التى فى جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر ﴾ وذلك لما يجئ فى حروف الشرط من انه لابد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم ايهما شئت وتخلى الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا (وكذا ان سد شرط آخر مسد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب (ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متأخر فى التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثانى بالنظر الى ضرب لانه معمولة

٢ قوله (واماناصب المفعول فالفعل عند البصريين) كانه هو الرافع للفاعل عندهم

و الثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لامفسر له قبله بخلاف قوله تعالى ﴿ واذ ابتلى ابراهيم ربه ﴾ لان المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط ٢ و بخلاف زيدا ضرب غلامه فانه متأخر من جهة المعمولية و المفعولية (واجازه البصرية وهو الحق) اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذامنع الكوفيون نحو غلامه اوغلام اخيه ضرب زيد واى شئ اراد اخذ زيد على ان فى اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر فى هذه الصور هو الفاعل ٣ ولايجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ماهو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اى الفاعل اخرنا مااتصل به المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذامنعوا نحو ماطعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذى هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذى هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل ❊ واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اى لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كما يجئ فى المنصوب على شريطة التفسير ❊ قوله (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك زيد لمن قال من اضرب ووجوبا فى اربعة مواضع الاول سماعى نحو امرأ ونفسه (وانتهوا خيرا لكم) واهلا وسهلا) القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رأيت شخصا فى يده خشبة قاصد الضرب شخص فتقول زيدا (قوله امرأ ونفسه) اى دع امرأ والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف فى السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تعالى ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم (وقال الكسائى التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبدالله المقتول اى كن ذلك (وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اى تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك بتقدير حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك يقوى مذهب سيبويه اى تقدير ائت فى الآية وكذا قوله ❊ ٤ فواعدته سرحتى مالك ❊ او الربى بينهما اسهلا ❊ اى قولى ائت مكانا اسهل ٥ وكذا قولهم انته امرا قاصدا اى انته عن هذا وائت امرا قاصدا وقرينة ائت فى هذه المواضع انك نهيت فى الاول عن شئ ثم جئت بعده بما لا تنهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينتصب بائت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرا قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشرى فى ذلك اورد سيبويه وانتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله

٢ وكذا جاز زيدا ضرب غلامه لانه متأخر من جهة المعمولية نسخه

٣ قوله (ولايجوز ان يقدره قبل المفعول المتقدم على الفعل آه) واما اذا جعل زيد فاعل اراد وفى احد ضمير مستتر راجع اليه فلا مانع

٤ (قوله فواعدته سرحتى مالك) السرح شجر عظام طوال الواحدة سرحة يقال هى الآءم على وزن الآع وسرحة ايضا اسم موضع وقد يكنى بها عن المرأة فيقال سرحة فلان م بالفتح شجر حسن المنظر مر الطعم

٥ (قوله وكذا قولهم انته امرا قاصدا اى انته عن هذا وائت امرا قاصدا آه) قال المصنف تقدير ائت فى هذه المواضع كما ذكره سيبويه اظهر والمعنى عليه ولذلك اظهروه فى مثل انته وائت امرا قاصدا وعد الزمخشرى انته امرا قاصدا مما يجب الحذف فيه غلط

ولعله سمع انته وائت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرالكم
وخيرالك والافالثلاثة متقاربة المعنى ومعنى امراقاصدا اذا قصد والقصد فى الامر
خلاف القصور والافراط قال ※ كلا طرفى قصد الامور ذميم ※ (قوله اهلا) اى اتيت
اهلا لااجانب وسهلا اى وطئت مكانا سهلا عليك لاوعرا (وقال المبرد هى منصوبة
على المصدر اى رحبت بلادك مرحبا اى رحبا٤ واهلت اهلا اى تأهلت تأهلا فقدرله
فعلا وان لم يكن له كما قيل فى نحو القهقرى على نحو ماذكرنا وسهل موضعك سهلا على
وضع سهلا موضع سهولة (ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولازعماتك كأن
المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر مايخالف ذلك من قول عليه سيماء الصدق صادر
من غيره قيل له هذا ولازعماتك اى هذا الحق ولااتوهم زعماتك ويجوز ان يكون
التقدير ازعم هذا ولاازعم زعماتك اوازعم هذا ولاتزعم زعماتك (ومنها قولهم من انت
زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر
ذلك عليه اى من انت ذاكرا زيدا اوتذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى
من انت اى من تكون كما قيل فى كيف انت وقصعة من ثريد اى كيف تكون ويقال
هذا ايضا فيمن ذكرعظيما بسوء اى من انت تذكرزيدا ويروى زيد بالرفع اى كلامك
زيد نحو كلمته فوه الى فى والنصب اقوى واشهر (ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير
اما بمعنى العاذر كالسميع اوالمعذر كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوزان
يكون العذير بمعنى العذر الا ان الفعيل فى مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما فى
الاصوات ٢ كالصهيل والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها
قال ※ جارى لاتستنكرى عذيرى ※ سيرى واشفاقى على بعيرى ※ بين بقوله سيرى
واشفاقى الحال التى ينبغى ان يعذر فيها ولايلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع
الى المخاطب اى احضر عاذرك اوعذرك اوالحال التى تعذر فيها ولاتلام وهى٣ فعل
المكروه الى ذلك الشخص اى لك العذر فيما تجازيه لسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اى من
اجل الاساءة اليه وايذائه ٤ اى انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ماروى عن
النبى صلى الله عليه وسلم انه قال لابى بكر ﴿ اعذرنى من عايشة ﴾ اى من جهة تأديبها
وتعريكها وفى الخبر ﴿ لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم ﴾ اى يقيموا العذر
بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم فمعنى من انفسهم اى من جهة انفسهم واهلاكها
ويقال من يعذرنى من فلان اى من اجل ايذائى اياه اى لى عذر فى ايذائه فهل ههنا من
يعذرنى (ومنها قولهم اهلك والليل ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل
اى لايسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك اى
الحق اهلك واسبق الليل (ومنها كليهما وتمرا اى اعطنى كليهما وتمرا واصله انه قال
شخص بين يديه زبد وسنام وتمر لاخر اى هذين تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال ذلك
الاخر ذلك (ومنها قولهم الكلاب على البقر اى ارسل واحشفا وسوكيلة اى اتجمع
حشفا وكل شئ ولاشتيمة حر اى اصنع كل شئ ولاترتكب شتيمة حر وان تأتى فاهل الليل

(واهل)

٤ الرحب بالضم السعة

٢ (قوله كالصهيل والنئيم) النئيم صوت ضعيف كالانين يقال نأمت القوس وسمعت نئيم الاسد

٣ (قوله وهو فعل المكروه الى ذلك الشخص اى لك العذر آه) هذا على المعنيين الاولين اعنى العاذر والعذر ظاهر واما على المعنى الثالث فلايصح هذا التقدير اعنى قوله اى من الاجل الاساءة كما لايخفى

٤ (قوله اى انت ذو عذر آه) هذا محصول معناه على التقادير الثلاثة

واهل النهار اى فتأتى اهل الليل واهل النهار اى اهلاك بالليل والنهار وديار الاحبة اى اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى ما رأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجل وقد يقال كلاهما بالرفع وتمر اوكل شئ ولا شتيمة حر اى كلاهما لى ٥ وكل شئ امم ووجوب الحذف فى جميع ماذكر وامثالها لكونها امثالا اوكالمثل فى كثرة الاستعمال والامثال لا تغير ※ واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا فى افعال القلوب كما يجئ فى بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذ لا فائدة فى التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا فى جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ماضربت الا زيدا وماحذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوى كما فى قوله تعالى ﴿ يغفر لمن يشاء ﴾ اى لمن يشاؤه اوغير منوى وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى ﴿ يخالفون عن امره اى يعدلون وقوله ※٦وان تعتذر بالمحل من ذى ضروعها ※ الى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى ※ اى يؤثر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطى ويمنع قال الله تعالى ﴿ والله يقبض ويبسط ※ قوله (والثانى المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعوا لفظا او تقديرا) قوله المطلوب اقباله اى الذى يطلب منه ان يقبل عليك بوجهه (قال المصنف المطلوب اقباله اخرج المندوب ٣ لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعو ٤ اخرج نحو زيد فى قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف المصنف بهذا الحد وقال ان الزمخشرى لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حد بامر معنوى اى كونه مطلوب الاقبال دخل فيه زيد فى اطلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظى اى مادخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى عنده كل مادخله ياء واخواتها والمندوب عنده منادى على وجه التفجع ٥ كما صرح به لما فصل احكام المنادى فى الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى كما قال الجزولى المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه ٦ قولهم فى المراثى لا تبعد اى لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت عن الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا بعدت ولا هلكت وكذا المندوب المتوجع عليه نحو واويلاه واثبوراه وواحزناه اى احضر حتى يتعجب من فظاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى ﴿ لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا ﴾ امرهم بقول واثبورا وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة وكذا المتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فمعنى يالماء ويالدواهى احضرا حتى يتعجب منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير متعد به هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال لدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء

---

٥ قوله وكل شئ امم) يقال الامم الشئ اليسير

٦ قوله فان تعتذر بالمحل) يقال المحل هو السنة القحط

٣ قوله (لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله) الفجيعة الرزيئة وقد فجعته المصيبة اى وجعته وكذلك فجعته وتفجعت له اى توجعت

٤ قوله (اخرج نحو زيد فى قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف بهذا آه) الاولى ان يقال فى قولك ليقبل زيد فان ماذكره ظاهر فى الاخبار فلا يكون زيد فيه مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله

٥ قوله (كما صرح به لما فصل آه) حيث قال وانتصابه محلا اذا كان مفردا معرفة كقولك يا زيد ثم قال او مندوبا كقولك يا زيداه

٦ قوله (ومنه قولهم فى المراثى لا تبعد) رثيت الميت مرثية ورثوته اذا بكيته وعددت محاسنه وكذلك اذا نظمت فيه شعرا

لسده مسد الفعل و ليس ببعيد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف و على المذهبين فيازيد جملة و ليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه جزء آ الجملة اى الفعل و الفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئى الجملة اى الفعل و الفاعل مقدر و لا منع من دعوى سده مسد هما و المفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى وما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان ياعوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضى اى دعوت او ناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى (وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواته اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء و يمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فيجوز فى اداته ما لا يجوز فى غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم (والجواب ان اسم كل فعل يجرى مجرى ذلك الفعل فى كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز فى اسم الفعل شئ من الضمائر تقول صه فى المفرد المذكر والمؤنث وكذا فى مثناهما و مجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم فى اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت وفى اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم منى دون المنادى لكونه جملة (والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل كلاما بوجوده كالجملة القسمية و الشرطية و النداء لابد له من منادى ❊ واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يازيد دعاء حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اى منتصبا بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يازيد قائما اذا ناديته فى حال قيامه قال ومنه قوله ❊ يابؤس للجهل ضرار الاقوام ❊ والظاهر ان عامله بؤس الذى بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعنى الجهل تقدير الزيادة اللام فهو مثل اعجبنى مجئ زيد راكبا ❊ قوله (ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة مثل يازيد ويارجل ويازيدان ويازيدون) انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قوله يبنى على الضم فان نحو يازيدان ويازيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو (وقال الكسائى المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يعنى ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم فى المبتدأ بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلابد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ٦ ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل فيه عنده هو الخبر (قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات فى كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل (وقال الفراء اصل يازيد يازيدا ليكون المنادى بين الصوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبنى على الضم وفتح المضاف

٦ قوله (ولو فتحناه لشابه غير المنصرف) اى لاشتبه المنادى المعرفة بالمنادى المفرد النكرة اذا كان غير منصرف نحو يا احمر لغير معين

(لوقوع)

لوقوع المضاف اليه موقع الف يازيدا فحركته عنده ليست نصبا ولادرى مايقول
فى نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لايجرى المضاف مجراهما فى كونه منصوبا (قوله
مفردا) اى الذى لايكون مضافا ولامضارعاله فيدخل فيه نحو يازيدان ويازيدون
ويعنى بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء اوكان معرفة قبله فيضم نحو
يازيد ويارجل وياهذاو ياانت والضم مقدر فى المنقوص والمقصور نحو ياقاضى ويافتى
وفى المبنى قبل النداء نحوياهذا وياهؤلاء (ويونس يحذف الياء فى المنقوص ويعوض
منها تنوينا فيقول ياقاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلالام اواضافة ولا
يحذف فى يامرى من الاراءة خوفا من الاجحاف بالكلمة (وانمابنى المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا
وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف مشابه للكاف فى ذلك لفظا ومعنى (وانما
قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لايبنى الالمشابهة الحرف بوجه او الفعل ولايبنى لمشابهة الاسم المبنى
واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس
مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جازيا انت نظرا الى المظهر قال
* يابجر بن ابجريا انتا * انت الذى طلقت عام جعتا * وجازيا اياك نظرا الى كونه
مفعولا كما ورد فى كلام ابن الاحوص ياإياك قدكفيتك قاله لابيه لما اراد ان يتكلم واذا
اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال
* سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام * وعند يونس بنصب رجوعا به
الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن (وانمابنى المفرد على
الحركة لان له عرقا فى الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركتى المنادى المعرب
نحو ياقوم وياقومنا وحركة المبنى نحو ياقوم كما عملوا ذلك فى نحو قبلك ومن قبلك
ومن قبل * قوله (ويخفض بلام الاستغاثة نحو يالزيد ويفتح لالحاق الفها
ولالام نحو يازيداه وينصب ماسواهما نحو ياعبد الله وياطالعا جبلا ويارجلا لغير
معين) هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو ياالله او تعجب منه نحويا
للماء ويالدواهى وهى لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب (وانما
اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله
بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام معدية
لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز
ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار اولضعف النائب منابه الاترى انك
تقول ضربى لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولايجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام
الجر فى المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه
قديلى ياما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحويا للمظلوم ويالضعيف
اى ياقوم والثانى وقوع المستغاث موقع الضمير الذى تفتح لام الجر معه لما يجئ
فى حروف الجر فان عطفت بغير ياء نحو قوله * يالكهول وللشبان للعجب * كسرت

لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع ياء فلابد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله * يالعطّافناويالر ياح * وانمايكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحوقوله ياللّه للمسلين (وفتحت اللام فى المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لامه على تأويل انه مدعوله والمنادى محذوف نحو ياللدواهى وياللماء وياللفليقة ٣ (وحكى الفراء عن بعضهم اناصل يالزيد ياآل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لاآل له نحو ياللدواهى وياللّه ونحوهما (وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو ياللّه من الم الفراق وهو متعلق بمادل عليه ماقبله من الكلام اى استغيث باللّه من الم الفراق واما اللام الداخلة فى المستغاث له فهو متعلق بماتعلق به اللام الاولى فمعنى ياللّه للمسلين اخص اللّه بالدعاء لاجل المسلين وقد يستغنى عن المستغاث له اذاكان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يالزيد لاقتلنك قال * ٤ مهلهل يالبكر انشروا لى كليبا * يالبكر اين اين الفرار * وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لاحقيقة ولامجازا (ولايجوز دخول اللام على المنادى فى غير المعانى المذكورة فلو قلت يالزيد قدكان كذاوانت تحدثه لم يجز ولايستعمل من حروف النداء فى الاستغاثة والتعجب الاياوحدها لكونها اشهر فى النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد (قولاولالام) قال الخليل اللام بدل من الزيادة فى اخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد ٦ من ياء والالف يعاقب صاحبه فى الاستغاثة والتعجب ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون مرة واوا ومرة ياءومرة الفا كزيادة المندوب على مايجئ (وانماصار المستغاث به والمتعجب منه معربين عنداللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء فى المنادى ضعيفة لانه لمشابهته للاسم المبنى المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها فى اقتضاء البناء على ماقلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر (قوله و ينصب ماسواهما) اى ينصب ماسوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان اومع الالف وماسواهما ثلاثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسمايجئ بعده شئ من تمامه امامعمول للاول نحو ياطالعا جبلا وياحسنا وجهه وياخيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسمالشئ واحد نحو ياثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الاانه لم يركب لفظه ولافرق فى مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما اولا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذاتقول لاثلاثة وثلاثين عندى (وقال الاندلسى وابن يعيش هوانما يضارع المضاف اذاكان علما والافلافيقال عندهما فى غير العلم ياثلاثة والثلاثون اووالثلاثين كيازيد والحارث اذاقصد جماعة معينة

---

٣ الفليقة الداهية

٤ يالبكر) مهلهل اخوكليب بن وائل يقال شعر مهلهل اى رقيق قيل انما سمى به لانه اول من ارق الشعر

٦ من اللانسخه

والا قلت ياثلاثة وثلاثين نحو يارجلا وامرأة لغيرمعين والاول اولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما فى ياخيرا من زيد بل اشد وامانعت هو جملة اوظرف نحو قولك ياحليما لايعجل ويا جوادا لايبخل قال ❊ ٢ اياشاعر الاشاعر اليوم مثله ❊ جرير ولكن فى كليب تواضع ❊ وقال ❊ اعبداحل فى شعبى غريبا ❊ الوما لاابالك واغترابا ❊ وقال ❊ ادار ٣ بحزوى هجت للعين عبرة ❊ ٤ فماء الهوى يرفض اويترقرق ❊ وقال ❊ الايانخلة من ذات عرق ❊ عليك ورحمة الله السلام ❊ فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما اولا واذالم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما فى يارجل وان لايتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول فى النكرة ياحسنا وجهه ظريفا ويائلاثة وثلاثين ظرفاء وياعبدا حل فى شعبى غريبا وتقول فى المعرفة ياحسنا وجهه الظريف وياثلاثة وثلاثين الظرفاء وكان القياس فى الموصوف بالجملة اوالظرف ايضا ان يجوز نحو ياحليما لايعجل القدوس وادارا بحزوى الدراسة لكنه كره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لايوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول ياحليما لايعجل غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد بل كل منهما اسم لشئ مستقل نحو يارجل وامرأة اولم يكن الوصف بالجملة اوالظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يارجل وامرأة ويارجل الظريف ولايجوز مع قصد التعريف يارجلا وامرأة ويارجلا ظريفا بخلاف نحو ياثلاثة وثلاثين اذالاول لايستقل من دون الثانى من حيث المعنى ٥ وبخلاف نحو باحليما لايعجل لان الجملة والظرف لايكونان صفة للمعرفة الاترى انك لاتقول فى غير لا لاحليما لايعجل ولاغلاما من الغلمان فى الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لايعجل وادارا بحزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا (فان قيل اجعل الجملة اوالظرف صلة للذى وقد صح وصفا للمعرفة (قيل يبعد الكلام اذن جدا عن اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الاترى الى الترخيم وحذف حرف النداء وصرح الكسائى والفراء بتجويز نحو يا رجلا راكبا لمعين ٦ لجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا ياراكبا لمعين على حذف الموصوف وفى كلام سيبويه ايضا مايشعر بجوازه (وفيه اشكال لاستلزام لارجلا راكبا ولاقائل به واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد فلايجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كما فى ثلاثة وثلاثين فى العدد فلايلزم من ضم متبوعاتها فساد كما لزم فى نحو يا حليما لايعجل (قوله ويارجلا لغيرمعين) الفراء والكسائى لايجيز ان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله ❊ فياراكبا اماعرضت فبلغا ❊ نداماى من نجران ان لا تلاقيا ❊ انما جاز عندهما امالكون راكبا وصفا لموصوف مقدر اى يارجلا راكبا اولكونه

---

٢ قوله (قال اياشاعر الاشاعر اليوم) هو لجرير يهجو عباس بن يزيد الكندى

٣ حزوى اسم موضع بعينه واراد بماء الهوى الدمع لانه يبعثه ومعنى يرفض ينصب متفرقا وترقرقه جولانه فى العين

٤ قوله (فماء الهوى يرفض او يترقرق) ار فضاض الماء ترششه يقال رقرقت الماء فترقرق اى جاء وذهب

٥ قوله (وبخلاف نحو ياحليما لايعجل لان الجملة والظرف لايكونان صفة للمعرفة آه) ولايصح الحمل على الحال اذليس المعنى على تقييد النداء

٦ على انه مضارع آه نسخه

٧ اى بجواز يا رجلا راكبا لمعين

معرفة ولايرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لافى اللفظ ولافى التقدير اذلا مانع من ذلك (واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذاجاز دخول اللام عليهما نحو ياضارب الرجل وياضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحويا عبدالله وياخيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك فى المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يازيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز فى يا زيد ذا المال الاالنصب واجرى المضارع للمضاف اذاصلح اللام مجرى المضاف ❊ قوله (وتوابع المنادى المبنى المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول ياعليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يازيدا لعاقل والعاقل والخليل فى المعطوف يختار الرفع وابوعمرو النصب وابوالعباس ان كان كالحسن فكالخليل والافكابى عمرو والمضافة المعنوية تنصب والبدل والمعطوف غير ماذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر يختار فتحه) كان عليه ان يقول توابع المنادى المبنى غير المستغاث الذى فى اخره زيادة الاستغاثة ٧ فان توابعه لاترفع نحو يازيدا وعمرا ٨ ولايجوز عمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الامجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولايجوز رفعها ونصبها لظهور اعراب المتبوع واما نحو ضرب زيد وعمرو فسيجئ الكلام عليه فى باب الاضافة (وقال الاصمعى لايوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذى لايجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف فى قولك يازيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعنى الظريف وليس بشئ اذلايلزم من مشابهته له كونه مثله فى جميع احكامه (ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل اوعطف نسق مجرد عن اللام اوغيرهما من بقية التوابع الخمسة وهى النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق ذواللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اى كالمنادى الذى باشره حرف النداء سواء كانا مفردين اولا وكان متبوعهما مضموما اولا فتقول يازيد ورجلا اذاقصدت التنكير كماتقول يارجلا وتقول يازيد ويارجل اذاقصدت التعريف وكذا ياعبدالله ورجلا وياعبدالله ورجل واذاكان مضافا اومضارعا له نحو يازيد وعبدالله ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول فى البدل يازيداخانا وياعبدالله اخ وذلك لان البدل ساد مسدالمبدل منه والاول فى حكم الساقط وعطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف فاذالم يكن معه فى اللفظ مايمنع مباشرة حرف النداء اعنى اللام جعل فى اللفظ كالمنادى المستأنف الذى باشره النداء هذا مانص عليه سيبويه واجاز يازيد وعمروا على الموضع اذبين ماباشره حرف النداء حقيقة وبين ماهو فى حكم المباشره فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها (وعلى ماجاز لايمتنع نحو يازيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجازيا عبدالله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قديجوز فى التابع مالايجوز فى المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجاز

٧ (قوله فان توابعه لاترفع نحو يازيدا وعمرا آه) وكذلك يقال ياتميما اجعين ولايجوز اجعون وكذا يقال يازيدا الظريف بالنصب فقط

٨ وياتميما اجعين ويازيدا اخا فى البدل وكذا المجرور باللام نحو يا للكهول وللشبان ونحويا لزيد وعمرو ونحويا لزيد الظريف لاترفع توابعه ولاتنصب

قيامه مقامه فجاز ان يكون فى اللفظ كالنداء المستأنف والذى ارى ان عطف البيان هو البدل كما يجيء فى باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز فى البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يجيء فى التوابع (فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام فى حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما فليجز لا رجل غلام لعمرو فى البدل ولا غلام وجارية فى العطف (قلت لم يطرد ذلك فيه اما لان بناء اسم لا للتركيب على ماقيل ولا تركيب مع كون احد جزئى المركب مقدرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجيء فى بابها الا ترى الى انعزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز انعزالها بتكرر اسمها فاذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح فى المعطوف (واما الضرب الثانى من التوابع اعنى النعت والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها (وقال الاخفش فى عطف النسق ذى اللام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة حكم كونه فى حكم المستأنف معنى وكأنه باشره حرف النداء كما تقول فى يا أيها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا تبع المعرب او المبنى وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبنى على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضى ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع من ان تكون مضافة اولا والمضافة اما لفظية كما فى يا زيد الحسن الوجه قال ۞ يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه ۞ ٢ حجر تمنى صاحب الاحلام ۞ وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن فى حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف فى وجوب النصب والثانية اى المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو فى عطف البيان ويا زيد ذا المال فى الوصف ويا تميم كلكم فى التأكيد وجاز يا تميم كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية (وابن الانبارى يجيز فى هذه المضافات الرفع ايضا كما فى المفرد وان لم تكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول فى الوصف يا زيد الظريف والظريف وفى عطف البيان عند النحاة يا عالم زيد وزيدا وفى التأكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفى المعطوف ذى اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظى فان حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد لانه هو لفظا ومعنى

٢ حجر بحاء مهملة مضمومة بعدها جيم ساكنة يريد بذلك والد امرئ القيس الشاعر قتلته بنواسد

فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا و نصبا قال رؤبة ❊ انى و اسطار سطرن سطرا ❊ ٢ لقائل يانصر نصر نصرا ❊ وفى جعل ابى على وجار الله يا زيد زيد بدلا و جعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل و عطف البيان يفيد انمالايفيده الاول من غير معنى التأكيد والثانى فيما نحن فيه لايفيد الا التأكيد فان وصفت الثانى نحو يازيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثانى ايضا على انه توكيد لفظى للاول موصوف اوبدل منه بما حصل له من الوصف كما فى قوله تعالى ﴿ بالناصية ناصية كاذبة ﴾ كما ذكرنا فى لزيد صوت صوت حسن و لايجوز ان يكون الثانى مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لايوصف به و حكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يازيد زيدا الطويل بنصب زيد الثانى على انه توكيد مثل ياتميم اجمعين فلا يمتنع اذ رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثانى ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول كما يجئ فى قولهم لاماءماءباردا ❊ ثم اعلم انه انما جاز الرفع فى المفرد حملا على اللفظ ولم يجز فى المضاف عند غير ابن الانبارى لان النصب فى توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب فى اعرابه لالمبنى فى بنائه الاترى انك لاتقول جاءنى هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها على المحل لكنه لما كانت الضمة التى هى الحركة البنائية تحدث فى المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها و كذلك فتحة نحو لارجل فلمشابهة الضمة للرفعة جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلل شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التى هى خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد فى هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب (واما ابن الانبارى فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا اومفردا وليس ببعيد فى القياس لكنه لم يثبت (فان قيل فلم لم يجز بناء التوابع المفردة ولاسيما الوصف منها كما جاز فى لارجل ظريف فكنت تقول يازيد الظريف واللام لاتمنع البناء كما لم تمنع فى الخمسة عشر (قلت انما جاز ذلك فى لا لان المنفى فى الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لاباشرت الوصف وذلك لان معنى لارجل ظريف فيها لاظرافة فى الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة فهى لنفى الظرفاء لالنفى الرجال فكانه قيل لاظريف فيها بخلاف يازيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع فبان الفرق على انه اورد الاخفش فى مسائله الكبير ان بعضهم يقول فى الوصف وعطف البيان نحو يازيد الطويل وياعالم زيد انهما مبنيان على الضم كما فى البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل (قوله والخليل فى المعطوف يختار الرفع) اى فى المنسوق ذى اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى

والثالث على عطف البيان من موضع الاول اوعلى عطف المصدر يعنى يانصر نصر نصرا او على ان الاول عطف بيان والثانى مصدر او بالعكس والثانى ان يضم الاول ويرفع الثانى على انه عطف بيان من الاول وينصب الثالث على الموضع او على المصدر والثالث ان يضم الاول والثانى على ان الثانى بدل من الاول او تأكيد لفظى له وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر والرابع ان ينصب الاول ويجر الثانى بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا كما تقول طلحة الخير و خاتم الجود والتنكير للتفخيم و ينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر او يكون الاول جنسا و الثانى علما فكأنه خوطب النصر مجازا ة على هذا فالثالث لا يكون الامصدار

مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما فى يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف وكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه فى التوابع ان تتبع متبوعاتها فى الاعراب لا فى البناء ٢ ويلزم الخليل واباعمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع او النصب فى التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم (قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل) اى المبرد يوافق الخليل فى اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن فى عروض اللام وجواز حذفها فكأنه اذن مجرد عن اللام ويوافق اباعمرو فى اختيار النصب مع لزوم اللام كما فى الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف بضم (ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام فى الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان فى الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس ولابد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار بكثرة الاستعمال علماله ويسمى ذلك بالعلم الاتفاقى كانت اللام فى مثله لازمة لانه لم يصر علما الامع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما فى الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما فى الصفة فكالصعق ومن الاعلام الاتفاقية مايكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر اولا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنضر تكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانهم لم تصر مع اللام اعلاما حتى تكون كاحد اجزائها انما دخلت اللام فى مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم ٧ كالقبيح والجهم لو سمى بهما فكأنك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل فى المثل انما سميت هانئا لتهنأ والصفات قبل العلمية اذا استعملت فى بعض مايصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام فى الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الاترى انك لاتقول فى محمد وعلى المحمد والعلى بل يجوز دخول اللام فى اكثرها وماليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان فى الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد فى المسمى باسد والكلب فى المسمى بكلب قالوا بنوا الليث فى بنى ليث بن بكر بن مناة وان لم يكن فى الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الااذا وقع اشتراك اتفاقى فحينئذ اما ان تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان فى اصل فعلا وليسا بمطردين قياسيين قال ❊ علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ❊ بابيض ماضى الشفرتين يمان ❊ وقال ❊ رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ❊ شديدا باحناء الخلافة كاهله ❊ واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد

---

٢ قوله (ويلزم الخليل واباعمرو نظر الى العلتين) للخليل ان يقول اردت ان الرفع اولى للتنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظى ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما واما السؤال على ابى عمر فساقط لان المتبوع اذا كان منصوبا تعين النصب فى التابع قطعا واذا كان مجرورا يحمل على لفظه كما مر

٧ قوله كالقبيح والجهم) رجل جهم الوجه اى كالح الوجه

والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة فى كون الاعلام اللازمة لامها فى الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا فى نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك وان لم تثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف فى بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا فى الثلثاء والاربعاء وربما يكون فى هذه الاعلام ماثبت لفظه جنسا لكن لايعرف كيفية غلبته فى واحد من جنسه كالمشترى فى الكوكب المعين فانا لا ندرى مامعنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه ومالم يعرف من هذا الجنس اصله فملحق بماعرف وعند المصنف مالزمته اللام من الاعلام التى لم يثبت استعمال الفاظها فى الجنس الشامل لذلك المعين و لغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشترى ليست من الغوالب لان العلم الغالب ماكان جنسا ثم صار بالغلبة علما قال بل هى اسماء موضوعة لمسمياتها (وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء للازم لامها مجرى واحدا فى التقدير لما امكن وكان الاكثر ماثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ماثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها مايعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالثلثاء وثالثها مالايعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسية لفظه كالمشترى ورابعها مالايعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالدبران والعيوق للكوكبين لمن لايعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا ٩ بطوله (ومذهب المبرد ليس ماأحال عليه المصنف ولايدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام فى العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لامعنى لهما فيه ولايفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكأنه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام فى الجنس اخترت مذهب ابى عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد فى الحسن والصعق معا اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف مانسب المصنف اليه (قوله والمضافة المعنوية) اى التوابع المضافة وهى فى مقابلة قوله قبل وتوابع المبنى المفردة وليس فى نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولابد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر فى شرح المفصل فى تجويز الرفع فى نحو ﴿ياذا المخوفنا وفى نحو ياصاح ياذا الضامر العنس مع انهما مضافان علتين احديهما ان صفة اسم الاشارة لاتكون الامفردة كما يجيء فى باب الوصف فكأنه قال ياذا الرجل الضامر العنس فالصفة فى الحقيقة مفردة والثانية ان اللام فى الضامر والمخوف اسم موصول مع صلته فى حكم المفردة وان كان مضارعا للمضاف فكأنه قال الذى ضمرت عنسه ولو كان الذى ضمرت عنسه يقبل حركة لم تكن الا الرفع فكذا ماكان مثله وتزول علتاه فى قولك يازيد الحسن الوجه فان الموصوف

٩ كلامه نسخه

ليس باسم الاشارة ولايكون الالف واللام موصولا الافى اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ماقدمناه وهو ان المضاف اللفظى وان كان مضارعا للمضاف لكن لايجرى تابعا مجرى المضاف فى وجوب النصب بل انما يجرى مجراه اذا كان منادى (قوله غير ماذكر) اى غير ذى اللام (قوله مطلقا) اى مفردين كانا اولا وكان متبوعهما مضموما اولا (قوله والعلم الموصوف بابن) حكم ابنة حكم ابن فيماذكر واما بنت فليس مثلهما فى النداء اما فى غير النداء ففى جريها مجراهما وجهان الاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لايفتح المنادى فى مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهى كون المنادى علما احترازا عن نحو يارجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن نحو يازيد ابن عمرو فى الدار على ان ابن عمر مبتدأ وكون ابن متصلا كماذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يازيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولايجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة فى الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة (والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة كانت نحو يازيد ذا المال (وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقى اللفظ نحو ياعالم بن العالم (والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع فى غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا (ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءنى زيد بن عمرو وقوله ❊ جارية من قيس بن ثعلبة ❊ شاذ (وان اختل احدى الشرايط لم يحذف التنوين ولا الالف خطا والمعتبر فى كل ماذكرنا لفظ ابن وابنة لاتثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لايكثر استعمالهما كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لايكثر استعمالهما ❊ قوله واذا نودى المعرف باللام قيل ياايها الرجل وياهذا الرجل ويا ايهذا الرجل والتزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا ياالله خاصة) لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهى كالتنوين فمن ثم قل بناء الاسم معها كالخمسة عشر واخواته والان فاستكره دخولها مطردا فى المنادى المبنى واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهى وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله فى الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفى التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين فى احدهما من الفائدة ما فى الاخر وزيادة لاتستنكر كما فى لقد والاان على مايجيء فى موضعيهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك ياهذا وياعبد الله ويا الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتى التعريف لحصول الاستغناء باحدهما (وقال المبرد فى الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء

ولا يتم ماقال في ياالله وياعبدالله) وقال المازني في اسم الاشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء الفائت من الاشارة ومن ثم لايقال هذا اقبل اى ياهذا ولاحاجة الى ماارتكبا اذ لامنع من كون الشئ المعين مواجها مقصودا بالنداء واى محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين هذا (ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء و اللام بشئ طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شئ اخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذى هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية ٢ وان لم يكن معلوم الذات فلا معنى لنحو ياشئ ويا موجود الا ان يكنى بهما عن ان المخاطب مافيه شئ مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشئ و الموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي تخصصه نحو اى رجل واسم الاشارة واما لفظ شئ وما بمعنى شئ فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اى واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشئ اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اى فباسم اخر بعده واما ضمير الغايب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما في ربه رجلا واما نحو رأيته زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال ابهامه مابعده لكنه جملة (ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما مزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلهذا قد يقتصر على ياهذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم في نعت ياهذا النصب و الرفع كما في يازيد الظريف واوجب رفع نعت اى) وفصل بعضهم في وصف ياهذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو ياهذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والاجاز الرفع و النصب نحو ياهذا الطويل رفعا ونصبا (واما المازني و الزجاج فجوزا النصب والرفع في وصف اسم الاشارة واى قياسا على نحو يازيد الظريف ولم يثبت (وانما قطع اى المتوصل به الى نداء ذى اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذى هو وصفه فلم تمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ﴿ اياما تدعوا ﴾ وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين يبدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما في قوله تعالى ﴿ ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ﴾ و ﴿ كلا هدينا ﴾ والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اى وصف اى به في بعض المواضع نحو يا ايهذا فيقتصر عليه (وانما توصل باى الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل مايشار به للمخاطب الى شئ فهو في اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب كما يجئ في بابه فنحو شئ في بعض الاماكن من ان يدخله حرف

٢ وقوله (وان يكون) اى وان لم يكن ملوما كما في يارجلا
هذه النسخة محمولة على التكرار

بجعله مخاطبا اى حرف النداء ففصل بينهما باى فى بعض المواضع لتناكرهما فى الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهـذا الرجل ٣ فعلى ماذكرنا ليس هذا التركيب مصوغا لاجل نداء المعرف باللام على ما اوما اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس (وقال الاخفش فى يا ايها الرجل اى موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة اى (وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولاسيما اذا زيد عليه كلمتان اعنى ايها (ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع اى موصولة فى غير هذا الموضع وندور كونهـا موصوفة كما يجئ فى باب الموصولات قيل لوكانت موصـولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها (والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما يأتى فى الموصـول فحرف النداء على هذا تكون داخلة على اسم مبنى على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما فى قولك يامن قال كذا (والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الرجـولية وهذا حد النعت كما يجئ اى مادل على معنى فى متبوعـه (وقال بعضهم هو عطف بيـان لعدم الاشتقاق (والجواب ان الاشـتقاق ليس بشرط فى الوصف كما يجئ فى بابه ولايوصف اسم الاشـارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يأتى فى باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه فى نعت اسماء الاشارة بيـان ماهية المشـار اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض (واما التعريف باللام فلان تعيين المـاهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشـارة فلم يبق الا تطابق النعت المنعوت مع انهما كلمتـان بمنزلة قولك الرجل لمعهود لان لفظ هـذا لايفيد الا تعيين الفرد الذى دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته فمن ثمه لايجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلاتقول هذا اليوم الرجل كما يجوز فى غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر (قوله والتزموا رفع الرجل) اى اسم الجنس الواقع صـفة لاى ٢ وهذا وان كان القياس جواز نصبه ايضا كما فى يازيد الظريف لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء (واما الظريف فى يازيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصـود به زيد وقد ذكرنا الخلاف فى تجويز نصبه قبيل قوله وتوابعه اى التزموا رفع توابعه ✽ اعلم ان تابع تابع المنـادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى اى او هذا او غيرهما ٣ تقول فى غيرهما ٤ يازيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته عـلى زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لاغير كان نعتا للطويل اولزيد واما فى اى فان التابع الذى يجئ بعـد وصفه لايكون الا تابعا لوصف اى لانه هو المنـادى فى الحقيقة واى وصلة اليه فعلى هذا اذا كان

---

٣ فعلى هـذا ليس نحو يا ايهذا الرجل لاجل آه نسخه

٢ صفة مفردة لمنـادى مضموم نسخه

٣ قال سيبويه تقول نسخه

٤ قـوله (يازيد الطويل والجمة) الوفرة الشعرة الى شحمة الاذن والجمة اكبر منها واللحمة اكبر من الجمة وهى التى المت بالمنكبين

ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو ياايها الرجل ذو المال (ولايجوز يا أيها الرجل وعبدالله لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبدالله صفة اى ولايجوز لانه لايوصف الابذى اللام ويجوز يا أيها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا أيها الحسن الوجه وكذا يجوز يا أيها الفاضل والحسن الوجه (وان ابدل من وصف اى فان جعل المبدل منه فى حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاى اعنى الجنس ذا اللام فلاتقول يا أيها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه فى حكم الطرح جاز يا أيها الرجل زيد برفع زيد وسيجئ فى باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه فى حكم الطرح وتركه نحو ياعالم زيد بالضم وياعالم زيد وزيدا بالرفع والنصب (ولايجوز نحو يا أيها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اى لما تقدم ان التابع الذى بعد وصف اى لايتبع اى (واما اذا جئت به بعد وصف اسم الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه فتقول ياهذا الرجل زيد وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم وذا المال حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو ياهذا الرجل وذو الجمة لانك لو لا حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لايوصف الا بذى اللام كما قلنا فى اى (٥ ولايجوز عطف المضاف لارفعا ولانصبا على المفرد الذى هو صفة للمنادى المضموم نحو يازيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لايعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولايجوز يازيد ذو الجمة برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطفا على زيد (واجاز المازنى الرفع حملا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل مايجب له ويمتنع عليه الاترى الى قولهم يازيد والحارث ولايجوز ياالحارث (والجواب انه كان القياس امتناع نحو يازيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو ياالحارث اجتماع ياء واللام لفظا ولم يجتمعا فى يازيد والحارث فهو مثل يا أيها الرجل من حيث انهما اجتمعا فى الصورتين تقديرا لالفظا (قوله لانها توابع معرب) يومئ الى ان المعرب لامحل له والى انه لايحمل على محله وترك ظاهر اعرابه وفى الموضعين نظر (اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومودب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر قال ❊ طلب المعقب حقه المظلوم ❊ واما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء فى الظاهر مايوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا كقوله فى ضارب زيد وعمرا ان التقدير ضارب زيد وضارب عمرا ولايجيز فى نحو حسن الوجه واليد الرفع فى المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفى لكنه يشكل باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو (قوله ان يرتكب ان الجملة غير المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى ان مع اسمه وخبره ولانقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا نقول

٥ قال الاندلسى نسخه

(فى نحو)

فى نحو ٦قوله * فان لم تجد من دون عدنان والدا * ٧ ودون معد فلتزعك العواذل * وقوله *
فلسنا بالجبال ولا الحديدا * ان المنصوب عطف على الجار والمجرور (قوله والتزموا رفع الرجل)
كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز فيه النصب كما فى يازيد
الظريف (قوله وتوابعه) كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اى اذا
كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز فى توابعه ماجاز
فى توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل فى ياايها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل
هو المنادى المفرد الذى باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن
ان يجوز فى توابعه ماجاز فى توابع المنادى المضموم بل مثله (قوله وقالوا ياالله خاصة) يعنى لم يدخل
حرف النداء من جملة مافيه اللام الا لفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين فى هذه اللام لزومها
للكلمة فلا يقال لاه الانادرا قال * يسمعها لاهه الكبار * وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما
الا قليلا قال * معاذ الاله ان تكون كظبية * ولا دمية ولا عقيلة ربرب * واما النجم والصعق
والذى وبابه فان لامها لازمة لكنها ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء
واصله اناس ولا يجتمعان الا فى الشعر كقوله * ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا * الا انها
ليست لازمة اذ يقال فى السعة ناس فقالوا واصله الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة
العبادة واله بفتح العين اى عبد فآله بمعنى مألوه اى معبود فالله فى الاصل من الاعلام
الغالبة كالصعق كانه كان عاما فى كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من
يؤوله اى يعبد وصار مع لام العهد علماله فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها
اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما (ولا نقول
اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا فى الاناس وذلك انه قد يجئ الآله فى السعة اورد
ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الآله فلما
خففت الهمزة نقلت حركتها الى ماقبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا
اللام الاولى وادغموها فى الثانية ولا تدغم لو خففت نحو الالاهة بمعنى العبادة لان
التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب فى الله فكان اللامين لم يلتقيا (والاكثر فى ياالله
قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه فى الاصل
وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستنكره اجتماع يا واللام فلو كانا بقيا على اصلهما لسقط
الهمزة فى الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل (وحكى ابو على ياالله بالوصل على
الاصل (وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه ليها اى استتر فيقال فى قطع همزته
واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا تجوز فى غيره كاختصاص مسماه
تعالى وخواصه فى اللهم وتالله وآالله وهاالله ذو الله مجرورا بحرف مقدر فى السعة
واف الله لتفعلن بقطع الهمزة كما يجئ فى باب القسم (وقوله ❊ من اجلك ياالتى تيمت
قلبى ❊ وانت بخيلة بالوصل عنى ❊ شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ

٦قوله (فلتزعك العواذل) وزعته ازعه وزعا كففته ٧قوله (ودون معد آه) فانه حل دون الآخر على محل دون الاول لان معنى لم تجد من دون عدنان لم تجدان دون عدنان والدا يقول قصارى الانسان الموت فينبغى ان يتعظ بموت من قبله ويرتدع عن المعاصى فيقول انسب الى عدنان او معد فان لم تجد من بينها من الآباء باقيا فاعلم انك ستصير الى مصيرهم واراد بالعواذل مايزعه ويكفه من حوادث الدهر وزواجره سماها عواذل على السعة

لزوم اللام وقوله ﴿فيا الغلامان اللذان فرا ﴾ ٢ ايا كما ان تبغيالى شرا ﴿ اشذ (وبعض الكوفيين
يجوز دخول يا على ذى اللام[١] مطلقا فى السعة والميمان فى اللهم عوض من يا اخرتا تبركا بالابتداء
باسمه تعالى وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم
لاتؤمهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال * انى اذا ماحدث ألمّا * اقول يا اللهم
يا اللهما * وقد يزاد ٣ ماقال * وماعليك ان تقولى كلما * سبحت او صليت يا اللهم ما * اردد
علينا شيخنا مسلما * ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف اخواته اعنى الاسماء المختصة
بالنداء نحو ٤ ياهناه ٥ ويانومان ويا ملكعان وفل (وقد اجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله
وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى ﴿ قل اللهم فاطر السموات والارض ﴾
وهو عند سيبويه على النداء المستأنف ولا ارى فى الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف
بلى السماع مفقود فيها (قوله ولك فى مثل ياتيم تيم عدى الضم والنصب) يعنى بمثله ٦
المنادى المكرر اذا ولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فالثانى واجب النصب ولك فى الاول
الضم والنصب قال * ياتيم تيم عدى لا ابا لكم * لا يلقينكم فى سوءة عمر * وقال * يازيد زيد اليعملات
الذبل * تطاول الليل عليك فانزل * اما الضم فى الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثانى
عطف بيان وهو البدل على ما يأتى فى بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثانى مقحم بين
المضاف والمضاف اليه وهو تأكيد لفظى لتيم الاول وقدم فى توابع المنادى المبنى ان التأكيد
اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول
محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثانى مع انه ليس بمضاف (وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين
المصاف والمضاف اليه فى لا ابالك لتأكيد اللام المقدرة وانما جئ بتأكيد المضاف لفظا بينه وبين
المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء
على الضم وجاز الفصل به بينهما فى السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف
اليه الا فى الضرورة وذلك بالظرف خاصة فى الاغلب كما يجئ فى باب الاضافة لانك لما
كررت الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثانى هو الاول وكأنه لا فصل
هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف
وتقول لا لا رجل فى الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرئة واجبة الرفع كقوله
تعالى ﴿ لا فيها غول ﴾ وقال * فلا والله لا يلقى لما بى * ولا للما بهم ابدا دواء * مع ان
حروف الجر لا تدخل الا فى الاسم ويمكن ان يكون قوله * وصاليات ككما يؤثفين *
من هذا فلا يكون فى البيت دليل على اسمية الكاف الثانية (وقال المبرد ان تيم الاول
مضاف الى عدى مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل
فى قوله تعالى ﴿ كلا هدينا ﴾ لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف
اعنى عدى الظاهر الذى اضيف اليه تيم الثانى فكان المضاف اليه الاول
لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه فى مثله مع اختلا المضافين نحو قوله * بين

---

٢ قوله ايا كما ان تبغيالى شرا) بغيته الشئ اذا طلبته له وفى رواية ان يكسبالى شرا
٣ فى اخره نسخ ٤ قوله (ياهناه هن كلمة كناية ومعناه شئ حقير تقول فى النداء ياهن اقبل وياهنان اقبلا وياهنون اقبلوا ولك ان تدخل فيه الهاء فتقول ياهنه كما تقول لمه وماليه وسلطانيه تزيد الهاء لبيان الحركة ولك ان تشبع الحركة فتتولد الالف فتقول ياهناه اقبل وهذه اللفظة مخصوصة بالنداء كما خص به يافل ولك ان تقول ياهناه اقبل بهاء مضمومة وياهنانيه اقبلا وياهنوناه اقبلوا وحركة الهاء فيهن منكرة ولكن هكذا رواه الاخفش ٥ قوله (يانومان ويا ملكعان آه (يقال يانومان
[١] يقال يانومان للكثير النوم ولا يقال رجل نومان لانه يختص بالنداء ٦ المنادى المفرد اذا تكرر لفظه وولى الاسم الثانى آه نسخه

ذراعى وجبهة الاسد * وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد فى الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما (وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد فى ان اصله ياتيم عدى تيم عدى ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر والذى اضيف اليه الثانى محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثانى بقى ياتيم عدى تيم فقدم تيم على عدى لما ذكرنا فى قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل فى نحو ذراعى وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له ههنا ان يقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثانى ليس بلفظ الاول كما كان فى تيم تيم عدى فالاول قول المبرد (وقد اجاز السيرافى وجها رابعا فى نحو ياتيم تيم عدى وهو انه كان فى الاصل ياتيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا لنصب الثانى كما فى يازيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا فى قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اى صفة كان لان تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف فى التبيين * قوله (والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه ياغلامى وياغلامى وياغلام وياغلاما وبالهاء وقفا وقالوا ياابى ويا امى ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب ياغلامى وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم) اختلف فى ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد ولاسيما حرف العله ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة (وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر فى المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر فى الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التى ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف اوحرفين كما وضع ياء الضمير وكافه ونحوما ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعنى الفتح والسكون مطردان فى غير النداء ايضا نحو جاءنى غلامى واما ياغلام بحذف الياء فى النداء فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف ياغلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسر دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة (وهذان الوجهان لا يكونان فى كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل فى الاسم الذى غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول ياعدو وياعدوا وقد جاء شاذا فى المنادى نحو ياغلام ويااب بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف اما فتح يابنى واصله يابنيا

فليس بشاذ كما شذ ياغلام لاجتماع اليائين (وقديضم في النداء ماقبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القرأة الشاذة رب احكم وربما ورد في الندرة الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبا للازدواج (قوله وبالهاء وقفا) اذا وقفت على ياغلاما فبالهاء لبيان الالف كما يجئ في باب الوقف واذا وقفت على ياغلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ماقبلها كما تقف على ماحذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد كما يجئ في باب الوقف واذا وقفت على ياغلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح (قوله وقالوا ياابي ويامي) يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيد ان عليها بجواز ابدال الياء تاء تأنيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لايجمعون بينهما وانما ابدلت تاء التأنيث لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ودليل كونها للتأنيث انقلابها في الوقف هاء (وقال الكوفيون التاء للتأنيث وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع ياابتي ويا امتي ايضا (ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من التاء للترخيم فيلزم فتح ماقبلها نحو ياآب ويا ام على ماحكى يونس لئلا تلتبس بنداء الاب والام بلاتاء (والفراء يقف عليهما بالتاء لانها ليست للتأنيث المحض كما في اخت وبنت (والاولى الوقف بالهاء لانفتاح ماقبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما تفتح هذه التاء لانها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حركت (وقال الاندلسي اصل ياابت ويا امت ياابتا ويا امتا فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لاتستثقل فتحذف واما حذفها في ياابن ام ويا ابن عم فمحتمل للثقل الحاصل بالتركيب وقيل ياابت ويا امت انهما رخما بحذف التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما يجئ من نحو قوله ❋ ٢كليني لهم يااميمة ناصب * وقد يقال ياابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها وجاز ياابتا ويا امتا لانه جمع بين عوضين بخلاف ياابتي ويا امتي فانه لايجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه ٣ (قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب ياغلامي) المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف اوالقلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو ياغلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما ماجاز في باب ياغلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجتزاء بالفتحة عن الف لزيادة استثقاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف ياغلام ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم اوكسرها اكثر من حذف يانحو ياغلامي ❋ قوله (وترخيم المنادى جائز وهو في غيره ضرورة

٢ (قوله كليني لهم اميمة ناصب) هم ناصب اى ذو نصب مثل تامر ولابن ويقال هو فاعل بمعنى مفعول فيه لانه ينصب فيه ويتعب كقولهم ليل نائم اى ينام فيه

٣ (قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة) قد يتوهم ان العمة في حكم العم

انما كثر الترخيم فى المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود فى النداء هو المنادى له ٢ فقصد بسرعة الفراغ من النداء الافضاء الى المقصود بحذف اخره اعتباطا ❊ قوله (وهو حذف فى اخره تخفيفا) يعنون بالحذف للتخفيف مالم يكن له موجب كما كان فى باب قاض وعصا والا فكل حذف لابد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلاعلة وحذف الاعتباط مع انه لابد فى كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذى ذكره ان كان حد الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتباط جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء فى نحو ياغلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة الاترى الى ان مورد الاعراب ماقبله (ويخرج منه الحذف فى باب عصا وقاض لان الحذف لالعلة الاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه واجب ❊ قوله (وشرطه ان لايكون مضافا ولامستغاثا ولاجملة ويكون اما علما زائدا على ثلاثة احرف واما بتاء تأنيث) شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهى ان لايكون مضافا ولامضارعا له وان لايكون مستغاثا ولايكون مندوبا ولايكون جملة والشرط الاخير ثبوتى غير متعين بل هو احد شرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلاثة احرف والثانى كونه بتاء تأنيث وانما يذكر المصنف مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف (وانما لم يقل ولامندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى (واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف فى اخر الاسم الثانى نحو قوله ❊ خذوا حظكم ياال عكرم ٣ واذكروا ❊ او اصرنا والرحم بالغيب تذكر ❊ وقوله ❊ اباعر ولاتبعد فكل ابن حرة ❊ سيدعوه داعى موته فيجيب ❊ اى ياال عكرمة واباعروة وهو عند البصريين ضرورة فى غير المنادى كما فى قول ذى الرمة ❊ ديار مية اذمى تساعفنا ❊ ولايرى مثلها عجم ولاعرب ❊ وقول المتنبى ❊ لله مافعل الصوارم والقنا ❊ فى عمرو حاب ٤ وضبة الاغنام ❊ ٥ وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو ياتأبط (والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخمان نحو رجل علما (ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثى علما سكن اوسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من تأنيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان او علانية المحذوف عند سيبويه (والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله ❊ الااضحت حبالكم ٦ رماما ❊ ٧ واضحت منك ٨ شاسعة اماما اى امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف والمضاف اليه على مااختاره البصرية ولاترخيم الجملة علمين لانهما اذا سمى بهما يراعى حال جزئيهما قبل العلمية فى استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على مايجئ فى باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اى الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية وانمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزئيهما معنى

---

٢ فيقصد سرعة نمحه

٣ (قوله واذكروا او اصرنا والرحم بالغيب تذكر) الاصرة ماعطفك على رجل من رحم اوقرابة اوصهر اومعروف والجمع الاواصر والرحم القرابة والرحم مثله

٤ (قوله وضبة الاغنام) جعلهم اغناما لانهم كانوا جاهلين حيث عصوه ففعل بهم مافعل وقد يتوهم ان الاغنام بالتاء لابالنون من الغتمة وهو العجمة والاغتم هو الذى لايفصح شيئا والجمع غتم

٥ (قوله وبعض العرب آه اراد عمرو بن حابس

٦ (قوله رماما) اى بالية جمع رمة

٧ (قوله واضحت منك شاسعة (اماما) قال المص فى الايضاح ورده المبرد بان الرواية وماعهدى كعهدك ياااماما وهو من تصحيفاته

٨ (قوله شاسعة) اى بعيدة

الاستقلال لان عبدالله وتأبط شرا من حيث المعنى كزيد وروعى اللفظ والمعنى معالم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذليس باخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثانى ولاحذف اخر الثانى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية (ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف آخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لايكون الا فى اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف(٨ وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب اوالبناء فلم يورد عليه الترخيم الذى وهو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد فى ترك ترخيم المضاف والجملة علمين (وامتنع الترخيم فى المستغاث الذى فى اخره زيادة المد لان الزيادة تنافى الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة فى اخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل نادر (قوله ويكون اماعلما زائدا على ثلاثة احرف انما اشترط العلمية فى الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ماالقى (وانما اشترط فى العلم زيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسا مطردا على اقل ابنية المعرب اى عن الثلاثى بلاعلة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلاعلة لكنه قليل غير قياسى والشذوذ لايعبأ به وبخلاف نحو عم وشج وعصافانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف (فان قلت المنادى المرخم مبنى والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف نحو ما ومن (قلت البناء فيه عارض فهو فى حكم المعرب وضمه مشبه للرفع على مابينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بتاء تأنيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم كما فى باب مالاينصرف فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى اعنى اخر المنادى (وانما لم يبال ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بماقبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فالامر فيه كما قيل فى المثل * قبل البكاء كنت عابسة * ٩ وقبل النعاس كنت مضمرة * ولو اعتبرنا سد التاء مسد لام الكلمة بكونه معتقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومه حذفه فى جمع السلامة نحو عرفات وتقديره فى نحو الدار والشمس وليس لانى التأنيث هذه الاحوال (قال سيبويه كل اسم فى اخره تاء فان حذف التاء منه فى كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء

٨ (وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب) واما النصب الحاصل فى المضاف حال العلمية فليس اثر النداء ولا باعتبار ماقبل هذه الحالة

٩ قوله (وقبل النعاس كنت مضمرة) الضمر والضمر على مثال العسر والعسر الهزال وخفة اللحم يقال ضمر الفرس بالفتح و بالضم ايضا ضمورا واضمرته وضمرته

ثلاثةاوا كثروسواء كان الاسم علما اولا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء كما في قوله* كليني لهم يااميمة ناصب * وليل اقاسيه بطي الكواكب * فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها (ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ماقلنا اذا وقفوا الحقوا باخره الهاء فيقولون في ياطلح ياطلحه وقليلا مايوقف بسكون الحاء لانهم يلحقون هاء السكت ٢ باخر ماليست حركة اخره اعرابية ولا مشبهة بها نحو ره وقه وانه وحيهله وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى ويغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله * فقي قبل التفرق ياضباعا * ولايك موقف منك الوداعا * ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ماشذ من نحو ياصاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله وليس اطرق كرا منه لان الكرا ذكر الكروان (وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ماقال مع ماذكرنا من المحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال * فقالوا تعال ٣ يايزي ابن مخزم * فقلت لهم اني خليف صداء * وكانهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة بحذف شئ من جوهرها لايزاد عليها شئ اخر من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجئ سائر التوابع * قوله (فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان اوحرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد (قسم مايحذف للترخيم ثلاثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة اوحرف واحد فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لانهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة في مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وحراسان وياءي النسب وماشبههما نحو كوفي ورومي وكرسي والفا التأنيث كصحراء وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها ٢ كما في حرباء وعلباء (قوله اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اي الحسن على ماهو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ماهو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لامن باب حمراء ٣ ورجح مذهب سيبويه بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجموع ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة همزة لم يأت الا في احد وايضا لم يثبت في الصفات اسماء بمعنى الجميلة ولا وسماء حتى يكون اسماء علما منقولا منه وعلى مذهب سيبويه اذا سميت به رجلا لم ينصرف لالفي التأنيث وعند غيره ينصرف لانه مثل رباب اذا سمي به رجل في كونه قبل تسمية المؤنث به مذكرا (قوله او حرف صحيح) كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التأنيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لايحذف ٤ في نحو

---

٢ في الوقف كثيرا تسمعه

٢ قوله (يايزي) رخم يزيد بحذف الدال صداء قبيلة من اليمن او حي من بني اسد وقيل اسم فرسه ٢ قوله (كما في حرباء وعلباء) الحرباء هو اكبر من العظاية يستقبل الشمس ويدور معها كيف دارت ويتلون الوانا بحر الشمس وهو ذكر ام حبين والعلباء عصب العنق

٣ وقد يجئ في التصريف جمع الفريقين فيه وترجيحاتهما فانسخه ٤ قوله (في نحو غفرناة وسعلاة) الغفرناة الناقة القوية والسعلاة اخبث الغيلان وكذلك السعلاء يمد ويقصر

عفرناة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فا كتفى بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم تحذف كما فى ٥ مستماح ومستميح (ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعنى بالمدة الفا اوواوا اوياء ساكنين ماقبلهما من الحركة من جنسهما فلا يحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين فى نحو ٦ كنهور ومشريف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ماقبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون ٧ ملحقان بجردحل اولم يكونا له ٨ كعليق وقبيط وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المدة فيهما لان المد فى الاغلب لايكون الا فى الالف والواو والياء اللتين حركة ماقبلهما من جنسهما (واما مذهب ورش فى مد نحو الموت والحسنيين وقفا فمما انفرد به وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن اخرا والترخيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه فى السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة لعم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف علتى الحذف فى الصنفين كما ذكرنا (قوله وهو اكثر من اربعة احرف) انما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين (والفراء يجيز حذف المد ايضا فى نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما فى نحو عمار ومسكين ومنصور (قوله وهو اكثر من اربعة احرف) قيد فى قوله او خرف صحيح قبله مدة لا فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون ودمى يرخم بحذف زيادتيه للترخيم لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله كان كذلك كما قلنا فى نحو ثبة وشاة (وذهب الجرمى الى منع حذف الحرفين فى نحو يدان وثبون ودمىّ والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما غيرتا بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود (واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف فى نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا (وبعضهم يجوز اجراء مفتوح الهمزة قياسا على ذى التاء فى نحو قوله ☼ كلينى لهم يا اميمة ناصب ☼ والوجه المنع لان اختصاص ذى التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم منه معاملة المرخم ولا كذلك ذوى الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يتلبس بالمذكر (وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم ٩ مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدى اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم ايضا لان له مذكرا فيشتبه به واما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به (وقال المصنف الظاهر جواز الضم فى نحو قائمة علما كان اولا (اقول لاشك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ماذكره غيره لان جميعها مشروط

(بالعلمية)

٥ قوله (كما فى مستماح ومستميح) محت الرجل محا اعطيته واستمحته سألته العطاء

٦ قوله (كنهور ومشريف) الكنهور العظيم من السحاب والشرياف ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع يقال شريفة الزرع اذا قطعت شريافه

٧ قوله (ملحقين بجردحل) الجردحل العظيم من الابل الضخم

٨ قوله (كعليق وقبيط العليق مثال القبيط نبت يتعلق بالشجر يقال له بالفارسية سرند وربما قالوا العليق مثال القبيطى الناطف وكذلك القبيط والقبيطاء بالتخفيف والمد يقال اذا خففت مددت واذا شددت قصرت

٩ قوله (مطلقا) اى على اللغتين

بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ماذكر على نية الضم كان اولا والافلا (والفراء يحذف الساكن ايضا فى الاسم الذى قبل اخره ساكن ٣ نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ (والكوفيون يحذفون ٤ فى نحو حولايا ويزدرايا الاحرف الثلاثة اعنى الالفين مع الياء التى بينهما كزيادة الجمع (والبصريون يجتزئون بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبله بحركته من الحذف (قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير) لما اريد حذف شئ منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظمين متصلين ٥ عنده فهو اقبل للفك من مفاصل المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت ياخمسة اقبل وفى الوقف تقلب التاء هاء فى اللغتين ولاتخليه تاء لانها تلك التاء التى كانت فى خمسة قبل ان يضم اليها عشر كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين قلت فى الوقف يامسلمه بالها لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التأنيث الا فى بعض اللغات (قالوا فاذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثنى عشر واثنتى عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنين ومن ثمه لايضاف اثناعشر كما يضاف ثلاثة عشر واخواتها كما يجئ فى باب المركب (قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثانى اسم برأسه ولايلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها مع النون (قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد) اى غير ماحذف منه حرفان وهو ذو زيادتين فى حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ماحذف منه كلمة وهو المركب ❊ قوله (وهو فى حكم الثابت على الاكثر فيقال ياحار ويائمو وياكرو وقد يجعل اسما برأسه فيقال ياحار ويائمى وياكرا) اى المحذوف للترخيم فى حكم ماثبت فيبقى الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ماكان عليه وكان القياس ان يكون جعل مابقى بعد الترخيم اسما برأسه وهو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما فى عصا وقاض فى حكم الثابت فلذا بقى ماقبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم تغن بالامس فلذا صار ماقبل المحذوف فى نحو غد ويد ودم معتقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف فى النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذى فيه ادنى ثقل لكونه فى صورة المنقوص مارأيت وفى نحو يازيد بن عمرو ماهو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء مع كثرته فى الكلام ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغى الى مايجئ بعده من الكلام المنادى له فصار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم فى الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب (ومن جعله اسما برأسه نظرا الى انه وان كان قياسيا

---

٣ قوله (هرقل وسبطر) هرقل ملك الروم على وزن خندف ويقال ايضا هرقل على وزن دمشق واسد سبطر على وزن هزبر اى يمتد عند الوثبة

٤ قوله (فى نحو حولايا ويزدرايا) لكنهم يقلبونها همزة فيقولون يا حولاء على اللغة القليلة كما سيأتى فى ترخيم شقاوة وخزاية

٥ اى عند التركيب

مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوى الثبوت لم يغير مابقى الا فى مواضع بعضها مختلف فيه و بعضها متفق عليه فنهـا اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه (قال الجمهور فى نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يااعلى وياقاضى برجوع الالف والياء لانه زال فى اللفظ السـاكن الاخير الذى حذفا له (وقال المصنف ونعم ماقال لوقيل يااعل وياقاض فى هذه اللغة لم يبعد لان السـاكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف فى رد الالف والياء فى اللغة القليلة اى لغة الضم لزوال السـاكنين لفظا وتقديرا (ومنها اسم بقى بعد المحذوف منه حرف اصلى السكون كان مدغما فى ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف السـاكن ماقبله من الفتحة والالف فتقول يا اسحار بالفتح لانه التقى سـاكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما فى قوله ※ عجبت لمولود وليس له اب ※ وذى ولد لم يلده ابوان ※ وقولهم انطلق فى تخفيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم رائه على نية الاستقلال شابه الفعل الذى هو الاصل فى التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لماقبله كما تبع فى الفعل وصيانة له من الكسر ماامكن نحو لم يلده وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار (وغير سيبويه يجيز فى نحو اسحار مرخما الكسر ايضا للساكنين ٢ على حاله على هذه اللغة اى الكثيرة كما فى هرق (والفراء يحذف الراء الاولى ايضا فى اسحار مع الالف قبلها والسـاكن المدغم فى نحو ٣ ارزب بنـاء على اصله فى هرق فاما اذا لم يكن المدغم اصلى السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم سـاكنان اتفاقا منهم تقول فى المسمى بتحاب ياتحاب وفى راد ياراد وفى مضار اسم مفعول يامضار وان لم يلزم سـاكنان فالنحاة يبقون السـاكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت (اوالفراء يرد السـاكن الى اصل حركته لانه لايرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير فى الترخيم ٤ فيقول يامحمر بكسر الراء ويامقر بسكون القاف وبفتح العين فى مقر ولايحذف الحرف السـاكن كما فى نحو ٥ خدب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك فى خدب اذ لم يكن للسـاكن اصل فى الحركة (وماذهب اليـه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور فى قولهم ياقاضى ويااعلى فى المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسى فرق بينهما بان للياء فى قاضى اصلا فى الثبوت فى بعض المواضع نحو رأيت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر فى محمر فانه لم يثبت فى موضع من المواضع (ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوى الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول ياثمو لان الواو فى التقدير ليس اخر الكلمة (ومنع الفراء من ذلك لان الواو فى الظـاهر اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال فى ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لايجوز ابقاء الحرف السـاكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل حرف محذوف ثمود فى حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز ياعم وياسـع وياعم فى ترخيم عمود وسعيد وعماد كما مر (واذا جعل المرخم اسما برأسـه ضم ماقبل المحذوف لفظا ان

(كان)

---

٢ وهو اولى لكونه اسما واما ان لم يكن قبل المدغم ساكن آخر نحو
٣ ارزب
٤ قوله (فيقـول يامحمر بكسر الراء ويامقر بسكون القاف وفتح العين فى مقراء) اى الراء التى هى عين الكلمة
٥ وخدب فيبقى الساكن على حاله نسخه
٢ ومنهم من يجيزا بقاؤه على حاله نسخه
٣ قـوله (نحو ارزب) ركب ارزب اى ضخم والركب منبت العانة
٤ قوله (وخدب) رجل خدب اى ضخم

كان صحيحا او فى حكمه نحو ياحار ٢ ويامرو وياقرى فى حارث ومروة وقرية وتقديرا ان كان ياء مكسورا ماقبلها او الفا نحو ياقاضى ويامشترا فى قاضية ومشتراة وان كان واوا بعد ضمة كما فى قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو ياقلنسى وياثمى وفى الكثيرة قلت ياثمو وياقلنسو لانه لم يأت فى كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازى والادلى لما يجئ فى التصريف فى باب الاعلال والمنادى فى حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ماقبل المحذوف ياء او واوا بعد فتحة قلبتها الفا تقول فى غليان ونزوان ياغلى ويانزا وفى الكثيرة ياغلى ويانزو لانك اذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجئ فى التصريف ان شاء الله تعالى (وان كان واوا او ياء بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شقاء ٣ ويا خزاء فى شقاوة وخزاية وفى الكثيرة ياشقاو ويا خزاى لان كل واو وياء تطرفت بعد الف زائدة قلبت الفا ثم همزة كما فى رداء وكساء لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفتا كما يجئ فى التصريف (وان كان ماقبل المحذوف ثانى الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ماحذف من الاصول رددته لاما كان كيا شاة فى ترخيم شاه او فاء كما تقول فى ترخيم شيه ودية ياوشى وياودى برد العين الى سكونها عند الاخفش وياوشى وياودى بابقاء حركة العين عند سيبويه والاول اولى لان تحريك العين انما كان لحذف الفاء كما يجئ فى باب النسب فان الاخفش يقول وشى وسيبويه وشوى وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثانى ذا اللين ٤ كما تقول يالاء فى المسمى بلات وان لم يكن الثانى حرف لين لم ترد المحذف كما تقول ياثب وياعد فى ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجئ فى المعربات ٥ اسم ثانية حرف لين ٦ لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد (وان ادت هذه اللغة اى الفلى الى قلب مالا يكون منقلبا كما يرخم حبليان وحبلوى فقد ذكر المبرد انها لاتجوز اذن لانها تؤدى الى كون الف فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم يعهد الا التأنيث غير منقلبة عن شئ (وقياس قول الاخفش جوازها لانه يكون اذن ملحقا ٧ بجخدب بفتح الدال (واما السيرافى فاجازها وان لم يثبت فعللا قال لان هذا شئ عرض وليس بنية اصلية (وكذا ذكر المبرد عن المازنى فى كل مادى نية الاستقلال فيه الى وزن لا نظير له انه لا يرخم الا على نية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق ٨ وقذعمل وسعود وهند لع وعنفوان (واجاز السيرافى ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا ان تقول فى منصور على نية الاستقلال يامنص ٩ وفى خضم ياخض مع ان مفع وفع ليسا من ابنيتهم فتقول ياطيلس ويافرزدو ياقذعم وياسعى وياهندل وياعنفى فالواو اذا رخمت صحراوى على الفلى قلبت الواو همزة فلو ازلته عن النداء لصرفته لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التأنيث بل هى منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمز المنقلب عن الف التأنيث فبعد التأنيث فيها والاولى ان لاتصرفه نظرا

٢ قوله (ويامرو) المر وحجارة بيض براقة يقدح منها النار الواحدة مروة وبها سميت المروة بمكة

٣ قوله (ويا خزاء) اى خزى خزاية اى استحيى فهو خزيان

٤ قوله (كما تقول يالاء فى المسمى بلات) هى كلمة لازيدت عليها التاء

٥ قوله (اسم) على حرفين

٦ لم يرد المحذوف. نسخه

٨ قوله (بجخدب) الجخدب ضرب من الجنادب وهو الاخضر الطويل والجخدب ايضا الجمل الضخم

٧ وقوله (وقذعمل) القذعمل والقذعملة الضخم من الابل ويقال ماعنده قذعملة اى شئ

٩ قوله (وفى خضم ياخض) خضم على وزن بقم اسم رجل ابى قبيلة وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم سموا بذلك لكثرة الخضم وهو المضغ فيهم

الى الاصل * قوله (وقد استعملوا صيغة النداء فى ٢ المندوب وهو المتفجع عليه بيا اووا واختص بوا وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف فى اخره) هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده (قوله المتفجع عليه) دخل فيه المجرور ٣فى نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا اووا اخرج وكل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الاحرف النداء المشهور اعنى يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت فى جميع انواعه وقد اخل المصنف باحد قسمى المندوب وهو المتوجع منه نحو واحزنا ووا ويلا وواثبورا (قوله واختص بوا) يعنى اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوا زيد مختص بالندبة ويا زيد مشتر بين الندبة والنداء (وقيل قد يستعملوا فى النداء المحض وهو قليل (قوله وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى) فيقال وازيدواعبدالله واطالعا جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى فى الاصل لحقه معنى الندبة (وقال المصنف بناء على مذهبه اعنى ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه ٤كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى فى المندوب لاشتراكهما فى معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما فى امر عام كقولهم فى باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له فى معنى الاختصاص كما سيجئ (قوله ولك زيادة الالف فى اخره) اى لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا اووا (وقال الاندلسى يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها تقول يا محمدياعلى بلا الحاق (وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة نحو يازيد ووازيد ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب (قال ابن السراج تقول فى نداء البعيد يازيداه والهالك فى غاية البعد ومنه قولهم ياهناه فى المنادى غير المصرح باسمه * قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه وواغلامكموه) اخر الكلمة لا يخلوا من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان تكون حركته اعرابية اولا والمعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجلاه فى المسمى بضرب الرجل وكذا واضربت الرجلاه وواغلام الرجلاه (والفراء يجوز اتباع المدة للحركات ٥ قياسا على مدة الانكار نحو واضرب الرجلوه وواعبد الملكيه ولم يثبت (وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه فى الواو والياء فلا تقلب الالف واو ولا ياء الا لضرورة كما يجئ واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء وللفراء ان يقول الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم تكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما فى قطام وحذام وحيث اعلاما

٢ قوله (المندوب) من ندب الميت اى بكى عليه وعدد محاسنه ليعلم الناس انه اصابه امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه فى التفجع

٣ قوله (فى نحو تفجعت على زيد) اى توجعت

٤ قوله (كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال

٥ قوله (قياسا على مدة الانكار) مدة الانكار تتبع حركة الاخر فيقال فى هذا عمرا عمروه وفى رأيت عثمان اعثماناه وفى مررت بخدام اخداميه وان كان الاخر ساكنا حرك بالكسر ثم تبعته المدة كقولك فى جاء نى زيد ازيد نيه ومعناها انكار ان يكون الامر على مازعم المخاطب اوانكار ان يكون الامر على خلاف مازعمه

مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل فى مدالندبة كما ذكرنا فلا تقلب الا اللبس (قال الاندلسى والمصنف تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها (قال سيبويه وتقول فى ندبة يازيدو ياغلام يعنى ماسقط منه ياء الاضافة وازيداه وواغلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة فى يازيد (قلت ولواخترنا ههنا مختار الاندلسى اتباع المدة للحركة غير الاعرابية كان اولى ٦ لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعدالنون التثنية التى بعدالالف اكثر من سلامتها فوازيدانيه اكثر من وازيدناه لئلا يشتبه المثنى بفعلان واما التى بعدالياء فالالف هو الوجه نحو قوله و اجمجمتى الشاميتيناه وان كانت الحركة غير اعرابية وادى الالف الى اللبس اتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه فى غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب ووامنهوه فى المسمى بمنه لئلا يلتبس بالمسمى بمنها ولا يجوز فى النداء المحض ياغلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معافى حالة (واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا فى الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه والساكن لا يخلو اما ان يكون تنوينا اوالفا او واوا اوياء اوميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه وانما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى الذى هو محل التخفيف (واجاز الفراء فى التنوين المندوب ثلاثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل الف الندبة والثانى حذفها للساكنين واتباع المدة حركة ماقبلها نحو واغلام زيديه بناء على مذهبه فى جواز اتباع مدة الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما فى مدة الانكار (وماذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا حذفتها الالف الندبة عند النحاة نحو وامعلاه واغلامكماه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجئ فى التصريف (وقال المصنف بل استغنى بها عن الف الندبة وان كان واوا اوياء فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو ياقاضياه وياراضياه ويارامياه ويا يرمياه ٧ وياسمندواه واما اذا ندبت ياغلامى بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه ياغلامياه لان اصلها الفتح عنده (واجاز المبرد ياغلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها فى المضاف الى المضاف الى الياء نحو وا انقطاع ظهراه (قال السيرافى والقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين (قال المصنف الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه اوجه امالان اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يجئ واما لان السكون العارض فيه كالاصلى بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلبها لها الف المقصور نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية فى المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لا تلزم المندوب (اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه (واما قوله السكون العارض فيه كالاصلى فنقول ذلك فى الالف لكونها كالف الندبة فى الصورة فجاز ان يغنى عنها كما ذهبت اليه واما الياء فلا لقولك ياقاضياه فى ياقاضى وان لم يكن للواو والياء اصل فى الحركة فان كانتا مدتين اى ماقبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه ووا اخا غلامهى ووا اضربوا ووا اضربى اذا سمى بهما فانك تكتفى بما فيهما من المد عن الف الندبة

---

٦ (قوله لحصول اللبس) لاحتمال ان يكون المراد ندبة ياغلام بالضم ٧ (قوله وياسمندواه) لم اجد هذه الكلمة مستعملة جنسا كيف ولو كانت اسم جنس لوجب قلب الواو ياء كما هو القياس الواجب الاطراد وجعلها علما مرتجلا او اعجميا مشكل ايضا لانها معربة اذ لاوجه لبنائها فيجب القلب ايضا وغاية ما يتكلف لتصحيحها ان تجعل اعجمية محكية على حالها فلا يرد وجوب القلب لكن يبقى الكلام فى ان الحركة مقدرة على الواو او الكلمة بتمامها فى محل التحرك وقد يتوهم انها تصحيف سندو علما منقولا عن الفعل لكنها ح يكون جملة محكية على حالها فلا تكون الحركة مقدرة بل محكية وقد صرح بان واو ضربوا لا اصل لها فى الحركة ولو مثل بيدعوا علما لكان اقرب وقد ضرب فى بعض النسخ على هذه الكلمة والله اعلم بالصواب م قال الشيخ لم يظهر لى معناه

لكون مدهما اصليا بخلاف مد نحو ياقاضي فان اصل هذه الياء الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لايؤتى بها مع انه ليس في اخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان في اخره مد اصلي وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو واقائلوه وياقاتل كياه واما ميم الجمع فلا يأتى بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكموه ووا اخاغلامهمى والواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا في الجمع للاستثقال كما يجئ في المضمرات ردتا لمد الندبة واستغنى بهما عن الف الندبة كما قلنا ٢ في غلامهوو غلامهى واما الف المد فقلبتا واوا وياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الفا نحو يامناه في المسمى بمن (وسيبويه يجيز نحو وافنسروناه اذلا منع (وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكور ان اعربته بالحروف لايجوز ندبته كما لايجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وازيدوناه وان اعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد اذن من ان تلزمه الياء كما يجئ في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيديناه وافنسريناه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس بشي اذلا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيما امتنعا فيه (وتقول في المسمى باثنى عشر عند سيبويه وا اثناعشراه بالالف في اثنى لانه غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانك قلت وا اثنان (وقال الكوفيون وا اثنى عشراه بالياء تشبيها له بالمضاف لان نون المثنى لا تسقط الا في الاضافة فكانه مضاف (واجاز ابن كيسان الوجهين ❊ قوله (ولك الهاء في الوقف) يعني ان الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت اوياء او الفا جائز في الوقف لا واجب (وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو ياغلاماو ينبغي ان لا يجب عند هذا القائل معوا لانها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ماقال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف كما مر فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة (وانما الحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد ولاسيما الالف لخفائها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في غلاميه على ما يجئ في بابه من التصريف وهذه الهاء تحذف وصلا وربما ثبتت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما (وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال ❊ يامرحباه بحمار ٣ ناجية ❊ والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره ❊ قوله (ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيد الطويلاه خلافا ليونس) هذا الذى ذكر في المتفجع عليه واما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وليست بمعروفة ويعني بالمعروف المشهور علما كان اولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه (وانما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لايلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما او كان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول ياضاربا زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه

٢ في منهو نسخه

٣ قوله (ناجية) الناجية السريعة تنجو بمن ركبها

(المتفجع)

المتفجع عليه واشتهر به وكذلك ياحسنا وجهوه فى المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب فى الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو الحقت مدتها المضاف لانفك من المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حب رمانى وان لم تكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول فى المضارع للمضاف واطالعا جبلاه وكذا تلحقها اخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه (وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه (وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها اخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته (وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظ او اتصاله بها فى المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان فى اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها (وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى الشاميتناه والجمجمة القدح (وحكى الكوفيون وارجلا مسجاه (وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين (وحكى الاندلسى عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب فى الوصل نحو وازيدا ياهذا * قوله (ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب نحو ﴿ يوسف اعرض عن هذا ﴾ وايها الرجل وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرى) يعنى بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل اولم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه اولا (وانما لاتحذفه من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا فى المعرفة لانها مقصودة قصدها (وانما لاتحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذهى اذن حرف تعريف وحرف التعريف لايحذف مما تعرف به حتى لايظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لاتحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذهى مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغى ان لايحذف من اى ايضا اذهو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لايجوز الحذف من يا ايهذا من غير ان تصف هذا بذى اللام كما لايجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار فى حذف حرف النداء من اى بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايهذا الرجل (وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان

متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل من انه موضوع فى الاصل لما يشار اليه للمخاطب و بين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج فى النداء عن ذلك الاصل و جعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره و جعله مخاطبا وهى حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى ﴿ ثم انتم هؤلاء ﴾ وليس فى الاية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يجئ فى الحروف فبقى على هذا من المعارف التى يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اى معرفة كانت والموصولات واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك تقول فى الموصولات من لا يزال محسنا احسن الى ٢ (ومن قال فى ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اى يلزمه جواز الحذف فى ياغلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فللمبالغة فى تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما منادیان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما فى النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزم الفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين هما منها (ولم يذكر المصنف لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهى منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه فى آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باى او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف منه ٢ لئلا يكون اجحافا (قوله اصبح ليل) اى ادخل فى الصباح وصر صحاقا لته ام جندب زوجة امرئ القيس ٣ تبرما به وكان مفركا ويقال انه سألها عن سبب تفريكهن له فقالت له لانك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطئ الافاقة (قوله ٤ اطرق كرا)رقية يصيدون بها الكرى يقولون ※ اطرق كرا ان النعام فى القرى ※ ما ان ارى هنا كرا ※ فيسكن و يطرق حتى يصاد وهذه مثل رقية الضبع حامرى ام عامرى والمعنى ان النعام الذى هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا (ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق) قاله شخص وقع فى الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل ٥ وانت مقمر اى انت آمن من ان اغتالك ففيم استعجالك فى الاسر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا ※ قوله (وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الا يا اسجدوا) المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا كما تقدم (قوله الا يا اسجدوا) بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اى ياقوم اسجدوا ومن قرأ الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب اى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة اونقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اى قصدهم عن السجود ويجوز

(ان يكون)

٢ قوله (قوله لئلا يكون اجحافا) اجحف به اى ذهب به وسيل جحاف بالضم اذا جرف كل شئ وذهب به

٣ قوله (تبرما به وكان مفركا) برم به بالكسر اذا سئمه وكذا تبرم به وفركت المرأة زوجها فركا اى ابغضته وكذا فركها زوجها ولم تسمع هذه اللفظة فى غير الزوجين ويقال رجل مفرك بالتشديد للذى تبغضه النساء

٤ قوله (اطرق كرا رقية) وفى المثل اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة فى القرى يضرب للمعجب بنفسه يقال اطرق اذا ارخى عينيه ينظر الى الارض

٥ قوله (وانت مقمر) يقال اقمرنا اى طلع علينا القمر

ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لازائدة اى فزين لهم الشيطان ان يسجدوا هذا ❊ واعلم انه قد جاء اسماء لاتستعمل فى غير النداء وهى فل وفلة وليس فل ترخيم فلان والالم يجز فى المذكر الايافلا الاعلى مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو ياعم فى ياعماد ولو كان ترخيم فلان لقيل فى المؤنث يافلا بحذف تاء فلانة ومن ذلك يامكرمان ويا ملامان ويا نومان اى يا كريم ويا لئيم ويا نائم كذا يا ملكعان اى يالكع وكل ماهو على مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ماهو على فعل فى سب المذكر وفعال فى سب المؤنث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع و فعال هذه قياسية عند سيبويه كالتى بمعنى الامر من الثلاثى وكذا فعل فى مذكرها ومفعلان سماعى وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله ❊ ٦ فى لجة امسك فلانا عن فل ❊ وقال ❊ اطوف ماأطوف ثم آوى ❊ الى بيت قعيدته لكاع ❊ ويسمع شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا و مما اصله النداء باب الاختصاص وذلك ان تأتى باى وتجريه مجراه فى النداء من ضمه والمجئ بهاء التنبيه فى مقام المضاف اليه ووصف اى بذى اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا وانى او المشارك فيه نحو نحن وانا الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه و هو اما فى معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى انا اختص من بين الرجال باكرام الضيف او فى معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا بالمسكنة من بين الرجال اولمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لاللافتخار ولاللتصاغر نحو انا ادخل ايهاالرجل ونحن نقرأ ايهاالقوم فكل هذا فى صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اى هو مادل عليه ضمير المتكلم السابق لاالمخاطب وانمانقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذالمنادى ايضامختص بالخطاب من بين امثاله ولايجوز فى باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اى لانه لم يبق فيه معنى النداء لاحقيقة كما فى يازيد ولا مجازا كمابقى فى المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء فى الخالى عن معناه بالكلية وحال ظاهراى ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثانى كحالهما فى النداء لكن بمجموع نحو ايها الرجل فى باب الاختصاص فى محل النصب لوقوعه موقع الحال اى مختصا من بين الرجال وهذا كماقيل فى نحو سواء اقمت ام قعدت ان اقمت اوقعدت وان كان فى الظاهر جملة معطوفة على جملة الاانه فى الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم آخر اى سواء قيامك وقعودك كما يجئ فى باب حروف العطف وقديقوم مقام اى المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور امامعرف باللام نحو نحن العرب اقرى للنزل اومضاف نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ❊ ٧ انا معاشر الانبياء فانك فينابك ❊ اى قلة كلام و قولهم نحو آل فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قال ❊ بنا تميما ٨ يكشف الضباب ❊ قال ابو عمر وان العرب نصبت فى الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبنى قال ❊ انا بنى ضبة

٦ قوله (فى لجة امسك فلانا عن فل) سابقه ❊ تثير ايديها عجاج القسطل ❊ اذعصبت فى العطن المغربل ❊ تدافع الشيب ولم تقتل ❊ فى لجة البيت فقوله عجاج اى الغبار والدخان ايضا و قوله القسطل بالسين والصاد ايضا الغبار وقوله عصبت اجتمعت و تدافع الشيب اى يدافعن تدافع الشيب وقوله فى لجة اختلاط الاصوات واماقوله ولم يقتل من الاقتتال واصله تقتتل فلما اريد ادغام التاء فى التاء سكنت الاولى ومعنى البيت اذا اجتمعت الابل فى عطن له تراب كالدقيق المغربل ارتفع الغبار من ايديهن لدفع بعضهن بعضا على الماء تدافع الشيوخ ذوى الاحلام ولا يقتلن و قد كثر اصوات الرعاة لقول بعضهم لبعض امسك البعير الفلانى عن البعير لئلا يضره

٧ (قوله انامعاشر الانبياء فينابك ء) بكأت الناقة او الشاة تبكأ بكاء اى قل لبنها

٨ (وقوله يكشف الضباب) الضباب الغبار

لانفر* اقول لاشك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا فى باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها (قال المصنف المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا اللام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بيا المقدرة كما فى ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعنى او اخص اوامدح قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا (ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام فى نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لايظهر فى باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام وقد يأتى الاختصاص الذى باللام او الاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة اتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو ﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾ او الترحم نحو قوله * ٢ لنا يوم وللكروان يوم * تطير البائسات ولا نطير * وقوله * ويأوى الى نسوة عطل * وشعثا مراضيع مثل السعالى * بفعل لايظهر وهو اعنى او اخص فى الجميع او امدح واذم وارحم كل فى موضعه هذا ما قيل (ولو قيل فى الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لان فى الجميع معنى الاختصاص فتكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ماهو المراد مما قبله نحو قوله تعالى ﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾ ينصب عليه ٣ ما يشبه به فى القبح شئ مما قبله كقوله * ٤ لحى الله جرما كلما ذر شارق * وجوه كلاب ٥ هارشت فازبأرت * وقال * ٦ اقارع عوف لا احاول غيرها * وجوه قرود تبتغى من تجادع * واعلم انه ليس لك فى قولك يا ايها الرجل وعبدالله المسلمين وعبدالله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبدالله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ماسراباك واخب اخوك الصالحين فاما ان تنصبه على المدح او ترفعه عليه اى هما المسلمان واعنى الصالحين كما يجئ فى باب النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظى يرفع او ينصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعانى والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف * قوله (الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اى ضربت وجاوزت وآهنت ولابست)

(انما)

٢ (قوله لنا يوم وللكروان يوم تطير البائسات) اى الكروان والتأنيث باعتبار قصد الافراد من الجنس والبائسات نصب على الاختصاص يقال بئس الرجل يبأس بؤسا اشتدت حاجته ٣ لفظة ما مرفوعة ينصب اى اسم وشئ مرفوع يشبه ٤ (قوله لحى الله) لحاه الله اى قبحه ولعنه اى ابعده ٥ (قوله هارشت فازبأرت) الهراش والمهارشة بالكلاب تحريش بعضها على بعض وازبأرت الكلاب تنفشت وازبأر الشعر انتفش ٦ (قوله وقال اقارع) الا قارع الشداد والقارعة الشديدة من شدائد الدهر

انما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقرير الناصب ليفسره فاظهار الفعل يغنى عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع فى نحو قوله تعالى ﴿ وان احد من المشركين استجارك ﴾ كما ذكرنا فى باب الفاعل (وهذا عند الكسائى والفراء ليس مما ناصبه مضمر بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه امالذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل فى زيدا كما انه عامل فى ضميره واما لغيره ان اختل ٧ المعنى بتسليطه عليه فالعامل فيه مادل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما فى زيدا مررت به وعمروا ضربت اخاه فالعامل فى زيدا هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفى عمرا ضربت اخاه لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم فى الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما (وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد فى ذلك المفعول وفى ضميره معا فى حالة واحدة لان الضمير فى المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد ايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تأكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا فى جميع المثل وليس كذا ٨ الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه (ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا فالضمير فى زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور فى زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه فى قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف من زيدا اى متعلق زيد ضربت اخاه وكذا فى قولك زيدا ضربت عمرا فى داره وزيدا لقيت عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمرا فى داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا فى دار زيد وبقولك عمرو او اخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك هو واخو زيد وان كانت الملابسة فى الصورتين بعيدة كما يجئ فى مذهب البصريين ايضا (واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره مابعده قياسا على المرفوع فى نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع فى مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم فى باب الفاعل (ولا يجوز للكوفى ان يرتكب ان ارتفاع امرء بهلك المؤخر كما ارتكب فى هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتأخر ٩ لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ماقبله (قوله كل اسم بعده فعل) احتراز عن نحو زيدا ابوك ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه (قوله او شبهه) ليشمل نحو زيدا انا ضاربه او انا محبوس عليه ويعنى بشبه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا فى هذا الباب لان مالا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجئ ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ماقبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء

٧ احدهما نسخه قوله اخاه ليس فى نسخته

٨ قوله (الا يرى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه آه) قيل عليه ان لم تقدر عاملا فى زيدا يلزم دخول العامل اولا فى البدل وهو غير سائغ وان قدرت عاملا فيه فقد حصل المطلوب اذ المقصود تقدير ناصب ويطرد هذا فى جميع المثل نسخه

قوله (ولو كان الضمير راجعا الى المنصوب المقدم لم يجز ليس فى نسخته

٩ قوله (لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ماقبله) قيل فيه نظر

فسر الرافع او الناصب نحو ان زيد قام وان زيدا ضربته (ولابد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيدا هند ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو (و كذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربه العمران وما زيد ضاربه البكران والا لم ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا يضربه العمران (قوله مشتغل عنه بضميره) اى مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اى انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال انه اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر من مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره اى لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه (قوله او متعلقه) اى مشتغل بضميره او بما يتعلق به ذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا بعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه واما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله ※ فكلا اراهم اصبحوا يعقلونه ※ صحيحات مال ٢ طالعات بمخرم ※ مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته اومررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الاترى انك تقول هندا ضربت من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها (واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره ٣ وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيدا انى ضربته وعمرو ليتك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا (ومن الواجب تصدرها كم نحو زيد كم ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته وأضربته وكذا العرض نحو زيدا لا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلاّ ضربته والاّ ولولا اولوما وكذا الا للتمني نحو هندا لا رجل يضربها ولام الابتدأ نحو زيد لعمر ويضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ماضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال ※ قد اصبحت ام الخيار تدعى ※ على ذنبا كله لم اصنع ※ يروى برفع كله

٢ قوله (طالعات بمخرم) المخرم بكسر الراء منقطع انف الجبل والجمع المخارم

٣ قوله (لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه (وانما جمعهما لان حاصلهما واحد كامر

ونصبه امالن فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيرها معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريدان لا تخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته (ومن الواجب تصدرها حرف الشرط نحو زيدان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين على ما يجئ في بابه (واما الكوفيين فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضرب (واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه او ايكم يضربها) واحترز به ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل في نحو زيد انت اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذهما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تأويل اسم مفرد فلو عملتا فيهما لكان كل واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاما فالرفع اذن واجب في نحو ايهم اضربه حر على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيد ان تضربه خير وزيد رجل يضربه موفق وانما لم تعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتأثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع في ما رجل الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة جملة مستأنفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله (وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا

لم يضرب الاهو وانما لم يجز الاول اعنى نحو زيدا ضرب ولا العكس اعنى كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لايكون التخالف المعنوى بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا (ونحو نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين فى مثله ولما لم يكن المفعول الاول فى باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول فى المعنى هو مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول كما يجئ فى بابه جاز نحو زيد ظنه قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا وظن مسندا الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ماهو فى صورة المفعول مع تأخره رتبة واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الا كما بين قبل (واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز ان تقول فى الفاعل زيدا لم يضرب الاهو وفى المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه مالا يجوز فى المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد ومثله لاتضرب الا اياك ولا يجوز مثله فى المتصلين هذا (وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر (وكذا اجاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل فى المفسر نحو التى ضربت زيدا ضرب اى ضرب زيد التى ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربة زيد ضرب (ومنع الفراء المسئلتين وينبغى لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المقدم للفاعل فى نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه كجزء المضاف فيكون معه فى نية التقديم كما كان معه فى نية التأخير فى ضرب غلامه زيدا (والذى ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا الفاعل وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفراء اذ السماع فى المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا اما نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيد سيده فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الاخر فلا يستنكر (وكذا يحترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دلائل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اى يكون شئ مما قبلها من ذيول ما بعدها

واما نحو قوله تعالى ﴿ اذا جاء نصر الله والفتح ﴾ الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اى فى اذا على المذهب الصحيح كما يجئ فى الظروف المبنية ان العامل فى اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجئ تحقيقه فى الظروف المبنية واما نحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر ﴾ وقوله تعالى ﴿ واما بنعمة ربك فحدث ﴾ فالفاء فى الجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذى نذكره فى حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ على مذهب المبرد كما يجئ ونحو قوله كل رجل يأتينى فانا اكرمه لانها فاء السببية الواقعة موقعها اذ هى داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفاء لا غير كالجزاء بلى لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اى ان الاصل اما يكن شئ فاجلدوا الزانية والزانى ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث ﴾ كما يجئ فى حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما فى قوله تعالى ﴿ فليذوقوه ﴾ على بعض التأويلات ويجوز ان يكون بتقدير هذا كذا فليذوقوه وبمعنى اما هذا فليذوقوه وبمعنى هذا حميم فليذوقوه (ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذى لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته وذيوله فخرج على هذا ايضا قوله تعالى ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى فاجلدوا وكذا يخرج زيد اضربنّه او لا تضربنّه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم (قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا قبل ما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض عن الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم يشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم اعنى بضميره او متعلقه لنصبه فما لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا زبدة كلامهم (فان قيل اشتراط هذا القول يقتضى فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر ويؤدى الى صحة مذهب الكسائى والفراء اى ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب فى اطراده فى مفسر عامل الرفع فى نحو ﴿ ان امرؤ هلك ﴾ اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله (قيل ان الاصل فى المفسر ان يصلح للعمل فى معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محمل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محمل اخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا ففى نحو زيد هل ضربته وهلا ضربته للفعل محمل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل فى زيد فاما فى نحو ﴿ ان امرؤ هلك ﴾ ولو ذات سوار لطمتنى ﴿

فلم يكن للفعل محمل آخر اذلو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ٢ ولايجوز فعلى ماتقرر لايحمل الفعل على التفسير فى زيدقام لما لم يضطر اليه (وكذا فى ازيدقام بل نقول زيد مبتدأ لافاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذالهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمى (واختار الاخفش فى نحوا زيدقام ان يرفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام (ومن ثم قال سيبويه فى نحوأ انت زيدضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدأ لافاعل على ماقدمناه فبقى خبر المبتدأ وهو زيدضربته بلاهمزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لماسنبين فى شرح قوله عندعدم قرينة خلافه (واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحوأ اليوم زيدا ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان تقدر داخلة على فعل (وقال الاخفش فى أانت زيد ضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اى اضربت زيدا ضربته فلما حذفت الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ادق بناء على ان الفعل الذى لايصلح للعمل بنفسه لايحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة (ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية فى نحو زيدقام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لايكون الافعلا اذلا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الابعد حرف لازم للفعل كحرفى الشرط وحروف التحضيض (واما مفسر الناصب فقديكون شبه فعل لانه قديفسره بلاضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيدا انا ضاربه (قوله او مناسبه لنصبه) ليس فى اكثر النسخ هذه اللفظة اعنى او مناسبه والظاهر انها ملحقة ولم تكن فى الاصل اذالمصنف لم يتعرض لها فى الشرح والحق انه لابد منها والاخرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لابد ههنا من مناسب حتى ينصب زيدا الا ان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيدا فى هذا الموضع لنصبه لكن لايصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن يطلب فى موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لايمكنه ان يتعدى اليه الابحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى ﴿ فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة ﴾ والثانى ان لايكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقرير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول فى زيدا ضربت غلامه زيدا ضربت اى غلام زيد فنقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثانى ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم اخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم ايضا اولا يكون لايختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع

١ وذا لايجوز نسخ

قبله نحوازيد عمرا ضربه سيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعدزيد المبتدأ خبرا عنه اى ازيدضرب عمرا ضربه (والاخفش يجوّزارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد وعمرا مفعوله اى اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبيهما واما فى نحوان زيد عمرا ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحواليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا أبالسوط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوزان يتأخر عن الاسم المحدود قبل اسم آخروليس يجب ان يليه الفعل اوشبهه نحوأ الخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت محبوس عليه وقد يكتنفه اسمان نحوأ اليوم الخوان اللحم اكل عليه اوان زيد عمرا اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين اواكثر نحوازيدا اخاه ضربته اى اهنت زيدا ضربته اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اى لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته (قوله ينصب بفعل يفسره مابعده) التفسير كما ذكر على ضربين اما ان يكون المفسرعين لفظ المفسر كزيدا ضربته اى ضربت زيدا ضربته اويكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما فى مررت به وضربت غلامه وحبست عليه وهذا الثانى على ثلاثة اقسام ٢ لانه ان امكن ان يقدر ماهو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اى معمول كان فهو الاولى نحوزيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا فى بك او فى به او فى بغلامك او فى باحيك او فى اى شئ كان لايتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذى نصبه ذلك الفعل المقدر فقدر ذلك المعنى وذلك نحوزيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اى معمول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ماجرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول كان وان لم يكن هذا الثانى ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد فى كل فعل مشتغل بضمير او بمتعلق الضمير اى متعلق كان ولنا ان نقول فى تعيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا فى ضمير الاسم المقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما فى ان زيد قام وان زيدا ضربته وان عمل فى الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيد مرّ به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا فى ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لوبس الخوان وان لابسته واما ان قلت ألخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس وفاعله ماسندت اليه الفعل المبنى للمفعول اى ألابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد (ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما فى ان زيد مر به وان زيدا مررت به اى ان جووز زيد وان جاوزت

٢ (قوله لانه ان امكن ان يقدر ماهو) هذا كلام جيد متين لكن عبارة المص فى شرحه هكذا وهذا المقدر ان يمكن تقديره مثل الفعل المذكور كان اولى مثل زيدا ضربته وان لم يمكن فمعناه مع معموله الخاص وان لم يمكن فمعناه مع معموله العام فقد جعل معناه مع معموله الخاص مقدما وذلك عكس ماذكره الشارح وقد فسرت عبارة المص بان المجاوزة معنى مررت مع معموله الخاص كمررت بك ومررت بزيد وان الاهانة معنى الضرب مع معموله العام كضربت النصارى لان ضرب المتكلم لجميع النصارى غير متصور

زيد' والافعل الملابسة كما ذكرنا فى أ الخوان اكل عليه وأ الخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا فى متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة ٥ مطلقا اى فيما عمل فيه بحرف الجر اوبنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اى ان لو بس زيد وان لابست زيدا وكذا فى ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه (ولك ان تفصل فتضمر فى العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور فتقول فى ان زيد ضرب غلامه وفى ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسير المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للتعلق المقدر وكذا فى نحو ان زيد لقى عمرو واخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه مع بعد معنى الملابسة ههنا كما تقدم فى مثل مذهب الكسائى (والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يتعذر اضمارها للمرفوع فى ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه وتضمر العامل فى متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد متعديا مع المضاف المذكور فنقول فى ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان التقدير ان جووز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اى ان لوبس زيد اكل على خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء فى جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف اوجار نحو أ اليوم زيدا ضربته وأ بالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل فى ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما فى ان زيد عمرا ضربه اى ان ضرب زيد عمرا ضربه فلا اشكال (وكذا فى ان زيدا عمرو ضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما فى ان اللحم الخوان اكل عليه ان لابس اللحم الخوان ❊ قوله (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجأة) حال الاسم المحدود لايعد واربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه اويجب نصبه اويستوى رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ماوجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجروربه تحقق فاعلية الفاعل بان يكون آلة الفعل نحو أ السوط ضرب به زيد لانه لا حقق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لايجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذى ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بلى مابعد اذا المفاجأة واجب الرفع فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجئ ❊ ثم اعلم ان المصنف ابتدأ بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع فى جميع مايجوز رفعه فى هذا الباب حتى لايظن ان رافعه فعل

٥ قوله (مطلقا آه) اى سواء كان هناك فعل متعد بنفسه بمعنى ذلك الفعل الذى عمل فى الضمير بواسطة حرف الجر اولا وحاصله ترك التصيل الذى اشار اليه بقوله ولك ان تفصل

كما ان ناصبه اذا نصب فعل (قوله عند عدم قرينة خلافه) الضمير فى خلافه للرفع وخلاف
الرفع النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر
فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار وكلامنا فى اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى
يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قراين النصب الموجبة له والقراين التى يختار معها
النصب والتى يتساوى معها الامران على ما يجئ شرحها ومثال ذلك زيد ضربته ولا يريد
مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه بل يريد
قرائن النصب التى سنذكرها على ما اشرنا اليه (وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير
لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوى
عندهم لم يظهر قط فى اللفظ حتى يقال حذف واضمر وعلى ما اخترنا فى رفع المبتدأ نقول انما
اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب (قوله او عند وجود اقوى منها) اى
عند وجود قرينة للرفع هى اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التى تجامع قرينة النصب
وتكون اقوى منها شيئان فقط على ماذكروا اما واذا المفاجأة اما اما فتجامع ثلاث قرائن للنصب
هى مع احديها مغلوبة ومع الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب على ما يأتى والاخريان عطف
الجملة التى بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع من قرائن
النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية
كما يجئ اما اما فانما يرجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح النصب
فى مثلهما بغير اما انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين
نحو قام زيد وعمرا اكرمته او لقصد التناسب بين السؤال والجواب فى كونهما فعليتين نحو زيدا
اكرمته فى جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمرو فقط
اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا فى جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التى
يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ماقبلها فلم يكن قصد التناسب معها
لكون وضعها لضد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعنى الاستيناف فرجعت بسببها الجملة
الى ما كانت فى الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما
فى الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله
تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ﴾ لكن عملها فى الصورتين
انها منعت مقتضى النصب من التأثير فبقى مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة
الكلام من الحذف والتقدير واما حتى نحو قوله ❊ القى الصحيفة كى يخفف رحله ❊
والزاد حتى نعله القاها ❊ فهى وان كانت يستأنف بعدها الكلام الا انها ليست
متمحضة للاستيناف كاما الا ترى انها لا تقع فى اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها
اولى فهى كسائر حروف العطف لظهورها فى ذلك الباب واما اذا كانت اما مع
الطلب وهو الامر والنهى والدعاء فقط لان سائر انواع الطلب نحو هل زيد ضربته

وزيدليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فامامع الثلاثة فهي مغلوبة نحو امازيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمرا فرحمه الله تعالى وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء خبرا للمبتدأ قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض (واما قوله تعالى ﴿ بل انتم لامرحبا بكم ﴾ فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا ضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته وعمرو الا تضربه واما قولهم ان قلة نحو زيدا ضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذي هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتملهما الا بتأويل بعيد مخرج للامر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيد اطلب منك ضربه فمنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ نحو ازيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب في خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي به فاعلا ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما بينا بقي التعارض في امازيدا فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير وترجيح الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجأة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون ان يتقدمها شيء كما تقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو (٦ وفيما قالوا نظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا تجئ بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم (وفي غير هذا الموضع يجب رفعها نحو زيد في الدار واذا عمرو اضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور ❊ قوله (ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب ٢ وبعد حرفي النفي والاستفهام و اذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي ٣ وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل ﴿ انا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور (قوله بالعطف على جملة فعلية) نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده

٦ قوله (وفيما قالوا نظر وذلك لانهم) في بعض الحواشي ان المناظرة التي جرت بين سيبويه والكسائي في فاذا هو هي او اياها تدل على الخلاف وسيتضح الحال في مباحث الظروف المبنية ٢ وبعد حرف الاستفهام وحرف النفي كذا في المقروة ٣ اذ هي مواقع الفعل نسخه

(وتجرده)

وتجرده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه (والظاهر ان الثانية اعتراضية لامعطوفة ٤ (قوله وبعد حرف النفى) هى لا وما وان نحو قوله ❊ ٥ فلاحسبا فخرت به لتيم ❊ ولاجدا اذا ازدحم الجدود ❊ وكذا مازيدا ضربته (وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفى فى الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا ماينفى مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذهى عاملة فى المضارع ٦ ولايقدر معمولها لضعفها فى العمل فلايقال لم زيدا تضربه ولا لن بكرا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه اوضربته لقوة ان بجزمها لفعلين واماليس فيمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان مابعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته (وبعض من قال بحرفيتها جوز الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا لا بقولهم ليس الطيب الاالمسك برفع المسك كما يجئ فى باب ماويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اى ماخلق الله فيجيز ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس ثيه وفى قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما فى قوله تعالى ❊ فانها لاتعمى الابصار ❊ قوله (وحرف الاستفهام) علة اولويته بالفعل كعلة اولوية حرف النفى به (قال سيبويه ليس جواز الرفع فى الهمزة كجوازه فى نحو قام زيد وعمرو كلمته يعنى ان الرفع فى الثانى احسن فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية فى اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفى احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولاتصير مع حرف النفى طلبية ❊ واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة فهى تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التى خبر المبتدأ فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التى اصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجئ فى قسم الحروف فهى تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التى ليس خبر المبتدأ فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهمزة واما الاسمية التى جزؤها الثانى فعلية فلاتدخل عليها الاعلى قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئى الجملة التى تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلاترضى الابان تعانقه فيجب ان توليه اياها وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسرا بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين (وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخفش فى ان الرفع اولى او النصب فى نحو أأنت زيدا ضربته والوفاق فى اختيار النصب اذا فصل بظرف فى نحو أ اليوم زيدا ضربته (والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع فى متى زيد

---

٤ قوله (لامعطوفة) اذ يلزم عطف الخبرية على الانشائية

٥ قوله (ولاحسبا آه) والتقدير ولاذكرت حسبا فخرت به يخاطب رجلا من تيم بن عدى اى لم تذكر لهم حسبا تفتخرون به ولا لك جد شريف تعول عليه عند ازدحام الناس للمفاخر

٦ قوله (ولايقدر معمولها لضعفها فى العمل آه) العمل فى هذه الافعال اظهر لانها تكرار للمقدر

ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا فى هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شئ لحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن (واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحدود فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما فى زيد ضربته والعلة كالعلة (قوله واذا الشرطية) فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ فى وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لابد ان يكون الخبر فيها فعلا الا فى الشاذ كقوله ※ ٢ اذا الخصم ابزى مائل الرأس انكب ※ ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم فى جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف (والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيدا ومقدرة نحو ﴿ اذا السماء انشقت ﴾ اى اذا انشقت السماء (ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تأويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اى اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية يعنى على مذهب سيبويه والاخفش وانما اختار ابعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفى والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة فى الشرط كان ولو ولا ظاهرة فى تضمن معناه كمن ومتى على ما يجئ فى الظروف المبنية (واما على مذهب المبرد فينبغى ان لا يجوز بعدها الرفع الاعلى وجه اذكره وهو ان بعضهم يجوّز فى جميع ما ذكرنا ونذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذى هو لازم ذلك الظاهر (قال السيرافى يجوز هلا زيد قتلته بتقدير هلا قتل زيد قتلته (وروى الكوفيون ※ لاتجزعى ٣ ان منفس اهلكته ※ فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعى ※ اى ان اهلك منفس اوان هلك منفس فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد فى بيت ذى الرمة ※ اذا ابن ابى موسى بلال بلغته ※ فقام بفاس بين وصليك جازر ※ على رواية رفع ابن اى اذا بلغ ابن ابى موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر فى الرفع والنصب اذا امكن (قوله وحيث) حيث دالة على المجازاة فى المكان كاذا فى الزمان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه (ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية التى جزآها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس ٤ اما اذا كسعت بما نحو حيثما فهى وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال ※ فتى ٥ واغل يزرهم يحيوه ※ ويعطف عليه كأس الساقى ※ وقال ※ ٦ صعدة نابتة فى حاير ※ ايما الريح تميلها تمل ※ فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها (قوله وفى الامر والنهى) قد تقدم ذلك بعلته (قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة) اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشرائك بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكى اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص فى المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكى بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبراله وقولك بعشرين

(متعلقا)

ودخول الظهر يقال رجل ابزى وامرأة بزواء والنكب داء يأخذ الابل فى مناكبها فتظلع منه وتمشى منحرفا يقال نكب البعير فهو انكب قال العديس لا يكون النكب الا فى الكتف قال الشاعر اذا الخصم آه وهو من صفات المتطاول الجاير

٣ قوله (ان منفس) المنفس المال الكثير يقال لفلان منفس ونفيس اى مال كثير وقد لامت امرأة النمر للنمر جزعا من الفقر على اتلاف ماله فقال لها لاتجزعى لاهلاكى نفيس المال فانى كفيل باخلافه بعد التلف واذا هلكت فاجزعى اذ لا خلف لك منى

٤ قوله (اما اذا كسعت) الكسع ان تضرب مؤخر الانسان بيدك اوبصدر قدمك

٥ قوله (قال فمتى واغل) الواغل الداخل بين الشاربين من غير ان يدعى

٦ قوله (وقال صعدة نابتة) الصعدة القناة المستوية تنبت كذلك لاتحتاج الى تثقيف والحائر مجتمع الماء يصف الشاعر امرأة تشبه قدها بالصعدة وهى الرمح المستوية

متعلقـا به اى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهوالمعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هوالخبر اىكل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فالمبتدأ اذن على التقدير الاول اعم لان قولك كل واحد من ممـاليكى اعم من اشتريته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغيرالمشترى من وجوه التملكات والمبتدأ على الثانى لايقع الاعلى من اشتريته انت فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى هوغير مقصود ومخالف للوجه الاول اذربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين اوباقل منها او باكثر و ربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثة اوغيرذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره (والمثـال الذى اورده المصنف من الكتـاب العزيز اعنى قوله تعالى ﴿ انا كل شئ خلقنـاه بقدر ﴾ لايتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سـواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلايصح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعـالى بكل شئ كل مخلوق نصبت كل اورفعته و سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع اوخبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شئ بقدر لايريد به خلقنا كل مايقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غيرالمتناهية ويقع على كل واحد منهـا اسم شئ فكل شئ فى هذه الاية ليس كما فى قوله تعالى ﴿ والله على كل شئ قدير ﴾ لان معناه انه قادر على كل ممكن غيرمتناه (فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر على ان خلقناه هوالخبر كل مخلوق مخلوق بقدر ٢ وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذلفظ كل شئ فى الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا (ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل ارأيت احدا اوايهم او غلام ايهم رأيت فتقول زيدا رأيته وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السؤال فى كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا يضربانه لان معناه ايضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية (واختار الكسائى النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل فى المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد فى المعنى هو الضارب وان كان فى اللفظ مبتدأ فنصب هندا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندا ❊ قوله (ويستوى الامران فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته) يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية اوعلى الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون مابعد الواو عطفـا على الاسمية التى هى الكبرى فيختـار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه فى كونهمـا اسميين وان يكون عطفـا على الفعلية التى هى الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا فى كونهما فعليين (فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية (وهذا المثال اعنى زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه (واعترض عليـه بانه لايجوز فيـه العطف على الصغرى لانهـا خبر المبتدأ والمعطوف فى حكم

٢ قوله (وعلى ان خلقناه صفة) لقائل ان يقول اذا جعل خلقنـاه صفة كان المعنى كل مخلوق متصف بانه مخلوقنـا كائن بقدر وعلى هذا لايمتنع نظرا الى هـذا المعنى ان يكون هناك مخلوقات غيرمتصفة بتلك الصفة فلايندرج تحت الحكم واما اذا جعلناه خبرا اونصبنا كل شئ فلامجال لهذا الاحتمال نظرا الى نفس المعنى المفهوم من الكلام فقد اختلف المعنيان قطعا ولايجديه نفعا ان كل مخلوق متصف بتلك الصفة فى الواقع لانه انما يفهم من خارج الكلام ولاشك ان المقصود ذلك المعنى الذى لااحتمال فيه فالمثال مطابق اذا دقق النظر فيه

المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير الى المبتدأ وليس في عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل (واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض السيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الجزء منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره اولاجله اونحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لابد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصحح المثال اذا اراد (واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها (ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما يأتي في باب المضمرات (واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه (واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها (واسد الاعتراضات هو الاول) والجواب ما قال السيرافي ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير (وجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتداء الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا اكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوي في بكرا الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكر اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل كما يجئ في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري حماره ※ قوله (ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته ضربك والا زيدا ضربته) حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهي وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخويها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجئ غير مفسر بشئ فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شئ وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة الا اذما عند سيبويه ٢ ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذما زيد قام واذما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما (قوله وحرف التحضيض) وهو اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا المخففة قد تكون للتحضيض كما يجئ في قوله ※ الا رجلا جزاه الله خيرا ※ التقدير الا تروني اي هلا تروني (وحرف التحضيض لا يدخل الا على الافعال بالاستقراء

٢ لكنه لا يفصل بينها وبين معمولها اتفاقا لا في الضرورة

(اتفاقا)

٢ قوله (تعدون عقر النيب افضل مجدكم * بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا) الناب الناقة المسنة والجمع النيب النيب الضوطر والضوطرى الرجل الضخم الذى لاغناء عنده والكمى الشجاع المتكمى فى سلاحه لانه كمى نفسه اى سترها بالدرع والبيضة

٣ كر فى الشرط وجميع هذه الاحوال اعنى البقاء على الاصل من الاختصاص والغلبة فى الافعال والاشتراك بين القبيلين والاختصاص بالاسماء امور موقوفة على السماع لاطريق للقياس فيها ولا علة مخصصة لكل واحد منها بمااختص هذا وقد جاء حرف التحضيض قبل الاسمية شاذا قال ☼ ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها ☼ واما حرفا الشرط فالخلاف فى لو قدمضى فى باب المبتدأ واماان فاكثر البصريين على انه لايدخل الا فى فعل ظاهرا ومقدرم ونقل عن الاخفش جواز ارتفاع الاسم بعده على الابتداء بشرط كون خبره فعلا ومن الحروف اللازم دخولها على الافعال الاالعرض فيجب النصب بعدها نحو الازيداتكرمه على مايجئ الكلام فيه فى اسم لاالنفى الجنس نسخه

م قوله (ونقل عن الاخفش) قدتقدم الاشارة الى قول الاخفش فى بحث

اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها امامفسرا كما فى قولك هلا زيدا ضربته اوغير مفسر كما فى قوله * ٢ تعدون عقر النيب افضل مجدكم * بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا * اى لولاتعدون (وكذا ان ولو فانه قديقدر الفعل بعدهما بلامفسر نحو ان سيفا فسيف ونحو ﴿ اطلبوا العلم ولوبالصين ﴾ ولاشك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفى والشرط والنهى والتمنى معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الاان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت فى القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وماولا للنفى وبعضها اختلف فى اختصاصها بالافعال ٣ كالاالعرض على مايجئ الكلام عليه فى اسم لالنفى الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع فى نحو ﴿ ان امرءهلك ﴾ يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب فى ان زيدا ضربته و الازيدا تضربه فى العرض * قوله (وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع) اى فالرفع واجب وانما قال انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اى عن العمل فيه اى عن نصبه لان عمل الفعل اوشبهه فيما قبله لايكون الاالنصب كماذكرنا (وقوله بضميره اومتعلقه اى بنصب ضميره اونصب متعلق ضميره لان الفعل لايشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففى قولك ازيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذالمعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جوزابن السراج والسيرا فى فى مثل هذا المبنى للفعول اسناده الى مصدر مقدر اى ازيد اذهب الذهاب به فيكون المجرور فى محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص فى المصدر المدلول عليه بفعله (وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسنداليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلامتعديا نحو أاذهب شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدى كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون فى نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اى ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذالاصل موافقة الاسم المحدود بضميره او متعلقه فى الرفع او النصب اذضميره اومتعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فتنوى فى ان زيد ذهب اوذهب به اوذهب غلامه اوذهب بغلامه رافعا وتنوى فى ان زيدا ضربته اوحق عليه الضلالة اوضربت غلامه اوحق على غلامه الضلالة ناصبا * قوله (وكذا ﴿ كل شئ فعلوه فى الزبر ٥ ﴾ اى ليس من

حذف الفعل (ش) فى قوله وان (١٢) احد من المشركين (ل) استجارك ٥ (قوله فى الزبر) الزبر جمع زبور وهو الكتاب وفعلوه جملة مجرورة المحل صفة لشئ اى كل شئ مفعول لهم من الاشياء ثابت ومكتوب فى الزبر وهو وهم انه من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ومع هذا فالرفع واجب لانك لونصبت فسد المعنى لان م

هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنا لو نصبت كل شئ بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا فى الزبر كل شئ ان علقنا الجار بفعلوا ونحن لم نفعل فى الزبر اى فى صحف اعمالنا شيئا اذ لم نوقع فيها فعلا بل الكلام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شئ صار المعنى فعلوا كل شئ مثبت فى صحايف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد فى قوله تعالى ﴿ وكل صغير وكبير مستتر ﴾ وفعلوه صفة كل شئ اى كل ما فعلوه مثبت فى صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة * قوله (ونحو ﴿الزانية والزانى فاجلدوا﴾ الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجلتان عند سيبويه والا فالمختار النصب) اقول جميع الشرائط فيه حاصلة فى بداء النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما فى نحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر ﴾ الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روى فى الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار تمحل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فنقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما فى قوله تعالى ﴿اذا جاء نصر الله﴾ الى قوله فسبح كما يجئ فى الظروف المبنية او تكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما فى ﴿وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر﴾ واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة فى موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفى الاية هى كذلك لكون الالف واللام فى الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء وهذا الذى ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة فى موقعها فخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جلتان اى الزانية مبتدأ محذوف المضاف اى حكم الزانية والخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذى وعدنا بان حكم الزانية فيه والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا (قوله والا فالمختار النصب) اى لولا التقدير ان المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب فكان المختار النصب لقرينة الطلب التى هى اقوى قرائنه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما فى تقدير سيبويه ٦ (واعلم ان ما يشتغل عنه المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغى ان يكون مثبتا فيقدر فى نحو ان زيدا لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو وفى نحو ان زيدا لم يضرب الا اياه ان يضرب زيد لم يضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر (وكذا زيدا فى ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى ينقض نفى الفعل المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفى المفسر فلم يبق الا الاضمار الفعل الموجب ليوافق فى المعنى المنفى المنقوض نفيه بالا الا ترى ان قام زيد فى

(مثالنا)

٢ التقدير فعلوا كل شئ فى الزبر من الاوامر والنواهى وليس الامر كذلك فليس من هذا الباب
٦ هذا آخر شرح ما ذكره المص نـد ىحـد

مثالنا يوافق فى المعنى لم يقم الاهو وكذا تضرب زيدا يوافق معنى لم تضرب الاياه (فاذا تقرر هذا قلنا قديكون فى المفسر ضمير ان للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقديكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اى متخالفان رفعا ونصبا وقديكون فيه متعلقان بضميرين كذلك فالاول على ثلاثة اضرب لان الضميرين امامتصلان او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار فى اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيدا لم يعطك اياه الاهو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الاهو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الاهو لان المشتغل به اذن بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم (وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال اذ الفعل لا يرفع ماقبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعنى ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيد اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشئ واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذى هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول فى نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تأخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل فى زيد لم يضرب الا اياه لكان التقدير ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز ان (والثانى اى الذى المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو اى ان لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذى هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك (وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق به كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول فى المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا فى افعال القلوب كما يجئ فى بابها نظرنا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما اى ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذى هو ضمير متصل ولا يجوز لا فى افعال القلوب ولا غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تأخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ماقبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميرى المفسر كقولك بعد جرى ذكر زيد ان اياه علمه قائما اى ان علمه علمه قائما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علمه قائما اى ان علم علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل (واما المفسر الذى معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه او ان زيد مر بغلامه وان زيدا مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب فى ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته

٢ (قوله ان لابس زيد) ويكون المعنى ان لابس زيد نفسه بضرب غلامه فالمعنى صحيح لكن العبارة مختلة كما ذكره ولا يصح ان يقدر لابس وضميره للغلام لانه مفعول متأخر فلا يصلح مفسرا ايضا بل على هذا ابعد ٣ (قوله واما ان كان الضمير في المسئلتين) يعني في مسئلة كون الضمير المخالف للتعلق

مرفوعا وقد بين الحال في صور الاتصال اعنى قولك ان زيدا ضرب غلامه ويعلم منه حال ان زيدا مر بغلامه فانه يتعين الرفع اى ان مر زيد مر بغلامه ولا يجوز النصب على تقدير ان لابس زيدا مر بغلامه ولا على تقدير ان جاوز زيدا اى متعلق زيد والضمير لزيد على التقديرين (وفي مسئلة كون الضمير المخالف للتعلق في الاعراب منصوبا كما في قولك ان زيدا ضربه غلامه وان زيدا مر به غلامه ولم يذكر تفصيل هذه المسئلة لانه يعلم بالمقايسة اذ يتعين النصب على تقدير ان ضرب زيدا ضربه غلامه لان غلامه ان كان فاعلا للمقدر المفسر فذاك وان كان فاعلا للمفسر كما هو الظاهر فهو فاعل فسر فاعلا كما ان فعله فسر فعل ذلك الفاعل ولا يجوز الرفع على تقدير ان لابسه زيد ضربه غلامه والضمير المتصل لزيد لانه يلزم كون الفاعل مفسرا للمفعول المتصل وقس باقي الاحوال على مافصله والظاهر ان المسئلة الثانية سقطت من القلم اذ دأبه في امثال هذه المقامات التوضيح في المطالب دون حوالة بعضها على بعض ٤ (قوله لابس) فاعله ضمير راجع الى الاخ

اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان ضرب زيدا اى غلام زيد على ماذكرنا قبل من ان المضاف في مثله محذوف فيفسر المفعول الفاعل ظاهرا مع تأخر المفعول ومع المضاف يفسر ذيل المفعول الفاعل وكلاهما لا يجوز كما تقدم في اول هذا الباب وعلى تقدير المصنف يكون التقدير ٢ ان لابس زيد وضمير لابس لزيد ولا يجوز كما قدمناه وعلى ماقدرنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اى متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير ذيل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب غلام هند ضربت فكيف مع تأخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس او ان زيدا ضرب اى متعلق زيد ضرب ولا يجوز (٣ واما ان كان الضمير في المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة اولى ان لم يضرب زيد اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا ليبقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هوا وان لم يلابس زيدا بضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير المصنف وبالتسليط ان زيدا اى غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المصنف ان زيدا لم يلابس بضرب غلامه الا هو (واما المفسر الذى معه متعلقان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اباه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب اخو زيد زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اى ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا ٤ لابس بضرب ابيه هذا ماعرض لا تمام هذا الباب والله اعلم بالصواب ※ قوله (الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق) سمى اللفظ المحذور به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير (قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده) مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا واما لفظ المحذر

(منه)

منه مكررا معمولا لبعد مقدرا نحو الاسد الاسد (قوله تحذيرا مما بعده) مفعول له و العامل فيه المصدر اعنى التقدير اى بان تقدر اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذى بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعد السماجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اى نحيته ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى (قوله اوذكر المحذر منه مكررا) فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر فى عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر فى الاول مضاف اى هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه فى تقسيم المنصوبات الاترى الى قوله الثانى المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا (وفى بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغى ان يليه مثل المذكور قبل كما فى نحو جاءنى زيد او عمرو بلى لو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم يبدو لك فتقول او امشى بمعنى بل انا امشى فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثانى كما يجئ فى حروف العطف (قال سيبويه فى قوله تعالى ﴿ولا تطع منهم آثما او كفورا﴾ لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهى عن طاعة الآثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه فى لفظه نظر (وضابط هذا الباب ان نقول كل محذور معمول لحذر او بعد او شبههما مذكور بعده ماهو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبعد فيدخل فى الاول نحو اياك والاسد واياى والشر وماز رأسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجئ الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجئ فى الاغلب الا مخاطبا وقد يجئ متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيبويه يقدر نحو اياى والشر بنحو لاحذر ونحوه فيكون على هذا تحذر الا تحذيرا قال الخليل بعضهم يقول له اياك فيقول اياى اذ قبل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسى واحفظ وغير سيبويه يقدر فى نحو اياى والشر حذر خطابا كما فى اياك وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما فى اياك والشر وقول عمر رضى الله تعالى عنه لجماعة ﴿اياى ٢ وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح﴾ يحتمل امر المتكلم اى لابعد نفسى عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اى بعدونى عن مشاهدة حذفه واما الثانى اعنى المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياى اياى سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى

٢ (قوله وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح) حذفته بالعصا اى رميته بها والاسل شجر ويقال كل شجر له شوك فشوكه اسل ويسمى الرماح اسلا

﴿ دكت الارض دكا دكا ﴾ ومنعه الاخرون وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر وكون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا (قال المصنف كان اصل اياك والاسد اتقك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا جاؤا بالنفس مضافا الى القاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجئ في باب المضمرات فصار منفصلا وارى ان هذا الذى ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد اونح باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ماضربت الا اياك وماضربت الا اياى (فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول فى الحقيقة فى ماضربت الا اياى ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اى ماضربت احدا الا اياى فالفاعل والمفعول فيه ليسا فى الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياى ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه فى كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت فى اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله (وقد صرح السيرافى بجواز نحو اياى ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المصنف فى شرح المفصل عند قول جار الله الله احمد فمعنى اياى ضربت ضربت الا اياى واياك نعبد اى ما نعبد الا اياك وانما وجب الحذف فى الاول والثانى لان القصد كما قلنا فى النداء ان يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذوف وذلك لانه لا يستعمل هذه الالفاظ الا اذا شارف المكروه ان يرهق والمعطوف فى اياك والاسد فى المكرر وانما وجب حذف العامل فى نحو اياك والاسد لانه فى معنى المكرر الذى ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اى بعد نفسك من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد اى بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان تتباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد (فان قلت المعطوف فى حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف (فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا فى الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اى مبعدا وكذا الاسد مبعد اذ المعنى اياك بعد وبعد الاسد * قوله (وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من) اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا معها فالذى بغير ان نحو اياك

والاسد يجوزفيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقدعرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اى بعدنفسك من الاسد والذى مع ان يجوزفيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوزفيه وجه ثالث وهوحذف الجار لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها بتأويل اسم فلما طال لفظ ماهو فى الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذى هو مع المجرور كشئ واحد وكذا ان المصدرية وبعدحذف الحرف صاران مع صلتها فى محل النصب عند سيبويه نحوالله لافعلن (وقال الخليل والكسائى هى باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحوالله لافعلن نادر وحذف حرف الجرمع غيران وان سماع نحواستغفرت الله ذنبا اى من ذنب وبغاه الخير اى بغى له (وقال الاخفش الصغير يجوزحذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجزحذف الجار من اياك من الاسد اذليس بقياس ولم يسمع (فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لايجوز وهو اشذ من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير فى غيرهما واماحذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابوعلى فى قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذاما اتوك لتحملهم قلت ﴾ اى وقلت واما قول الشاعر ❊ فاياك اياك المراء فانه ❊ الى الشر دعاء وللشر جالب ❊ فاما لضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اى المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تمارى فحمل فى جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لايجوز قياس سائر المصادر عليه (وهذا قول ابن ابى اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التى فى المحذر بمعنى مع ❊ وقدترك المصنف بابا اخر مما يجب اضمارفعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحوقوله ❊ اخاك اخاك ان من لا اخاله ❊ كساع ۳ الى الهيجاء بغير سلاح ❊ والذى مع العطف نحو شانك والحج ونفسك ومايعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم فى التحذير والخلاف فى وجوب حذفه فى المكرر ههنا مثله هناك (وان لم يتكرر وخلا من العطف فلاخلاف فى عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع ❊ قوله (المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان) يعنى بقوله فعل مذكور الحدث الذى تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذى هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لاضربت (واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لابد ان يفعل فى يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل فى لفظك فلم يكن فى اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة فى قولك خرجت فى يوم الجمعة داخل فى هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير فى يعنى ان المفعول فيه ضربان مايظهرفيه فى ومايتنصب

۳ قوله (الى الهيجاء آه الهيجاء الحرب يمد ويقصر

٢ قوله (ولاخلاف آه) فى بعض النسخ هكذا ولاخلاف فى انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان ماثبت آه وقد ضرب فيها على قوله فقال هؤلاء الى قوله وفى جوفه فتأمل ٣ فى الزمان فيخرج المقادير المعينة من

بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلابد من جره وهذا خلاف اصطلاح القول فانهم لايطلقون المفعول فيه الاعلى المنصوب بتقدير فى فالاولى ان يقال هو المقدر بفى من زمان اومكان فعل فيه فعل مذكور ۞ قوله (وشرط نصبه تقدير فى وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل والافلا وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرته ومابعد دخلت مثل دخلت الدار على الاصح) ظروف الزمان كلها اى مبهمها وموقتها يقبل ذلك اى يقبل النصب بتقدير فى والمبهم من الزمان هو الذى لاحدله يحصره معرفة كان اونكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ماله نهاية تحصره سواء كان معرفة اونكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان (قوله وظرف المكان ان كان مبهما) اختلف فى تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشئ لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلاخلاف على الظرفية (وقيل هو غير المحصور كما قلنا فى الزمان وهو الاولى فتخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ٢ ولاخلاف فى انتصابها على الظرفية ٣ فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل فى المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاة وحذة وتلقاء وماهو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب ومابمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لايقال زيد جانب عمرو وكنفه بل فى جانبه اوالى جانبه وكذا خارج الدار فلايقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لايقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل فى داخلها وفى جوفه (وتكلف المصنف لادخال المعدود فى لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل فى مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحى الذى هو امر خارج عن مسماه (وقال الموقت ماكان له اسمه بسبب امر داخل فى مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور فى البلد والدكاكين فى السوق والبيت فى الدار وامانحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاشياء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما تضاف اليه ٤ (وينبغى ان يستثنى من المبهم فى قوله ايضا نحو جانب ومابمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها (وكذا بعض مافى اوله ميم زايدة من اسم مكان لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شئ خارج عن مسمى المكان مع انه ينتصب كل ماهو من هذا الجنس فلا يقال نمت مضرب زيد وقمت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون فى مكان اولا اوالثانى لاينتصب على

المكان بالمساحة كفرسخ وميل ولاخلاف فى انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان ماثبت له اسمه لاجل اضافته الى شئ خارج عن مسماه فيدخل فيه الجهات الست ونحو جهة وجانب وذرى وكنف ووجه بمعنى جهة وعند ولدى ومكان وموضع ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وماهو بمعناها ويخرج عنه المعدود بالمساحة كالميل والفرسخ والبريد فلا جرم تقول هؤلاء ينتصب من المكان شيئان المبهم والمعدود على ماقال الجزولى آه نسخه

٤ فعلى قوله سمى المكان المبهم مبهما لانه لايطلق عليه الاسم بمجرد النظر الى ذاته بل اطلاق الاسم عليه يحتاج الى اعتبار شئ آخر خارج عن ذلك المكان فهو مبهم فى ذاته متعين الاسم بذلك الخارج فظرف المكان عنده قسمان مبهم وموقت وعند الجزولى ثلاثة اقسام مبهم ومعدود وموقت ثم نقول مقتضى ماحد به المصنف مبهم المكان ان ينتصب على الظرفية قياسا نحو قولك جوف البيت وخارج الدار وداخلها ولاينتصب على مانص عليه سيبويه (الظرفية) نسخه

٥ من الحدث الواقع فيه سواء عم هذا الضرب من اسم المكان جميع الاحداث حتى يقال لمكان كل حدث كلفظ المكان والموضع والمقام فانه يقال مكان الضرب وموضع القتل والاكل ومقام النصر والقطع او لم يعم نحو المجلس والمقعد نسخه ٥ (قوله من الحدث الواقع ﴿ ١٨٥ ﴾ الى قوله نحو المجلس والمقعد) هذه النسخة تدل على جواز ضربت

الظرفية الا بالفعل الذى ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها والاول ينصبه على الظرفية الفعل المشتق ٥ مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمسد والمقتل والمبيت فتقول قاتلت موضع القتال ونصرت مكان النصر وكذا تقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسددت مسده وينصبه ايضا كل مافيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال الله تعالى ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ وكذا نمت مبيته واقمت مشتاه ومالیس فيه معنى الاستقرار لاينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ٦ ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القرأة وشتمتك منزل فلان (وقال الاكثر ر ل من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ماسواها (وهذا القول هو الذى ذكره المصنف فى الكافية ثم قالوا حمل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب انتصابها لمشابهتها للجهات فى الابهام (قال المصنف وكذا حمل لفظ مكان على الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا فى لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف فى منه تخفيفا ولاينبغى للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلايقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغى على قول هؤلاء الاكثرين ان تحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها فى الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لايخص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا ٧ واعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعنى الازمنة الثلثة مدلوله فطرد النصب فى مدلوله وفى غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالته عليه عقلية لالفظية لان كل فعل لابد له من مكان نصب من المكان ماشابه الزمان الذى هو مدلول الفعل اى الازمنة الثلثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغيير والتبدل فى نوعى المكان كما فى الازمنة الثلثة (٨ واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار فى ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينصبه على الظرفية الا مافيه معنى الاستقرار (واما قول

مكان الضرب وقاتلت مكان القتال دون النسخة الاخرى

٦ (قوله ورميت بالسهم) رميت الشئ من يدى اى القيته فارتمى ورميت بالسهم رميا ورماية

٧ فان الخلف يصير قداما كالمستقبل يصير ماضيا وكذا المعدود يتغير بتغير القياس المساحى واما اسم المكان المشتق من حدث بمعنى الاستقرار فانما انتصب على الظرفية لكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار فى ظرف فمضمونه مثل هذا المكان مشعر بكونه ظرفا لحدث كدلالة صيغة اسم مكان فالمكان فى مثله مدلول عليه بشيئين بخلاف نحو المضرب والمقتل والمنصر فان مضمونها اعنى الضرب والقتل والنصر ليس بمعنى الاستقرار فى ظرف فهو لايشعر بالظرفية فيه (وانما لم ينتصب مثل

هذا لمكان الا بالفعل المشتق من الحدث الواقع فيه نحو قعدت مقعده واويت مأواه او المشتق مما يقاربه مما فيه معنى الاستقرار نحو قوله تعالى ﴿ واقعد ولهم كل مرصد ﴾ لان لفظ هذا المكان لايشعر الا بكونه ظرفا لما فيه من معنى الاستقرار ولايتعدى اليه الا مافيه معنى الاستقرار نسخه ٨ (قوله واما انتصاب) جواب سؤال مقدر هو ان مثل المقعد والمجلس من اسماء المكان اذا اضيف يصير محدودا فينبغى ان لا ينتصب فاجاب بقوله واما انتصاب آه

المصنف فى الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشاؤها الاشتراك فى لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلثة لا على الوقت المعين المراد به ههنا المحصور كاليوم والليلة والشهر والسنة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشئ الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذى فسره (قوله ولفظ مكان) ٢ وكذا لفظ الموضع و المقام ونحوه بالشرط المذكور فى الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار (قوله وما بعد دخلت ﴿ اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان اولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة فحذف حرف الجر اعنى فى معها فى غير المبهم ايضا و انتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه (و قال الجرمى دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه (والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها فى نحو دخلت فى الامر ودخلت فى مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل فى مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت فى البلد وكذا نحو قوله تعالى ﴿ وسكنتم فى مساكن الذين ظلموا انفسهم ﴾ وقولك نزلت فى الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعول فى مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما فمن ثم قال على الاصح (واما نحو ذهب الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله ﴿ ٤ فلا بغينكم قنا وعوارضا ﴿ ولاقبلن الخيل لابة ضرغد ﴿ اى فى قنا وفى عوارض وهما موضعان ومثله قوله ﴿ ٥ لدن بهز الكيف يعسل متنه ﴿ فيه كما عسل الطريق الثعلب ﴿ ويكثر حذف فى وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالقياسى نحو هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ٦ ومنزلة الشغاف ﴿ ولا بأس ان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والتجوز ٧ وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا فى جواب كم صمت اوكم سريت فالاول يعم جميع ايامه والثانى جميع لياله (والذى يصلح جوابا لمتى هو لزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان اولا و محدودا كان كيوم الجمعة اولا كالزمن الماضى ومعرفة كان كيوم الجمعة اولا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان جاز

نحو قاتلت مكان القتال او مشتقا من مصدر بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانه ومثله لفظ الموضع والمقام وكذا نحو المقعد والمجلس والمثوى كما مر آه ٣ نسخه

٣ هذه النسخة موافقة للنسخة الاولى التى اولها من الحدث الواقع فيه سواء عم هذا الضرب آه سيد

٤ (قوله فلا بغينكم قنا وعوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرغد) العوارض بضم العين جبل ببلاد طى عليه قبر حاتم وقنى ايضا جبل ضرغد ايضا جبل و يقال مقبرة فيصرف على الاول ولا يصرف على الثانى واللابة الحرة والخيل الفرسان والخيول ايضا يقال اقبلته الشئ اى جعلته يلى قبالته يقال اقبلنا الرماح نحو القوم واقبلت الابل افواه الوادى

٥ (قوله لدن بهز الكف يعسل متنه) رمح لدن ورماح لدن عسل الذئب يعسل عسلا وعسلانا وهو الخبب و عسل الرمح عسلانا اذا اهتز واضطرب والرمح عسال

٦ (قوله ومنزلة الشغاف) الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب

لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهوله كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهوله نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد ٨ فما لا يصلح الا جواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جواب كم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاول من رمضان (قال سيبويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لا تصلح الا جوابا لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى ﴿ يسبحون الليل والنهار ﴾ اى الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى (وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى اخرها اذا لم يضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار والابد اى يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلاثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فبها ونعمت والا فاى فرق بينهما من حيث المعنى (قوله كانه قيل كانه سير عليه الثلاثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا ❊ ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر من بالى وحتى ايضا ويجر اين بالى ايضا مع عدم تصرفهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك و ﴿ من بيننا وبينك حجاب ﴾ واما نحو جئت من عندك ﴿ وهب لي من لدنك ﴾ فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل يأتي في الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجئ في المركبات وقد يجئ حيث واذ متصرفين نحو ﴿ الله اعلم حيث يجعل رسالته ﴾ وقوله تعالى ﴿ بعد اذ انزلت ﴾ ٨ ومن المعربة غير المتصرفة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق فهذه الاربعة بغير تاء وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم ❊ عزمت على اقامة ذي صباح ❊ لامر ما يسوّد من يسود ❊ واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرتا التصرف كما يجئ في باب الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجئ في المركبات ومعنى ذات مرة واخواته يجئ في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اى فراق يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب

٧ وذلك اذا لم يكن ذلك الفعل مما يختص ببعض اوقات الزمان دون بعض ٨ وليس كل ما يصلح جوابا لمتى يصلح جوابا لكم كالمختص غير المعدود فما صلح لهما وهو المختص المعدود اذا كان جوابا لكم استغرقه الفعل وليس ايضا كل ما يصلح جوابا لكم يصلح جوابا لمتى كالمعدود الذي لا يختص نحو ثلثة ايام وشهر او سنة آه نسخة

٨ ومنه من المعربة بغيدات نسخة

زمن اللقاء اعنى بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع و من المعربات غير المتصرفة ماعين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر ٩ وسحر وسحير و عشية وعتمة و مساء وصباح ونها روليل واعنى بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرته وضحاء وضحوته وبكره وسحره وعشيته وعتمة ليلتك ومساها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك وبكرة وغدوة يكونان ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما سيجئ حكمهما فتكونان اذن متصرفتين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبنى على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولاآلة تعريف كهذه الظروف المعينة لازم الطريقة واحدة اعنى الظرفية تنبيها على مخالفته لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلابد فيها امامن العلمية وامامن اللام او الاضافة وهذه كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لابالة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية ضحوة من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعينها ولوكانت اعلاما لم تتصرف فتعريف هذه الاسماء اذن بكونها معدولة عن اللام فهى معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس فى لغة اهل الحجاز اعنى البناء اذا لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سواء كان علما او لا كالبيت و النجم والصعق وقوله تعالى ﴿ فعصى فرعون الرسول ﴾ بلى وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين (وقال بعضهم انه عند تعينه متضمن للام فهو عنده مبنى كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكرا ومساء وصباحا ونهارا وليلا معينة فانها منونة اتفاقا الا مازعم الجوهرى ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادرى ماصحته اما غدوة و بكرة فهما وان كانتا معينتين مع العلمية الا ان تلك العلمية هى الجنسية كما فى اسامة و نذكر فى باب العلم ان علم الجنس فى معنى النكرة على ان الخليل كما يجئ بعيد حكى اتيتك اليوم غدوة وبكرة منونين (والحق عبد القاهر عتمة وضحوة معينتين بسحر فى منع الصرف لاعن سماع والاولى منعه اذ لم تسمعا الامنونتين فكل ماثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية والمقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما فى ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به آتيك بكرة وهو يريد الاتيان فى يومه اوغده لكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانتا كذلك علمين للجنس كما يجئ فيقدر العلمية فيهما كما فى سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبنى على تعينها من دون علمية ولاالة تعريف وتعيينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها فى مثل هذا

٩ قوله (وسحر) السحر قبيل الصبح تقول لقيته سحريا هذا اذا اردت به سحر ليلتك لم تصرفه لانه معدول عن المعرف باللام وهو معرفة تقول سر على فرسك سحر يافتى فلا ترفعه لانه ظرف غير متمكن وان اردت به سحرا لا بعينه صرفته والسحرة بالضم السحر الاعلى

٩ قوله (وسحير) تقول سر على فرسك سحيرا وانما لم ترفعه لان التصغير لم يدخله فى الظروف المتمكنة كما ادخله فى الاسماء المتصرفة

التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغدية وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها فالظروف الثلثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة فاذا تصرفت واردت تعيينها فلابد فيها من اللام او الاضافة تقول رأيته عند السحر الاعلى ولاتقول عند سحر الاعلى (واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفتين اتفاقا وان لم تكونا معينتين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين ائتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فتمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين وقد يجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية لامعنى تحتها واذا لم يقصد تعيينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال الله تعالى ﴿ ولقد صبحهم بكرة ﴾ واذا قلت كل غدوة وبكرة اورب غدوة وبكرة فهما منونتان لاغير لان كلا ورب من خواص النكرات والاغلب الاكثر في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لامنقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيئل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي (قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان يذر محمول على يدع في حذف الواو انما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر (وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيته الفينة بعد الفينة اى الحين بعد الحين فهي علم الجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اى في الندرة (وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال (قال السيرافي حكاية سيبويه لاترد وسحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ماهو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة ٢ وحوال وحوالى وحول وحولى واحوال والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ﴿ ارجع البصر كرتين ﴾ وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظتا يمين وشمال كثيرتا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال ومابقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظ بين اذا لم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق ✲ ٣ صلاءة ورس وسطها قد تغلقا ✲ ووسط بتحريك السين متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام معنيان آخران هي في احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اى خسيس ومعناها الاخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى

٢ قوله (وحوال وحوالى وحول آه) يقال قعدوا حوله وحواله واحواله وحوليه وحواليه ولا تقل حواليه بالكسر

٣ قوله (صلاءة ورس وسطها قد تغلقا) الصلاية الفهر وكذلك الصلاءة قال امرء القيس مداك عروس اوصلاية حنظل فاضاف الى الحنظل لانه يفلق بها اذا يبس الفهر وهو حجر بملاء الكف يسحق عليه الطيب والورس نبت اصفر باليمن تتخذ منه الغمرة فلقته فانفلق وتفلق اى شققته فانشق

﴿ أأتخذ من دونه آلهة ﴾ كان المعنى أ اذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطب الله الذى هو خلفهم وورائهم فهم كانهم قدامه فى المكان تعالى الله عنه ومما يلزمها الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله ※ الاقالت الخنساء يوم لقيتها ※ اراك ٤ حديثا ناعم البال افرعا ※ اى زمانا حديثا وجوز فى لفظتى مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير على الفرس ملى من الدهر وقريب ومليا وقريبا واماغير سيبويه فانهم اختاروا فى الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها اووجب ليكون ادل على موصوفها الذى هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ماذكرته من الظروف فسمعى ※ واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرنى جزر جزورين وسير عليه ترويحتين اى مثل زمان جزر جزورين ومثل زمان ترويحتين قال تعالى ﴿ وادبار النجوم ﴾ اى وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف وعند ابى على ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لمابينهما من التجانس بكونهما مدلولى الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى ﴿ وذكرهم بايام الله ﴾ اى بوقايعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذى هو مكان نحو مشيت ٥ غلوة سهم ورمية نشابة اى مسافة غلوة سهم وفى الحديث ﴿ اقطع النبى صلى الله عليه وسلم زبيرا حضر فرسه ﴾ وقد يقوم المضاف اليه الذى هو اسم عين مقام مضافه الذى هو مصدر قائم مقام مضافه الذى هو حين نحو ٢ لااتيك السمر والقمر اى مدة طلوع القمر ومنه قوله ※ ٣ باكرت حاجتها ٤ الدجاج بسحرة ※ اى وقت صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور (قال النحاة قد يتوسع فى الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فحينئذ يسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظ فى كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ وقوله ※ ياسارق الليلة اهل الدار ※ وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لايتوسع فى ظرف المتعدى الى اثنين حتى يلحق بالمتعدى الى ثلاثة فلا يقال يوالجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدى الى ثلاثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع فى ظرف المتعدى الى ثلاثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معنا متعد الى اكثر من ثلاثة وجوزوا فى الافعال الناقصة نحو يوم الجمعة ليسه زيد قائما هذا ما قالوا والذى ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان فى الاصل خرجت فى يوم الجمعة كان يوم الجمعة مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف فى اللفظ والمعنى على ما كان عليه وكذا المفعول له هو ايضا مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه بعد ماتعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا فى قولك استغفرت الله ذنبا الان حذف حرفى الجر اى فى واللام صار قياسا فى البابين كما كان حذف حرف الجر

(قياسا)

٤ قوله (حديثا ناعم البال افرعا) الافرع كثير شعر الرأس

٥ قوله (غلوة سهم آه) غلوت بالسهم غلوا اذا رميت به اقصى مايقدر عليه وابعده

٢ قوله لا اتيك السمر والقمر) يقال لا افعله السمر والقمر اى ما دام الناس يسمرون فى ليلة قمراء

٣ قوله (باكرت حاجتها الدجاج بسحرة) آخره لاعل منها حين هب نيامها ※ الشعر للبيد بن ربيعة العامرى والضمير للخمر والعلل الشرب الثانى يقال عله وعل بنفسه يتعدى ولا يتعدى

٤ الدجاج ههنا الديكة والمعنى بادرت بشربها صياح الديكة وتلك الشربة الجاشرية وهى من قولهم جشر الصبح

قياسا مع ان وان وليس بقياس فى غير المواضع الثلثة فلاتقول فى مررت بزيد وقمت الى عمر ومررت زيدا وقمت عمرا وانما كان قياسا فى بابى المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ماقررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين (واماقول المصنف فى نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لايجوز انيكون مفعولا فيه اذهو لايكون الاظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظة هذا ههنا ظرف اتفاقا بدلالة صفته وقوله ان الزمان فى نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والاانتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لايكون الافاعلا او مفعولا به (قلنا على مااصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لانسلم انه يجب نصبه فان المفعول به ينجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا فى سارق الليلة وانما لم يقع المفعول له ضميرا ولااسم اشارة كالمفعول فيه لقلة استعماله فارادوا انيكون لفظ المصدر مصرحا به ليدل على كونه مفعولا له (فنقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير مختصة بالشرائط المذكورة فى باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام (كمالك يوم الدين) كما يجئ واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته مختصة الى المفعول به بمعنى اللام فهى مختصة الاانه كالمضاف الى المفعول به الذى كان منتصبا بنزع الخافض كقوله ❊ باكرت حاجتها الدجاج بسحرة ❊ اى حاجتى اليها فهى فى الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشئ بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء ٥ وقتيل الطف وليس بمعنى فى كماذهب اليه المصنف على مايجئ فى باب الاضافة ❊ قوله (وينتصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير) اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او بممتنعه كما فى المفعول به اذهو كماذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وقد جاء بلاقرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اى كان ذلك حينئذ واسمع الان والثانى كما فى المنصوب على شريطة التفسير حسب ماذكرنا فى المفعول به مفصلا فمايختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه ومايختار نصبه نحو ايوم الجمعة سرت فيه ومايوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه ويوم الجمعة سرفيه اولاتسرفيه ومثال لبس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه فى الصيف ومايستوى فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه ومايجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه ❊ قوله (المفعول له هو مافعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر) قوله فعل مذكور اى مضمون لفعل وشبهه وهو المصدر كماذكرنا فى المفعول فيه (قوله مذكور) احتراز عن قولك وقدشاهدت ضربا لاجل التأديب اعجبنى التأديب فان التأديب فعل له الضرب الاانك لم تذكر الضرب فى قولك عاملا فيه فالحق ان نقول فى المفعول له هو مافعل لاجله مضمون عامله وكذا فى المفعول فيه هو مافعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحدان بنحو قولك ضربت

٥ (قوله وقتيل الطف) الطف موضع قريب من الكوفة

وقداعجبنى التأديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مثالين للمفعول له ليبين انه قدلايتقدم وجودا على ماجعل علة له كما فى ضربته تأديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما فى قعدت جبنا فالمفعول له هوالحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما فى قعدت جبنااو تأخرعنه كما فى جئتك اصلاحالحالك وذلك لان الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهى احدى العلل الاربع كما هو مذكور فى مظانه فهى متقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له هوالعلة الحاملة لعامله وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربته تأديبا وان الضرب علة التأديب وانما قلنا ذلك لانه لايطرد فى نحو قعدت جبناو جعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد ٦ لان التأديب علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام فى قوله له للتعليل وهى تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا لهذه العلة (قوله خلافاللزجاج) مذهبه ان مايسميه النحاة مفعولا له هوالمفعول المطلق لبيان النوع وذلك لمارأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما فى ضربته تأديبا فان معناه ادبته بالضرب والتأديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تأديبا ويصح ان يقال الضرب هوالتأديب فصار مثل ضربت ضربا فى كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا فى جميع انواع المفعول له فان القعود ليس وكذا بيان الجبن ولا يقال قعوده جبن الا مجازا وكذاقولك جئتك اصلاحالحالك بالاعطاء او النصح اونحوه فان المجئ ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر فى مثله قعود جبن ومجئ اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف (قال المصنف ردا على الزجاج معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبا الذى بمعناه وفى الرد نظر وذلك ان ضرب تأديب ايضا يفيد معنى للتأديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثانى ٢ واى منع فى ان يتفق فى المعنى المقصود المختلفان فى الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبى والاول حال والثانى مفعول فيه (والجرمى يقول ان مايسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التى تكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله تعالى ﴿ حذر الموت ﴾ محاذرين الموت لتكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك فى نحو قوله ❊ وزعل المحبور والهول من تهور الهبور ❊ الا ان تجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اى زعلا زعل المحبور ومهولا الهول على ماهو مذهب الفارسى فى فعلت جهدك ووحدك على مايجئ فى باب الحال ومذهب البصريين اولى من الباقيين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره ❊ قوله (وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارناله) يعنى ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولا كرامك الزائر فى قولك جئتك للسمن ولا كرامك الزائر عنده مفعول له على مايدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وماذهب اليه فى الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجئ لكنه خلاف اصطلاح

٦ (قوله لان التأديب علة حاملة على الضرب آه) المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل وينقسم الى قسمين احدهما علة غائية للفعل كالتأديب للضرب والثانى ماليس كذلك كالجبن للقعود والقسم الاول يكون بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده فى الخارج معلولا له والقسم الثانى يكون بحسب وجوده فى الخارج علة للفعل

٢ (قوله واى منع فى ان يتفقا آه) قد يقال الممنوع هو الاتفاق فى المفهوم دون الاتفاق فى مأل المعنى المقصود منه

٣ ومنه ضربته تقويما ووعظته تأديبا لكن بين قولك جئتك اصلاحا لحالك و بين قولك ضربته تقويما فرقا دقيقا وهو ان الاصلاح يقع بفعل آخر بعد المجئ كما يجئ اليه مثلا فتعطيه شيئا او تعظه فتصلح بهذا الفعل الذى بعد المجئ حاله بخلاف التقويم فى ضربته تقويما فان المتكلم يوجده بنفس الضرب لاشئ آخر بعده وكذا قولك اعطيتك كذا مكافاة

القوم فانهم لايسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه فى الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما فى الفاعل ان يقوما بشئ واحد كقيام الضرب والتأديب فى ضربته تأديبا بالمتكلم وتشاركهما فى الزمان بان يقع الحدث فى بعض زمان المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو حبستك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للهدنة بين الفريقين ٣ فاذا كان الحدث المعلل تفضيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما فى ضربته تأديبا واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركا فى زمان بل هما فى الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافاة والعلة ههنا فى الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشئ لايكون علة نفسه بل هى اثره اى ضربته لتأدبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعنى التأدب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة فى الفاعل وفى الزمان اذ ربما لايحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب فى الزمان كما قال ابن دريد ※ والشيخ ٤ ان قومته من زيغه ※ لم يقم التثقيف منه ما التوى ※ وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث فى الفاعل والزمان اذ هو كما بينا وبعض النحاة لايشترط تشاركهما فى الفاعل وهو الذى يقوى فى ظنى وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه فى نهج البلاغة ﴿ فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية ﴾ والمستحق للسخطة ابليس والمعطى للنظرة هو الله تعالى لايجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج ※ يركب ٥ كل عاقر جمهور ※ مخافة وزعل المحبور ※ والهول ٦ من تهور الهبور ※ فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والثور ليس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو على عدم المقارنة فى الزمان وذلك انه قال فى التذكرة على القرأة الشاذة ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم فى الدنيا (قوله وانما يجوز حذفها) اى حذف اللام (قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل) اى اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اى اذا اشتركا فى الفاعل كما ذكرنا (واقتصر المصنف على شرطين مما شرط فى المفعول له فلم يشرط كونه مصدرا لدخوله فى قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشرط كونه بتقدير اللام وجواب لمه وان لايكون من غير لفظ الفعل لانه علم

لفعلك فالمكافاة حصلت منك بنفس الاعطاء فلشدة الامتزاج فى مثل هذا صح ان يقال ضربك تقويم ووعظك تأديب واعطاؤك مكافاة وهذا الذى اوهم الزجاج حتى قال انه مفعول مطلق لانه لما رأى ان معنى ضربت قومت بالضرب فقال معنى قولك ضربت تقويما قومت بالضرب تقويما ويجوز لك ايضا ان تقول فى نحو جئتك اصلاحا ان مجيئك اصلاح لكن مجازا ابعد من مجاز قولك اعطاؤك مكافاة اقرب اذ لا واسطة بين الحدثين ههنا بخلاف قولك مجيئك اصلاح كما تبين آه نسخه

٤ (قوله ان قومته من زيغه لم يقم آه) اوله تقوم الشارح من زيغانه فيستوى ما انعاج منه وانحنى ※ او يستقيم

٥ قوله (يركب كل عاقر جمهور ※ مخافة وزعل المحبور آه) العاقر العظيم من الرمل (ش) لاينبت شيئا (١٣) والجمهور المشرفة (ل) على ماحولها وهى المجتمعة والجمهور من الناس جلهم والزعل النشاط وقد زعل بالكسر فهو زعل هار الجرف وهوّرته فتهور وانهار اى انهدم الهبر مالطمأن من الارض والجمع الهبور

٦ من تهول نسخة قوله تهول من تهولت للشئ اذا تصورت له بصورة امر هائل

ذلك من الحد (وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى (والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته تأديبا اتفاقا (فان قال هو بتقدير حذف مضاف اي ارادة اصلاح وارادة تأديب (قلنا فجوز ايضا جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكراما مالك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوز جئتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف (فنقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلوب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا (قال المصنف وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما تجئ جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشي وجوب تنكير المفعول له لمشابهته للحال والتمييز وبيت العجاج قاض عليه وكذا قول حاتم ❊ واغفر عوراء الكريم ادخاره ❊ واعرض عن شتم اللئيم تكرما ❊ وكذا قوله تعالى ﴿حذر الموت﴾ وقال الجزولي اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومنعه الاندلسي وقال لا ارى منه مانعا (وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا﴾ والباء للسببية ههنا كاللام قال المالكي اذا حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل ❊ قوله (المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى) قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ويعني بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمرا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جائني زيد

وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين فى المجئ ويحتمل حصول مجئ احدهما قبل الآخر والنصب نص فى المصاحبة وفى قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب فى العطف الذى هو الاصل اظهر ❊ قوله (فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو مالزيد وعمرو والا تعين النصب نحو مالك وزيدا وماشانك وعمرا لان المعنى ماتصنع) اعلم ان مذهب جمهور ٢ النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع فى بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف الذى فيه معنى الجمع كما يجئ فى بابه فناسب معنى المعية ان قالوا لا يتقدم المفعول معه على ماعمل فى مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها (وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكا بقوله *جمعت وفحشا غيبة ونميمة * ثلاث خلال لست عنها بمرعوى * والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة (وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا فى الظرف خبر المبتدأ والاولى احالة العمل على العامل اللفظى مالم يضطر الى المعنوى وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة او صاحبها وكذا فى غيره والاضمار خلاف الاصل (وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو فى كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت فى كل رجل وضيعته (وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو فى الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب مابعدها عارية كما اعطى مابعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قاله لجاز النصب فى كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته (قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان) هذا اولى مما قال عبد القاهر فى نحو قام زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذى هو العطف لالداع وهو ممنوع لان ههنا داعيا وهو النص على المصاحبة (وقوله جئت انا وزيد وزيدا) مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغى ان يكون العطف فى جئت انا وزيد عند عبد القاهر اوجب وذلك ان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل فى الاغلب للعطف وهل يشترط فى نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه (قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو فى العطف واجازه غيره استدلالا بقولهم مازلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى (٢ وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجرى النيل لما اقترن به مايصح منه السير كقوله تعالى ﴿ولله يسجد من فى السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال﴾ وقريب

٢ البصريين نسخة

٢ قوله (وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير آه) فيقدر حينئذ يسير بمعنى يجرى لان يحمل اسير على المعنى الحقيقى والمجازى معا وكذا الحال فى الاية

منه قوله تعالى ﴿فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين﴾ او على حذف جرى في المعطوف كقوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء وقيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ﴿ذو مرة فاستوى﴾ وله ان يجوّز العطف في هذا المثال ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلوّ اي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد به مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلاثة عشر على ما يأتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل اجتراءك عليه لما علمت من ترك مكافاته للمجرمين تعالى عنه فانت وربك اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف (وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك مجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك وكذا قول العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك (قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا) جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا انه واجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف (قوله وان كان معنى) اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوي اولا فالاول نحو مالك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وماشانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا لك وويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم رأسك والحائط وامرأ ونفسه وشانك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو (قال المصنف العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وليس بشيء لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب وقد يكون الداعي الى النصب ضروريا ولو سلمنا انه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم

يكن ضروريا (وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النص والافلا (والثانى نحو مالك وزيدا وماشانك بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور (فالكوفيين يجوزون فى السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار (والبصريون يجوزونه للضرورة واما فى السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لايعمل مقدر الضعفه (فقال المصنف ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف فى العطف (وقال الاندلسى يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده فى القرأن كقوله تعالى ﴿ تسأ لون به والارحام ﴾ بالجر فى قرأة حمزة وفى النصب فى مثل هذا اعنى ماشانك اومالك وزيدا وماشان زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك ومالك اى ماتصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار او المصدر وفيهما معنى الفعل فتظافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع فى الاختيار هذالك واباك لفوات ما الاستفهامية (وقال سيبويه تقديره ماشانك وشان ملابستك زيدا ومالك ولملابستك عمرا اوماشان زيد وملابسته عمرا فهو مفعول المصدر المقدر (قال السيرافى هذا تقدير معنوى لايخرج ذلك عن معنى ماصنعت وماتصنع لان هذا ملابسة ايضا يعنى ان سيبويه لايريد بتقدير ملابستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولايجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الآخر كما يجئ فى باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذلتبين المعنى فقط لا لان اللفظ مقدر بما ذكر (قال الاندلسى بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان مالك وماشانك اذا جاء بعدهما نحو وزيدا دل على ان الانكار انما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ولاسيما ان الواو بمعنى مع تؤذن بمعنى الملابسة (وقال الاندلسى يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كما فى ماانت وزيدا اى ماكان شانك وماكان لك (وقال السيرافى وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت مالك لابست زيدا والواو دال على معنى لابس وانما ارتكبا هذا تفاديا عما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذلايصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدى مذهبهما فى هذا الى مذهب عبد القاهر فى الجميع والقسم الثانى اعنى الذى لايكون فى لفظه مشعر بالعامل قوى نحو ماانت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وماالتجدى والتغور فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما فى غير الفعلية (قال سيبويه اذا نصبت مابعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعدما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشئ اذا كثر وقوعه فى موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كأنه منطوق به (ورد المبرد تقدير سيبويه وقال لامعنى لتخصيصه مابالماضى وكيف بالمستقبل (قال السيرا فى لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما ار التمثيل على الوجه

الممكن والتمثيل ليس حدا لايتجاوز وقول الراعى ❊ ازمان قومى والجماعة كالذى ❊
٢ منع الرحالة ان تميل مميلا ❊ اى ازمان كان قومى والجماعة (وقول بعضهم انا واياه
فى لحاف اى كنت واياه فى لحاف ابعد من نحو ماانت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب
وذلك لاشعار ماوكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما
ولايجوز ان يكون العامل فى قوله واياه (قوله فى لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لايتقدم
على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت ورأيك فالرفع فيه واجب
وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الضميرى نصبة بالخبر المقدر وانكره ابن
بابشاد ويجب على مجيز النصب اضمار الخبر قبل الواو اى كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت
الخبر على هذا الوجه فلا كلام فى جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لاارى
معنا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذى هو
الاصل جائز نحو زيدا وعمر القيت فقول العامل فى الجماعة واياه كالذى وفى لحاف وانما
امتنع النصب فى الاصح فى ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد
المفعول معه حال مما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه فى مطابقة
ماقبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم مابعد المعطوف فيقال كنت
وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اى العطف ومنع
ذلك ابن كيسان وفى كون المفعول معه قياسا خلاف ذهب الاخفش وابوعلى الى كونه قياسا
وقال بعضهم هو سماعى لايتجاوز ماسمع منه وقوله تعالى ﴿ فاجمعوا امركم وشركائكم ﴾
٣ لايجوز ان يعطف شركاءكم فيه على ماقبله الا بتقدير فعل لان الاجماع لايتعدى الى الاعيان
لايقال اجمعت زيدا فيكون التقدير اجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم والاولى جعله مفعولا
معه اى اجمعوا امركم مع شركائكم للسلامة من الاضمار ❊ قوله (الحال مايبين هيئة الفاعل
او المفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما وهذا زيد قائما)
قال المصنف لايدخل فيه النعت فى نحو جاءنى رجل عالم لان المراد فى الحدود ان يكون
لفظ المحدود دالا على ماذكر فى الحد وقولك عالم فى جاءنى رجل عالم وان بين هيئة
الفاعل لكنه لادلالة فى لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها فى
قولك زيد رجل عالم مع انها مبنية لهيئة خبر المبتدأ لاهيئة الفاعل بل انما علم كون عالم
فى جاءنى رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءنى رجل بخلاف الحال فان راكبا فى قولك
جاءنى زيد راكبا ورأيت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت
رجل قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية فى رجل (اقول لقائل ان يمنع ان المحدود يلزم
ان يدل على كل ماذكر فى حده بل يكفى ان يكون فيه ماذكر فى حده وبعد التسليم فليس فى هذا
الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول
مطلقا لا فى حالة الفعل فيظن فى جاءنى زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا فى حال المجئ فيكون

(غلطا)

٣ قوله) كالذى منع الرحالة ان تميل مميلا) الرحالة سرج من جلود ليس فيه حشب كانوا يتخذونه للركض الشديد

٣ الاولى انتصاب شركائكم على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اى واجمعوا شركائكم وذلك لان الاجماع لايتعدى الى الاعيان لايقال اجمعت زيدا نسخه

٤ قوله (وقد ترالوظيف وساقها آه) ترت النواة من مرضاحها تتروتتر اى ندرت وضرب يده بالسيف فأترها اى قطعها و اندرها والوظيف مستدق الذراع والساق من الخيل والابل ونحوهما اى يقول الشيخ المذكور فى البيت السابق وقدسقط عظم ساق ناقة التى عقرتها والبيت السابق ❊ فمرت كهاة ذات خلف جلالة ❊ عقيلة شيخ كالوبيل يلندد ❊ قوله مرضاحها من رضحت النواة كسرتها وقوله كهاة اى ناقة ضخمة سمينه والخلف جلد الضرع والوبيل العصا الطويلة الغليظة ٥ قوله (قد اتيت بمؤيد) وآده اى دفنه حيا والمؤيد الداهية ٦ قوله (وقد اغتدى والطير فى وكناتها ❊ بمنجرد قيدالاوابد هيكل ❊ الاغتداء الغدو وهو نقيض الرواح والوكنة بالضم موقع الطير اينما وقعت المنجرد الماضى فى السير والهيكل الفرس الطويل الضخم ويقال للجواد قيدالاوابد لانه يمنعها من النوات والفرار

٢ قوله (كان حواميه مدبرا) الحاميتان ماعن يمين السنبك و شماله والسنبك طرف مقدم الحافر

٣ قوله (عوذ و بهثة حاشدون عليهم آه) عوذ بالضم ابوحى من العرب وبهثة بالضم ابوحى من سليم يقال جاءفلان حاشدا اى مستعدا متهيئا والحلقة بالتسكين حلقة الدروع وكذا حلقة الباب وحلقة القوم والجمع حلق بالفتح على غيرقياس وقال الاصمعى حلق بالكسر

غلطا ويخرج عن هذا الحد الحال التى هى جملة بعدعامل ليس معه ذوحال نحوقوله ❊ تقول ٤ وقد ترّ الوظيف وساقها ❊ الست ترى ان ٥ قد اتيت بمؤيد ❊ وقوله ❊ ٦ وقد اغتدى والطير فى وكناتها ❊ بمنجردقيد الاوابدهيكل ❊ ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا فى الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى ﴿ قل بل ملة ابراهيم حنيفا ﴾ وقوله تعالى ﴿ دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ﴾ وقول الشاعر ❊ ٢ كأن حواميه مدبرا ❊ خضبن وان لم يكن تخضب ❊ وقوله ❊ ٣ عوذ وبهثة حاشدون عليهم ❊ حلق الحديدمضاعفا يتلهب ❊ واما قوله تعالى ﴿ النارمثواكم ﴾ اى موضع مثواكم اى ثوائكم خالدين وقولك اعجبنى ضرب زيدقائما وهوضارب زيد مجردا فالمنصوب فيهما حال من الفاعل اوالمفعول فلا يرد اعتراضا وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل فى الحال لايجئ الا اذا كان المضاف فاعلا اومفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لوقلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم جازفكأنه حال من المفعول اواذا كان المضاف فاعلا اومفعولا وهوجزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما فى قوله تعالى ﴿ ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ﴾ فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دابرهؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهوحال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذى هوجزء المضاف اليه لان دابرالشئ اصله فكأنه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكأنه حال عن مفعول مالم يسم فاعله وكذا كان حواميه مدبرا اى تشبه حواميه مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فكأنه حال من الفاعل او المفعول وكذا قولهم عليهم حلق الحديد مضاعفا (فالاولى ان نقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذى فى ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجرى مجرهما فبقولنا جزء كلام تخرج الجملة الثانية فى نحو ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا لم نجعلها حالا ويخرج قولنا حصول مضمونه المصدر فى نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لابوقت حصول مضمونه ويخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل اوالمفعول فانه لايتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجرى مجراهما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو ﴿ هذا بعلى شيخا ﴾ وكأنه خارجا من جنب صفحته على مايجئ والحال عن المضاف اليه الذى لايكون فى المعنى فاعلا اومفعولا للمضاف على مامر ويدخل فى الحد الحال فى نحو قوله ❊ تقول وقدترّ الوظيف وساقها ❊ وفى قوله ❊ وقد اغتدى والطير فى وكناتها ❊ وحد المؤكدة اسم غير حدث يجئ مقررا لمضمون جملة كما يجئ شرحها فقولنا

٣ عول نسخه الجمل الحالية الخالية عن الضمير ليست مبينة لهيئة الفاعل ولا المفعول بل هى م

غير حدث احترازعن المنصوب فى نحورجع رجوعا ❊ ثم اعلم ان الحال قديكون عن الفاعل وحده كجاءزيد راكبا وعن المفعول وحده نحوضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لماقامت له من الفاعل او المفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه احصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كانا هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ماكانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالى الفاعل والمفعول على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال ❊٥ وانا سوف تدركنا المنايا ❊ مقدرة لنا ومقدرينا ❊ وجوز الجمهور وهو الحق ان يجئ لشئ واحد احوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة ٦ كقوله تعالى ﴿اخرج منها مذؤما مدحورا﴾ ❊ كما يجيئان فى خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك فى الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذؤما واستنكر مثله فى المتضادة فمنعها مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد فى زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بلى لو عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما فى قوله تعالى ﴿مذؤما مدحورا﴾ او بمتضادين فى محلين غير ممتزجين كما فى اشتريته ابيض اسودا وممتزجين كما فى اشتريته حلوا حامضا فلا بأس به ❊ واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب زيدا اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر فى الاغلب كما يجئ فى اسم لا التبرئة نحو جانى زيد لا راكبا ولا ماشيا ويندر افرادها نحو جاءنى زيد لا راكبا (قوله لفظا او معنى) حال من الفاعل او المفعول اى ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوى فنحو شيخا فى قوله تعالى ❊ (هذا بعلى شيخا) ❊ فان بعلى خبر مبتدأ وهو فى المعنى مفعول لمدلول هذا اى انبّه على بعلى او اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوى فكما فى قوله ❊ كأنه خارجا من جنب صفحته ❊ ٧ سفود شرب نسوه عند مفتأد ❊ اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا يفسره باشبه خارجا لان

م مبينة لهيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول كما فى قولك لقيتك والجيش قادم ونحوه الا انه جعل بيان هيئة زمان الفاعلية والمفعولية بيانا لهيئة ذات الفاعل والمفعول لكون الهيئة الاولى لازمة للثانية لان الفاعلية والمفعولية لا تنفكان عن الزمان وهيئته فجعل هيئة اللازم هيئة للملزوم مسامحة

٥ قوله (وانا سوف تدركنا المنايا آه) البيت لعمرو بن كلثوم فى قصيدته التى من جملة القصائد السبع المعلقة

٦ قوله (كقوله تعالى اخرج منها مذؤما مدحورا) الذأم العيب والذم والدحور الطرد والابعاد

٧ قوله (سفود شرب نسوه عند مفتأد) السفود الحديدة التى يشوى بها اللحم وفأدت اللحم وافتأدته اذا شويته والشرب جمع شارب كصحب وصاحب والشرب الجماعة والمفتأدة المشوى

المشابهة هى المقيدة بحال الخروج لا التشبيه (وقال المصنف فى مثال الحال عن الفاعل المعنوى زيد فى الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير فى الظرف وهو فاعل لفظى لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام فى كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظى وليس يجوز كون الحالين فى المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف عاملى الحال وصاحبها * قوله (وعاملها الفعل او شبهه او معناه) يعنى بشبه الفعل مايعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعنى بمعنى الفعل مايستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا زيد قائما عند من جوز هاء التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجئ فى حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرفا التمنى والترجى نحو ليتك قائما فى الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمنى والترجى ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ماهو مذهب الاخفش كما يجئ لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كأنه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشى مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ماشأنك واقفا فلان الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا فى المفعول معه ولم يعمل فى الحال معنى حروف الاستفهام والنفى قال ابو على لانها لاتشبه الفعل لفظا وينتقض ماقاله باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لايشبهان الفعل لفظا مع عملهما فى الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان وان تشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان فى الحال فالاولى احالة ذلك الى استعمالهم وان لانعلله * قوله (وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول) انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ماذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هنالك فلو عرّفت وقع التعريف ضايعا وانما كان الغالب فى صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر مايميزها ويخصصها من بين امثالها اعنى وصفها اولى من ذكر مايقيد الحدث المنسوب اليها اعنى حالها لان الاولى ان يبين الشئ اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف عبث ضايع ولم تأول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى (فقوله غالبا) يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لاغالب (قوله وارسلها العراك) هذا مثال تعريف الحال فى الظاهر ونقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيه قولان (قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة ووحدك فى الاصل وحدتك فحذف التاء لقيام المضاف اليه مقامه كما فى قوله تعالى ﴿ اقام الصلاة ﴾

والوحدة الانفراد ويجوز ان يكون الوحد ٢ والوحدة مصدر وحد يحد يقال وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد (وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة (وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اى عائدا على ما ابتدأه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اى رجع على بدئه عوده المعهود كأنه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى ﴿ وفعلت فعلتك ﴾ فلا يكون من هذا الباب (وقال ابو على ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اى ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اى انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر فى باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ماقام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ماقام مقامه (وقوله فارسلها العراك) صدر بيت للبيد و يروى فاوردها العراك قال ❊ فارسلها العراك ولم يذدها ❊ ولم يشفق على ٥ نغص الدخال ❊ يصف الحمار والاتن والدخال فى الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اى اوردها مرة واحدة ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاحمة اما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فالاولى ان نقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اى قاضّهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم اى كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتداء وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى فىّ اى فوه الى فىّ وهو ههنا اظهر لانهم استعملوه على الاصل فقالوا كلمته فوه الى فىّ ثم نحى عن الجملتين اعنى قضهم بقضيضهم وفوه الى فىّ معنى الجملة والكلام لما فهم منها معنى المفرد لان معنى فوه الى فىّ صار مشافها ومعنى قضهم بقيضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه كما قلنا فى باب المفعول المطلق فى فاها لفيك سواء وكذا ينبغى ان نقول فى يدا بيد اى ذو يد بذى يد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اى شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اى كل رجل كقوله تعالى ﴿ علمت نفس ما قدمت ﴾ اى كل نفس وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان اى كل شاة فنصب ههنا الجزآن لقبولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان تأتى به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتدأ التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى فىّ

(شاذ)

---

٢ والحدة لعنه

٥ النغص بالصاد المهملة عدم تميم الشرب وبالمعجمة تحريك الرأس وكلاهما رواية

شاذ ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه منه ليتنكر لئلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد جاء فالفم قال المتنبي ٦ ❊ وقبلتني على خوف فمالفم ❊ فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف واحد وهذا شئ قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله فى الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ورأيت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم اما على التأكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزءها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعناه على ماذكرنا فى الحال او على البدل اى جاء قاضهم مع مقضوضهم (ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اى لامع غيره فهو فى المعنى ضد معا فى قولك جاؤا معا وكما ان فى معا خلافا هل هو منتصب على الحال اى مجتمعين او على الظرف اى فى زمان واحد فكذا اختلف فى وحده فى نحو جاء وحده اهو حال اى منفردا اوظرف اى لامع غيره جاء وحده مجرورا ٧ فى مواضع معدودة قريع وحده ونسيج وحده اى انفراده وهو فى الاصل ثوب لاينسج ٨ على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ٩ ويقال فلان جحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده فى المعجب برأيه وقيل جاء على وحده اى على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا فى المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال امرأة جماء المرافق اى كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اى الساترين بكثرتهم وجه الارض حذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تعالى ﴿ ان رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ وهو صفة الجماء اى الجماعة الكثيرة الساترة واللام فى الاسمين زائدة كما فى قوله ❊ ولقد امر على اللئيم يسبنى ❊ فمضيت ٢ ثمة قلت لايعنينى ❊ ويقال ايضا مررت بهم جماء غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول ﴾ اى مترتبين واللام زائدة كما فى الجماء الغفير وقد يتبع ماقبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاء نى الرجال ثلاثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين فى المجئ وبنو تميم يتبعونها ماقبلها فى الاعراب على انها توكيد له وربما عومل بالعاملتين العدد المركب نحو جاء نى الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجئ فى باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى فى (وقال الكوفيون هو مفعول به اى جاعلا فاه الى فىّ (وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اى من فيه الى فى ولايقاس على قولهم فاه الى فىّ فلا يقال ماشيته يده بيدى ونحوه خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين رضى الله تعالى عنه ٣ فى صفين ❊ فما بالنا امس

---

٦ قبلتها ودموعى مزج ادمعها ❊

٧ قوله (فى مواضع معدودة قريع وحده) القريع السيد والقريع الفحل لانه مقترع من الابل اى مختار اوانه يقرع الناقة يقال فلان قريع دهره

٨ قوله (على منواله) المنوال الخشب الذى يلف عليه الحائك الثوب

٩ قوله (ويقال فلان جحيش وحده آه) الجحيش ولد الحمار ويقال للرجل اذا استبد برأيه جحيش وحده وعيير وحده وهما ذم

٢ كلمة ثمت هى العاطفة قد يلحقها التاء فى عطف الجمل سيلكوتى

٣ قوله (فى صفين فما بالنا امس اسد العرين) صفين موضع كانت به وقعة والعرين والعرينة مأوى الاسد واصل العرين جماعة الشجر

اسد العرين * ٤ ومابالنا اليوم شاء النجف* فعلى حذف المضاف اى مثل اسد العرين ومثل شاء النجف ويجوز ان يؤولا بشجعانا وضعافا بلا تقدير مضافا كما قال سيبويه فى جهدك ونحوه * قوله (فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها) اعلم انه يجوز تنكيرذى الحال اذا اختص بوصف كما جاء فى الحديث ﴿سابق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الخيل فأتى فرس له سابقا ﴾ وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما اوبالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل مختالة اوسبقه نفى اوشبهه نحو قوله* فما حل سعدى غريبا ببلدة * وقلما جاءنى رجل راكبا اونهى اواستفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلايبقى فيه ابهام كما ذكرنا فى باب المبتداء اوكان الوصف به على خلاف الاصل نحو قولك جائنى رجال مثنى وثلاث لان المقصود تقسيمهم على هذين العددين فى حال المجئ والوصف لايفيد هذه الفائدة اوكان معرفة مشاركة لتلك النكرة فى الحال نحو جائنى رجل وزيد راكبين اوتقدمه الحال نحو جائنى راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف اذالوصف لايتقدم على الموصوف واما اذا تأخر نحو جائنى رجل راكبا فقد يشتبه فى حال انتصاب ذى الحال بالوصف نحو رأيت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله * لمية موحشا طلل قديم* فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الاعلى مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع زيد فى نحو فى الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير فى لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل فى الحال وفى صاحبها وهو الحق اذلا مانع جوز كون لمية عاملا فى الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء (فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه اى ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل فى الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها (قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل فى الحال ماليس مقيدا به *واعلم انه يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذى ضربت مجردا زيد اى ضربته * قوله (ولا يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف ولا على المجرور فى الاصح) قد عرفت قبل العامل المعنوى وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ماقال المصنف ينبغى ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفى هذا خلاف (فسيبويه لايجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد فى الظاهر فى نحو فى الدار زيد كما تقدم فى المبتدأ فامامع تأخر المبتدأ فانه وافق سيبويه فى المنع فلايجوز قائما زيد فى الدار ولاقائما فى الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف ماعند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ماصاحبه نائب عنه اى المبتدأ امافى نحو زيد قائما فى الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملى الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم نجوز ذلك وقلنا ان

٤ قوله (ومابالنا اليوم شاء النجف) النجف والنجفة بالتحريك مكان لايعلوه الماء مستطيل منقاد الشاء جمع شاه يطلق على الغنم

الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عما صاحبه نائب عنه اي زيدا ما نحو زيد في الدار قائما وفي الدار قائما زيد وفي الدار زيد قائما فجائز اتفاقا (واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غيرها فيه نحو ﴿ ان الينا ايابهم ﴾ قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اى الكر منه بستين فمنه حال والعامل فيه بستين والعامل المعنوى اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ماشانك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب نحو تميمي ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها له في التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كافعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل (وظاهر لفظ جار الله في المفصل يوذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف في العمل من الصفة المشبهة افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجئ في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجئ الكلام عليه عن قريب (واجاز الزجاجي ان تقول درهمك موزونا درهم عبدالله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك درهم عبدالله لان معناه يشابه درهم عبدالله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم عبدالله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبدالله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبدالله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك في خبر المبتداء والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدر التقديره بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او لحرف مصدرى كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقدمها على صلاتها متأخرا عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجئ في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدرى واللام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا ما مجردة ضرب زيد هندا واما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا ٢ واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر ووالله لراكبا اسير كقوله تعالى ﴿ لالى الله تحشرون ﴾ وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء

٢ قال المالكي واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء فلا يجوز ان زيدا راكبا لساير وكذا اذا صدر بلام القسم فلا يجوز والله راكبا لا يسير لان اصلها لام الابتداء كما يجئ في باب القسم وانا لا ارى منعا من الفصل بين اللامين والعامل بالحال فتقول ان زيدا لراكبا ساير ووالله لراكبا اسير كقوله تعالى ﴿ لالى الله تحشرون ﴾ نسخه

زيدوزيد راكبا ماش ومجردا مضروب (قوله بخلاف الظرف) يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا بمعنى وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى الذى هو الظرف او الجار خاصة سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى ﴿كل يوم هو في شأن﴾ وقولهم كل يوم لك ثوب (والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش ٣ بشرط تأخره عن المبتدأ كما مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوى غيرهما من التنبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا ۞ واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال او في الاصل وتوسطهما بجواز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانتصابه على الحالية كقوله تعالى ﴿واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها﴾ وقوله تعالى ﴿فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها﴾ فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الآيتين لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فائدة ٤ واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذى بعده والثاني تأكيدا للاول والتأكيد غير عزيز في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فخبرية الاسم الذى يلي المبتدأ الذى يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف اى هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شئ اى ان رغب في شئ فهو يرغب فيك (قوله ولا على المجرور في الاصح) الذى تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها ۞ واعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذى الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على ذى الحال المتأخر واما اذا كان ضميرا فالضمير ان يشتركان في عودهما على مفسرهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر (واما البصرية فاجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية في الحال التأخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في داره زيد وفي الفاعل

(والمفعول)

---

٣ من جيعه على الظرف وشبهه نسخه

٤ واما مع نصبه حالا فالظرف الاول يكون خبر المبتدأ والثاني متعلقا بالحال فله فائدة

والمفعول نحو قوله تعالى ﴿ فاوجس فى نفسه خيفة موسى ﴾ واما ان كان ذو الحال مجرورا فان انجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما فى قوله تعالى ﴿ اتبع ملة ابراهيم حنيفا ﴾ اولا نحو جائنى مجردا ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصرية يمنعون ايضا تقدمها عليه للادلة المذكورة (ونقل عن ابن كيسان وابى على وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى ﴿ وما ارسلناك الا كافة للناس ﴾ ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا وقال الشاعر * لئن كان ٤ برد الماء حرّان صاديا * الىّ حبيبا انه لحبيب * وقال اخر اذا المرء اعيته المروّة ناشيا * فمطلبها كهلا عليه شديد * ٥ وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل فى الحال فى نحو ﴿ ملة ابراهيم حنيفا ﴾ اعنى اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل فى الحال كما عمل فى ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل فى الحال وفى صاحبها لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا فى حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس فى مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف مما ليس بعامل فى الحال الى ذى الحال الا جزؤه نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله تعالى ﴿ ملة ابراهيم حنيفا ﴾ كما تقدم فى اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف فى الحال مع انه لم يعمل فى المضاف اليه لان المضاف اليه فى التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف فى نحو تحرك ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جائنى راكبا الا زيد وانما جائنى راكبا زيد لمثل ما فى باب الفاعل اعنى لتغير الحصر وانعكاسه لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقينى شاتم زيد اخوه * قوله (وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا طيب منه رطبا) هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق قالوا لانها فى المعنى صفة والصفة مشتقة او فى معنى المشتق فقالوا فى نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب منه مرطبا اى كائنا بسرا وكائنا رطبا و ﴿ هذه ناقة الله لكم ﴾ اى دالة (قال المصنف وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكره فى حده وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجئ فى بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب فى الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التى جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهى

---

٤ (قوله حران صاديا) الحان العطشان ٥ (قوله وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف) وبعضهم يجعل كافة صفة المصدر اى ارسالة كافة وهو ايضا تكلف ٢ (قوله مثل هذ بسرا الطيب اليسر صار رطبا ٦ (قوله خوط بان) الخوط الغصن الناعم لسنة يقال خوط بان الواحدة خوطة والبان ضرب من الشجر واحدها بانة ومنه دهن البان

اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ وقولك جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه في بعض ايام صفين * فما بالنا امس اسد العرين * و ما بالنا اليوم شاء النجف * وقول المتنبي * بدت قمرا ومالت خوط بان * و فاحت عنبرا ورنت غزالا * وفي تأويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضافا قبله اي امثال اسد العرين ومثل قمر والثاني ان يؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصر فهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة و درهما وضابطه ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء مجزاء قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتي بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت ذكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مني او بغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينارا كل واحد لدى كل واحدة من هذه الاحوال كانت جزأ اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاؤني رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو دخلوا رجلا فرجلا ٣ ومضوا كبكبة ثم كبكبة اي مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بآلة التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا الا هذا بسرا هذا رطبا (واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل وآلة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما عليهما ويشكل ذلك عليه بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ من معنى الفعل وبمثل قولك تمر نخلتي بسرا اطيب منه رطبا ٥ والاشراسي بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل في الحال متقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في هذا بعلي شيخا تقيدت ولم تقع الا حال شيخوخته والمجيء في جاءني زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية (واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في اول

٣ (قوله مضوا كبكبة) الكبه بالضم جماعة من الخليل وكذلك الكبكبة

٥ قوله (الاشرسي) الاشرسي نوع من التمر

الحالين بان المبتدأ اذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بالحال الاترى ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقيد المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف اما اولا فانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقيد هما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقيدهما معا ليس في غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في نحو هذا زيد قائما الا استحالة تقيد هما بحال واحدة ولو سلم ايضا اطراد استحالة تقيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم (ولنقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الاخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمروا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالاخر او يقعان معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حدثيها من منصوب الاخر مفعولا به وقد يتميز حالاهما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفاهما نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف زمانا هما لان العرض وقوع الحدثين معا ويتميز مستثنا هما ايضا نحو اختلف اهل البصرة الاسيبويه واهل الكوفة الاالكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الاخر وبغير ما تعلق به الاخر ووقوعه في وقت اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال تعالى ﴿ هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان ﴾ وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا آلت التشبيه تدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعني حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيدا حسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما آلة التمثيل فلا تدل بصيغته على حدثين معينين بل تدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو وان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اى زيد يشبه حالته ودأبه يوم الجمعة حالته ودأبه يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والدأب اذ يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب والقتل الاترى الى تعلق الجار والظرف في قوله

﴿٢ كدأبك من ام الحويرث قبلها﴾ بدأبك لما كان بمعنى تمتعك فكنى ولم يصرح وقد يقوم مع آلة التشبيه قرينة ترل على الحدث المعين فيتعلق بهاجاران كاتعلق الجا فى بيت امرء القيس بدأبك لما كنى به عن التمتع وذلك نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿انت منى بمنزلة هرون من موسى﴾ اى قريب منى قرب هرون من موسى قال ﴿ولقد نزلت فلاتظنى غيره﴾ منى بمنزلة المحب المكرم ﴿ وتقول انا مولى منى بمنزلة الثريا من المتناول اى بعيد منى بعدها منه (اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الاخر فى افعل التفضيل واله التشبيه وبابى فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فقيل يفضل زيدا راكبا على عمرو رجلا وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ورامى زيد فى الدار عمرا فى السوق وكذا فى افعل التفضيل وآلة التمثيل نحو زيد منى كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه اومثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن فى افعل وفى آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى بأسا بان يقال ههنا وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال على رضى الله عنه فى الجار ﴿ والله لابن ابى طالب آنس بالموت من الطفل بثدى امه ﴾ وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر فى اول الباب فى نحو ضربت زيدا قائما قاعدا (قال المالكى ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الاتى بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما انت الكامل فى الرجولية علما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأى الخليل وقال احمد ابن يحيى هو مصدر اى انت العالم علما والذى ارى ان المصدر فى مثله تمييز لانه فاعل فى المعنى اى انت الكامل علما اى علمه وهو الكامل شعرا اى شعره والدليل عليه انك تقول هو قارون كنزا والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر ﴾ ثم اعلم انه لاقياس فى شئ من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ماسمع منها نحو ٤قتلته صبرا ولقيته فجأة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا اوعدوا اومشيا والمبرد يستعمل القياس فى المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك واما ماليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياسى فلا يقال جاء ضحكا اوبكاء ونحو ذلك لعدم السماع (ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اى اتيته اركض ركضا كما هو مذهب ابى على فى ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وغيرهما على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فمعنى مشيا ماشيا ووقع المصدر صفة كما ان

٣قوله (كدأبك من ام آه) وتمامه ﴿ وجارتها ام الرباب بمأسل٣ ﴾ اى اعتدت البكاء من عنيزة كعادتك من هاتين المرأتين واصابك من التعب منها ما اصابك منهما قبل كذا فى الشرح والبيت السابق يدل على هذا المعنى

٣ مأسل بفتح السين اسم رملة وجبل بعينة

٤وقوله (نحو قلته صبرا) يقال قتل فلان صبرا وحلف صبرا اذا حبس على القتل حتى يقتل او على اليمين حتى يحلف صبرته اى حبسته

الصفة وقعت مصدرا فى نحو قم قائما على احد المذهبين وعلى الثانى هو حال مؤكدة كما يجئ ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اى اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر فى خبر المبتدأ ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى فىّ وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجئ الحال معرفة واما نحو جاء البرقفيزين اوصاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لا حال كما يجئ فى الافعال الناقصة ❊ قوله (ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو اوبالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير اوباحدهما ولابد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة) اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجئ بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءنى زيد راكبا ان المجئ الذى هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذى هو مضمون الحال ومن ثمه قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء ٥ وانت فى الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بلى يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه (قوله فالاسمية بالواو والضمير) انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التى هى خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجئ فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج فى الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع لتؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانها لا تجئ بالواو لان بالخبر يتم الكلام بالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه معنى كأنها من تمامه فاكتفى فى ثلثتها بالضمير بلى قد تصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ماحسبتك الا وانت بخيل وما جاءنى رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو (قوله او بالواو او بالضمير) اجتماع الواو والضمير فى الاسمية وانفراد الواو متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا فى الربط (واما انفراد الضمير فقال الاندلسى ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءنى زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة فى معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءنى زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان اردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءنى زيد يده على رأسه وكلمته فوه الى فىّ او خبرا نحو قوله ❊ ٢ خرجت مع البازى علىّ سواد ❊ فلا نحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك

٥ (قوله وانت فى الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها) يعنى معناها المصدرى الذى يدل عليه بجوهرها فان ذلك هو مضمونها الاصلى واما الطلب فهو مدلول الصيغة العارضة وهو فى حكم الايقاع من الانشاآت الايقاعية فتأمل

٢ هو لبشار بن برد وصدره ❊ اذا انكرتنى بلدة او انكرتها ❊

لكون الرابط فى اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير فى اخر الجملة كقوله ❊ ٣ نصف النهار الماء غامره ❊ فلاشك فى ضعفه وقلته (وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير فى الاسمية ضعيف مطلقا على ماذهب اليه المصنف ان قولهم ٤ جاءنى زيد عليه جبة وشئ بمعنى مستقرة عليه جبة وشئ يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على المبتدأ جاز ان يرفع الظاهر كما فى باب المبتدأ فان اراد انه وجب ان يكون فى تقدير المفرد ففيه نظر لقوله ❊ ٥ فالحقه بالهاديات ودونه ❊ جواهرها فى صرة لم تزيل ❊ وقوله وان امرءا اسرى اليك ودونه ❊ من الارض موماة ٦ وبيداء سملق ❊ ولو كان مفردا لم يجز الواو وايضا تقول لقيته وان عليه جبة وشئ ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه لايمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية فى ان اجتماع الواو والضمير او انفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لمجرد النفى على الاصح ولايدل على الزمان فهو كحرف نفى داخل على الاسمية فالاسمية معها كأنها باقية على اسميتها بخلاف لايكون وما كان ونحوهما وقد تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل (قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده) وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءنى زيد يركب بمعنى جاءنى زيد راكبا ولاسيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا فى الحقيقة مختلفين كما يجئ فاستغنى عن الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك مالا انها جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فتكون اسمية تقديرا ويشترط فى المضارع الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك ان الحال الذى نحن فى بابه والحال الذى يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان فى قولك مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب حال باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس فى زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اى المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال فى الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة فى الماضى اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضى من حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع فى الظاهر لفظ الماضى والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فالمجئ بلفظ قد ههنا لظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال فى المضارع لذلك (قوله وماسواهما) اى ماسوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفى والماضى المثبت والماضى المنفى يجوز فى كل واحد منها على ماذكر ثلاثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صارت تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءنى زيد ومايركب غلامه ومايركب عمرو وما ركب غلامه جاءنى زيد ولايركب غلامه ولايركب عمرو ولايركب غلامه جاءنى زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ماقاله المصنف (وقال الاندلسى المضارع المنفى بلم ٧ لابد فيه من الواو وكان مع الضمير

النهار وانتصف بمعنى ومنه قول المسيب بن علس يذكر غائصا ❊ نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لايدرى ❊ يعنى والماء غامره فحذف واو الحال هكذا فى الصحاح فعلى هذا لاضمير فى الحال فتأمل

٤ (قوله جاءنى زيد عليه جبة وشى) الوشى نوع من الثياب معروف

٥ (قوله فالحقه بالهاديات ودونه جواهرها فى صرة لم تزيل) فالحقنا اى الحقنا الفرس باوائل الوحش والحال ان الجواحر والمتخلفات فى جماعة وسنصطادها ايضا قبل تفرقها على غفلة منها والجواحر الدواخل فى الجرة والمكامن قال فى الصحاح الصرة الضجة والصيحة والصرة الجماعة والصرة الشدة من كرب وغيره وقول امرء القيس فالحقه البيت يحتمل هذه الوجوه الثلاثة هو يصف فرسه وقوله لم تزيل اى لم تتفرق

٦ (قوله وبيداء سملق) السلق القاع الصفصف وكذلك السملق بزيادة الميم

٧ فيه نظر لمجيئه مجردا عن الواو فى قوله تعالى ﴿ فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء ﴾

(اولا)

اولا ولعل ذلك لان نحولم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لمناقضته للحال ظاهرا احتاج الى قدالمقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب محتاج الى الواو التى هى علامة الحالية لمالم يصلح معه قدلان قد لتحقيق الحصول ولم للنفى واذا انتفى المضارع بلفظ مالم يد خله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا اذا انضم معه مايدل بظاهره على الحال وهومافعلى هذا ينبغى ان يلزمه الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ماذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءنى زيد لا يركب اى غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام فى الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزرنى لاازرك وفلا ازورك كما جاز ان تزرنى ازرك وفازورك و كذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال فى الحقيقة فى نحو لا يركب مشابها للفرد لفظا ومعنى كما شابه فى نحو يركب لان الحال فى الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينتفى المضارع حالا بلن لماذكرنا قبل (قوله ولابد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة) قد تقدم علة ذلك (والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد فى الماضى المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو قوله ❊ ٧ كما انتفض العصفور بلله القطر ❊ وقوله تعالى ﴿ اوجاؤكم حصرت صدورهم ﴾ وغيرهم اوجبوه للماضى والاول قريب وقيل ان الماضى فى نحو قولهم اضربه قام اوقعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة او مقدرة والاولى انه شرط لاحال اى ان قام اوقعد كما يجىء فى حروف العطف ولو كان حالا لسمع منه قد او الواو كما فى غيره من الماضى الواقع حالا واذا كان الماضى بعد الا فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو مالقيته الا اكرمنى لان دخول الا فى الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتأويل الامكرما لى فصار كالمضارع المثبت وقد يجىء مع الواو وقد نحو قولك مالقيته الاوقد اكرمنى ومع الواو وحدها نحو مالقيته الاوا كرمنى لان الواومع الاتدخل فى خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله مارجل الاوله نفس امارة ولم يسمع فيه قد من دون الواو نحو مالقيته الاقد اكرمنى وفى غيرهذا الموضع ينظر فان كان مع الماضى المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله تعالى اوجاؤكم حصرت صدورهم ﴾ قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءنى زيد وقدخرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان لم يكن معه ضمير فالواو مع قد لابد منهما كقوله ❊ تقول وقد تر الوظيف وساقها ❊ الست ترى ان قد اتيت بمؤيد ❊ ولا يقال جاءنى زيد قدخرج عمرو ولاجاءنى زيدوخرج عمرو (واجاز الاندلسى على ضعف دخول قد فى الماضى المنفى بما نحو ماقد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل ومالنفيه ❊ قوله (ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدامهديا ويجب فى المؤكدة نحوزيد ابوك عطوفا اى احقه وشرطها ان

٧ قوله (كما انتفض آه) اوله ❊ وانى لتعرونى لذكراك هزة ❊ او نفضه بخطه

تكون مقررة لمضمون جلة اسمية) اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا و وجوبا ايضا في مواضع قياسية ولابد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اى سر راشدا اوتقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف خلف زيدا او في غير الاستفهام كقوله تعالى ﴿ ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين ﴾ اى بل نجمعها قادرين و من المواضع التي يحذف منها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن اوغيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء اوثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا اوثم زائدا اى فذهب الثمن صاعدا او زائدا اى آخذا في الازدياد يقال هذا في ذى اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقى باكثر وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرأن فصاعدا اوثم زائدا اى ذهبت القرأة زائدة اى كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربى زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على مالا ينبغى من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله ❊ ٢ افى السلم اعيارا جفاء وغلظة ❊ وفى الحرب اشباه النساء العوارك ❊ اى اتتحول تميميا واتنتقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله ❊ افى الولائم اولادا لواحدة ❊ ٣ و فى العيادة اولاد العلات ❊ وتقول فى غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة و قيسيا اخرى بلا همزة) هذا الذى ذكرنا مذهب السيرافى والزمخشرى اعنى كون هذه الاسماء منصوبة على الحال (ومذهب سيبويه وهو الحق انتصابها على المصدرية (قال المصنف لانه ليس المراد انك تتحول فى حال كونك تميميا وانكم تنتقلون فى حال كونكم اعيارا بل المعنى التحول هذا التحول المخصوص (ومنها عند السيرافى صفات تضمنت توبيخا على مالا ينبغى فى الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقدسار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافى حال مؤكدة (واما عند سيبويه والمبرد والزمخشرى فالصفة قائمة مقام المصدر اى اتقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران لمبتدأ فتقول اتميمى مرة واقائم قد علم الله اى انت تميمى و هو قائم قد علم الله والعلة فى وجوب حذف العامل فى جميع ماذكرناه مما هو حال كثرة استعماله (قوله ويجب فى المؤكدة) اى يجب حذف العامل فى المؤكدة هذا على مذهب من قال ان المؤكدة لاتجئ الابعد الاسمية والظاهر انها تجئ بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ﴿ ولاتعثوا فى الارض مفسدين ﴾ وقوله تعالى ﴿ ثم وليتم مدبرين ﴾ وقولهم تعال جائيا وقم قائما قال تعالى ﴿ والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ﴾ على قراءة النصب فى الاربعة وقال تعالى ﴿ كالتى نقضت غزلها من بعدقوة انكاثا ﴾ وتخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما وللاول ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ماهو مذهب سيبويه فى نحو اقاعد اوقدسارالركب واماالمؤكدة فليست بقيد بتقييدبه عاملها ٤ كالمنتقلة واذا جائت بعدالاسمية وجب ان يكون جزءآ هامعرفتين جامدين تجئ

(اماالتقرير)

٢ قوله (فى السلم اعيارا جفاء و غلظة ❊ وفى الحرب اشباه النساء العوارك) الجفاء بالمد خلاف البر وعركت المرأة اى حاضت

٣ قوله (وفى العيادة او لاد العلات) بنو العلات او لاد الرجل من نسوة شتى انما سمين علات لانه علّ من هذه بعد الاولى والعل هو الشرب الثانى

٤ قوله (المنتقلة) اى عن الصاحب فى وقت نحو جاء زيد راكبا فان الركوب منتقل عن ذلك فى وقت

اما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر امافخر كقوله ❊ انا ابن دارة مشهورا بهـا نسبي ❊ وهل بدارة يا للنـاس من عار ❊ وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لايقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر لنفسك نحو انا عبدالله آكلا كما يأكل العبيد اوتصغير للغير نحوهو المسكين مرحوما اوتهديد نحو انا الحجاج سفاك الدماء اوغير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا و ﴿ هـذه ناقة الله لكم آية ﴾ ٥ وهو الحق بينا فقولك آكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بهـا نسبي وقولك كاملا وسفاك الدماء وآية ومعروفا وبينـا لتقرير مضمون الجملة وتأكيده وقولك عطوفا لكليهما وانما سمى الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم الاول اى الذى للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقا وكذلك ليس فى كونهم مساكين معنى كونهم مظلومين لان مضمون الحال لازم فى الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقيقة القرأن فصار كأنه هو وكذ المرحومية لازمة فى الاغلب للمسكينة (واختلف فى العامل فى المؤكدة التى بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر ٦ اى تحققته وعرفته اى احققه واثبته عطـوفا (وفيه نظر اذ لامعنى لقولك ٧ تيقنت الاب وعرفته فى حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطـوفا فهو مفعول ثان لاحال (وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشئ لانه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولايقصد القائل بهذا اللفظ هـذا المعنى وايضا لايطرد ذلك فى نحو ﴿ هذه ناقة الله لكم آية ❊ وهـو الحق مصدقا ﴾ وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما (وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم فى نحو انا زيد وزيد ابوك ممـا لم يثبت نظيره فى شئ من كلامهم (والاولى عندي ماذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا فى المصدر المؤكد لنفسه اولغيره كأنه قال يعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزءآها جامدين جمودا محضا فلاشك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الاخر معنى معاني الفعل الاترى ان معنى انازيد انا كائن زيد فعلى هذا لايتقدم المؤكدة على جزئى الجملة ولاعلى احـدهما لضعفها فى العمل وذلك لخفأ معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته فى جواب من قال اما ليت زيدا راكبـا ولايجوز الحذف اذا نابت عن غيرهـا كما فى ضربى زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها كما تقـول فى الحصر لا تأتيني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولاتضافان وتقع كافة فى كلام من لايوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه ❊ قوله (٨ التميز مايرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة) قوله

---

٥ وهو زيد معروفا وهو الحق مصدقا نسخه

٦ قوله (اى تحققته) وكذا حققته

٧ قوله تيقنت الاب آه) وصرت منه على يقين

٨ التميز مصدر ميزت اذا خلصت شيئا من شئ وشبهه بالمفعول انه واقع فى الامثلة موقع المفعول (حلبى)

ما يرفع الابهام) جنس يدخل فيه التميز وغيره كالحال والصفة وشبههما (وقال عن ذات) احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لاعن ذات (قلت سلمنا ان الحال تخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لاعن نفسها (وكذا زيد القهقرى فى قولك رجع زيد القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التى هى الرجوع لاعن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة وهى الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة فى نحو جاءنى ٩ رجل طويل اوظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فبذكر احد اوصافه تميز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير فطويل اذن رفع الابهام المستقر اى الثابت وضعا على مافسره المصنف من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان فى نحو جاءنى العالم زيد وكذا البدل ٢ من الضمير الغائب فى نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما فى نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه فى نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور فى نحو مائة رجل وثلاثة رجال وله ان يعتذر ٣ بان المجرور بالعدد داخل فى الحد وهو تميز والتميز نفسه قد ينجر اذا كان جره اخف من نصبه كما فى هذا كما اعتذر فى حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا فى ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان (قوله الابهام المستقر) قال احترزت بالمستقر عن الابهام فى اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك فى نحو ابضرب عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذى يثبت منه بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعين اخر فيعرض له الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر فى اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض قلت معنى المستقر فى اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام فى المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفى الابهام فى المشترك وفى العدد وسائر المقادير فلافرق بينهما ايضا من جهة الابهام ٤ ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعى كما فسر والحد لايتم بالعناية والالفاظ المجملة فى الحد مما يخل به (قوله عن ذات مذكورة او مقدره) ليشمل النوعين التميز عن المفرد والتميز عن النسبة ❊ (قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا امافى عدد نحو عشرين درهما وسيأتى واما فى غيره نحو رطل زيتا ٥ ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع فى غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر) قوله فالاول يعنى الذى يدفع الابهام عن ذات مذكورة (قوله عن مفرد) لفظة عن فى مثله تفيد ان ما بعدها مصدر لماقبلها وسبب له كما يقال افعلت هذا عن امرك وعن

---

٩ وقوله (رجل طويل اوظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد) الماهية معلومة والابهام فى الافراد كما فى الرجوع بعينه وكذا الحال فى جاءنى العالم فان الماهية المخصوصة مفهومة من هذه الصفة

٢ قوله (من الضمير الغائب فى نحو مررت به زيد آه) هذا اذا لم يرجع الضمير فى به الى مذكور لكن حقه حينئذ ان يميز لاان يبدل منه وان رجع الى مذكور فلا استواء فى الابهام

٣ عن الاعتراض بنحو خاتم فضة ومائة رجل بان المجرور فى هذين داخل نسخه

٤ قوله (لا يدل لفظ المستقر على انه وضعى) وربما يقال المطلق ينصرف الى الكامل عرفا وهو الوضعى

٥ وقفيزان برا نسخه

تقدمك اى ان امرك سبب لحصوله فالتميز صادر عن المفرد اى المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة فى جلة او شبهها اى النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شئ فى الظاهر والمنسوب اليه فى الحقيقة غيره فتلك النسبة اذن سبب لذلك التميز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اى للاسم الذى صدر انتصاب التميز عنه كزيد فى طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو فى الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم او عن تمام الكلام اى ان تمامهما سبب لانتصاب التميز تشبيها له بالمفعول الذى يجئ بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن فى هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل فى قوله تعالى ﴿ لتركبن طبقا عن طبق ﴾ والاول اولى (قوله عن مفرد مقدار غالبا) تقول التميز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعة عن ذات مقدرة والاول لايكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار (والمقدار مايقدر به الشئ اى يعرف به قدره ويبين والمقادير امامقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد ومايعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر ومايعرف به قدر الموزون ٤ كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك ومايعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولاموضوعة للتقدير كقوله تعالى ﴿ ملء الارض ذهبا ﴾ وقولك عندى مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا المحمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التميز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندى عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لامايذرع به وبرطل الموزون لاما يوزن به وكذا فى غيرها (وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا ٥ وباب ساجا وثوب خزا والخفض فى هذا اكثر منه فى المقادير وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل فى التميز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو فى غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنونين بالاضافة وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثانى على التميز (وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر فى العدد من الثلاثة الى العشرة وفى المأة والالف ومايتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء فى الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا ومائتين عاما وانما تركوا الجر فى العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التميز لكان جعلا لثلثة اسماء كاسم واحد

٤ قوله (كصنجات الوزن) صنجة الميزان معرب قال ابن السكيت ولا تقل سنجة

٥ قوله (وباب ساجا) الساج ضرب من الشجر

لفظا ومعنى واما نحو ثلثة عشرك فمخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر فى الاغلب فى العدد الذى فى اخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا فى صدر الكتاب بل مشابهة لها فلم يحذف فى الاضافة حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولم يثبت معها لمشابهتها لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشر ودرهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك قال ❊ وستوك قد كربت تكمل ❊ اجراه له مجرى احد عشرك (قوله واما فى غيره) اى فى غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان مايتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء امابنون الجمع كعشرين وقد ذكره قبيل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما فى رطل زيتا واما مقدر كما فى خمسة عشر وفى كم واما بنون التثنية كما فى منوان سمنا واما بالاضافة كما فى مثلها والمبهم المحتاج الى التميز فى ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التميز لابهام المثل والملء اى قدر ما يملأ به الشيء فرجلا تفسير مثل وزبد تفسير ملء (ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التميز الاتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التى تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذى به يتم الكلام لكونها فى اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التميز عنه فلا يقال عندى الراقود خلا وقد يكون الاسم فى نفسه تاما لا بشيء آخر اعنى لا يجوز اضافته فينتصب عنه التميز (وذلك فى شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو ياله رجلا ويالها قصة ويالك ليلا وويلها خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلا جاءنى وويحه رجلا لقيته وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب اى الذى فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب فى التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واى رجل ردا عليه ولا ريب فى ان التميز فى نعم ومابعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعنى من ويله الى ياله فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتميز عن المفرد ايضا كقوله كرم الله وجهه فى نهج البلاغة ❊ ياله مراما ما ابعده ❊ وقول امرء القيس ❊ فيالك من ليل كان نجومه ❊ بكل مغار الفتل شدت بيذبل [٢] ❊ وقول ذى الرمة ❊ وبلها [٣] روحة والريح [٤] معصفة ❊ والغيث مرتجز والليل مقترب ❊ وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءنى زيد فياله رجلا وويله فارسا وياويحه رجلا

٢ وبعده ❊ كأن الثريا علقت فى مصامها ❊ بامراس كتان الى صم جندل ❊ مغار الفتل الحبل الشديد الفتل ومحكمه ويذبل اسم جبل وكانه يتعجب من طول تلك الليلة حتى كان نجومه شدت فى حبل لا تحرك اصلا فلا تحول نجومها السارية من مصامها وموضعها والامراس الاحبال وكتان خيط قنب والبيت لامرء القيس

٣ قوله روحة من الرواح ضد الصباح ومعصفة اى شديدة من قولهم اعصفت الريح اذا اشتدت والغيث مرتجز اى قائل بالرجز وهو الشعر وهو كناية عن كثرة الامطار بحيث ان اقطاره متقاربة كتقارب اجزاء الرجز والليل مقترب اى قريب

٤ قوله معصفة اى عاصفة

ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد يالك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التميز عن المفرد لانه لاابهام اذن فى الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يالزيد رجلا وكقول الشاعر ❊ ويلم ايام الشباب معيشة ❊ مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندى ❊ ولله در زيد رجلا قال ❊ لله در انوشروان من رجل ❊ ماكان اعرفه بالدون والسفل ❊ وويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتل الله عز من قائل ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا او من شاعر التميز فى جميع هذا ظاهره ومضمره كما فى قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعنى ان التميز عن النسبة والتميز نفس المنسوب اليه لامتعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة اى ويلم معيشة هى ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتميز فيه متعلق المنسوب اليه لانفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يجيئ لهذا مزيد شرح فى التميز عن النسبة (وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى ﴿ ماذا اراد الله بهذا مثلا ﴾ فمن قال انه تميز لاحال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل فى التميز ٤ فى القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظن ان الناصب للتميز فى نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما فى ربه رجلا (قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع فى غيره) ليس بتقسيم حسن والحق ان يقال ان التميز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا اولا والجنس اما ان يقصد به الانواع اولا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التميز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثانى يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثانى لبيان عدد الآحاد ولا يجوز ان تقصد الامرين اى البيانين فتقول عشرون ضربين اى ان كل عشرة نوع او تقول عشرون ضروبا بمعنى اختلاف انواع آحاده لان الاعداد لا يثنى مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجيئ فى بابها وان كان عن عدد ليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا اودرهما والذى عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والا فافرد نحو عندى مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمر او ان لم يكن جنسا طابقت به ماتقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين اورجالا فقوله ويجمع فى غيره ليس بصحيح ويعنى بالجنس ههنا مايقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس (قوله ٥ فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة) انما جازت ايثار التخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهرة فان مافيه تنوين مقدرة وهو فى بابين كم الاستفهامية والجزء الثانى من احد عشر واخواته لايضاف فى الاغلب الى التميز كما يجيئ فى بابيهما (قوله والا فلا) وذلك اذا كان مع نون الجمع او الاضافة امانون

٤ عن الضمير واسم الاشارة نسخه

٥ قوله فان كان وفى المتن ثم ان كان

الجمع فلماذ كرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هى مشبهة له و اماقولهم فى حسنون وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا فى التميز عن المفرد وكذاقولهم ممتلئ ماء وممتلئان ماء وملئان ماء وانا كثر منه مالاليس ممانتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كماظن بعضهم بل التميز فيه عن النسبة كما فى امتلأ الاناء ماء فهواذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معهالان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذلايضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف فان اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول فى عندى مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندى رجل و لاتريد عندى شئ مثل رجل وكذالوقلت فى عندى ملؤه عسلا ملئ عسل لان الملئ هوقدرمايملأ ولا معنى لقولك قدرمايملأ العسل (قوله وعن غير مقدار) قدذكرنا لم كان الجرفيه اكثر ٭ قوله (والثانى عن نسبة فى جملة اوما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما اوفى اضافة مثل يعجبنى طيبه اباوابوة ودارا وعلما ٦ ولله دره فارسا) ٧ يعنى بالثانى مايرفع الابهام عن ذات مقدرة (قوله عن نسبة فى جملة) اى نسبة حاصلة فى جملة اوشبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو ٢ زيد متفقئ شحما والبيت مشتعل نارا اواسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيناً اوافعل التفضيل معه نحوانا اكثر منك مالا وخير مستقرا اوالصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا اوالمصدر نحواعجبنى طيبه ابا وكذا كل مافيه معنى الفعل نحوحسبك بزيد رجلا وويلم زيد رجلا ويالزيد فارسا (قوله اوفى اضافة) عطف على قوله فى جملة اى نسبة فى اضافة نحواعجبنى طيبه نفسا وقدذكرنا انه داخل فى شبه الجملة اعنى ماضاهاها واماقوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما اوكان درمضافا الى ظاهر واماان كان درمضافا الى ضمير مجهول فالتميز عن مفرد والحق ان التميز فى نحولله درزيد فارسا وويلم لذات الشباب معيشة عن نسبة فى شبه جملة ايضالان فيه معنى الفعل اى عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة (قوله ابا وابوة ودارا وعلما) تفصيل للتميز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اماان يكون نفس ماانتصب عنه لاغير نحوكفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هوزيد لاغير ونعنى بماانتصب التميزعنه الاسم الذى اقيم مقام التميزحتى بقى التميز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد فى طاب زيدنفسا فان الاصل طاب نفس زيدوكالارض فى قوله تعالى ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان فى الاصل كفى رجل هوزيد واماان يصلح ان يكون نفسه ومتعلقه نحوطاب زيدابا يجوزان تريد بابا نفس زيدوان تريدبه اباه واما ان لايصلح ان يكونفسه بل يكون صفة نفسه لاغير نحوطاب زيدعلما واماان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحوطاب زيدابوة يجوزان يكون المعنى طاب ابوته لغيره اوطاب ابوة ابيه واماان لايصلح ان يكون نفسه ولاصفة نفسه بل يكون متعلقاله لاغير نحوطاب زيد دارا (والقسمة الحاصرة ههنا ان تقول اماان يصلح ان يكون نفس ماانتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح

٦ اللام للتعجب والمدح وهو اما التعجب من خيره وجوده اومن لبنه الذى ارتضعه من ثدى امه وتربا به مثل ذلك الولدالكامل فى الصفات والدر فى الاصل مصدر در اللبن اى نزل من الضرع وقيل اريدبه ههنا الخير فانهم يعتقدون ان اللبن منشأ لكل خير لانه من غالب اقواتهم وهو مرفوع بالابتداء عند سيبويه وبالظرف عند ابى الحسن وفارسا من باب تميز النسبة عندالمص اومن تميز المفرد عند الزمخشرى وصاحب الهادى حلبى

٧ فان قلت ان التميز مايرفع الابهام عن ذات وظاهر ان النسبة ليست بذات قلت قوله عن نسبة غير متعلق بقوله الثانى بل متعلق بمتعلق الثانى وهويرفع اى والثانى عن ذات مقدرة ناشئة عن نسبة فى علم السامع وان نشأت النسبة عن الذات فى الحقيقة حلبى

٢ (قوله زيد متفقئ شحما) تفقأ السحابة عن مائها اى تشققت

ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيدا ابا او لايصلح نحو كفى زيد رجلا والثانى امالن يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيدابوة اولانحوطاب زيدعلما والثانى نحوطاب زيد دارا واذاقصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا فى ۳ كفى زيدرجلا كفى شئ زيدرجلا وفى طاب زيد نفسا طاب شئ زيدا نفسا اوعلما اودارا فالذات المقدرة هى الشئ المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صارزيدفى كفى زيدرجلا بدلامنه وفى طاب زيدنفسا مضافا اليه شئ ورجلا تميز لشئ المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التميز فى هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوبااليه الفعل اوشبه ونرد الاسم الذى انتصب عنه التميز الى مركزه الاصلى جعلنا ماانتصب عنه التميز ان كان التميز نفسه بدلا من التميز اوعطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التميز متعلقا لماانتصب عنه ٤ او وصفاله اوغير وصف اضفنا التميز الى ماانتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابوزيد وعلم زيدودارزيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه ❊ قوله (ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما ماقصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال) يعنى ان التميز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لماانتصب عنه اولا فان صح جعله لماانتصب عنه يعنى ان صح ان يكون نفسه كاباا وصفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعنى جاز ان يكون ماصح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا فى طاب زيدا ابا فانه يصح ان يكون زيد او ان يكون ابازيد وكذا جاز ان يكون ماصح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة فى طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بها ابوة زيد نفسه لاولاده وان يريد ابوة ابيه له وماكان ينبغى له هذا الاطلاق فان رجلا فى كفى زيد رجلا صح ان يكون لماانتصب عنه ولايجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لماانتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه (قوله فيطابق فيهما) يعنى بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع (قوله فيهما) اى فى التميز الذى جعلته لماانتصب عنه والتميز الذى جعلته لمتعلقه (وقوله ماقصد) اى المفرد والمثنى والمجموع تقول فيما جعلته لماانتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء طابقت بالتميز ما قصدت اليه وهو ما انتصب عنه اى زيد فثنيته ان ثنيت زيد اوجمعته ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوى زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود به مثنى وان قصدت آباءه جمعته فقلت طاب زيد آباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر فى نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون آباء هل التميز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القراين ان كان فاما ان اختلف التميز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التميز جنسا نحو طاب زيد ابوين او آباء وطاب الزيدان ابا او آباء وطاب الزيدون ابوين او آباء

---

۳ (قوله كفى زيدرجلا) الظاهر انك اذا قلت كفى زيدكان هناك ابهام فى ان الكافى من زيد ماذاهو رجوليته اوعلمه اوشهادته فاذاقلت رجلا كان المقصود رجوليته اى كفى رجلية زيد وكذا اذاقلت شهيدا كان المعنى كفى شهادته وعلى هذا ينبغى ان يضاف ههنا ايضاشئ الى زيدفيقال كفى شئ زيد هورجوليته وما ذكره الشارح ههنا وفيما تقدم يدل على ان الابهام فى ان الذات الكافى الذى هو زيد ماذا فيكون التردد والابهام فى ذات موصوف بالرجولية وذات موصوف بالشهادة الى غير ذلك فيفسر بذات مع صفة الرجولية اوبذات مع صفة الشهادة والحق ماذكرناه وكذا الحال فى طاب زيد ابااذاكان الاب عبارة عن زيد فان حاصله ايضا طاب زيدابوة والتقدير طاب شئ زيد هوابوته وكذا معنى لله درزيدفارسا لله درفروسيته وكذامعنى عزقائلاعزقائليته وعلى هذا قياس نظائره فتأمل

٤ اماوصفا نسخه

فلا لبس فى ان التميز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والاطابق ماانتصب عنه واما ان اختلفا وكان التميز جنسا نحو طاب الزيد ان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لماانتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا تطابق به ماتقصده فيما لايصح الالمتعلقه نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا هذا ماقاله المصنف والاولى أن يقول فيماليس بجنس سواء جعلته لماانتصب عنه او لمتعلقه انه انلم يلبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحوهم حسنون وجها و طيبون عرضا و يجوز وجوها واعراضا قال الله تعالى ﴿ فان طبن لكم عن شئ منه نفسا ﴾ وقال على رضى الله تعالى عنه ﴿ فطيبوا عن انفسكم نفسا ﴾ واما اذا البس فالمطابقة لاغير لايجوز زيد طيب اباوانت تريد آباء او ابوين وكذا لاتقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين قال الله تعالى ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ واماقول الحطيئة ❊ ٥ والا كرمين اذاماينسبون ابا ❊ فانما وحد الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذالم يلبس نحوقر زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ❊ فاصدع بامرك ماعليك ٦ غضاضة ❊ ٧ وابشر بذاك ٨ وقر منك عيونا ❊(قوله الا ان يكون جنسا) قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آبائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ماتقصد قال تعالى ﴿ بالاخسرين اعمالا ﴾ (قوله وان كان صفة) قسيم قوله ان كان اسما يعنى ان الصفة لم تجئ صالحة لماانتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم يجئ الالماانتصب عنه فقط فيجب اذن ان تطابقه اذليس فى الصفات مايقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحولله دره اودر زيد فارسا وكفى زيد شجاعا (قوله واحتملت الحال) قال الاكثرون هى تميز (وقال بعضهم هى حال اى مااعجبه فى حال فروسيته (٢ ورجح المصنف الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذاجعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التميز عند مااحسن فروسيته فلايمدحه فى غير حال الفروسية الابها وهذا المعنى هو المستفاد من مااحسنه فى حال فروسيته وتصريحهم بمن فى لله دره من فارس دليل على انه تميز وكذاقولهم عز من قائل والتميز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التميز نفس ماانتصب عنه بدليل تصريحهم بها فى نحو يالك من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر ومررت برجل هدك من رجل وحسبك من رجل اى هدك هو وحسبك هو فالضمير هو ماانتصب عنه التميز فى هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من فى جميع التميز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله دره فالدر فى الاصل مايدر اى ماينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانمانسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجايب

٥ صدره ❊ سيرى امامافان الاكثرين حصا ❊ وبعده ❊ قوم هم الانف والاذناب غيرهم ❊ ومن يسوى بانف الناقة الذنبا ❊

٦ (قوله غضاضة) ذلة ومنقصة

٧ (قوله وابشر بذاك) بشرت الرجل ابشره بشرا و بشرت بكذا ابشر اى استبشرت

٨ (قوله وقر منك عيونا) قرت عينه تقر وهى نقيض سخنت

٢ (قوله ورجح المصنف الى قوله وانا لا ارى بينهما فرقا) اعتبر المص ان العامل هو التعجب نفسه او المدح نفسه فكانه قال على سبيل الانشاء تعجب منه فارسا فان جعل تميزا كان المعنى تعجبت من فروسيته وان جعل حالا كان المعنى تعجبت منه فى حال فروسيته فيتقيد انشاء التعجب بزمان الفروسية وليس بمقصود والشارح زاد اعتبار معنى الحسن فيه وجعله عاملا فى التميز والحال فصار مآل المعنى على الوجهين واحدا

﴿ فكا ﴾

فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه تعالى نحوقولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله ❊ قوله (ولا يتقدم التميز والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازنى والمبرد) اى لا يتقدم التميز على عامل اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله ❊ ثلاثون للهجر حولا كميلا ❊ ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهى كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر ومافيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله دره فارسا او در زيد فارسا وويلم زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل ٣ ومافيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل فى نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول فجوزه المازنى والكسائى والمبرد نظر الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه فى الاصل فاعل الفعل المذكور كما فى طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ اى تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ماهو بمعنى الفاعل فى ليست العلة بمرضية اذ ربما يخرج الشئ عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول مالم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاى مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم (وقيل ان الاصل فى التميزات ان تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد اوعن نسبة وكان الاصل عندى خل راقود ورجل مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل فى طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف بهما لغرض الابهام اولا ليكون اوقع فى النفس لانه يتشوق النفس الى معرفة ن ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تميزا لم يستقم واصل التميز التنكير لمثل ماقلنا فى الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهى اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا (واجاز الكوفيون كونه معرفة ٤ نحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه (وعند البصريين معنى سفه نفسه سفهها اوسفه فى نفسه والم بطنه متضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشه بمعنى فى امره وفى عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجئ فى باب الاضافة ❊ واعلم انه لوقيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شئ فالذى يجرى عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب مابعده على التميز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا

٣ اى افعل التفضيل

٤ قوله (نحو سفه نفسه) قال فى الصحاح قولهم سفه نفسه واخواته كان الاصل فيها سفهت نفس زيد ورشد امره فلما حول الفعل الى الرجل انتصب مابعده بوقوع الفعل عليه لانه صار فى معنى سفه نفسه بالتشديد هذا قول البصريين والكسائى ويجوز عندهم تقديم هذا المنصوب كما يجوز غلامه ضرب زيد وقال الفراء لما حول الفعل من النفس الى صاحبها خرج مابعده مفسر البدل على ان السفه فيه وكان حكمه ان يكون سفه زيد نفسا لان المفسر لا يكون الا نكرة ولكنه ترك على اضافته و نصب كنصب النكرة تشبيها بها ولا يجوز عنده تقديمه لان المفسر لا يتقدم

٥ ففي قولك زيدا فره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيدا فره منك عبدا زيد هو مولى العبد (اقول وليس هذا بمطرد الاترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اى هو اشجع رجل فى الناس وهما خير اثنين فى الناس والمنصوب على التميز هو من جرى عليه افعل لا سببه والدليل على انه تميز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى ﴿ فالله خير حافظا ﴾ انتصب حافظا على التميز اى خير من حافظ فهو والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ فى الوجهين (وقول الاعشى ❊ تقول ابنتى حين ٦ جد الرحيل ❊ ابرحت ربا وابرحت جارا ❊ ابرحت اى جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت صرت ذا شدة وكمال اى بالغت ٧ وكملت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اى ابرح جار هو انت وكذا قوله ❊ اجار تاما انت جارة ❊ لان ماء الاستفهامية تفيد التفخيم كما فى قوله تعالى ﴿ القارعة ما القارعة ﴾ اى كملت جارة فمعنى ما انت كملت فالمنصوب فى عبارات النحاة فى نحو قولهم شر اهر ذاناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى المنصوب فى مثله تميز عن النسبة تقديرا اى كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ وكائن معناه فاعلا ومثله كثير فى كلامهم ❊ قوله (المستثنى متصل ومنقطع ٨ فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج) اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال وذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفى الماهية فى حد واحد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان فى الماهية لا يتساويان فى جميع اجزائها حتى يجتمعا فى حد واحد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بلى يمكن جمعهما فى حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفى الماهية لا يمتنع اشتراكهما فى اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما فى الماهية (قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا فى متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل فى هذا الحد كما فى جاءنى القوم الا حمارا لمخالفة الحمار القوم فى المجئ (قوله من متعدد) اى من شئ ذى عدد (قوله لفظا او تقديرا) تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءنى القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ماجاءنى الا زيد اى ماجاءنى احد الا زيد (قوله بالا واخواتها) ليخرج نحو جاءنى القوم لا زيد وماجاءنى القوم لكن زيد وجاءنى القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم (ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار

٥ قوله (ففي قولك زيدا فره عبد) فره بالكسر اشر وبطر فهو فره وفره بالضم فهو فاره اى حاذق وقياسه فريه

٦ قوله (جد الرحيل) وفى الصحاح اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا ❊ اى اعجبت وبالغت

٧ قوله (وكملت ربا) وكمل ثلث لغات ارداها الكسر

٨ المتصل المخرج كذا فى المقروة

معقوليته لان زيدا فى قولك جاءنى القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل فى القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول فان جاز الشك فى مثله لم يصح فى نحو قوله على دينار الا دانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقى بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل فى القوم والا لا اخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغى ان يجتنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد فى الكتاب العزيز ٢ من الاستثناء شئ كثير كقوله تعالى ﴿ فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما ﴾ فيكون المعنى لبث الخمسين فى جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا (فقال بعضهم نختار انه غير داخل بل القوم فى قولك جاء القوم عام مخصوص اى ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشئ لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول فى قصد المتكلم فى نحو له على عشرة الا واحدا لان واحدا داخل فى العشرة بقصده ثم اخرج والا كان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال (وقال القاضى عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له على عشرة الا واحدا بمعنى له على تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة فى كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هى له مفردة بلا استثناء وهو الخمستان والا مفيد للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل على شئ من هذه المعانى الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطله هذا ويلزم مثل ما فروا منه فى بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع ﴾ لان الناس جنس يعم المستطعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده (وقال اخرون وهو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم ان المستثنى داخل فى المستثنى منه والباقى بعد بدل البعض داخل فى المبدل منه والتناقض بمجئ زيد وانتفاء مجيئه فى جاءنى القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجئ منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كان نسبة الفعل فى نحو جاءنى غلام زيد ٤ ورأيت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شئ ذى جزئين او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه فى مثل ذلك الموقع وما بقى من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما فى التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول فى مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة فى بعض المواضع نحو جاءنى القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه (فزبدة الكلام ان دخول المستثنى فى جنس المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كانا قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم

٢ قوله (من الاستثناء) الا فى المنقطع

٤ قوله (ورأيت غلاما ظريفا) وكذا سائر المتبوعات مع توابعها

التناقض فى نحو جاءنى القوم الازيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤنى ولافى نحوله على عشرة الادرهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له على وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لابد له من التقدم وجودا على النسبة التى يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ٥ ففى الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلابد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلابد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض * قوله (وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة فى كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا فى الاكثر او كان بعد خلا وعدا فى الاكثر وماخلا وماعدا وليس ولايكون) شرع يبين اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو فى باب المنصوبات وهو فى مواضع الاول ٦ مااجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء فى كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه فى نصب المستثنى وماكان بعد الا التى للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء فى كلام موجب لان غير الموجب لايجب نصب مستثناه كما يجئ واختلف فى عامل النصب فى المستثنى (فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول (وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به والعامل مابه يتقوم المعنى المقتضى ولكونها نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن انادى (وقال الكسائى هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الازيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشئ اذ يبقى الاشكال عليه بحاله فى انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها فى تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لايقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجئ واما تقدير الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين فى تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التى قبلها كالنائب عنها فالا عنده تكون كالنائب عن ان المقدرة (وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذف النون الثانية من ان وادغمت الاولى فى لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ماقبلها فى الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا ٢ لاقام اى لم يقم فلا لنفى حكم ماقبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان (وفيما قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذى اوردنا غير عاطفة ٣ ومع التسليم فان لا العاطفة لا تأتى الا بعد الاثبات نحو جاءنى زيد لاعمرو وانت تقول ماجاءنى القوم الازيد ولان فيما قال عزلا لان مرة وللاخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع مابعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا فى موضع ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذى هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ماقام الازيد (وقال بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بانادى والا

٥ (قوله ففى الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع آه) هذا مخالف لما سبق فى بحث تقديم الفاعل اذا وقع مفعوله بعد الا من ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا فى الصورة المذكورة وذلك لان مابعد الا من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ماجاءنى الا زيد بمعنى ماجاءنى غير زيد وجاءنى زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة اذ يشعر كلامه هنا كون المستثنى مع المستثنى منه من جملة واحدة معنى ٦ (قوله ما اجتمع فيه شرطان آه) قيل لكن يحتاج الى قيد آخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء وفيه بحث لان الكلام فى كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله اذا كان بعد ٢ ادخال لا على الماضى من غير تكرير قليل جدا ٣ لانها داخلة على الخبر وليس هناك معطوف عليه وقوله ومع التسليم اشارة الى امكان تقدير المعطوف عليه اى ان زيدا قعد ولا قام

وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ماثبت ورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الاترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر ابعد انت والاسد ونحوه (وقال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الازيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اى ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعى ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذى يتم بالنون والتنوين فينصب التميز ولا سيما مع تقوّيها بالة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فنقول عمل فيه ماقبله كعمل العشرين في الدرهم ٤ هذا كله في المستثنى المتصل (واما المنقطع فذهب سيبويه انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب فحمل على معنى لكن وعمل فيه ماقبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهى وان لم تكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غنى الا انه شقى والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن للاسماء وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءنى القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ (قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى ﴿ الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم ﴾ وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل (وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفى سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لى عليك دينار انسوى الدينار الفلانى وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجئ والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءنى القوم الازيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدى الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب (قوله او مقدما على المستثنى منه) يعنى اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول مالى الا ابوك احد فجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل مامررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول مالى الا ابوك

٤ فذهبه على هذا ان الجملة عاملة في المستثنى لتمامها لا لمعنى الفعل فيها سواء كان معنى الفعل فيه اولا وهو المختار عندى نسخه

صديقا على ان ابوك مبتدأ ولى خبره وصديقا حال وتقول من لى الا ابوك صديقا فمن مبتدأ ولى خبره وابوك بدل من من كانك قلت ألى احد الا ابوك وصديقا حال وتقول مالى الا زيدا صديق وعمرا او عمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا ورفعه على انه مبتدأ محذوف الخبر اى وعمرو كذلك ❊ واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتأخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ماجاءنى الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تأخيره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت (ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا فى الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله ❊ وبلدة٥ ليس بها طورى ❊ ولا خلا الجن بها انسى ❊ شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طورى ولا بها انسى خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسى الظاهر تفسير له فاذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك فى الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب وزيد الا را كبا لم يأتنى (وجوز الكوفيون فى السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضربنى القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى فى المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب (والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ويمنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه فى الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو فى الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجئ فى قولك جاءنى القوم الا زيدا وان لم يكن فى الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجئ بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز لكثرة استعماله تقدمه على احدهما نحو جاءنى الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجز تقدمه عليهما معا وفى المفرغ الذى ليس فيه الا الحكم لم يجز تقدمه عليه ❊ واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل فى المستثنى هو العامل فى المستثنى منه بل قد يختلفان كما فى قولك القوم الا زيدا اخوتك هذا عند من جعل العامل فى المبتدأ الابتداء لا الخبر (قوله او منقطعا على الاكثر) اى منقطعا بعد الا نحو ما فى الدر احد الا احمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود فى الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ماجاءنى القوم الا احمارا وماجاءنى زيد الا عمرا فههنا يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذى يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا اولا فالاول نحو قولك ما فى الدار ٦ احد الا احمارا يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب ❊ فان تمس ٣ فى دار برهوة ثاويا ❊ انيسك اصداء القبور تصيح ❊ ومثله مالى عتاب الا السيف (فلسيبويه فى مثل هذا وجهان اذا ابدلت احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل فى المبدل منه والثانى ان الاصل فى نحو لا احد فيها الا احمارا ان يقال ما فيها الاحجار اى ما فيها شئ الا احجار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من

٥ (قوله ليس بها طورى) الطور الجبل والطورى الوحشى من الطير والناس يقال حمام طورى وطورانى ويقال ما بها طورى اى احد قال العجاج وبلدة البيت

٦ لفظ احد اذا وقع فى النفى كان لمن يعقل فلهذا كان استثناء الحمار منقطعا

٣ (قوله فان تمس فى دار برهوة ثاويا آه) الرهوة والرهو المكان المرتفع والمنخفض ايضا يجتمع فيه الماء وهو من الاضداد ورهوة فى شعر ابى ذؤيب عقبة بمكان معروف والصدى ذكر البوم والصدى ايضا ما يجيبك بمثل صوتك فى الجبال وغيرها

الادمى فقلت لاحد فيها تأكيدا لنفى كون الادمى بها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه فى الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لايكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان فى الوجه الاول (وذهب المازنى الى انه من باب تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاؤنى وهذا لايطرد له فى جميع الباب نحو قوله تعالى ﴿ ومالهم به من علم الا اتباع الظن ﴾ وقولهم ليس له سلطان الا التكلف ونحو ذلك والثانى اى الذى لايدخل فيه المستثنى فى ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثانى من قول سيبويه وذلك نحو ماجاءنى زيد الاعمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال ٭ ٤ والحرب لايبقى لجاحمها التخيل والمراح ٭ الا الفتى الصبار فى النجدات والفرس الوقاح ٭ وقال ٭ عشية لاتغنى الرماح مكانها ٭ ولا النبل الا المشرفى المصمم ٭ والثانى من القسمين الاولين مالايكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله تعالى ﴿ لاعاصم اليوم من امر الله الا من رحم ﴾ اى من رحمه الله تعالى (وقال بعضهم لاعاصم اى لامعصوم فاستثناء متصل (وقال السيرا فى المراد بمن رحم الراحم اى الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا واما قوله تعالى ﴿ فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد فى الارض الا قليلا ﴾ وقوله تعالى ﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس ﴾ فلا يجوز الابدال فى الآيتين لان التحضيض كالامر والشرط ولا يجوز ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد وكان الزجاج يجيز البدل فى قوم يونس لان معنى لولا كانت قرية آمنت ما آمنت قرية لان اللوم على مافات دلالة على انتفائه ومثله قولهم لاتكونن من فلان فى شئ الا سلاما بسلام اى متاركة ووداعا من قوله تعالى ﴿ واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ﴾ ومعنى بسلام اى مع سلام اى متاركة متابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اى تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ماضر الا ما نفع ومازاد الا ما نقص وما فيهما مصدرية وابو سعيد وابن مبرمان يقدران الخبر اى ولكن النقصان امره ولكن النفع امره (ومذهب سيبويه ان مابعد الا فى المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ٭ ولاعيب فيهم غير ان سيوفهم ٭ بهن فلول من ٥ قراع الكتائب ٭ وقوله ٭ فتى كملت اخلاقه غير انه ٭ جواد فما يبقى من المال باقيا ٭ فظاهر فيه اول وجهى سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة فى المدح اى ان كان ولابد من العيب ففيهم عيب واحد فحسب وهو فلول سيوفهم من القراع وفى اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل الممزق لماله يعدون مافى ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان فى التحقيق غاية فى الكمال من جملة العيوب غلوا فى الثناء كما قال بديع الزمان عيبه ان لاعيب فيه فنفى عين الكمال عن معاليه (قوله او كان بعد خلا وعدا فى الاكثر) قال السيرا فى لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها فى بعض ما ذكره بخلا فى جواز الجر بها (وقال اى السيرا فى ماعلم خلافا فى جواز الجر بخلا الا ان

٤ قوله (لا يبقى لجاحمها التخيل و المراح) جحم الرجل اذا فتح عينه كالشاخص والمرح شدة الفرح والنشاط والاسم المراح بكسر الميم النجدة الشجاعة حافر وقاح اى صلب

٥ قراع التكاب قبالها

النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمين فى باب الاستثناء ليكون مابعدها فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قدمع كونهما فى محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمى ليس ولايكون واماعدا فتعد فى غير الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم ٦ وفيه نظر لان المقصود فى جاءنى القوم خلا زيدا وعدا زيدا انزيدا لم يكن معهم اصلا ولايلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان تضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اى جاءنى القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى ﴿ اعدلوا هواقرب للتقوى ﴾ فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب فى قولهم ٧ ما النساء وذكرهن بعدا مضمرة وقال بعضهم ماءؤول بالا ولم يثبت (قوله وما خلا وماعدا) انما لزم النصب بعدهما لان مامصدرية وهى تدخل على الفعلية غالبا كما يجئ فى قسم الحروف وفى الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اى وقت ماخلا مجيئهم زيدا اى وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحين كثيرا مايحذف مع ما المصدرية نحو ٨ماذر شارق ونحوه (وجوز الجرمى الجر بعدما خلا وماعدا ولم يثبت على انمازائدة (قوله وليس ولايكون) هما ايضا فى محل النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولايستعمل موضع لايكون غيره نحو ماكان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ماقلنا فى وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما فى قوله تعالى ﴿ انا انزلناه فى ليلة القدر ﴾ وقوله تعالى ﴿ حتى تورات بالحجاب ﴾ بخلاف ذلك (واجاز الخليل ان يوصف بليس ولايكون منكرا ومعرف باللام الجنسية نحو جاءنى الرجال ليسوا اولا يكونون زيدا وسمع من العرب ماأتتنى امرأة لاتكون فلانة وليست فلانة فيلحقهما اذن ماالحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث تقول مارأيت رجالا لايكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك فى خلا وعدا ولم تستعمل هذه الافعال فى الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص ﴿ فا ترك الصنع الذى قد تركته ﴿ ولا الغيظ منى ليس جلدا واعظما ﴿ اى الاجلدا ولايستعمل هذه الكلم الافى الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل فى المنقطع ايضا كقوله ﴿ وكل ابى باسل غير اننى ﴿ ٩ اذا عرضت اولى الطرايد ابسل ﴿ قوله (ويجوز فيه النصب ويختار البدل فيما بعد الا فى كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو مافعلوه الاقليل والاقليلا) اعلم ان لاختيار البدل فى المستثنى شروطا احدها ان يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام اونهى اونفى صريح او مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لايتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام اونهى اونفى يدخل

٦ قوله (وفيه نظر) ه قيل المراد البعض المطلق فيستقيم وقيل الضمير للجائى

٧ اوله كل شئ مهه ومهاه اى منصوبا بلفظ عدا كما يدل عليه ماروى ايضا ماخلا النساء وذكرهن وهذا من الضروب فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا ماالدنيا باقية

٨ اى ماطلعت شمس

٩ قوله (اذا عرضت اولى الطرايد ابسل) الطريدة ماطردت من صيد وغيره والطريدة الوسيقة وهو مايسرق من الابل الباسل الشجاع

فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالاعلى اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه
نحو قولك مااحد ضربته الازيدا يجوز لك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ماضربت احدا
الازيدا فقد اشتمل النفى على هذا الضمير من حيث المعنى و كذلك اذا كان الضمير فى صفة المبتدأ
نحو مااحد لقيته كريم الازيدا و مثال دخول النواسخ ماظننت احدا يقول ذاك الازيد بالرفع بدلا
من ضمير يقول لان المعنى مايقول ذاك احد فى ظنى الازيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه
الاصل ولايحتاج الى تأويل لكونه فى غير الموجب و لولم يرجع الضمير الى المبتدأ فى الحال
او الاصل لم يجز الابدال منه على ماقيل فلا تقول ماضربت احدا يقول ذاك الازيد بالرفع بدلا
من ضمير يقول لان القول ليس بنفى بل المنفى الضرب (قال سيبويه اذا قلت مارأيت احدا يقول
ذلك الازيد او رأيت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا
قوله (وانا لا ارى بأسا فى غير نواسخ الابتداء ايضا فى الابدال من ضمير راجع الى مايصلح
للابدال منه اذا شمل النفى عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفنى الازيد لان المعنى
ماانصفنى احد كلمته الازيد ومنه قول عدى بن زيد * فى ليلة لاترى بها احدا * يحكى علينا
الا كواكبها ٢ * وترى من رؤية العين و فى جعله من رؤية القلب كماذهب اليه سيبويه نظر
لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية منفيان معنى بلى قلت لا اوذى احدا يوحد الله
تعالى الازيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفى بل الاذى فقط وكذا
يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ماجاءنى
اخو احد الازيد وفى حكمه مافى وصف معمول غير الموجب فى نحو اتانى غلام لاحد الازيد
(قولنا او مؤول به يدخل نحو قلما رجل يقول ذلك الازيد وقل رجل يقول ذلك الاعمرو واقل
رجل يقول ذلك الازيد وفى قل رجل وقلما رجل واقل رجل معنى النفى (قال ابو على قلما يكون
بمعنى النفى الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لاغير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجيء
فى نواصب الفعل قال ويجيء بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله * ٣ قلما عرس حتى هجته *
بالتباشير من الصبح الاول * والاغلب الاول ولكون اقل رجل مؤولا بالنفى لايدخله نواسخ
الابتداء كما لاتدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل فى الاشهر فعلا او ظرفا لان
اصل النفى دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذى جمة لم يحسن على ماقال الاخفش قال
ابو على ووصفه بنحو صالح ايضا لايجوز فى القياس قال ومن جوز فلاعطائه معنى الفعل
الاترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو لبيبة وعاقلة اذا سمى به كالجملة وفاعل قل وقلما
لايكون الانكرة وكذا ماأضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو على
اقل مبتدأ حذف خبره هو جوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر مابعد لولا
وفيما قال نظر لانه لامعنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الازيد موجود كما لامعنى لقولك اقائم
الزيدان موجود قال اونقول هو مبتدأ لاخبر له لان فيه معنى الفعل كما فى اقائم الزيدان
(وقال بعضهم نحو يقول ذلك فى اقل رجل يقول ذلك الازيد خبر المبتدأ والازيد بدل

٢ يعنى انه خلا بمن يحبه فى ليلة لايطلع فيها عليهما ولايخبر بحالهما الاالكواكب لو كانت ممن يخبر

٣ قوله (قلما عرس حتى هجته بالتباشير) هاج الشيء يهيج هيجا اى ثار وهاجه غيره يتعدى ولايتعدى والتباشير البشرى وتباشير الصبح اوائله وكذلك اوائل كل شيء

من ضمير يقول وكذا فى اقل رجلين يقولان ذلك الاالزيدان واقل رجال يقولون ذلك الاالزيدون قال وانما ثنى ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجئ فى بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة اومجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف مااضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثانى قولى ابى على لانك تقول اقل من يقول ذلك الازيد وقل من يقول ذلك الازيد ومن نكرة لابدلها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول ٤ فالجملة اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولايجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه فى اقل رجل لان اقل يكون اذن فى التقدير مضافا الى ذلك البدل الذى هو مثبت وهو لايضاف الا الى ماننفى الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه طرحته فى التفسير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا فى مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير مارجل يقول ذلك الازيد اى مايقول ذلك الا زيد وينبغى ان يكون تأويل النفى ظاهرا ومن ثم رد على الزجاج فى تجويز الرفع فى قوم يونس فى قوله تعالى ﴿ فلولا كانت قرية آمنت ﴾ الاية فجعل التحضيض كالنفى وقد تجرى لفظة ابى وما تصرف منه مجرى النفى قال تعالى ﴿ فابى اكثر الناس الا كفورا ﴾ ويأبى الله الا ان يتم نوره ﴾ والمفرغ لايجئ فى الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان يأتونى الازيد اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتأويل النفى فى غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء فى الشواذ ﴿ فشربوا منه الا قليل ﴾ اى لم يطيعوه الاقليل ولايجوز ٥ مات الناس الازيد اى لم يعش الناس الازيد وكذا لايجوز فى الامر والشرط الابدال والتفريغ نحو ليقم القوم الازيد وان قام احد الازيد قمت (وكان الزجاج يجيز البدل فى قوله تعالى ﴿ فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الاقوم يونس ﴾ لتأويله التحضيض بالنفى لان المعنى ما آمنت قرية اذ اللوم على مافات دلالة على انتفائه (وقدره النحاة واما قوله تعالى ﴿ فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد فى الارض الا قليلا ﴾ فالنصب لاغير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ماقام الازيدا ردا على من قال قام القوم الازيدا اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين واولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ماجاءنى احد حين كنت جالسا ههنا الا زيد فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخى مابينهما لايتبين ذلك * فاذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لان عبرته بجواز حذف المتبوع وهو ههنا جائز (وقال الكسائى والفراء لاحرف عطف بهذه الشروط ولاخلاف بينهم فى معنى الاوانه للاستثناء وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه فى كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى فى كلام والمستثنى منه فى اخر معنى ماقام القوم الازيد ماقام القوم وقام زيد (والجواب انهما فى اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية (قال بعضهم لوكان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا

(الاشتمال)

٤ ذلك الا زيد نسخه

٥ (قوله مات الناس) ومن هذا القبيل مات الناس الا العالمون

٢ هو جواب السيرافى ٣ (قوله فيوجب البدل) اى حكمه اولاتباع ٤ (قوله فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القرائتين) قال المص فالاولى ان يقال اكثر القرآء ٣ على الوجه المرجوح ولا بأس به بل المحذور اتفاقهم على المرجوح مع ان بعض الناس قدجوز ذلك ايضا ٣ وهم ماعدا ابن كثير وابى عمر

٥ (قوله الاستثناء من اسر يقتضى كونها غير مسرى بها)

الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط و بدل الغلط لايكون فى فصيح الكلام (والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه (قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثانى فى النفى والايجاب (٢ والجواب انه لامنع منه مع الحرف المقتضى لذلك كما جاز فى الصفة نحو مررت برجل لاظريف ولا كريم جعلت حرف النفى مع الاسم الذى بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل فى نحو ماجاء القوم الازيد قولنا الازيد بدلا والاعراب على الاسم ولوكان عطفا لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع كمعناه مع ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لامن احكام العطف (والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذاكان المستثنى منه منكرا ٣ فيوجب البدل فى نحو ماجاءنى احد الازيد ويجيز النصب والابدال فى ماجاءنى القوم الازيد والازيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لاينتصب المستثنى فيه والمستثنى منه معرف باللام فلا يجوز جاءنى قوم الازيدا لان دخول زيد فى قوم المنكر غير قطعى حتى يخرج بالاستثناء وليس بشئ لان امتناع ذلك فى الموجب لعدم القطع بالدخول وفى غير الموجب المستثنى داخل فى المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم فى الموجب دخول المستثنى فى المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحوله على عشرة الاواحدا (وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولايجوز الابدال اذاصلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفى نحو ماجاءنى القوم الازيدا فانه يجوز جاءنى القوم الازيدا فكما لايجوز الابدال فى الموجب لايجيزه فى غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ﴿ ولم يكن لهم شهداء الاانفسهم ﴾ بالابدال وبقوله تعالى ﴿ مافعلوه الاقليل ﴾ فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذالم يصلح الفعل للايجاب نحو ماجاءنى احد الازيد وماجاءنى رجل الاعمرو فانه يجيز البدل والنصب اذلايجوز جاءنى احد الازيدا حتى يقاس عليه غير الموجب فى وجوب النصب ومن جعل للفراء ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما ذلك هذا (ولما تقرران الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب فى قوله تعالى ﴿ ولايلتفت منكم احدالا امرأتك ﴾ تكلف جار الله لئلايكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى ﴿ فاسر باهلك ﴾ لامن قوله ولايلتفت منكم احد ٤ فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القرائتين اذن ولايجوز تناقض القراآت لانهما كلها قرآن ولاتناقض فى القرآن (قال وبيان التناقض ٥ ان الاستثناء من اسر يقتضى كونها غير مسرى بها والاستثناء من لايلتفت احد يقتضى كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء فتكون مسرى بها غير مسرى بها (والجواب ٦ ان الاسراء وان كان

اى يقتضى كونه غير مأمور بالاسراء بها وهو ظاهر ثم ان الاستثناء من ولايلتفت يقتضى كونه مأمورا بذلك لان اهلك عام ولم تستثن منه فتكون داخلة فيه ولاشك ان القصة واحدة فيلزم ان يكون مأمورا بشئ معين غير مأمور به بعينه واذا قرر الكلام على هذا الوجه لم يتجه ان يجاب بانها اخرجت من وجوب الاسراء بها ولايوجب ذلك تحريم الاسراء بها فيجوز ان يكون قداسرى بها فيتنا ولها النهى فى ولايلتفت اوبانها اسرت وتبعتهم فيتناولها النهى ايضا بل الجواب ان تناول العام اياها ليس قطعيا لجواز ان يكون مخصوصا فلا يلزم من رجوع الاستثناء الى قوله ولايلتفت كونه مأمورا بالاسراء بها وحينئذ يوجه الاستثناء بما ذكر من انها تبعتهم اواسرى بها مع كونه غير مأمور بذلك اذلايلزم من عدم الامر به النهى عنه فتأمل ٦ اعترضه فى

المنهل وجعله ابن هشام منقطعا وانه جملة وقعت بعد الا نحو (لست عليهم بمسيطر)الاية فليراجع ٦ (قوله ان الاسراء وان كان مطلقا فى الظاهر الا انه فى المعنى مقيدآه) اى هو مأمور بان يسرى باهله اسراء مخصوصا مقيدا بقيد فالاستثناء سواء م

مطلقا فی الظاهر الاانه فی المعنی مقید بعدم الالتفات اذالمراد اسربأهلك اسراء لاالتفات فيه الاامرأتك فانك تسری بهااسراء مع الالتفات فاستثن علی هذا ان شئت من اسرا و من لايلتفت و لا تناقض و هذاكماتقول امش ولاتتبختر ای امش مشيالاتتبختر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ماجاءنی رجل الاعمرو خیر من زید فعند سیبویه اتباعه اولی من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكی ان سیبویه یختار النصب علی الاستثناء و المازنی یختار ذلك علی الابدال نظرا الی ان الصفة كجزء الموصوف فكانه لم یتقدم علیه جمیع المستثنی منه و ایضا فان الابدال من شیء علامة الاستغناء عنه والغائه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتناء بالشیء بعد الاستغناء عنه بعید ❊ قوله (و یعرب علی حسب العوامل اذا كان المستثنی منه غیر مذكور وهو فی غیر الموجب لیفید مثل ماضربنی الازید الاان یستقیم المعنی نحو قرأت الایوم كذا ومن ثمه لم یجز مازال زیدالاعالما) هذا الذی یسمیه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ فی الحقیقة هو الفعل قبل الالانه لم یشتغل بمستثنی منه فعمل فی المستثنی ❊ واعلم ان المنسوب الیه الفعل اوشبهه كماتكرر ذكره هو المستثنی منه مع المستثنی وانما اعرب المستثنی منه بمایقتضیه المنسوب دون المستثنی لانه الجزء الاول والمستثنی صار بعده فی حیز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنی للمستثنی منه فی الاعراب فهو اولی كما فی ماقام القوم الازید ایذانابكونه من تمام المنسوب الیه وعبرة امكان اتباعه ایاه بجویز حذف المستثنی منه وقیام المستثنی مقامه علی البدل وذلك فی غیر الموجب وان لم یجز حذفه كمافی الموجب لم یجز اتباع المستثنی ایاه بل وجب نصبه لكونه فی حیز الفضلات كماذكرنا واماعلة امتناع حذف المستثنی منه فی الموجب وجوازه فی غیر الموجب فلان المستثنی المتصل الذی كلامنافیه یجب دخوله تحت المستثنی منه عند جمیع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصولیین اماالمبرد وبعض الاصولیین فانهم یكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتی اجاز بعضهم جاءنی رجل الازیدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لایكون الابعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انمایصح حذفه اذاقام علیه دلیل والدلیل المستمر دلالته علی المخرج منه هو المستثنی لانه یعرف به ان المقدر متعدد من جنسه یعمه وغیره وذلك المتعدد المقدر لایمكن ان یكون بعضا من الجنس غیر معین لانه لایتحقق اذن دخول المستثنی فیه ولاان یكون بعضامعینایدخل فیه المستثنی قطعالعدم قیام قرینة فی الاغلب علی مثل ذلك البعض فلم یبق الاجمیع الجنس لیتحقق دخول المستثنی فیه وتقدیر جمیع الجنس جائز فی غیر الموجب نحو ماقام الازید لان اشتراك جمیع افراد الجنس فی انتفاء وقوع الفعل منها اوعلیها ومخالفة واحد ایاها فی ذلك مما یكثر و یغلب واما اشتراكها فی وقوع الفعل منهااوعلیهـا ومخالفة واحد ایاها فی ذلك فمما یقل نحو قولك كل حیوان یحرك الفك الاسفل فی الاكل الاالتمساح ویعلم الله تعالی الاقدم العالم اوحدوث ذاته ویستطیع تعالی الاالمستحیلات وقرأت الایوم كذا وضربته الابالسوط قال تعالی ﴿ ومن یولهم یومئذدبره الامتحرفا

(لقتال)

م رجع الی المقید اوالی القید محصوله واحد ولاتناقض هناك وفیه بحث لان الاستثناء اذارجع الی القید كان المعنی فاسر بجمیع اهلك اسراء لاالتفات فیه الامن امرأتك فیكون الاسراء بهاداخلا فی المأمور به واذا رجع الی المقید لم یكن الاسراء بها داخلا فی المأمور به فیكون المحذور باقیا بحاله فالمخلص هو ما اشرنا الیه

لقتال ﴾ ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما انه اذا قيل لك ما لقيت صناع البلد فتقول ٨ لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب ويجوز التفريغ في موجب مؤول بالنفي كما في قوله تعالى ﴿ فابى اكثر الناس الا كفورا ﴾ فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيدا بل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان كالمسند اليه لفظا (والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيد او ما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما رأيته الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تأديبا واما المفعول معه فلا يجيء بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو كما تقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاء زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاء زيد الا راكبا والتميز نحو ما امتلاء الاناء الا ماء ونحو قوله تعالى ﴿ وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ﴾ الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالمجيء بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقول علي رضي الله تعالى عنه ﴿ قد كنت وما اهدد بالحرب ﴾ تشبيها بالحالية (واما التفريغ في المبتدأ او الخبر وفروعهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيدا لا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها الا زيدا فزيدا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان الا زيدا فيها وزيدا لا راكبا لم يأتني لم يجز لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا اخوتك واين الا زيدا اخوتك لان العامل اي الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الا زيدا اخوتك

٨ قوله (لقيت الا فلانا) ومنه اضمرت المفعول الا ان يمنع مانع وقوله ويحسن الا العجز عند الاحبة وقيل هذان المثالان وامثالهما من قبيل المؤول تأمل

ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الازيدا احدوماعندك الازيدا احدولايجوزماالازيدا عندك احدولاهل الازيدا عندك احدلتقدم الاستثناء عليهما (وفى المفعول المطلق اذاكان للتأكيد (ووقع بعدالاشكال كقوله تعالى ﴿ ان نظن الاظنا ﴾ وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه (وحله ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذربما تقول ضربت مثلا وقدفعلت غير الضرب ممايجرى مجراه كالتهديد والشروع فى مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لرفع ذلك التوهم كانك اذا قلت جاءنى زيد جازان يتوهم انه جاءك من يجرى مجراه فقلت جاءنى زيد زيدلرفع هذا التوهم ٣ فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه فيما ضربت الاضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت مافعلت شيئا الاضربا قال ۞ وما اغتره الشيب الااغترارا ۞ قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير اى ان نحن الانظن ظنا وما اغتره الاالشيب اغترارا وهو تكلف (واما الاستثناء فى التوابع ففى البدل نحو ماجاءنى احدالازيد لكنه غير مفرغ وكلامنا فى المفرغ ولامنع من كون سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الاثوبه فى بدل الاشتمال وماضرب زيد الارأسه فى بدل البعض اى ماسلب زيد شئ منه الاثوبه منه ولاضرب زيدعضوله الارأسه وعطف النسق لم يجئ فيه لماتقدم وكذا عطف البيان والتأكيد وذلك لان عطف البيان لوجاء لكان مستثنى من مقدر متعدد هوايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه اماعلم اومختص مثله وكذا التأكيد لانه لم توضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التأكيد نحوعينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يقدرها وتخرج الفاظ التأكيد منها والوصف نحوجاءنى احد لاظريف ومالقيت احدا الاانت خير منه (وفيه وفى خبر المبتدأ نحو مازيد الاقائم وفى الحال نحو ماجاءنى زيد الاراكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ماجاءنى احد متصف بصفة الابصفة الظرافة ومازيد متصف الابصفة القيام وماجاءنى زيد على حال من الاحوال الاعلى حال الركوب وهذا محال لانه لابد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولولم يكن الاالتحيز ونحوه وكذا فى الخبر والحال (وذكر المصنف فى حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة فى اثبات الوصف المذكور حتى كان مادونه فى حكم العدم وثانيهما انه نفى لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها (٤ وقال المالكى فى الصفة انها صفة بدل محذوف اى ماجاءنى احد الارجل ظريف ويمكن ان يقال مثله فى الحال وخبر المبتدأ ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لوظهر موصوفه فتقول ماجاءنى احد الاطويلا على الاستثناء ولم يسمع والفراء يجيز النصب على الاستثناء فى المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله ۞

٣ قوله (فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم اه) لايخفى ان ماذكره من الاحتمال مما اشبهة فيه وانه يظهر به فائدة التأكيد واما الاستثناء فلابدفيه من الشمول ولايكفى فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم والاولى ماافاده الامام السكاكى من ان المصدر فى امثال هذه المواضع محمول على النوع بجعل التنوين للتحقير او للتعظيم او غيرذلك مما يناسب المقام

٤ قوله (وقال المالكى فى الصفة انه صفة بدل آه) فيه بحث لانك اذاقلت فى مازيد الاقائم تقديره مازيد الارجل قائم كان الاشكال باقيا بحاله لان زيدا ليس منحصرا فى رجل قائم بل هو رجل موصوف بصفات اخر وكذا الكلام فى الحال واما تقدير الموصوف فيما ذكره المالكى فقداندفع به ذلك الاشكال كما لايخفى

يطالبني عمي ثمانين ناقة ※ ومالي ياعفراء الا ثمانيا ※ ويجوز ان يريد الا ثمانية جمال فرخم في غير النداء ضرورة وماجازة مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب ولاسيما في الفاعل اذ لايجوز حذفه الامع قائم مقامه وهو يجيز ماقام الازيدا (قوله وهو في غير الموجب ليفيد) يعني بغير الموجب النهي و الاستفهام و النفي الصريح او المؤول كما ذكرنا (قوله ليفيد)قدتقدم انك لوقلت قام الازيد لكان المعنى قام جميع الناس الازيد وهو بعيد وقرينة تخصص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب (قوله الاان يستقيم المعنى) اى يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الايوم كذا اذلايبعد ان يقرأ في جميع الايام الااليوم المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال كما تقدم (قوله ومن ثم) اى ومن جهة ان المفرغ انمايجئ في غير الموجب امتنع مازال زيد الاعالما لان مازال موجب اذالنفي اذادخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يجئ في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الاعلى صفة العلم وهو محال (ولقائل ان يقول اجمل الصفات المثبتة على مايمكن ان يكون مثله ممالايتناقض واستثن من جملتها العلم كماقيل مازيد الاعالم في الصفات المنفية ٢ او احمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يجمع فيه جميع الصفات الاصفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في اثبات الوصف (قال المصنف ووجه آخر ههنا في منع نحو ماازال زيد الاعالما وذلك ان مازال لاثبات خبره والاللنفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتامنفيا (ولقائل ان يقول مازال لاثبات خبره ان لم يعرض مايقلبه الى النفي لامطلقا كما ان ليس لنفي خبره الااذاعرض مايقتضي اثباته نحو ليس زيد الافاضلا ※ قوله (واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ماجاءني من احد الازيد ولا احد فيها الاعمرو ومازيد شيئا الاشئ لان من لاتزاد بعد الاثبات وماولا لاتقدر ان عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف ليس زيد شيئا الاشيئا لانها عملت للفعلية فلااثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الاقائما وامتنع مازيد الاقائما) اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيده لتأكيد غير الموجب نحو مازيد اوليس زيدا وهل زيد بشئ وفي اسم لاالتبرئة اذاكان منصوبا اومفتوحا نحو لارجل ولاغلام رجل وفي الخبر المنصوب بماء الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في جاءني من رجل اوكان تابعا لمباشرها نحو ماجاءني من رجل وامرأة والاالاتية بعد غير الموجب ناقصة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد مابعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل على تأكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشرا لها نحو مازيد بقائم اى قيامه غير ثابت قطعا او تابعا لمباشرها نحو مازيد بقائم ولا

٢ قوله (او احمل ذلك على المبالغة) اذا حمل قولنا مازيد الاعالم على المبالغة كان معناه ان جميع الصفات قد انتفى عنه الاصفة العلم ويلزم من ذلك ان يجعل سائر صفاته الموجودة له في حكم العدم نظرا الى كمال العلم وقصور تلك الصفات فيه وهذا معنى يقبله الطباع السليمة واذا حمل مازال زيد الا عالما على المبالغة كان معناه دام زيد على جميع الصفات الاعلى صفه العلم ويلزم منه ان يجعل الصفات المعدومة عنه في حكم الموجودة له نظرا الى ان ثبوت تلك الصفات له اقرب من ثبوت صفة العلم له وفيه سماحة

قاعد و الا الاتية بعدها مبطلة لعدم الايجـاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورتين لان عمل الحرفين انمـا كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل والا تبطل النفي الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضـا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب نحو (قد كان من مطر) ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ لان كلامنـا في من الاستغراقية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتهـا في الموجب والتي يجوز زيادتهـا في الموجب ليست هذه وكذا البـاء المزيدة في نحو القى بيده وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن فيها اى التي لتأكيد غير الايجاب ٣ (وقد اجاز الكوفيون اعمال من والباء المذكورتين اى المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكـرا نحو ماجاءني من احد الا رجـل فاضـل مازيد بشيء الا شيء حقير واما اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقية لما لزمت المنكر وضعـا والباء المذكورة اصلهـا ان تدخل على النكرة لان موضعهـا الخبر واصله التنكير جاز ان تعملا في المنكر لمشابهته ما ينبغي ان تدخلا فيه وان كان في حيز الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة قبل في امتنـاع جرهما لما بعد الا تعم المعرف والمنكر وماذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد الا بهما (وقال ابو علي انما لم يجز جر البدل في ماجاءني من احد زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقيه على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو ماجاءني من احد الا رجل صالح ولا يجوز جره اتفاقا ٤ من البصريين ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنـا ان نقول انمـا لم يجز الابدال على لفظ اسم لا وخبره ما المذكورين لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضي بقاء نفيهمـا بعدهما اذ لا يعملان الا للنفي ومجيء الا يقتضي زوال نفيهما بعدهما فيلزم التنـاقض (فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس وماسوى اجماعا منهم (قلت سلمنا تساوي معنييهما ولا يلزم التناقض لان اعمـال ليس فيمـا بعد الا لا يقتضي بقـاء نفيها بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونهـا فعلا وفعليتهـا لا تزول بالا كما يزول نفيها (فان قيل فقد اثبت لها معنيين احدهمـا يزول بالا وهو النفي والاخر لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفـاقا فيلزم ان يكون في ما ايضـا معنى الفعلية (قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو ليست ولست ثم سلب الدلالة على الزمان الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقـا او في الحـال كما يجيء ومعنى نفي كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقة والمغزى وان كان في نفي الكون معنى الفعلية وليس في ايجاد معنى النفي في لفظا آخر ذلك وهو معنى ما فمن ثم قيل انهما بمعنى واحد اى في الحقيقة ٥ ورب شيئين معناهما الوضعي مختلف ومؤداهما شيء واحد

٣ فلا بد من تجويز زيادة الباء في نحو القى بيده اعني في الموجب اعمال الباء فيما بعد الا في مازيد بشيء الا شيء نسخه

٤ منهم نسخه

٥ والمغزى نسخه اى المقصد

(فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس وبقى معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي بحاله كما في ما كان زيدا لا منطلقا واما ان ليس ايضا تفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية (فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان تكون بمعنى ما ثبت وما حصل فتفيد معنى في نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها الكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان الكون المثبت في غيرها عارضة كتجرد عسى وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب (فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به ولم يجز النصب في نحو ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به فما وجه الرفع (قلت المبتدأ والخبر يترافعان كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن يبقى عملهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما في ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ماء الحجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر وبتوسط ان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد مندوحة لم تحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمرا حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلي الضعيف ٢ فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشيء او شيئا الا شيء وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعدا ولكن قاعد كما في خبر ما فالواجب الحمل عليه اجابة الداعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته ملتبس بما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها الا زيد ولا يلتبس بالبدل غير الجائز في ما جاءني احد الا زيدا واما في ما رأيت احدا الا زيدا فانه يلتبس ببدل جائز فعلى هذا لا يكاد يجئ النصب في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر ٭ ٣ مهامها وخروقا لا انيس بها ٭ الا الصوابح والاصداء والبوما ٭ وقال ٭ ٤ ولا امر للمعصي الا مضيعا ٭ وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذي الحال لكونه عاما كانه قال للمعصي امر مضيعا واما نحو قولك (لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار) فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيدا ظاهر وهو خبر لا او مما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيبويه ان احدا لا يقول ذلك

٢ قوله (فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشيء آه) اى كما انه اذا انتقض النفي في خبر ما بالا وجب العود للضرورة الى الرفع الذي هو الاعراب الاصلي له كذلك اذا انتقض النفي في البدل عنه او فيما عطف عليه وجب اعتبار الرفع في ذلك الخبر لتصحيح الاعراب ٣ قوله (مهامها وخروقا) الخرق الارض الواسعة ينخرق فيها الرياح والجمع خروق ٤ صدره وضيعتم امرى بمنعرج اللوى

الازيد فتبدل زيدا من الضمير في يقول فترفعه اومن احدا فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد لايستعمل في الموجب وانما نفيت بعدان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لايقول ذلك احد الازيدا كما جاز ان تقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على مايجئ في افعال القلوب فلما اجريته مجرى الواقع في حيز المنفي جاز ان يكون الا زيدا بدلا من لفظ احدا كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب فلا يجوزان يقول قياسا عليه اما القوم فما رأيتهم الازيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذا لمعنى مارأيت القوم الازيدا ❊ ولا بأس بان نذكر بعض مااهمله المصنف من احكام الاستثناء وهي انواع (احدها ان مابعد الا لايعمل فيما قبلها مطلقا ٢ لمثل ماقلنا في فاء السببية وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ماقبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على مامر في باب الفاعل (وثانيها انه لايستثنى باداة واحدة شيئان بلاعطف خلافا للقوم فلا يقال ماضرب احد احدا الازيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اى ضرب عمرا وقد ذكرنا مافيه في باب الفاعل (وثالثها انه لايمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية يقال له علي عشرة الاخمسة وكذا لايمتنع استثناء الاكثر نحو له علي عشرة الاسبعة اوثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم متجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج مايتوهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على مايقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف وبعيد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذى توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه ❊ ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الازيدا لوقلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك زيد ولوقلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك غيره وافدت بجاءني القوم الازيد الفائدتين وكذا في لم يجئني القوم الازيدا على العكس وكذا تقول في العدد لوقال شخص لي عليك عشرة فقلت لك علي عشرة الادرهمين كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية ولوقلت مكانه لك علي ثمانية لم يكن نصافيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما ونقول مع هذا كله انك لوقلت ابتداء بلاداع الى تعيين العشرة لك علي عشرة الاخمسة اوالاستة لاستهجن بلاريب امالوكان جواب من قال لي عليك عشرة اوحصل هناك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك علي عشرة الا تسعة (ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا

٢ قوله (لمثل ماقلنا) من عدم جواز اعمال ماقبل الا فيما بعدها الا في احد امور ثلاثة

معنى اولا فان تغايرا وامكن اشتراكهما فى ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو مابراب وابن الا زيدا اى زيد اب بار وابن بار وان لم يمكن الاشتراك نحو مافضل ابن اباه الا زيدا او كان بعيدا نحو ماضرب احد احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرت فان تعين دخول المستثنى فى احدهما دون الآخر فهو استثناء منه وليه اولا نحو (مافدى وصى نبيا الا عليا) وان احتمل دخوله فى كل واحد منهما فان تأخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو مافضل ابن ابا الا زيدا وكذا مافضل ابا ابن الا زيدا لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمها معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو مافضل الا زيدا ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو مافضلت الا زيدا احدا على احد ويقدر للاخير عامل على ماتقدم فى باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه وذلك نحو مافضل ابا الا زيدا ابن ويقدر ايضا للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ماضرب احد وماقتل الا خالدا لان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ولاتقبلوا لهم شهادة ابدا ﴾ كما يجئ (وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكرر ها للتأكيد اولا فان كررتها للتأكيد فاما ان يكون مابعدها عطف النسق ولابد من حرف العطف قبل الا نحو ماجاءنى الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهواما بدل الكل نحو ماجاءنى الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ماضربت الا زيدا الا رأسه او بدل الاشتمال نحو مااعجبنى الا زيدا الا علمه او بدل الغلط نحو ماجاءنى الا زيدا الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ماأتانى الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير التأكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه اولا فان امكن فاما ان يكون فى العدد او فى غيره (فالذى فى غير العدد نحو جاءنى المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا فى الموجب فلا يجوز فى كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب والقياس ان يجوز فى كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ونعنى بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر وعلى هذا وبالشفع الثانى والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منفى خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون فى مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بنى هاشم الا عقيلا وتقول فى غير الموجب ماجاءنى المكيون الا قريش الا هاشما الا عقيلا ان يجوز لك فى كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ولايجوز فى الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفى خارج فيكون فى مسئلتنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشما (والذى فى العدد نحو له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا فى الموجب فكل وتر منفى خارج وكل شفع موجب داخل كما كان

٢ (قوله لانااذا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحـداه) وذكر بعضهم طريقـا آخر وهو ان جميع الازواج اعني العشرة والثمانية والستة والاربعة والاثنين مثبتة ومجموعها ثلاثون وجميع الاعداد الافراد اعني التسعة والسبعة والخمسة والثلاثة والواحد منفية ومجموعها خمسة وعشرون فاذا اسقطنـا مجموع المنفيات عن مجموع المثبتـات بقي خمسة وهذا وان كان طريقا حسنا في اظهار المطلوب لكنه لم يعلم منه كون تلك الاستثناءات المتعاقبة واردة على مقتضى القواعد النحـوية من كون كل استثناء راجعا الى ماقبله وماذكره الشارح واف باظهار المطلوب والجريان على القواعد

في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة ٢ لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ماله على عشرة الا تسعة الا ثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فتكون التسعة مثبتة داخلة نسقط منها الثمانية يبقى واحد تضم اليه سبعة تصير ثمانية نسقط منها ستة يبقى اثنان نضم اليها خمسة تصير سبعة نسقط منها اربعة يبقى ثلاثة نضم اليها ثلاثة تصير ستة نسقط منها اثنين يبقى اربعة نضم اليها واحدا تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله على عشرة الا تسعة بالنصب لم تكن مقرا بشيء لان المعنى ماله عشرة مستثنى منها تسعة اي ماله على واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ماله على الا تسعة (وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهمـا استثناء ولا فرق بينهما اتفـاقا في نحو ماجاءني القوم الا زيدا وزيدا وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة رحمه الله على وهنه وهو ان الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بنحـو ﴿ لا صلاة الا بفاتحة الكتاب ﴾ وانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلاة لجواز اختلال سـائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهمـا استثناء ٣ وعلى الجملة فلا ادري صحة ماقالوا وان لم يمكن استثناء تال من متلوه فان كان في العدد نحـو قولك له على عشرة الا ثلا ثة الا اربعة فمذهب الفراء ههنـا ايضا ان الوتر اي الثلاثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلاثة سـبعة باخراج ثلاثة من عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فتكون احد عشر (وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلاثة فهو اما من العشرة كان الا ثلاثة منها او من السبعه الباقية بعد الاستثناء الاول وكلتاهما مثبتتان فتكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلاثة على الوجهين ومذهب

ولم يلتفت الى ماشـتهر من ان القائل بعد ما قال الا واحـدا اذا قال الا اثنين الا ثلا ثة وهكذا الى ان يقول الا تسعـة لزمه واحد وذلك لعدم كونه جاريا على القـواعـد اما اذا لم يؤول وجعـل كل استثناء راجعـا الى مايليه فظـاهر لكونه استثنـاء للاكثر عن الاقل واما اذا اول وقيل ان قوله الا اثنين راجع الى الخمسة المنفيـة عنـد قـوله الا واحـدا فلانه يستلزم الاستثنـاء المستغرق عنـد قوله الا ثمانيـة فيكون باطلا ويكـون الواجب اثنين نعم يمكن بيـان وجوب الواحـد بذلك الطريق وهو ان يجمع جميـع المثبتـات في النزول والصعود وذلك خمسون ويجمع جميع المنفيات فيهما وذلك تسعة واربعون فاذا القي المنفيات عن المثبتات بقي واحد وقد عرفت ان ذلك لم يعلم منه الجريان على القواعد فلا يكفي في اثبات المطلوب ومنهم من قال قوله الا اثنين راجع الى قوله (غيره) الا ثلاثة لانه اذن صالح لرجوعه اليه وزعم ان رجوعه اليه هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهو راجع الى الستة المنفية عند قوله الا ثلاثة قال واذا اثبت الاثنان وضم الى الخمسة الواجبة كان المثبت سبعة والمنفي ثلاثة واعترض بانه يلزم مما ذكره ان يكون المنفي اربعة فيلزم ان يكون اصل العدد احد عشر ثم تعسف لدفعه وطول الكلام والظاهر ان من قال بوجـوب الواحد نظرا الى ذلك الطريق الاجمـالي وقد عرفت مافيـه ٣ (وقوله وعلى الجملة فلا ادري صحـة ماقالوا آه)

غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحوله على خمسة الاستة وكذا اذا قلت له على عشرة الاخمسة الاستة فالاستثناء الثانى لغو عند غير الفراء لانه لايمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لايلغو ويلزمه احد عشر وان كان فى غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا اولا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ماجاءنى الازيدا الاعمرا الاخالدا احد اذ لايمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تأخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذى ولى المستثنى منه اوغيره النصب على الاستثناء اوالابدال والباقى واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لايبدل منه اخرى اذصار بالابدال منه اولا كالساقط ومثاله ماجاء احد الازيدا والازيدا الاعمرا الابكرا الاخالدا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لاغير على الاستثناء وواحد من المتأخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ماجاءنى الازيدا الاعمرا احدا لابكرا والابكرا الاخالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ماسواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ماجاءنى الا زيدا لاعمرا الابكرا الا خالدا (ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف فى مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالفاشى المشهور * واعلم ان فى جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنياتها مخرجة من متعدد واحد ظاهر فى غير المفرغ مقدر فى المفرغ ففى قولك ماجاءنى احد الازيدا الاعمرا الاخالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقى من احد بعد اخراج زيد اى ماجاءنى غير زيد الاعمرا وخالدا مخرج مما بقى من احد بعد اخراج زيد وعمرو اى ماجاءنى غير زيد وعمرو الاخالدا فالكل مستثنى من المنفى الاول فيكون الكل مثبتا وكذا فى المفرغ نحو ماجاءنى الازيد الاعمرا الاخالدا عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءنى القوم الازيدا الاعمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اى جاءنى غير زيد من جملة القوم الاعمرا وجاءنى غير زيد وعمرو من جملتهم الاخالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان فى غير الموجب لم يجز فى ثانى المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الازيدا لان النفى قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز فقط الازيدا فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت وان ذكرته جاز فى المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الازيدا وان كان الكلام موجبا فلابد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لايفرغ على ماتقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الازيد او النصب واجب فى اول المستثنيين لانه عن

لعلهم تحيلوا ان الاصل فى الكلام هو الاثبات والنفى طارئ عليه فاذا قلت الا تسعة بالنصب كان الاستثناء راجعا الى المثبت كأنك قلت له على عشرة الاتسعة ويصير حاصله ان له عليك واحدا فاذا ادخلت النفى كان المعنى ليس له على واحد فلا يلزمك شئ كما صرحوا به واما اذا قلت الاتسعة بالرفع فلا يمكن ان يكون الاستثناء راجعا الى الاثبات والنفى داخلا فى الكلام بعده فوجب الحمل على الابدال من النفى ويكون المعنى كما قالوا ليس له على الاتسعة والاستثناء من النفى اثبات عندهم فيصح ما قالوا

موجب واما ثانيهما فالقيـاس جواز ابدا له ونصبه على الاستثناء لانه فى المعنى عن غير
موجب بسـبب نقض الا لمعنى الايجـاب والمعنى ما اكل القـوم الخبز الازيد والا زيدا
وان كان القوم فى اللفظ فى حـيز الايجاب (وسـادسها ان الجمل المعطوف بعضهـا على
بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة
ولاتقبلوالهم شهادة ابدا ﴾ الاية فـما يقتضيه مذهب محقق البصرة وهو ان الجملة
بكمالها عاملة فى المستثنى عمل عشرون فى الدرهم اوان العامل معنى الفعل فيهـا ان الجملة
الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا لمعمول واحد ولوكان
العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا ممالايجيزونه
حلا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخـيرة مسـتأنفة والواو
للابتداء فلا كلام فى انفرادهـا به كقولك اكرم بنى تميم والنحـاة هم البصريون الافلانا
❊ قوله (ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا فى الاكثر واعراب غير كاعراب
المستثنى بالا على التفصيل) قوله ومخفوض عطف على قوله وهو منصـوب فى اول باب
الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفى سوى اربع لغات
٣ كما فى جة القراءة فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهورتان وكسر الاول
مع المد وضمه مع القصر (قوله وبعد حاشا فى الاكثر) التزم سيبويه حرفية حاشـا
لقولهم حاشـاى من دون نون الوقاية ولوكان فعلا لم يجز ذلك وامتنـاع وقوعه صلة
لما المصدرية مطردا كخلا وعدا ٤ يمنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر ❊
رأيت الناس ماحاشى قريشا ❊ فانا نحن افضلهم فعالا ❊ وماحكى المازنى من قول بعضهم ٥
اللهم اغفرلى ولمن سمع دعائى حاشا الشيطان وابن الاصبغ بفتح الشـيطان اى جانب الغفران
الشيطان شاذ عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل لافاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة به
محذوفة لكثرة الاستعمـال وهو بعيد لارتكاب محذورين اثبات فعل بلافاعل وهو غير
موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر
واذا وليه اللام نحو حاشا لزيد تعين عنده فعليته هذا ماقيل والاولى انه مع اللام اسم لمجيئه
معها منونا كقراءة ابى السماك حاشا لله فنقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا فى سبحان الله
وهو بمعنى حاشـا سبحانا قال ❊ سبحـانه ثم سبحانا نعوذبه ❊ وقبلنا ٦ سبح الجودى والجمد ❊
فيجوز على هـذا ان نرتكب كون حاشـا فى جميع المواضع مصدرا بمعنى تبرئة وتنزيهـا
واما حذف التنوين فى حاشالك فلاستنكارهم للتنوين فيما غلب عليه تجريده منها لاجل
الاضافة وهذا كما قال بعضهم فى قوله ❊ سبحان من علقمة الفاجر ❊ ان ترك تنوينه لايدل
على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجئ فى بيان
سوى ويجوز ان يقول ان حاشـا الجارة حرف وهى فى نحو حاشا لله اسم بنى لمشابهته لفظا
ومعنى لحاشا الحرفية (واستدل المبرد على فعليته بتصريفه نحو حاشيت زيدا احاشيه
قال النابغة ❊ ٦ وما احاشى من الاقوام من احد ❊ وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون
مشتقا من لفظ حاشا حرفا اواسما كقولهم لوليت اى قلت لولا ولاليت اى قلت لالا

٣ قوله كما فى جة القراءة) اى الكتاب المسمى بحجة القراءة

٤ (قـوله يرجح مذهب سـيبويه) كذا فى بعض النسخ بدل يمنع فعليته

٥ اللهم اغفرلى ولمن يسمع حاشا الشيطان واباالاصبغ نسخه

٦ (قـوله سبح الجودى والجمد) الجمد والجمد المكان الصلب المرتفع على وزن عسر وعسر والجودى جبل بارض الجزيرة قيل جبل بالموصل بفتح الجيم والميم

٦ اوله ولا ارى احـدا فى الناس يشبهه ❊

وسبحت اى قلت سبحان الله ولبيت اى قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذى هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التى اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله ٧ وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سوافعل فى سوف افعل وكثر فيها حاش وقل حشا لان الحذف فى الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا فى الاستثناء وفى غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده من سوء ذكر فى غيره اوفيه فلا يستثنى به الا فى هذا المعنى وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه وتعالى من السوء ثم يبرئون من ارادوا تبرئته على معنى ان الله تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص ٨ مما يصمه فيكون آكد وابلغ قال تعالى ﴿ قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء ﴾ وقد جاء فى كلامهم الا قبل ماخلا وماعدا الا قبل غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائى دخول الا على حاشا الجارة ❊ قوله (وغير صفة حملت على الا فى الاستثناء كما حملت هى عليها فى الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل ﴿ لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ﴾ وضعف فى غيره ❊ قوله (غير مبتدأ وصفة خبره ❊ اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاصل هو الاول والثانى مجاز فان الوجه الذى تبين فيه اثر الغضب كأنه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما ذكرنا فى حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمع مابعد غير ومابعد اداة الاستثناء فى معنى المغايرة لما قبلها حملت ام ادوات الاستثناء اى الا فى بعض المواضع على غير فى الصفة وحملت غير على الا فى الاستثناء فى بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار مابعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا تعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كان فى اصلها وصار مابعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت فى الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غيرا اسم والتصرف فى الاسماء اكثر منه فى الحروف فوقع غير فى جميع مواقع الا فى المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخرا عن المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة فى جميع محاله الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولم يحمل الا على غير الا بالشرائط التى نذكرها ٨ فاذا دخل الا على غير والا فى الاصل حرف لا تتحمل الاعراب روعى اصلها فجعل اعرابها التى كانت تستحقه لولا المانع المذكور على مابعدها عارية ٩ واذا دخل غير على الا واصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب ومابعده الذى صار مستثنى يتطفل غير على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه فى الاصل جعل اعرابه الذى كان يستحقه لولا المانع المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير فى الاستثناء بما قال بعضهم لما رأى انتصابه من دون واسطة كما كان

---

٧ قوله (وكذا غيره) كالحوقلة بمعنى قول لا حول ولا قوة الا بالله

٨ قوله (مما يصمه) او يشينه اى مما يعيبه

٨ فاذا حمل نس

٩ اى لا اصلية

في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى مثل هذا العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهى عليها عارية فكان غير هى الواسطة لا نتصاب مابعدها فى الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ماجاءنى غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ماجاءنى الا زيد (قال الفراء يجوز ان يبنى غير فى الاستثناء مطلقا سواء اضيف الى معرب اومبنى لكونه بمعنى الحرف يعنى الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف فى جواز بنائه على الفتح كما فى قوله ※ ٣ لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ※ كما يجئ فى باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله ※ غيرانى ٤ قد استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء ※ من هذا الباب اى مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما فى قوله تعالى ﴿ مثل ماانكم تنطقون ﴾ ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا (وقولهم بيد مثل غير ولاتجئ الا فى المنقطع مضافة الى ان وصلتها قال النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ انا افصح العرب بيدانى من قريش ﴾ ويجوز ان يقال بناؤها لاضافتها الى ان وان يقال هى منصوبة لكونها فى الاستثناء المنقطع (قوله كما حملت هى عليها فى الصفة) اى حملت الا على غير فى الصفة (قوله لجمع) اى مايدل على الجمعية جمعا كان كرجال اولا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء وذلك لانه لابد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول فى الصفة جاءنى رجل الازيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا وصفا كما جاز فى غير وذلك ليكون اظهر فى كونها صفة (وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءنى الرجال اوالقوم الازيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذى هو الاصل فى الا فالسامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء فاختير كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول مابعد الا فيه فيضطر السامع على حمل الا على غير الاستثناء (واشترط ان يكون المنكور غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ماجاءنى رجل اورجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم اوعشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول مابعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الازيدا جاءنى وله على عشرة الادرهما وربما كان المنكور محصورا وتجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقوله عندى عشرة رجال الازيد ففيه الصفة لاغير وكذا فى المحصور الاخر نحو ماجاءنى رجلان الا زيد وماجاءنى رجال الاعمرو فان معنى ماجاءنى رجلان ماجاءنى اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ماجاءنى رجال ماجاءنى جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس فى مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع (هذا كله مبنى على ان المستثنى

٣ قوله (لم يمنع الشرب منها آه) اخره بزفوف كأنها هقلة ام رئال دوية سقفاء ※ قوله بزفوف اى بناقة خفيفة سريعة قوله ام رئال فراخ النعام واحدها رأل قوله دوية منسوبة الى الدو وقوله سقفاء طويلة الساق

٤ قوله (قد استعين على الهم اذا خف بالثوى) اى استعين على همى اذا خف بالمقيم الانطلاق والانكماش والنجاء الاسراع

٤ تمامه حامة فى غصون ذات اوقال آه والبيت الذى قبله ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنافيها قصرت الى وجنا شملال قوله لم يمنع ضمير منها عايد على الناقة الموصوفة بما تقدم ذكره فى قوله ثم ارعويت والمعنى لم يمنع الناقة من الشرب الاسماعها صوت تلك الحمامة قوله اوقال جمع وقل بالفتح وهوا لحجارة اوباسكانها وهو شجرة المقل اوثمره

واجب الدخول فى المستثنى منه كما هومذهب جمهور النحاة (واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفى فى صحة الاستثناء بصحة الدخول (وقال الاندلسى و المالكى لابد لاالااذا كانت صفة من متبوع ظاهر كماذكر المصنف جمع اوشبهه منكر اومعروف باللام الجنسية قال ۞ انيخت فالقلت بلدة فوق بلدة ۞ قليل بها الاصوات الابغامها ۞ ويجوز فى البيت ان تكون الاللاستثناء ومابعدها بدلا من الاصوات لان فى قليل معنى النفى كما ذكرنا (ومذهب سيبويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال يجوز فى قولك ماآتانى احد الازيد ان يكون الازيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله ۞ وكل اخ مفارقه اخوه ۞ لعمرابيك الاالفرقدان ۞ وقوله عليه الصلوة و السلام ﴿ الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الاالعاملون والعاملون كلهم هالكون الاالمخلصون والمخلصون على خطرعظيم ﴾ وقال الكسائى تقديرالبيت الاان يكون الفرقدان وهومردود لان الحرف الموصول لايحذف الابعد الحروف التى تذكر فى نواصب المضارع (وقال المصنف فى البيت شذوذ لان وصف كل دون المضاف اليه و المشهور وصف المضاف اليه اذهو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لوجازله وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين لم يجعل الاصفة بل كان يجعله استثناء و الشذوذ الثانى الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهوقليل وقوله تعالى ﴿ لوكان فيهما آلهة الاالله لفسدتا ﴾ قال سيبويه لايجوز ههنا الا الوصف لانك لوقت لوكان فيهما الا الله لفسدتا لم يجز يعنى ان البدل لايجوز الافى غيرالموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا صرفا من غير الموجب الذى يجوز معه الابدال (قال المصنف ولايجرى النفى المعنوى كاللفظى الا فى قلما واقل رجل وابى ومتصرفاته كما فى مضى قال وايضا البدل لايجوز الاحيث يجوز الاستثناء و لايجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول فى آلهة المنكر لانه غيرعام ولامحصور ولووقع ايضا الجمع المنكر فى سياق النفى وقصدبه الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كماتقدم من انه لايقال ماجاءنى رجال الازيدا على انه استثناء متصل واجاز المبرد رفع الله على البدل لان فى لومعنى النفى اذهو لامتناع الشئ لامتناع غيره فكانه قيل مافيهما آلهة الا الله و هذا كما اجرى الزجاج التحضيض فى قوله تعالى ﴿ فلولا كانت قرية آمنت ﴾ الآية مجرى النفى فاجاز البدل فى قوم يونس والاولى منع اجزاء الشرط والتحضيض فى جواز الابدال و التفريغ معهما مجرى النفى اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله فى الهة فلايضر المبرد لانه يكتفى فى جواز الاستثناء بصحة الدخول كماتقدم ٥ (قوله وهو فى غيره ضعيف) يعنى جعل الاصفة فى غيرمثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما فى قوله ۞ وكل اخ مفارقه اخوه ۞ البيت ضعيف هذا عند المصنف ولايضعف عند سيبويه واتباعه كماتقدم ۞ قوله (واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح) انما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان وهومكانا قال الله تعالى ﴿ مكانا سوى ﴾ اى مستويا ثم حذف الموصوف

٥ قوله (كماتقدم) من انه لايقال ماجاءنى رجال الا زيدا على انه استثناء متصل

و اقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان فى سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لماقام مقامه فى افادة معنى البدل تقول انت لى مكان عمرو اى بدله لان البدل سادمسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذاقلت جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولايجوز فى سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز فى غير على مايجئ والتزم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلايجيز جاءنى القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر فى كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه فى الاصل صفة ظرف والاولى فى صفات الظروف اذاحذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا فى الاصل والا فليس الآن فيه معنى الظرفية و الدليل على ظرفيته فى الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءنى الذى سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية و التصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال ❊ ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا ❊ وقال ❊ تجانف عن جوا ليمامة ناقتى ❊ وما عدلت عن اهلها لسوائكا ❊ ومثله عند البصريين شاذ لايجئ الا فى ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاءنى سواءك وفى الدار سواءك ومثل هذا فى استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ﴿ ومنهم دون ذلك ❊ ولقد تقطع بينكم ﴾ وتقول لى فوق السداسى ودون السباعى ❊ واعلم ان المستثنى قديحذف من الاوغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف مااضيف اليه غير الكائن بعدلاتقول جاءنى زيد ليس الاوليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجئ فى الظروف المبنية وغير خبر ليس اى ليس الجائى غيره (وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقدحذف المضاف اليه وابقى المضاف على حاله كقوله ❊ خالط من سلمى خياشيم وفا ❊ وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل و الثانى ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقديقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف اليه وقدينون غير على ماحكاه الاخفش فى الحالين نحو ليس غير وليس غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه (وحكى الاخفش ليس غيره وليس غيره وهذا ممايقوى مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا فى غيرهذا الموضع لكثرة استعماله فى الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس اى ليس الجائى غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان يأتى بعد لم يكن نحو جاءنى زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع و النصب على التفسيرين المذكورين قال وتقول جئتنى ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك و غيرك (واما لاسيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم

المتقدم وانما عد من كلماته لان مابعده مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم فان جر مابعده فباضافة سى اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدأ محذوف وما بمعنى الذى او نكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئى الجملة الاسمية التى هى صلة كقراءة من قرأ ﴿تماما على الذى احسن﴾ اوصفة قليل وليس نصب الاسم بعد لاسيما بقياس لكنه روى بيت امرء القيس * ولا سيما يوما بدارة جلجل * بنصب يوما فتكلفوا لنصبه وجوها قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اى اعنى يوما وقيل على التميز (قال الاندلسى لا ينتصب بعد لاسيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على انه تميز لان ما بتقدير التنوين كما فى كم رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة) قال الاخفس فى قولهم ان فلانا كريم لاسيما ان اتيته قاعدا ما ههنا زائدة عوضا من المضاف اليه اى ولا مثله ان اتيته قاعدا * واعلم ان الواو التى تدخل على لاسيما فى بعض المواضع كقوله * ولاسيما يوما بدارة جلجل * اعتراضية كما فى قوله * فانت طلاق والطلاق الية * اذ هى مع مابعدها بتقدير جملة مستقلة والسى بمعنى المثل فمعنى جاءنى القوم ولا سيما زيد اى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤنى اى هو كان اخص بى واشد اخلاصا فى المجيئ وخبر لا محذوف وتصرف فى هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولاسيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف مابعد لاسيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر فى باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوى فصار فى نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عليها فى النداء من ضم اى ورفع الرجل كذلك لاسيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذى كان له فى الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولاسيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اى واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا فى انحو احبه ولاسيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولاسيما ان ركب اى وخصوصا ان ركب فجواب الشرط مدلول خصوصا اى ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اى اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اى ويختص بفضل محبتى راكبا وعلى هذا ينبغى ان يؤول ماذكره الاخفش اعنى قوله ان فلانا لكريم لاسيما ان اتيته قاعدا اى يختص بزيادة الكرم اختصاصا فى حال قعوده ويجوز مجيئ الواو قبل لاسيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهى اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعذب وقد يقال لاسواء ما مقام لاسيما * واعلم ان اصل الا تدخل على الاسم وقد يليها فى المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد

صدره الارب يوم لك منهن صالح * السى كالثل يقال هذان سيان اى شبيهان والجلجل موضع وهذا من السبع المعلقات
واعرب نس

الا يقوم اوحال نحوما جاءنى زيد الايضحك او صفة نحوما جاءنى منهم رجل الايقوم ويقعد ويجوز انيكون هذاحا لالعموم ذى الحال وانما شرط التفريغ لتكون الاملغاة عن العمل على قول اوعن التوصل بهـا الى العمل على قول آخر فيسـهل دفعهـا عمـا يقتضيه من الاسم لانكسـار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته الاسم واما الماضى فجوزوا ان يليها فى المفرغ باحدقيدين وذلك اما اقترانه بقدنحوماالناس الاقدعبروا وذلك لتقريبهاله من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض منفى نحو قولك ماانعمت عليها لاشكر وما اتيته الا اتانى وعنده عليه الصلاة والسلام ﴿ مايس الشيطان من بنى آدم الااتاهم من قبل النساء ﴾ وذلك اذاقصدلزوم تعقب مضمون مابعد الالمضمون ماقبلها وانماجاز ان يليها الماضى مع هذا القصد لان هذا المعنى هومعنى الشرط والجزاء فى الاغلب نحوان جئتنى اكرمتك وانماقلت فى الاغلب لانه قدلايكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارناله فى الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون مابعد الالمضمون ماقبلها هو المراد وكان معنى حرف النفى مع الايفيد معنى الشرط والجزاء اعنى لزوم الثانى للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفى والافيصاغ ماقبل الا ومابعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحوما زرتنى الااكرمتك اومضار عين نحوماازوره الايزورنى ومثل هذا هو الغالب فى الشرط والجزاء اعنى كونهمـا ماضيين اومضـارعين فجاز كون الماضى الذى بعد الاههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كماذكرنا فى باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون مابعد الاعلى هذا المعنى اماضيا مجردا اومضارعا مجردا كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا فى الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو مازرته الاواكرمنى ولا ازوره الاويكرمنى وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غيرمقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب فى الحال نحو جاءنى زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل عن العامل بالافجاز ان يستظهر مطردا فى ربطه مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اى الواو فمن ثم اطرد نحوماازوره الاويكرمنى وندر قمت واصك عينيه كما مر فى باب الحال ويجئ فى الماضى مع الواو قد ايضا نحو مازرته الاوقد زارنى ولايجوز الاقتصار على قد فلايقال مازرته الاقدزارنى لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذى يستفاد عن مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجئ فى بابه وان نظرت الى الحال الذى هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا ان الاغلب فى الحال مقارنة مضمونه مضمون عامله لانه قد يجئ بخلاف ذلك كقولهم خرج الاميرمعه صقرصايدا به غدا اى عازما على الصيد وكذا معنى الخبر اى مايس الشيطان من بنى آدم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل (وقدتدخل الاولما بمعناها

وما فى الحديث من الاشكال والجواب حققه سعد الدين فى حاشية الكشاف فى تفسير سورة النساء

على الماضي اذا تقدمهما قسم السؤال نحو نشدتك بالله الافعلت وقول عمر رضي الله تعالى عنه في كتابه الى ابي موسى ﴿ عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا ﴾ كتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا فنشد اى ذكرته فتذكر فنشد المتعدى الى واحد مطاوع للاول المتعدى الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اى نشدت لك الله كقوله تعالى ﴿ ابغيكم آلهـا ﴾ اى ابغي لكم اى طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لا قسم به تعالى عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك والا لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ماطلب منك الافعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به لماطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ماتطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى ﴿ وسيق الذين ※ ونادى اصحاب النار ﴾ وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اى اوجبت عليك وهو من قسم الملوك (ولما في الاستثناء لاتجيء الابعد النفي ظاهرا او مقدرا كمارأيت ولاتجيء الا في المفرغ نحو قوله تعالى ﴿ وان كل لما جميع لدينا محضرون ﴾ ※ قوله (خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائما وامره ٢ على نحو خبر المبتدأ ويتقدم معرفة) لماقال هو المسند دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الاصل كذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان (قوله وامره على نحو خبر المبتدأ) اى فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما على المسند اليه ومتأخرا عنه ومايجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدأ (وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضها هنا وبعضها في الافعال الناقصة فمما قيل انه من خصائصه ماذهب اليه ابن درستويه وهو انه لايجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم ٢ لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلابد فيه من قد ظاهرة او مقدرة لتفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا نقدرها في قوله تعالى ﴿ ولقد كانوا عاهدوا الله ※ وان كان قميصه قد من دبر ﴾ وفي قول الشاعر ※ وكان طوى كشحا على مستكنة ※ فلا هو ابداها ولم يتقدم ※ ولا في قوله ※ اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا ※ ٤ اخنى عليها الذي اخنى على لبد ※ اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي (ومنع ابن

٢ كامر نسخه

٢ (قوله لمثل تلك العلة) اى لدلالة تكون على الحال والاستقبال فتقع المضارع في خبره لغوا

٤ (قوله اخنى عليها الذي اخنى على لبد) اخنى عليه الدهر اى اتى عليه واهلكته ويزعم العرب ان لقمان هو الذي بعثه عاد الى وفدها الى الحرم ليستسقي لها فلما اهلكوا خير لقمان بين بقاء سبع بقرات من اظب م عفر في جبل وعر لا يمسها القطر وبقاء سبعة انسر كلما هلك نسر خلف بعده آخر فاختار النسور فكان آخر نسوره يسمى لبدا وهو منصرف لانه ليس بمعدول كذا في الصحاح ام ظبي جمع ظبي

مالك وهوالحق من مضى خبرصار وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من مازال ولازال ومراد فانها اماصارفلكونها ظاهرة فى الانتقال فى الزمن الماضى الى حال مستمرة وهى مضمون خبرها نحوكنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لايستمر به الحال المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضاه فصرت متماثلا ثم نكست وكذامازال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها فى الماضى الا ان تمنع قرينة ومايصلح للاستمرار هوالاسم الجامد نحوهذا اسـد اوالصفة نحو زيد قائم اوغنى او مضروب او الفعل المضـارع نحو زيد يقدم فى الحروب ويسخو بموجوده اى هذا عادته لانه وان كان فى الاصل فعلادالا على احدالازمنة الاانه لمضارعته اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غيرالمفيد للزمان استعماله فلذلك اذاقلت كنت رأيت زيدا لايدل على الاستمرار واذاقلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسبت الثلاثة اى الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار ان تقع اخبارا لصـار ومازال واخواتهـا بخلاف الماضى فانه لايستعمل فى الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبرا لهذه الافعال واماما دام فلم يقع خبرها ماضيا لان ما المفيدة للمدة نحوماذر شارق تقلب الماضى فى الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجئ فى قسم الافعال فلهذا تقول اجلس مادام زيد جالسـا وقد يجئ بمعنى الماضى كقوله تعالى ﴿ مادمت حيا ﴾ واماليس فهى للنفى مطلقا كما هو مذهب سيبويه على مابين فى الافعـال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامد اوصفـة اومضارع لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضى واجاز الاندلسى وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ماتقدم لعدم السماع (قوله ويتقدم معرفة) هذا بخلاف خبر المبتـدأ لانه لم يجز تقدمه على المبتدأ اذا كانا معرفتين ولاقرينة للالباس اماههنا فلاليس وان كانا معرفتين اومتساويين لان تخالف اعرابهما رافع للبس ويكفى ظهور اعراب احدهمـا نحو كان زيدا هذا وينبغى ههنا ايضـا اذا انتفى الاعراب فيهما ولاقرينة ان لايجوز التقديم نحوكان الفتى هذا ۞ قوله (وقد يحذف عامله فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز فى مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف فى مثل اما انت منطلقـا انطلقت اى لان كنت (قوله عامله) اى عامل خبركان واخواتها وما كان ينبغى له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الاكان ۞ واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعدان ولوان كان اسمها ضميرا ماعلم من غائب اوحاضر نحو ﴿ اطلبوا العلم ولو بالصين ﴾ اى ولوكان العلم بالصين وادفع الشر ولواصبعا اى ولوكان الدفع اصبعـا اى قليلا وقوله ۞ قدقيل ذلك ان حقاوان كذبا ۞ فمااعتذارك من شئ اذاقيلا ۞ اى ان كان حقا وتقول لارتحلن ان فارسا وان راجلا ولوفارسا ولوراجلا اى ان كنت ولوكنت وكذا الخطاب نحوارجل ولوراجلا وان راجلا اى ان كنت ولوكنت (واما فى مثل التركيب الذى فى المتن اعنى ان يكون بعدان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفـاء اسم مفرد نحوالمرء مقتول بماقتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول ننظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة بعد ان تقدير فيه اومعه اونحوذلك كما فى قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه

(يصح)

ه (قوله فصرف متماثلا تماثل من علتـه اى اقبل وهو اليوم امثل

مادمت فيهم نس

يصح ان يقال ان كان معه او فى عمله خير جاز فى الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوى اذ معنى ان كان معه او فى يده سيف وان كان فى عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ماقتل به سيفا لا ان له اعمالا وفى تلك الاعمال خير ولا ان فى يده او فى صحبته وقت القتل سيفا هذا الذى قلنا ضعيف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذى هو فى صورة المفعول الفضلة حذف شئ كثير ولاسيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذى هو كجزئه ولاسيما اذ كان ضميرا متصلا (فان قلت فقدر للرفع كان التامة (قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الاكثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة على المحذوف وان لم يحسن تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اى ان كنت راكبا فانا راكب وربما جرما بعد ان اوان لا مع مابعد فائهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ماعدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف (وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح ٣ فطالح اى ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب فى الاول اما مختار او واجب واما الاسم الذى بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء اى فيكون مايقتل به سيفا او بتقدير فعل لايق نحو فيجزى خيرا وحذف المبتدأ اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدأ اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجئ الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجئ الفاء فى الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا واما اذا كان مقدرا فلابد من الفاء نحو ان ضربنى فزيدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثانى اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل فى الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل فى موضع واحد (قوله ويجب الحذف) اى يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله ☼ اباخراشة اماانت ذانفر ☼ فان قومى لم تأكلهم الضبع ☼ اى لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور فى المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زائدة لاعوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة فى الميم وجوبا فبقى الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا مازيد قائما اقمت (وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجئ ان المفتوحة شرطية قالوا القراءتان فى قوله تعالى ﴿ ان تضل ﴾ اى فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اى بمعنى الشرط وماعندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذانفر البيت ان كنت ذاعدد فلست

٣ قوله فطالح) الطلاح ضد الصلاح

بفرد واما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت وفي قوله ❊ اما اقمت واما انت مرتحلا ❊ ٤ فالله يكلأ ماتأتي وماتذر ❊ مع عطف اما انت بفتح الهمزة على ما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذفا لازما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخل في ان معنى اذ فاما بمعنى اذما واذما شرطية بلا خلاف ولابد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذانفر الذي هو بمعنى لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم يأكلهم لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط وايضا مابعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى ﴿ واما بنعمة ربك فحدث ﴾ واما مقدرة نحو ﴿وربك فكبر﴾ كما يجيء في حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذانفر تكبر وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلأ جواب اما اقمت والعامل في اما انت مرتحلا محذوف اي يكلأك الله لاجل ارتحالك وكله تكلف والاولى ان نقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يغير حرف الشرط عن صورته نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان بقائها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو كالعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الظاهر حرف الشرط ولابد اذن من ما ليكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط (ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذفها وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء لتؤذن بها ان اما في الاصل حرف شرط لان الفاء علم السببية فجيء بها لما تغير صورة حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمنطلق اي اما يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق اي ان يكن شيء موجودا يوجد انطلاقه اي هو منطلق لا محالة فلابد اذن من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شيء كما يجيء في حروف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذانفر فان قومي واما فتح همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور (وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا (وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة وقال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في تأكيد الفعل فمن ثمه جاز في ❊ اما تخافن ❊ ٢ ومن عضة ماينبتن شكيرها ❊ النون كما جازت مع اللام في نحو لتفعلن كما يجيء في نون التأكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده وقد جاء

٤ (قوله فالله يكلاء مايبقى وماتذر) كلأ الله كلاءة بالكسر اي حفظه

٢ (قوله ومن عضة ماينبتن شكيرها) اوله اذا مات منهم واحد سرف ابنه ❊ والعضة واحدة العضاة وهي كل شجر يعظم وله شوك والشكير ماينبت حول الشجر من اصلها

كان الناقصة محذوفة بعدلدن واخواته نحورأيتك لدن قائما اى لدن كنت قائما قال ❊
٣ من لدشـولا فالى اتلائها ❊ اى من لدكانت شولا والاتلاء ان تلد الناقة فتصيرت ذات تلو ❊ قوله (اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم) ينتقض بمثل اخوه فى قولك ان زيدا قائم اخوه ❊ قوله (المنصوب بلا التى لنفى الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به مثل لاغلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا بينـه وبين لا وجب الرفع والتكرير ونحو قضية ولا اباحسن لها متأول) لم يقل اسم لا التى لنفى الجنس كما قال اسم ان واخواتهـا لان كلامـه فى المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس بمنصوب بل بعضـه مبنى نحو لارجل فلمـا قصد المنصوب احتاج الى التميز بالتقييدات المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهى ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليهـا فلو اختـل واحـد منهـا لم ينتصب كما يجئ ولو قصد الى اسم لا من حيث كونه اسمهـا لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها (قوله يليها ونكرة ومضافا) احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور فى اليـه (قوله لاغلام رجـل لك) مضاف (وقوله لاعشرين درهما لك) مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف فى باب المنادى (قوله فان كان مفردا) اى فان كان اسم لا مفردا ولم يجز ذكر اسم لا تصريحـا لكن سيـاق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا (قوله على ما ينصب به) هذا اولى كما مر فى باب المنادى من قولهم مبنى على الفتح دخل فيه نحو لاغلامين لك ولامسلمين لك ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيد خل فيـه المثنى والمجموع والفتحة فى لارجل عند الزجاج والسيرا فى اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعد هـا فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانمـا ترك التنوين فى معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله تنصبه بغـير تنوين انها نصبته اولا لكن بنى بعد ذلك فحـذف منه التنوين للبناء كما حذف فى خمسة عشر للبناء اتفاقا (وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله (قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لافادة لاء التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية فى هل من رجل فى الدار لان لارجل فى الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمـة بالتركيب مع كونها معربة (والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين فى حالة الوصل من الاسم المنون لغـير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفى ليس باشد من بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثـانى فى الموضعين (وقال سـيبويه انمـا حذف التنوين من المنفى لان لا لا تعمل الا فى النكرة ولا معمولها فى موضع ابتـداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعنى ان اختصاصها

٣ (قوله من لدشولا فالى اتلائها) الشول النوق التى جف عها واتى عليها وارتفع ضرعها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية الواحدة شائلة والتلو ولد الناقة الذى يتلوها

بالتنكير وكونها مع مابعدهامبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه اوسبب
حذف تنوين معمولهاعندمن قال باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل
كان واخواتها فخولف بمعمولهاسائر المعمولات وهذا ٤ضعيف اعنى بناء المعمول
او حذف التنوين منه لمخالفةالعامل اخواته (والحق ان نقول انه مبنى لتضمنه لمن الاستغراقية
وذلك لان قولك لارجل نص فى نفى الجنس بمنزلة لامن رجل بخلاف لارجل فى الدار
ولا امرأة فانه وان كان النكرة فى سياق النفى تفيد العموم لكن لانصابل هو الظاهر
كما ان ماجاءنى من رجل نص فى الاستغراق بخلاف ماءنى رجل اذيجوز ان يقال لارجل
فى الدار بل رجلان وما جاءنى رجلابل رجلان ولايجوز لارجل فى الدار بالفتح بل
رجلان وما جاءنى من رجل بل رجلان للزوم التناقض فلما ارادوا التنصيص على
الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وانمابنيت على ماتنصب به ليكون البناء على
حركة استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة
ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى مايستحقه فى الاصل اعنى الاعراب ولا يكون
مضاف مبنيا الانادرا نحو خمسةعشرك ونحوه ومن قال المنفى معرب حذف تنوينه
دلالة على كونه مركبامع لاقال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين
وامانحو لارجل ظريف فسيجئ حكمه ونحو لامسلمين ولامسلمين مبنى وخلافا للمبرد فان
قال به لان النون كالتنوين الذى هو دليل الاعراب فمنقوض بنحو يا زيدان ويازيدون
وهما مبنيان مع وجود النون اذلوكانامعربين لقيل يازيدين ويازيدين والنون ليس
كالتنوين فى الدلالة على التمكن كامر فى اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثنى والمجموع
فى حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف
عليه فى باب لامبنى نحو لارجل وامرأة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذى يكون
التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كماذكرنا فى النداء فى نحو ثلاثة وثلاثين ولاشك ان المثنى
والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيازيدان ويازيدون (وقيل انما قال ذلك
لانه ليس شئ من المركبات يثنى فيه الجزء الثانى ويجمع (والجواب انه لم يقم دليل قاطع
على ان لا مركب مع المنفى كما يجئ بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كامر بيانه وان
سلمنا فنحن نقول حضر موتان و حضر موتون فى المسمى بحضر موت كما يجئ فى باب
المثنى واماجمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسماءنظرا
الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى ﴿من عرفات﴾ وهو منقوض بنحو
يامسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلاتنونه بلاتنوين لانها وان لم تكن
للتمكن فهى مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا فى عموم قوله يبنى
على ماينصب به والمازنى يفتحه بلاتنوين نحو قوله ※ اودى الشباب الذى مجد عواقبه
※فيه تلذ ولا لذات للشيب ※حذرا من مخالفته فى الحركة لسائر المبنى بعدلاء التبرئة مما
كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى بما قبله طردا للباب على نسق واحد ※
واعلم ان الجار اذا دخل على لاء التبرئة منع من بناء المنفى بعدها نحو قولك كنت بلا

٤ طريف نسخ

مال وغضبت من لاشئ وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذلا يجوز بلا من مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهتها ان كما يجئ وبتوسطها يبطل الشبه لان ان لابد لها من التصدر وربما فتح نظرا الى لفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما بنى مع لاء الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش ❊ لولم يكن غطفان لاذنوب لها ❊ الى لامت ذووا حسابها عمرا ❊ فلا زائدة وقد اعتبرت فبنى الاسم لها فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى ﴿ ٢ لا تثريب عليكم اليوم ﴾ عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفى لا يتعلق بالمنفى والا كان مضارعا للمضاف فانتصب كما فى لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدأ كما فى قولك عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى ﴿ لا عاصم اليوم من امر الله ﴾ اليوم خبر المبتدأ وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف ٣ وقوله من امر الله خبر المبتدأ محذوف اى العصمة المنفية من امر الله وهذه الجملة التبيينية لا محل لها كما قلنا فى سقيا لك ان التقدير هو لك وانما لم يكن للجملة المبينة محل لانها مستأنفة لفظا وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اى لا يعصم من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفى وان اوهمت ذلك فى الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستغاثة وما عليك المعوّل وليس بك الالتجاء ومنه ﴿ لا تثريب عليكم ﴾ وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعنى ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك فى اسم الفاعل فلا تقول بك مارّ على ان بك خبر عن مار فلذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصليا فى الجامع اذا نفيت فى الوجود من يوقع صلاته فى الجامع اى ليس فى الوجود من يصلى فى الجامع ويجوز ان يكون مستقرا فى الجامع من يصلى فى غيره واذا قلت لا مصلى فى الجامع فالمعنى ليس فى الجامع مصلى سواء صلى فى الجامع او فى غيره هذا (وحكى ابو على عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار فى نحو لا آمر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفى المبنى وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى (وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف (قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ❊ اعلم ان لاء التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة فى الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولاء التبرئة للمبالغة فى النفى لانها لنفى الجنس فلما توغلتا فى الطرفين اعنى فى النفى والاثبات تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التى هى ان انما تعمل لمشابهتها الفعل لا بالاصالة فهى مشبة بالمشبهة والثانى ان الظاهر ان بين ان ولاء التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ولا مقاربة فعلى هذا نقول انما لم تعمل فى المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفى الجنس لم يمكن حصوله فيها

٢ قوله (لا تثريب عليكم اليوم ثربت عليه قبحت عليه فعله

٣ كذا فى بعض النسخ الى قوله لفظا

مع دخولها على المعرفة اذليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لماذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيدعنهاوكمالم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤه ايضالان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لاء التبرئة فلمابعددليلهاضعف امر التضمن (ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعدالتركيب دلالة على التركيب وقدانتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانهما لما مزجا تعدى البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدى البناء اليه ثم نقول ويجوز لماذكرنا من ضعف عملهاان تلغيهامع كون المنفي نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلاثة اى التي الغيت فيها لااماوجوبا كما في المعرفة والمفصول واماجوازا كما في النكرة المتصلة تكرير لا ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمهاو ذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكونان الامع لاء التبرئة فامااذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جبران لمافاتهامن نفي الجنس الذى لايمكن ان يحصل في المعرفة (واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكرير لا في المواضع الثلاثة امامع المعرفة فنحو لازيد في الدار وقولهم لانولك ان تفعل كذا وامامع المفصول فنحو لافيها رجل قال ❊ بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ❊ ركائبها ان لا الينا رجوعها ❊ وامامع المنكر المتصل فنحو لارجل في الدار قال ❊ وانت امرء مناخلقت لغيرنا ❊ حياتك لانفع وموتك فاجع ❊ ومثله قولهم لاسواء وقوله ❊ فانا ابن قيس لابراح ❊ وقوله تركتني حين لامال اعيش به ❊ ٦ وحين جن زمان الناس اوكلبا ❊ واجيب بان قولهم لانولك ان تفعل كذا بمعنى لاينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لايلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهوههنا بمعنى المفعول اى ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل اى لاينبغي ان تأخذه وتتناوله وبشذوذ قوله ان لا الينا رجوعها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لاسواء ٢ ويكون لا في لاسواء عوضا من المبتدأ المحذوف اذ لا يقال هما لاسواء على ماذهب اليه سيبويه واما وجوب حذف المبتدأ فلكثرة الاستعمال وبان لابراح ولامستصرخ ولامال بمعنى ليس فهو تحكم وقيل ان لا في لا نفع ومابعده بمعنى ليس وقدذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس والاولى حمل ذلك على الضرورة والشذوذ فعلى هذا نقول يجب في الاختيار تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لامرحبا اى لالقيت مرحبا اولا رحب موضعك مرحبا ولا اهلا اى لااتيت اهلا ولاسهلا اى لاوطئت سهلا ولانعمة اى لاانعمت عينك نعمة وكذا لامسرة ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لاسلام عليك ولابك السوء لان الدعاء بالفعل اولى واكثر لانه في الاصل امر اونهى فكأنه قيل لاسلمت سلاما كما ذكرناه في باب المبتدأ ولا اصابك السوء اواذا دخلت على نولك نحو لانولك

٦ (قوله وحين جن زمان الناس اوكلبا) الكلب شبه جنون يأخذ الكلاب فاذا عقر انسانا كلب ٢ كذا في بعض النسخ الى قوله تحكم

﴿ ان تفعل ﴾

ان تفعل كذا اى لاينبغى كما مر وانما لم تكرر لا فى هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾ على ما يجيئ فى قسم الحروف وثانيهما ٣ ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلاثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شئ سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لاشئ او بحرف الجر اى حرف كان نحو كنت بلاشئ وغضبت من لاشئ واما انت الا كلاشئ وخلقت من لاشئ او انتصب نحو انك ولاشيئا سواء او ارتفع نحو انت لاشئ وثانيها ان ينجر ما بعد لا بباء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شئ الا بها من بين حروف الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قول جرير * مابال جهلك بعد الحلم والدين * وقد علاك مشيب حين لاحين * فالاولى ان لا زائدة كما فى قوله * فى بئر لاحور سرى وما شعر * ٤ اى علاك الشيب فى وقت وقت الشيب اى لم تشب قبل آوانه اى فى وقت يكون فى اثنائه وقت الشيب والاول اى الوقت الاول من الثلثين الى ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثانى لاشتماله عليه (وقال ابو على لا غير زائدة على تأويل وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين واما قول الشاعر * حنت ٥ قلوصى حين لاحين محن * فحين الاول مضاف الى الجملة اى حين لاحين حنين حاصل وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف فيه غير مقصود قصده فهو فى حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرئة فلا بد معه من تكريرها فى نحو لا الرجل فى الدار ولا المرأة استضعف هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير ولضعفها ايضا بهذا الخروج فجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله تعالى ﴿ الى ظل ذى ثلاث شعب لا ظليل ولا يغنى من اللهب ﴾ وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاءنى زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام نحو انا لا راكب واللا انسان اعم من اللاحيوان فغير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة استعمال لا مع شئ وهو مع الشرط الثانى معلل بعدلا عن اصلها اعنى كونها للتبرئة وذلك بتعذر تقدير من الاستغراقية بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير بمعناها ونعنى بكون لا بمعنى غير كونها لنفى الاسم الذى بعدها كغير فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرئة انها لنفى مضمون الجملة فيلزمها التصدر * واعلم انه قد يؤل العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب بلاء التبرئة وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن فى الحسن البصرى وكذا لا صعق فى الصعق او بما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا

٣ وثانى الموضعين ان يستعمل لا مكان غير وبمعناه اعنى غير الذى لا يقصد به اثبات موصوف له بل يقصد به سلب ما اضيف اليه كما تقول كنت بغير مال اذا قصدت سلب المال ولم يقصد اثبات موصوف لغير اذ ليس مرادك انك كنت مع شئ هو غير المال فتقول غضبت من لاشئ ومانت الا كلاشئ وانك ولاشيئا سواء فلا استعمال لا استعمال غير وبمعناه باشرتها العوامل التى لم يباشرها قبل ذلك اذ لم يجز فى لا رجل فى الدار ان يدخل عليه ان او غيرها ولكونها بمعناه تقول انت غير قائم ولا قاعد آه ٦٠) نسخه طويله

٤ (قوله اى علاك الشيب فى وقت وقت الشيب) والظاهر ان يعكس ويقال المعنى قد شبت فى وقت واقع فى اثناء وقت الشيب فاضاف الوقت الاول الى الثانى لاشتمال الثانى عليه

٥ (قوله قلوصى حين لاحين حنين او محن) القلوص من النوق الشابة وهى بمنزلة الجارية من النساء

ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة فى لفظتى عبدالله وعبد الرحمن اذالله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال * لاهيثم الليلة للمطى * وقال * ارى الحاجات عندابى ٤ حبيب * نكدن ولا امية فى البلاد * ولتأويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله فى الابهام وانما يجعل فى صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفى فى الحقيقة هو المضاف المذكور الذى لا يتعرف بالاضافة الى اى معرف كان لرعاية اللفظ واصلاحه (ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لانه فى صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة فى الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا اباحسن لها لا فيصل لها اذهو كرم الله وجهه كان فيصلا فى الحكومات على ماقال النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ اقضاكم على ﴾ فصار اسمه رضى الله تعالى عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور (وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التأويلين فى الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع * قوله (وفى مثل لاحول ولاقوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثانى ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثانى) يعنى اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز فى المجموع خمسة اوجه (الاول فتحهما ووجهه ان تجعل لا فى الموضعين للتبرئة فتبنى اسميها كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان تقدر بعدهما خبرا لهما معا اى لا حول ولاقوة لنا اى موجود ان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان فى الخبر فهما فى موضع الرفع فلاقوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اى لاحول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين (واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة فى الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا فى اسم واحد عملا واحدا كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان كأنهما شىء واحد وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان فى حالة واحدة عملا واحدا فى معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله (والثانى فتح الاول ونصب الثانى على ان تكون لا الثانية زايدة لتأكيد نفى الاول كما فى قولك ماجاءنى زيد ولا عمرو فكانك قلت لاحول وقوة كقوله * فلا اب وابنا مثل مروان وابنه ٢ * على مايجئ فلا يجوز عند سيبويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لاحول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده

٥ قوله (خيب) خبيب اسم رجل وهو خبيب ابن عبدالله بن الزبير وكان عبد الله يكنى بابى خبيب

٢ وتمامه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا قال * لانسب اليوم ولاخلة اتسع الخرق على الراقع قال * لعمركم الصغار بعينه لا ام لى ان كان ذاك لا اب قال تعالى لافارض ولا بكر وقال الشاعر * وما هجرتك حتى قلت معلنه لاناقة لى فى هذا ولاجمل

فى الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذن لا وحدها ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا (والثالث فتح الاول ورفع الثانى على ان لا زائدة كما فى الوجه الثانى الا ان العطف ههنا على المحل كما يجئ فى لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا اى لا حول وقوة موجودان لكونه خبر المبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا فى رفع الخبر ويجوز ان تجعل لا غير زائدة بل لنفى الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا فى العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما فى لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما فى لا حول ولا قوة على ما يجئ بعيد او الغيت الثانية دون الاولى كما فى مسئلتنا وهى لا حول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لاء التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا نقول ان لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت فى كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لاء التبرئة ملغاة لم تكرر للضرورة (والرابع رفعهما على ماذكرنا انه لا يجوز الغاء لاء التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما فى الوجه الثانى واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى (ومذهب سيبويه وغيره فى تقدير الخبر فى هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا واحدا والكلام جملة (والخامس رفع الاول وفتح الثانى على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان يتوافق الاسمان بعدهما فى الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا (فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الى ماذكر المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء فى حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا فى الجمع للتبرئة الغيت فلم يبق فيها النصوصية على الاستغراق وتقدير الخبر فى هذا الوجه كما فى الثالث سواء على المذهبين ❊ قوله (واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمنى) قال الاندلسى لا اعرف احدا يقول تلحق الف الاستفهام اداة النفى فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد ان تكون اما للانكار او للتوبيخ او للتمنى او للعرض وهذا الذى قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا فى الاستفهام او العرض تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت فى الخبر فمن ذلك قول حسان ❊ ٤ الاطعان ولا فرسان عادية ❊ الا تجشؤكم وسط التنانير ❊ ٥ وفى مثل الاقماص بالعير يضرب لمن ذل بعد عزة فمعنى الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر ولم يذكر سيبويه ان حال الا فى العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرا فى وتبعه

٤ قوله (الاطعان ولا فرسان عادية) من العدو والاستفهام للتقرير اى لا طعان لكم ولا فرسان لانكم تتنعمون بالافراط فى الاكل الى ان يحصل لكم الجشاء قاعدين حول التنانير وروى البساتين
٥ قوله (وفى المثل الاقماص بالعير) قال فى الصحاح قمص الفرس وغيره يقمص قمصا وقماصا اى استن وهو ان يرفع يديه ويطرحهما معا ويعجن برجليه وفى المثل ما بالعير من قماص وهو الحمار يضرب لمن ذل بعد عزه

الجزولى والمصنف ورد ذلك الاندلسى وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها فى نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا بمعنى التمنى كقوله ❊ الاسبيل الى خمر فاشربهـا ❊ الاسبيل الى نصر بن حجاج ❊ فالمازنى والمبرد قالا حكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الامال كثير انفقه والاماء وخمر شربهما وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كما فى المجردة (واختار المصنف والجزولى مذهبهما (وقال سيبويه لايجوز حمل التابع على الموضع ولا خبر لها اذا التمنى يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمهـا معنى المفعول فمعنى الاغلام اتمنى غلاما فلايحتاج الى خبر لاظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اى هب لى غلاما واما مايلى لااى اسمه فلاخلاف بينهم ان لفظه على ماكان عليه قبل الهمزة من النصب فى المضاف والمضارع له والبناء فى المفرد المنكر واما قوله ❊ الارجلا جزاه الله خيرا ❊ ٧ يدل على محصلة تبيت ❊ ٨ والبيت مضمن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الاحرف تحضيض كهلا وسيذكر فى قسم الحروف والفعل محذوف اى هلا ترونى رجلا ويروى الالغاء فى الا التى للتمنى نحو الارجل جزاه الله خيرا وروى الارجل بالجراى الامن رجل ❊ قوله (ونعت المبنى الاول مفردا يليه مبنى ومعرب رفعا ونصبا نحو لارجل ظريف وظريفا وظريف والا فالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لااب وابنا) قوله نعت مبتدأ والاول صفته ومبنى خبره وقوله مفردا يليه حالان من الضمير فى مبنى والعامل مبنى اى بنى النعت اذا ولى مبنى لوكان مفردا وانما جاز بنـاء النعت المذكور مع انفصاله عن لاالتى هى سبب البنـاء اذبها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة اشياء فيه احدها كونه فى المعنى هو المبنى الذى وليها اعنى اسم لا وفى اللفظ متصلا به والثانى كون النفى فى المعنى داخلا فيه لان المنفى فى قولك ٩ لارجل ظريف هو الظرافة لاالرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لاظريف فلذا لم يبن صفة المنـادى فى نحو يازيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التى هى سبب البناء اذا الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو فلبنـاء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبنى بلا لانعت المعرب احترازا عن نحو لاغلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لاالثانى ومابعـده فلايبنى كريم فى نحو لارجل ظريف كريم وان يلى النعت المبنى فلا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف فى نحو لاغلام فيها ظريف وان يكون نعتـا مفردا فلا يبنى فى نحو لارجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب لانتفـاء الوجه الاول والثالث فيه ٢ من الاوجه الثلاثة المذكورة اذ ليس هو المبنى بلا وايضا بعد منها ولم يبن النعت الثانى ومابعده ٣ لانتفاء الاول والثالث ولانتفائهما لم يبن النعت المفصول من المبنى بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لايبنيان اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولانقول فى هذا النعت المبنى انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن فى دفع الاعتراض الوارد فى جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة الى

٧ قوله (يدل على محصلة المحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن تبيت اى تبيت تفعل كذا والمضمن من البيت مالايتم معناه الا بالذى يليه

٨ تمامه * ترجل لمتى وتقم بيتى واعطيها الا تاوة اذ رضيت * قوله ترجل اى تسرح وقوله تقم اى تكنس والاتاوة قال فى الشواهد الخراج والرشوة

٩ قوله (لارجل ظريف الظرافة الكياسة

٢ قوله (من الثـلاثة المذكورة) يعنى فى قوله لاجتماع ثلاثة اشياء

٣ قوله (لانتفاء الاول) باعتبار عدم الاتصال لفظا لاباعتبار كونه فى المعنى هو المبنى

تكلفات مستهجنة (وقال ابن برهان والسيرا فى تفصيا من هذا ليست لا فى هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفى بل هى داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل فى محلهما كما تعمل فى خمسة عشر اذا قلت لا خمسة عشر ولنا مندوحة على ماذكرنا عن ارتكاب تركب لا مع المنفى فى هذا الموضع وفى غيره وعن تركب المنفى ههنا مع نعته (قوله ومعرب رفعا ونصبا) سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها (وقال يحيى بن معط صفة المبنى المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبنى المضموم مضافة ولفارق ان يفرق بان يا لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة ماباشرته ويجوز فى المضاف الذى باشرته لا رفعه وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل فى الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ماباشرته وايضا الضم فى المنادى بنائى فكان حمل وصفه المضاف الذى يجب نصبه لو وقع منادى عـلى النصب الذى هو حركته الاعرابية واجبا بخلاف المنفى بلا فان الفتح فيه بنائى على قول واعرابى ضعيف على آخر والرفع اعرابى فكان حمل وصفه المضاف الذى لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذى هو حركته الاعرابية جائزا (وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المصنف كما مر فى خبر لا التبرئة (ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبنى لا فى نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا فى محل الاسم ولا فى الخبر بل هى ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذ لو عملت النصب فى المبتدأ وهى مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها (ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوهما لضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه ايضا على رأى المبرد فهى عامل ضعيف تعمل لمشابهته المشبهة اعنى ان مشابهة ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اسمها الاصلى اعنى الرفع فعلى هـذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المنفى مضافا كان المنفى او مفردا ومضافا كان الوصف او مفردا هذا والاعراب فى النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها فى الاعراب لا فى الحركة البنائية نحو جاءنى هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنـائية لمشابهتها للاعرابية بعروضها مع عروض لا وزوالها بزوالهـا فكانها عاملة محدثة لها كما مر فى نحو يا زيد الظريف ويجـوز ان نقول ان النصب فى الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبنى رفع ونصب (قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز) لما قلنا فى الصفة سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا فى سائر توابع المنفى المبنى (ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجئ فى باب المعرفة ولا يجوز البنـاء فى

المعطوف كما جاز فى الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ماذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز لااب وابن كما قلت فى النداء يازيد وعمرو وذلك لضعف لاعن التأثير الا فيما يليه اوكان فى حكم مايليه اى النعت المذكور على انه قد نقل نحو لارجل وامرأة بالفتح فى المعطوف وقياس قول من جعل العامل فى خبر المبنى نفس لا لا المبتدأ ان لايجيز رفع المعطوف حملا على المحل الا بعد الخبر كما فى ان (وقال الاندلسى الذى بقى من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظى فلا نص لهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففى البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لارجل صاحب لى (وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها (وقول الاندلسى اقرب اذا لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفى المبنى لانه لايقصر عن النعت الذى يبنى جوازا اذا جمع الشرائط بل يربى عليه من حيث كونه ٥ هو المقصود بالنسبة (ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف ٦ متركب كالموصوف فتركيب لامع الموصوف كتركيبها مع الوصف واما البدل فيجعل المبدل منه فى حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه فى حكم الساقط ولا مع لا لانها داخلة على البدل فى التقدير والتركيب امر لفظى لاتقديرى اقول قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل كما يجئ فى بابه ونذكر فى باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل فى باب لاء التبرئة وباب النداء كما تقول لامثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد (قال امرء القيس * ويلمها فى الهواء الجو طالبة * ولا كهذا الذى فى الارض مطلوب * وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لافرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت على اللفظ قلت لامثله احد اولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التميز كما فى قولك لى مثله رجلا وملؤه عسلا (واما قول جرير * لا كالعشية زايرا ومزورا * فقيل انتصاب زايرا بتقدير الفعل اى لاارى كعشية اليوم اى كزاير عشية اليوم زايرا كما تقول مارأيت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزاير حتى يكون عطف بيان لها (واقول مع تقدير كزاير عشية اليوم زايرا صار الاخر هو الاصل الاول كما فى قولك لا كالعشية عشية وعشية فيجوز ان يكون زايرا تابعا على اللفظ ٧ واما التأكيد فلا يجوز تأكيد المنفى المبنى تأكيدا معنويا لان المنكر لايؤكد بذلك التأكيد كما يجئ فى باب التأكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرناه فى المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هنالك وان كررت مبنى لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثانى لاماء ماء باردا فان شئت بنيت الثانى نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا ونصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة فى نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرأنا عربيا ﴾ فالاعراب فى المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب فى المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعنى باردا فليس فيه الا الاعراب * قوله

٥ هو المنفى بلا وهو المقصود فيجب بناؤه كذا فى بعض النسخ غير المعتمدة

٦ يتركب مع الموصوف واما البدل نسخه

٧ هذا كله على مذهب النحاة وقد يجئ فى باب التوابع ان عطف البيان هو البدل فحكمه اذن حكمه نسخه

(ومثل)

(ومثل لاابا له ولا غلامى له جائز لشبهه بالمضاف لمشاركته له فى اصل معناه ومن ثم لم يجز لاابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه) يعنى ان الكثير ان يقال لااب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ماذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ فى المثنى وجمع المذكر السالم وفى الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف نونى المثنى والمجموع واثبات الالف فى الاب والاخ فيقال لا غلامى لك ولا مسلمى لك ولا اباله ولا اخا له فتكون معربة اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعنى يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ※ ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى (فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر (اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تأكيد لتلك المقدرة كتيم الثانى فى ياتيم تيم عدى على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل (فقيل لهم ما الذى حملهم فى هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام (اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفى المضاف الى النكرة فلا يقولون لاابا لرجل حاله كذا ولا غلامى لشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله * وقدمات شماخ ٤ ومات مزرد ※ واى كريم لااباك يخلد ※ فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يدك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض فى المنادى وهو شاذ كقوله ※ يابؤس للجهل ضرار الاقوام ※ قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب لم يرفع ولم يكرر لكونه فى صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لااباك ولااب لك سواء فى المعنى اتفاقا ولااب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لااباك اذ المعرفة لا توافق النكرة معنى (والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعنى لااباك ولااب لك سواء ولم يتفقوا ان اباك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه فى احداهما معرفة وفى الاخرى نكرة فالمسند اى خبر لا فى لااباك محذوف اى لااباك موجود واما فى لااب لك فهو لك اى لااب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ولا خلاف فى اتحاد فحوى الجملتين مع كون المسند اليه فى احداهما معرفة والاخرى نكرة (ثم قال المصنف ان الوجه فى مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطى حكم المضاف من اثبات الالف فى ابا واخا وحذف النون فى غلامى ومسلمى ولا يريد بمشابهته للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذى مر فى المنادى اذ لو كان كذلك

٤ (قوله وقدمات شماخ ومات مزرد) مزرد اخو شماخ الشاعر ابن ابى شداد

لوجب تنوينه كما فى لاحسنا وجهه ولا حافظا كتاب الله وايضا فان اباك وابك عنده شئ واحد من حيث المعنى ولك فى لاأب لك اما خبر لا او صفة لاسمها واسم لا لايصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لارجل فى الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجلا فى الدار ولا غلاما ظريفا (قوله لمشاركته له) اى لمشاركة نحو اباك لاباك المضاف فى اصل معناه اى فى اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك واصله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففى ابوك تخصيص اصلى وتعريف حادث بالاضافة كما يجئ فى باب الاضافة واب لك يشارك ابوك فى التخصيص الذى هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اى من جهة ان اعطاءه حكم المضاف لمشاركته له فى اصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا رقيبى عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى وعلى (قوله لفساد المعنى) يعنى ان المعرف لايكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقديره ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا فى المنكر لا ابا لرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المصنف فللفصل بين شبه المضافين بما لايفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدى بها لك ولا غلامى اليوم لك فاجازه يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثرة مايتسع فى الظروف ولم يجزه سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما فى قوله ❊ ٦ كأن اصوات من ايغالهن بنا ❊ اواخر الميس انقاض الفراريج ❊ قوله (ويحذف فى مثل لاعليك) اى لابأس عليك اى يحذف اسم لا فى لاعليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلنا الكاف حرف جر فالاسم محذوف اى لا احد كزيد ❊ قوله (خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهى حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفى بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع (قوله هو المسند بعد دخولهما) اى دخول مافى مسئلتها ولا فى مسئلتها لانهما تجتمعان معا والاعتراض عليه كما فى خبر كان (قوله وهى حجازية) اى هذه اللغة وهى اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها فى موضع فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس بشروط ستجئ وغير الحجازيين وهم بنو تميم لايعملونها مطلقا (قوله واذا زيدت ان مع ما) هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لايليها ان كقوله ❊ ٢ وما ان طبنا جبن ولكن ❊ منايانا ودولة آخرينا ❊ اعلم ان الاصل فى ما ان لاتعمل كما فى لغة بنى تميم اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذى يعمل فيه من الاسم او الفعل

٦ قول (كأن اصوات من ايغالهن اه) الايغال السير السريع وآخره الرحل هى التى يستند اليها الراكب والميس شجر يتخذ منه الرحال وانقضت الدجاجة او العقاب اى صوتت قال الراجز تنقض انقاض الدجاج المحض

٢ قوله (وما ان طبنا) الطب الدأب والعادة

(لتكون)

لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها وماشتركة بين الاسم والفعل ٣ واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها ليس لان معناهما سواء في الحقيقة وذلك لان معنى ليس في الاصل ماكان ثم تجردت عن الدلالة على الزمان فبقي مفيدا نفي الكون ومعنى ما مجرد النفي ومعلوم ان نفي الشيء بمعنى نفي كونه سواء من حيث الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال (والحق انهما لمطلق النفي كما يجيء في الافعال الناقصة فلما كان قياس اعمالها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجيء ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقضة لنفي ما في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو على * ٤ بني غدانة ما ان انتم ذهبا * ولا صريفا ولكن انتم الخزف * وان العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتأكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ٥ (ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق والتأكيد فلان قد يشوبها معنيان اخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن بحتا للتحقيق وكذا في الا ان مع ان في الا معنى التحقيق لان فيها معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء * ٦ الا اوارى ما ان لا ابينها * بالجمع بين ثلثة احرف نافية والرواية ٧ لايأ ما ابينها وبما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ٨ (ونقل عن يونس انه يجوز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك * وما الدهر الا منجنونا باهله ❊ وما طالب الحاجات الا معذبا ❊ واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ﴿ ومزقناهم كل ممزق ﴾ فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف في العمل بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل (وقال ابن عصفور وتبعه العبدي لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا اوجارا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها (قال ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره (قال الربعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق * فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم * اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر * فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر مقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ٦ ويروى * ما مسيئا من اعتب قالوا ونحو قوله ❊ ٣ لوانك ياحسين خلقت حرا ❊ وما بالحر انت ولا الخليق ❊ دليل على

٣ وعلى لغتهم ورد التنزيل قال تعالى ما هذا بشرا وماهن امهاتهم ٤ قوله (بني غدانة) غدانة حي من يربوع والصريف الفضة ٥ والمعنى في قوله وما ان طبنا جبن نفي نسخه

٦ قوله (الا اوارى ما ان لا اه) الاوارى محبس الدابة وقد سمي الاخية آريا وهو حبل يشد به الدابة في محبسها وتمامه والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد * النؤى حاجز حول البيت والخيمة من التراب لئلا يصله الماء والجلد الارض الغليظة ٧ (قوله لأيا ما) يقال فعل كذا بعد لأي اي بعد شدة وابطاء ولأي لأيا اي ابطأ وما زائدة اي ابينها بعد ابطاء ما ٨ قال تعالى وما محمد الا رسول ٢ قوله (ويروى ما مسيئا من اعتب) اعتبني فلان اذا عاد الى مسرتي راجعا عن الاساءة اي ازال العتب والهمزة للسلب ٣ فتح الواو فيه بالنقل من ان وصلها للضرورة وذلك جائز

جواز تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لاتدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى ابوعلي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ماء التميميه واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ماان زيد بقائم قال * لعمرك ماان ابومالك * بواه ولابضعيف قواه * ومنع ابوعلي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولايمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النفي بالا وذلك لان الباء لتأكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ماظننته بخارج وقد تزاد في خبر لاء التبرئة نحو لاخير بخير بعده النار ٤ وقيل هي بمعنى ٥ في وربما زيدت في الحال المنفية نحو ماجاءني زيد براكب وفي خبر ان الاتية بعد باب رأيت منفيا كقوله تعالى ﴿ اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر ﴾ وقد تزاد بعد ليت قال * ندمت على لسان كان مني * ٦ فليت بانه في جوف عكم * ومما يبطل عمل ماان تقدم ماليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ماز يدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى ﴿ فمامنكم من احد عنه حاجزين ﴾ واما الخبر اذا تقدم وكان ظرفا فقد ذكر حاله (وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدأ وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس بشئ لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لايمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان (واجاز الاخفش حذف اسم ما استغناء ببدل موجب نحو ماقائما الازيد اي ما احد قائما الازيد وليس بشئ لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عملا ماعلى هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا ولايجوز ان يقال ماالازيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم ٧ ولايجوز ايضا ان تعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظروف ومنع انتقاض النفي (قوله واذا عطف عليه) اي على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة (قوله بموجب) وذلك اذا عطفت عليه ببل اولكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجئ في باب حروف العطف (قوله فالرفع) اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلانعيده (وقال عبدالقاهر هو خبر لمبتدأ محذوف اي مازيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد ولايمكن ان يكون منه لامتناع عطف عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده فهو على هذا من باب القطع كما يجئ في باب العطف (وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا مايقع خبر ما مرفوعا عند ماينعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في قوله ۞ مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ۞ ٢ ولاناعب الابين غرابها

(وليس)

---

٤ وقد روى ابن مالك الرفع في خير على ان لا بمعنى ليس او ليس خبر اخير ابعده النار على زيادة الباء ٥ وقد يؤتى بفي صريحا نحو قوله * ولا خير في خير يرى الشر دونه ولا في صديق كل يوم يعاتبه *

٦ (قوله فليت بانه في جوف عكم) العكم العدل وهما عكمان اي عدلان ٧ وايضا لاتعمل نسخ بكسر الجيم اي بحرف موجب اي وليس بناعب والمازني وابو العباس لايجيز ان هذه الرواية وهي عندهما ولا ناعبا لانه لايجوز ان يضمر الخافض

(قوله ولاناعب) نعب الغراب صاح

※ وليس ماذهب اليه بشئ لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر ما او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو مازيد بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال ※ معاوى اننا بشر ٣ فاسجح ※ فلسنا بالجبال ولا الحديدا ※ ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف اى ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرهما المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو مازيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا ولا قاعد وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما في قوله ※ مشائيم ليسوا مصلحين ※ البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج اوداخل بالجر فضعيف نادر لانه لايكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر فان عطف على خبر ليس اوما المنصوب وصفا منفيا مرتفعا به بعده ماهو من سبب اسمها نحو مازيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجه آخر وهو ان ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي مازيد قائما الا على زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه فيكون من عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس لنفي المطلق فظاهرهما الحال ونقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منتفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما في مازيدا وليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلاثة اعني ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما ومازيد قائما ويجوز في مازيد قائما ولا قاعدا ابوه برفع قاعد ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعد ابوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملهما بتقدم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في مازيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عاطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ماسيجئ من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة في قائما نحو ليس زيد اوما زيد

٣(قوله فاسجح آه) الاسجاح حسن العفو يقال ملكت فاسجح ويقال اذا سألت فاسجح اى سهل الفاظك وارفق معاوى مرخم من معاوية

بقائم ولاقاعد ابوه جازلك فى قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو
جعلت مكان السبب المذكور اعنى ابوه اسم مامكررا فقلت مازيد بقـائم ولا قاعد زيد
فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتـان ومع النصب والجر جملة
واحدة وتكرير الاسم فى الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة
الظاهر مقـام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون فى موضع التفخيم نحو قوله تعـالى
﴿ القارعة ما القـارعة ﴾ واما فى الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تعالى ﴿ لن نؤمن
حتى نؤتى مثل ماأوتى رسـل الله الله اعلم ﴾ وان جعلت موضع السبب اسمه بلا ضمير
يرجع الى الاسم نحو مازيد قائما عمرو وعمرو ابوزيد لم يجز لانك لم تجعله فى اللفظ مربوطا به
بخلاف تكرير الاسم فى نحو مازيد ضاربا زيد فان فيه ربط بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع
ضعفه على ماذكرنا ولو قلت ماابو زينب ذاهبـا ولا مقيمة امها لم يجز نصب مقيمة لخلوها
مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم اى ابوزينب وان جعلت موضع ٥ السببى اجنبيا
نحو مازيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع مانصب قاعد لان عمرا لا يصلح ان يكون
فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد
وجب فى المعطوف عليه ان يكون فيه او فى معموله ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مشـتقا
فكذا يجب فى المعطوف الذى هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا فى معموله فاذا لم يجز
عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على
الاسم اوجره ان جوازنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ماهو مذهب الربعى
هذا فى ما واما فى ليس فيجوز نصب قاعدا على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر
ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعليه ويجوز الجر على ماذهب اليه الاخفش من
تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط فى المعطوف عليهما مايشـترطه المصنف
من كون الاول مجرورا والثانى منصوبا اومرفوعا كما يجئ فى باب العطف وبعض القدماء
منع من نحو مازيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا فى ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير
العـامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا (ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز مازيد
ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل فى المعطوف عنده هو العـامل فى المعطوف عليه لا المقدر
كما يجئ فى التوابع (واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله * ان هو
مستوليا على احد * الا على اضعف المجانين * وليس بمشهور (وجميع النحاة جوزوا
اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذى تكرر ذكره (قال الاندلسى ينبغى فى لا العاملة
عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هى فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن
النحاة لا يذكرون فى كتبهم الا شرطا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان اوخبرا
قال ومن رأى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد تلحق لا التاء نحو لات فتختص
بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو ﴿ لات حين مناص ﴾ وقد تدخل على لفظة اوان
ولفظة هنا ايضا (وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد * ولات ساعة مندم *

٥ هذا السبب نسخ

(والتاء)

والتاء فی لات للتأنیث کما فی ربت وثمت قالوا اما لتأنیث الکلمة ای لا اولمبالغة النفی کما فی علامة فاذا ولیها حین فنصبها اکثر من رفعه ویکون اسمها محذوفا وحین خبرها ای لات الحین حین مناص وتعمل عمل لیس لمشابهتها له ۲ بکسر التاء اذ تصیر علی عدد حروفه ساکنة الوسط ولا یجوز ان یقال باضمار اسمها کما یجیٔ فی نحو عبدالله لیس منطلقا لان الحرف لا یضمر فیه وان شابه الفعل واذا رفعت حین علی قلته فهو اسم لا والخبر محذوف ای لات حین مناص حاصلا ولا تستعمل الا محذوفة احد الجزئین هذا قول سیبویه (وعند الاخفش ان لات غیر عاملة والمنصوب بعدها بتقدیر فعل فمعنی لات حین مناص ای لا اری حین مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر وفیه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب او خبر المبتدأ له مواضع متعینة ولا یمتنع دعوی کون لات هی لاء التبرئة ویقویه لزوم تنکیر ما اضیف حین الیه فاذا انتصب حین بعدها فالخبر محذوف کما فی لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف ای لات حین حین مناص کما فی لا علیك (ونقل عن ابی عبید ان التاء من تمام حین ۳ کما جاء * العاطفون تحین مامن عاطف * والمطعمون زمان مامن مطعم * وفیه ضعف لعدم شهرة تحین فی اللغات واشتهار لات حین وایضا فانهم یقولون لات اوان ولات هنا ولا یقال تأوان ولا تهنا (واما لات اوان بکسر النون فعند الکوفیین لات حرف جر کما ذکر السیرا فی عنهم ولیس بشیٔ اذ لو کان لجر غیر اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم یسمع لات حین مناص بجر حین الا شاذا وایضا لو کان جار الکان لا بد له من فعل او معناه یتعلق به واوان عند السیرا فی والمبرد مبنی لکونه مضافا فی الاصل الی جملة فمعنی قوله * طلبوا صلحنا ولات اوان * فاجبنا ان لیس حین بقاء * ای لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبنی اوان علی السکون ثم ابدل التنوین من المضاف الیه کما فی یومئذ فکسر النون لتلثة سواکن کما کسر ذال اذ (او نقول حذفت الجملة وبنی علی الکسر للساکنین لا علی السکون لئلا یلزم اجتماع ساکنین ثم اتی بتنوین العوض ولا یعوض التنوین فی المبینات من المضاف الیه الا اذا کان جملة فلا تبدل فی نحو من قبل (وقیل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات ای لات من اوان فکذا یکون ولات حین مناص علی القرأة الشاذة کما قالوا الا رجل ای لا من رجل واما لات هنا فهنا فی الاصل للمکان استعیر للزمان قال ※ حنت نوار ولات هنا حنت * وبدا الذی کانت ٤ نوار أجنت * وهو یضاف الی الجملة الفعلیة وقد یقطع عن الاضافة * قال * ٥ افی اثر الاظعان عینك تلمح * نعم لات هنا ان قلبك ٦ متیح * ای لیس هنا تلمح ورفع ما بعد الا فی نحو لیس الطیب الا المسك لغة تمیم وذلك لحملهم لیس علی ما وقال ابو علی فی لیس ضمیر الشان والجملة بعدها خبرها ولا یطرد ذلك العذر لوروده فی کلامهم نحو الطیب لیس الا المسك بالرفع وجوز ایضا ان یکون الا المسك امابدلا من الطیب او صفة له والخبر محذوف ای لیس الا المسك فی الدنیا ویشکل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا ساد مسده اذن ولم یثبت * قوله (المجرورات هو ما اشتمل علی علم المضاف الیه) یتبین شرحه بما مضی فی حد المرفوعات وعلم المضاف الیه کما مضی ثلثة الکسر

---

۲ قوله (بکسر التاء) الکسع ان تضرب دبر الانسان بیدك او بصدر قدمك استعارة لزیادة الحرف اخیرا

۳ متصلة بحین وهی النافیة للجنس لانها کانت فی مصحف عثمان ابن عفان رضی الله عنه متصلة بها هذا بناء علی ان حین وتحین لغتان

٤ نوار اسم ام الشاعر

٥ قوله (افی اثر الاظعان عینك) اظعان جمع ظعینة وهی الهودج سواء کانت فیها امرأة او لا

٦ قوله (متیح) یقال رجل متیح ای متعرض لما لا یعنیه

۷ قوله لیس الا المسك آه) ولا بد من اعتبار تقدم الا علی الجملة کما لا یخفی

والفتح والياء * قوله (والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف جر لفظا اوتقديرا مرادا) بنى الامر اولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه (وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ماهو المشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ماانجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلاشك ان زيدا فى مررت بزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر (قوله لفظا) نحو زيد فى مررت بزيد (قوله اوتقديرا) كما فى غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى واسطة اى يتوصل بالحرف ظاهرا اومقدرا (قوله مرادا) حال بعد حال اى مقدر مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد (ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لامعنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اى ليس فى حكم الملفوظ به حيث لم يجر والمقدر فى الاضافة مراد اى عمله وهو الجر باق كان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ماانكرت من حدهم المعرب بانه مايختلف اخره ويفضى الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته جر بعد ذلك كما قلت فى الفاعل انما تحده ليعرف فيرفع ثم جعلت فى حدك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ماذكرنا باقيا عمله اى الجر * واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه فى قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا فى ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لابحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حيث نصبه ايضا ولم يحتج فى اضافته اليه لافى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بلى قد[8] يدعم اسم الفاعل بحرف جر فى بعض المواضع وان كان من فعل متعدد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفى العامل فى المضاف اليه خلاف بينهم كما مر فى اول الكتاب وفى العامل فى المضاف اليه اللفظى اشكال ان قلنا ان العامل هو الحرف المقدر اذ لاحرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لانا لانريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التى تكون بسبب حرف الجر (وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ماقال ابو على فى هذا الباب لايعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين اوالنون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهى غير العوامل يعنى ان العامل مابه تقوم هذه المعانى المقتضية كما تقدم فى اول الكتاب وانما نسب العمل الى ماتقوم به المقتضى لاالى المقتضى فقيل الرافع

[8] من الدعامة اى يقوى وهو الظ

هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا معنويا وماتقوم به المقتضىٰ امرا ظاهرا جليا فى الاغلب *قوله (فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها) قال فى الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظى والمعنوى ثم ينفصل اللفظى عن المعنوى بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها (وفيه نظر لان اللفظى كما ذكرنا كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج فى التقديرى وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل (قوله مجردا تنوينه) اى التنوين او ماقام مقامه من نونى التثنية والجمع وكذا ماليس فيه التنوين والنون يقدر انه لوكان فيه تنوين لحذف الاضافة كما فى كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانها دليل تمام ماهى فيه كما ذكرنا فى اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة (وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث اذا امن اللبس كقوله تعالى ﴿ واقام الصلوة وايتاء الزكوة﴾ وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه * قوله (وهى معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهى بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من فى جنس المضاف او بمعنى فى فى ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف) اعلم انه لاتلتبس المعنوية الا باللفظية ففسر المعنوية بمضادتها اللفظية التى هى كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لايكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اى هى على ضربين اما ان لايكون المضاف صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة لكن لاتكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضى لايعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى (قوله فيما عدا جنس المضاف) ما كناية عن المضاف اليه اى فى مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه ويعنى بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لايطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التى تتضمنها الاضافة هى التبيينية كما فى خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من المبنية ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين كما فى قوله تعالى ﴿ فاجتنبوا الرجس من الاوثان ﴾ واما قولك ثلثة دراهم وراقود خل فانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجئ فى باب العدد فالثلثة هى الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم تقول دراهم ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار فى اصل الوضع غير المقدر به (وبقولنا

ثلثة تسقط تاآتها مضافة عند جميع النحاة * منها اذا قيل ابو عذرها وليت شعرى واقام الصلاة * العذرة البكارة ويقال فلان ابو عذرها اذا كان هو الذى اخترعها وافتضها صحاح

يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد لجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على مايجئ من التأويل لان الثانى اعنى الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع فى العرف هو المسجد لاغير ولايلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولايصح اظهار اللام فى مثله فالاولى اذن ان تقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام كما قاله باقى النحاة ولانقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى فى فان ادنى ملابسة واختصاص يكفى فى الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملى الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهى التى يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل مالم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف بالتفسير الذى مر من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهى بتقدير من ولا ثالث لهما (قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة) يعنى الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقى معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلابد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد امابكونه اعظم غلمانه اواشهر بكونه غلاماله دون غيره اويكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام فى اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله * ولقد امر على اللئيم يسبنى * وذلك على خلاف وضعه فلا تظنن من اطلاق قولهم فى مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة اوذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد (قوله وتخصيصا مع النكرة) نحو قولك غلام رجل تخصص من غلام امرأة (قوله وشرطها اى شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف) فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمى بذلك اللفظ نحو قوله * علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * بابيض ماضى الشفرتين يمان * ولايجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها (وعندى انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لامنع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا فى باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ماهو متصف به معنى نحو زيد الصدق يجوز ذلك وان لم يكن فى الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم * مضر الحمراء وانمار الشاء وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد المضاف فى الاغلب عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة

(فيكون)

فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفى المضاف المعرف التخصيص مع الزيادة وهى التعيين * واعلم ان بعض الاسماء قد توغل فى التنكير بحيث لايتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو غيرك ومثلك وكل ماهو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانمالم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون اخرى اذ كل مافى الوجود الاذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخص ذاتا بلى نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغيرلك ممالايحصى (قال ابن السرى اذا اضفت غيرا الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ صفة ﴿ الذين انعمت عليهم ﴾ اذليس لمن رضى الله تعالى عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضى عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك فى شئ من الاشياء كالعلم او الشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثلك فى الشئ الفلانى والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شى خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة (وقدح ابن السراج فى قوله هذا بقوله تعالى ﴿ نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل ﴾ مع ان معنى غير الذى كنا نعمل اى الصلاح لان عملهم كان فسادا وبقول الشاعر * ان قلت خيرا قال شرا غيره * والجواب انه على البدل لاالصفة اوحمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لايجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا لحملهم غير على لافكانك قلت انا زيدا لاضارب وما بعد لايعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم فى باب المنصوب بلاء التبرئة من حمل لاعلى غير والدليل على تأخيهما العطف على غير بتكرير لا كما فى قوله تعالى ﴿ غير المغضوب عليهم ولاالضالين ﴾ ٢ كانه قال لاالمغضوب عليهم ولا الضالين (وسمع سيبويه لى عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره (ومنعهما الفراء والسماع لايرد ولاسيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون ايما رجل واى رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه فى جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التى فى هذا التركيب كما فى عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبيهك اى من يشبهك فى جميع الوجوه (وقال ابوسعيد فى مثلك وغيرك ومافى معناهما انها لم تتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى مفعوله اى مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا اردت الحال او الاستقبال (٣ فالجواب انه لمافات موازنة المضارع لم يشترط فيه احد الزمانين اونقول شرط كون اضافة اسم الفاعل والمفعول لفظية ان لايكونا بمعنى الماضى لان يكونا بمعنى الحال والاستقبال كما سيجئ فى هذا الباب والاستمرار

٢ قوله (كانه آه) كذا وقع فى بعض النسخ

٣ فالجواب انها تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال او لاستمرار كما يجئ بعيد هذا والاطلاق يفيد الاستمرار

كما يجئ بعدو الاطلاق يفيد الاستمرار (وقالوا فى حسبك وشرعك وكافيك وناهيك وكفيك ونهيك ونهاك انها انمالم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفك زيد وكذا اخواته وانما بنى قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجئ فى باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تعالى ﴿ فان حسبك الله ﴾ لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل وتكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبدالله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف فى هذه الاسماء الا فى الاعراب فلم تثن ولم تجمع لمشابهة قدك وقطك غير المتصرفين (وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين ٤ وبامرأة كافيك من امرأة اجراء له فى عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيتك وكذا سائر تصرفاته (وقالوا مررت برجل هدك من رجل وبرجلين هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامرأة هدك ومعنى هدك اى اثقلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك فى عدم التصرف لافادته فائدته وربما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال هدوك وبامرأة هدتك وبامرأتين هدتاك وبنسوة هددنك ويجوز ان يقال فى حسبك وهدك ونهيك ونهاك وشرعك انها لم تتصرف لكونها فى الاصل مصادر (وبعض العرب يجعل واحدامه وعبد بطنه نكرتين ٦ قال حاتم ❊ اماوى انى رب واحدامه ❊ اخذت فلا قتل عليه ولا اسر ❊ وليس العلة فى تنكيرهما ماقال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشئ بنفسه وذلك لان الضمير فى مثله لايعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وكذا فى قوله رب واحدامه اى رب رجل واحدامه وسيجئ فى باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ نحو رأيت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغى ان يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلته وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك (واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذى لامانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو ماجاء نى غلام زيد ظريف اى غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك فى المعرف باللام كقوله ❊ ولقد امر على اللئيم يسبنى ❊ وقد يكتسى المضاف التأنيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء فى الكلام الذى هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال ❊ لما اتى خبر الزبير تواضعت ❊ سور المدينة والجبال الخشع ❊ اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال ❊ اذا بعض السنين تعرفتنى ❊ كفى الايتام فقد ابى اليتيم ❊ وقال ❊ مر الليالى اسرعت فى نقضى ❊ اخذن بعضى وتركن بعضى ❊ اذ يقال

٤ وبرجال كافيه من رجال نسخه

٦ قوله (قال حاتم اماوى انى) الماويه المرآة كانها منسوبة الى الماء وماوية امرأة حاتم

السنون تعرفن والليالى اخذن ومنه قوله ❊ فما حب الديار شغفن قلبى ❊ ولكن حب من سكن الديارا ❊ فاكتسى التأنيث والجمع وقد يكتسى المضاف البناء من المضاف اليه كما يجئ فى الظروف المبنية (قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف) قد مر وجهه (وقوله وما اجازه الكوفيون اه) نقل الكوفيون تعريف الاسمين فى كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة والمأية الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام فى المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جئ بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اى جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان ان هذا المعرف من اى نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندى ثلاثة مثلا ولم تذكر من اى نوع هو ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلاثة اى تلك الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب (وهذا هو الوجه لمن قال الثلاثة اثواب وان كان اقبح من الاول ٨ لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا فى المعنوية ولا فى اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثانى لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفى هذا الاعتذار نظرا ما اولا فلان المقصود بالنسبة فى العدد المضاف هو المميز وانما جئ بالعدد لنصوصية كمية المميز الاترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على النصوصية لم يأت بالعددين وايضا الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى ﴿ سبع بقرات سمان ﴾ واما ثانيا فلان كل ماذكر حاصل فى خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة ❊ قوله (واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف ٢ الواهب المائة الهجان وعبدها ❊ وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار فى الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك (قوله ان يكون صفة) اى يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ٣ ساج (قوله مضافة الى معمولها) اى الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة (قال المصنف ومن ذلك ﴿ مالك يوم الدين ﴾ على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى فى كما يدعى المصنف فى ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة فى نحو

٨ لاضافة النكرة الى المعرفة نسخه

٢ البيت للاعشى واخره عوذا تزجى بينها اطفالها

٣ قوله (ساج) ساج نوع من الشجر

ياسارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فتكون الاضافه غير محضة قال ❊ رب
ابن عم لسليمى ٤ مشمعل ❊ طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ❊ ولعل المصنف جعل مالك
يوم الدين بتقدير اللام كصارع مصر فلذا قال و من ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك
مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى في في ظرفه و الوجه في تعرف مالك يوم الدين حتى وقع
صفة لله انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلا رضى الله عنه اوانه بمعنى الماضى كانه قال ملك
يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كخالق السموات وايراده ماضيا على طرز قوله تعالى
﴿ وسيق الذين ونادى اصحاب النار ﴾ لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى
وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله تعالى على وجه البدل والاول اولى والمتفق
عليه من اللفظية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله اومفعوله كما يجئ واسم المفعول
المضاف الى مفعول مالم يسم فاعله اوالى المنصوب المفعول والصفة المشبهة المضافة الى
ماهو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على مايجئ في بابها ان شاء الله
تعالى والمختلف فيه هل هو لفظى اومعنوى ثلاثة اشياء اضافة ماظاهره انه موصوف
مضاف الى صفته اوماظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل
بمعنى من وسيجيئك بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة
لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبنى على كونها عاملة في محل المضاف
اليه اما رفعا اونصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذى هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا
في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوى فتكون الاضافة كلا اضافة وهو
المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة او اسم فاعل اواسم مفعول
اوافعل تفضيل اماافعل التفضيل فسيجئ حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهى ابدا جائزة
العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز
مطلقا سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى الحال او الاستقبال اولم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا
للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان
ادنى مشابهة للفعل تكفى في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا
الاترى الى رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابى على ونحو مررت
برجل مصرى حماره وكذا ٥ برجل خز صفة سرجه واذا كان كذا فاضافتهما الى سبب هو
فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان المضاف في الحقيقة نعت
المضاف اليه الاترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام
وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المتخصص فلم يمكن تعين
هذه الثلاثة مما اضيفت اليه ولا تخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف
اليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل ايضا اسما
الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا اوبمعنى احد الازمنة الثلاثة
نحو مررت برجل نائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا ايضا فان الى مثل

٤ قوله (مشمعل) مشمعل مبادر

٤ المشمعل الحاد في امره المشمر يقول اذا كسل اصحابه عن الزاد عند تعريهم لغلبة الكرى عليهم كفاهم ذلك الرجل وشمر في خدمتهم والعرب تفتخر بذلك فاضاف الطباخ الى الساعات مجازا و نصب الزاد على انه مفعول به ويجوز ان يكون الزاد مجرورا على انه اضيف اليه الطباخ وفصل بساعات الكرى للضرورة

هذا المرفوع اذلاضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بهافيبقى بلامرفوع فى الظاهر ولايجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما سيجئ وكذا يعملان فى الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس فى الدار و مضروب اول من امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل والمفعول فى المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فمحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن يشابهان المضارع الصالح لهذه المعانى الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضى اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهرة واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذى اصل وضعه للاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يسخو بموجوده اى هذه عادته فاذا ثبت ان اسم الفاعل والمفعول يعملان فى الاجنبى اذا كانا باحد هذه المعانى الثلاثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبى لفظية لان هذا مبنى على العمل كما تقدم وابنية المبالغه لما كانت للاستمرار لالاحد الازمنه عملت نحو ※ انه لمنحار ٦ بوائكها ※ وضروب بنصل السيف سوق سمانها ※ واسم الفاعل واسم المفعول لايضا فان من مطاوبا تهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله ※ بمنجرد قيد الاوابد هيكل ※ اى مقيد الاوابد ومنه قولهم ※ ٢ هذه ناقة عبر الهواجر ※ اى عابرة فيها كقوله ※ ياسارق الليلة اهل الدار ※ واما اذا كانا بمعنى الماضى فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضى فلم يعملا عمله الاعند الكسائى فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على ان كونها بمعنى الماضى محضة قوله تعالى ﴿ الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملئكة رسلا ﴾ جعل فاطر وجاعل صفتين للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت فى الماضى واشتهرت فى نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد فى غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل او المفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لايكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعينه به او تخصصه ولاسيما اذا كان بمعنى الاستمرار فى الفعل غير وضعى فان وضعه على الحدوث قال سيبويه تقول مررت بعبدالله ضاربك كما تقول مررت بعبدالله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول بزيد شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل فى محل المجرور به نصبا كما فى صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل

٥ (قوله برجل خز صفة سرجه) صفة الدار وصفة السرج واحدة الصفف ٦ (قوله بوائكها) جمع بائكة من باكت الناقة تبوك اذا سمنت ٢ (قوله هذه ناقة عبر الهواجر) جمل عبر اسفار وجمال عبر اسفار وناقة عبر اسفار اى لايزال يسافر عليها

تقدره كانه جامد قال الله تعالى ﴿ حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ﴾ ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبي اى المنصوب قولك زيد معطى الدار اى يعطى الدار وعمرو مكسو الجبة اى يكسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كامر ❊ واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى امالفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لايقع موقع الفعل ولايفيد فائدته الا مع ضميمة وهى ان بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الفعل بلاضميمة تقول اعجبنى ضرب زيد عمرا اى ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا اى يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر بخلاف المصدر كقوله تعالى ﴿ او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ﴾ فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبنى ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد (فان قلت فمقتضى ماذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر فى عمله لايحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول محتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتى فى ابوابها (قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدى الطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا لاوضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعملا عمل الفعل فالمحصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوى لكونه لمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جررت فى اللفظ فاعلها فلابد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى فى العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبنى على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول (قوله ولاتفيد الاتخفيفا فى اللفظ) وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظى والتخفيف فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبى لايكون الا فى المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا عمرو ومكسوو الفراء واما فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى السببين والصفة المشبهة فقد يكون

فی المضاف والمضاف الیه معا نحو زید قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفیف
فی المضاف بحذف التنوین وفی المضاف الیه بحذف الضمیر واستتاره فی الصفة وقدیکون
فی المضاف وحده کقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك کما سیجیٔ
فی ابوابها وقدیکون فی المضاف الیه وحده کالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه
(فان قلت کیف ادعیت انها لم تفد الا التخفیف وقد علمنا بالضرورة ان التخصیص الذی
فی ضارب زید لا ینقص عما فی غلام رجل ان لم یزد علیه (قلنا التخصیص لم یحصل باضافة
ضارب الی زید بل کان حاصلا لضارب من زید حین کان منصوبا به ایضا بلا تفاوت فی التخصیص
بین نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غیر مخصصة ولا معرفة (قوله ومن ثمه جاز مررت
برجل حسن الوجه) ای من جهة انها لم تفد تعریفا بل افادت تخفیفا فمن جهة انها لم تفد تعریفا
جازت هذه المسئلة (وامتنع بزید حسن الوجه) فلو افادت تعریفا لم تجز الاولی للزوم کون
المعرفة صفة للنکرة ولجازت الثانیة لکون المعرفة اذن صفة للمعرفة (ومن جهة انها تفید
تخفیفا جاز الضاربا زید) لحصول التخفیف بحذف النون (وامتنع الضارب زید) لعدم
التخفیف لان التنوین فی الاول سقط للالف واللام لا للاضافة(قال المصنف اجاز الفراء نحو
الضارب زید امالانه توهم ان لام التعریف دخلتها بعد الحکم باضافتها لحصل التخفیف بحذف
التنوین بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه علی الضارب الرجل والضاربك فانه
جاز الاضافة فیهما مع عدم التخفیف فلتجز فیه ایضا (قال وکلا الامرین غیر مستقیم اما قوله
لان لام التعریف دخلتها بعد الحکم باضافتها فانه رجم بالغیب ومن این له ذلك ونحن
لا نحکم الا بالظاهر فانه وان امکن ماقال الا انا نری اللام سابقة حسا علی الاضافة والاضافة
فی الظاهر انما اتت بعد الحکم بذهاب التنوین بسبب اللام فکیف ینسب حذف التنوین
الی الاضافة بلا دلیل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قیاسه علی الضارب الرجل فلیس بوجه
وذلك ان الضارب الرجل وان لم یحصل فیه تخفیف بالاضافة الا انه محمول علی ما حصل فیه
التخفیف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجر فیه هو المختار وذلك لانك لو رفعت
الوجه خلت الصفة من الضمیر وهو قبیح کما یأتی فی باب الصفة المشبهة واما النصب
فی مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة فی الحسن وجهه بالرفع لقصد
التخفیف حذفوا الضمیر واستتر فی الصفة وجیٔ باللام فی المضاف الیه لیتعرف الوجه
باللام کما کان متعرفا بالضمیر المضاف الیه واللام بدل من الضمیر فی مثل هذا المقام مطردا
وفی غیره ایضا عند الکوفیین کما فی قوله ❊ لحافی لحاف الضیف ٢ والبرد برده ❊
والاولی انه یقوم مقامه فیما لم یشترط فیه الضمیر کما فی البیت المذکور اما فی الصلة او
الصفة اذا کانت جملة وغیر ذلك مما یشترط فیه ضمیر فلا فلما جیٔ باللام مع قصد الاضافة
نصبوا اولا ماقصدوا جعله مضافا الیه تشبیها للفاعل بالمفعول فقیل الحسن الوجه کما
یقال الضارب الرجل لتصح الاضافة الیه لانهم لو اضافوا الی المرفوع لکان اضافة

٢ ای بردی برده

الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الاترى ان فى قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون فى الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لايجوز فى المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجئ لم يجيزوا فى اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع فى صورة المنصوب حتى لاتكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار فى الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيه له بالمفعول فى نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم تقول كما شبه الحسن الوجه فى النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ماتقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص فى الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب (وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه وذلك لان الحسن وجه لايجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراة مجرى المحضة فكما لايجوز فى المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك فى اللفظية (ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لايفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافى فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تأويله هذا الهو ضارب زيد وهذا الهو ضارب رجل اى هذا الذى هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل مابعد الالف واللام جملة اسمية فى التقدير ولايوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة (قال السيرا فى هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذى هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اى هذا الذى هو غلام زيد (قال المصنف واما قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان فى الضاربك قولين كما يجئ عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثانى انه مضاف الا انه حمل فى صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف (وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست للتخفيف لانها لوكانت لاجله لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لاتلزم الكلمة كما فى ضارب زيد وضارب زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان فى اخره اما تنوينا اونونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل فى حكم تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا فى حالة واحدة فلما التزموا الاضافة فى ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف لانهما باب واحد ٤ لافرق بينهما الا اللام (هذا زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز لك حمل ذى اللام فى الضاربك فى وجوب الاضافه على المجرد منها لعلة فى المجرد دون ذى اللام وهى اجتماع النقيضين لولم يضف لما ذكرت

٤ وجعله الصفوى على كون كل منهما مضافا الى الضمير المتصل بلا تخفيف ففى تنظير الشارح ح نظر

انهما من باب واحد فهلا جازلى حمل ذى اللام فى الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد فى صحة الاضافة لعلة حاصلة فى المجرد دون ذى اللام وهى حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغى ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا من اللام معها وكذا حال الصفة المشبهة ※ فاعلم اولا ان اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى ماهو من سببهما فى حكم الصفة المشبهة كما يجئ واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبى المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولى المجرد جاز اضافته اليه ولم تجب نحو ضارب زيد وان ولى المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النونين نحو الضاربا زيد والضاربوا زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون بها خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخى الرجل (قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجرى ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذى اللام (ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف باللا فى التابع مثل المعرف باللام كما فى قوله ※ الواهب المائة الهجان وعبدها ※ لانه يحتمل فى التابع مالا يحتمل فى المتبوع كما يجئ عن قريب وان ولى المقترن باللام المجرد عن التنوين غير ماذكرنا ٥ من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر وان ولى المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور (وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربنى ٦ فى الشعر وانشد ※ وليس حاملنى الا ابن حمال ※ وقيل بل النون للوقاية تشبيها بيحمنى وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحملنى لا حاملنى وانشد ايضا ※ هم الفاعلون الخير والامرونه ※ اذا ما خشوا من محدث الامر معظما ※ قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا ※ ٧ ولم يرتفق والناس محتضرونه ※ جميعا وايدى المعتفين ٨ رواهقة ※ قال سيبويه هذا لضرورة الشعر وجعل الهاء كناية (وقال المبرد الهاء فى الامرونه ومحتضرونه للسكت لم يحذفها اجراء ٢ للوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير لما ثبتت وصلا (ثم ان الضمير بعد المجرد فى موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما فى موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر (واما الضمير بعد ذى اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتباره المضمر بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة

٥ وهى المفعول به المعرف باللام او المضاف الى المعرف بها وهلم جرا او المضاف الى ضمير المعرف بها فى قول ابن مالك

٦ اصله ضاربى بفتح الياء ثم كسر التنوين للياء لوجوب كسر ماقبلها واما ضاربنك فبسكون النون لعدم مقتضى الكسر

٧ (قوله ولم يرتفق به) ارتفق به اى انتفع به حضره واحتضر بمعنى

٨ (قوله رواهقه) رهقه اى غشيه

٢ للسكت اجرى الوصل مجرى الوقف نسخه

ومنصوبا كما فى قوله ٭ الحافظوا عورة العشيرة ٭ بالنصب (وقال الرمانى والمبرد فى احدقوليه وجار اللهان الضمير بعدذى اللام مفردا كان اومثنى اومجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما فى تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه مالايجوز فى المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو فى الحقيقة البدل على مايأتى فى بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا فى باب المنادى فى نحو ياعالم زيد وياعالم زيد وزيدا (وقال المبرد لايتبع مجرور ذى اللام الا ماامكن وقوعه موقع متبوعه فينشد ٭ انا ابن تارك البكرى بشرا ٭ بنصب بشرا لاغير حملا على محل البكرى (وقال قديعطف على مجرور ذى اللام مايكون فى قوة ماتمكن وقوعه موقعه يعنى المضاف الى ضمير مافيه الالف واللام لانه فى قوة المضاف الى مافيه الالف واللام كقوله ٭ الواهب المائة الهجان وعبدها ٭ وتقديره وعبدالمائة (قال واما اذا عطف عليه نحو زيدا وغلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور (ومذهب سيبويه قوى اذقد يحتمل فى التابع مالايحتمل فى المتبوع لان القبح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الاترى الى جواز قولهم يازيد والحارث وغير ذلك (واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان تكون مجردة من اللام اومقرونة بها فان ولى المجردة منها ظاهر سببى مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة اوبدرجات اومنكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه ابى الغلام وحسن وجه وحسن وجه ابى غلام اومضافا الى ضمير ذى اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقديضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا لضرورة قال ٭ اقامت على ربعيهما جارتا صفا ٭ كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما ٭ وكذا ماهو فى حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله ٤ ٭ رحيب قطاب الجيب منها رفيقة ٭ بجس الندامى بضة المتجرد ٭ اذا حذفت التنوين من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين (وقال المبرد الضمير الذى فى مصطلاهما للاعالى لان المعنى كميتا الاعلين فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقديجئ فى باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة فى بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولى المجردة ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا للكسائى على مانقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما فى حسن الوجه ويحذف التنوين والنونين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام فى اسم الفاعل المجرد وان ولى ذات اللام ظاهر سببى مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون ذا لام بدرجة اوبدرجات نحو الحسن وجه ابى الغلام اذ لايجوز الحسن وجه ولا الحسن وجه لما يجئ فى باب الصفة المشبهة (وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل

(وجه)

الهمزة للاستفهام ومن للتعليل والدمنة بالكسر مابقى من آثار الدار وفيهما اى عليهما والباء فى بحقل بمعنى فى ومحلها النصب على الحال والمراد بها ههنا موضع الرخامى وقدعفى آه حال من الدمنتين اى اندرس آثارهما وعلى بمعنى فى وجارتا صفا كلام اضافى فاعل اقامت اراد بهما الاثفيتين الصفا الجبل او الحجر الاملس وكميتا الاعالى صفة جارتا اى اعاليهما شديد الحمرة وجونتا مصطلاهما اى اسافلهما مسودة والمصطلى بالضم موضع النار وجونتا صفة مشبهة من جان اضيفت الى ماضيف الى ضمير موصوفها اعنى مصطلاهما وضميره يعود الى جارتا فح مثل مررت برجل حسن وجهه بالاضافة

٤ (قوله رحيب قطاب الجيب منها رفيقه) الرحيب الواسع والقطاب مخرج الرأس من الجيب والقطب هو القطع جسه بيده واجتسه بيده اى مسه والرفيقة الحاذقة التى استمرت على الجس يقال رجل بض اى رقيق الجلد ممتلئ وجارية بضة

وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميله ولا يجوز اتفاقا بل القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى او المجموع الى اى ضمير كان او الى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسنى غلامهما والجميليه وكذا بالرجال الحسنى الغلام والجميلى وجهه ويجئ في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى (ولا تضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببى نحو قولك مررت برجل طيب في داره نومك لئلا تبقى الصفة بغير مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمى الفاعل والمفعول (قوله المائة الهجان) اى مائة الناقة والهجان البيض يستوى فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يجئ في باب الجمع (قوله وعبدها) اى العبد الذى يرعاها وتمام البيت ※عوذا ٦ تزجى خلفها اطفالها※ العوذ جمع عائذة وهى الحديثة النتاج وزجى اى ساق※ قوله (ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشئ فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول) اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شئ واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص اولا يكون والاول على ضربين اما ان تجوز اضافة احدهما الى الآخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفه الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الآخر اما ان يحتاج ذلك الى التأويل اولا يحتاج فالذى لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظى الحى والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اى لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعينه لا يكتسى من غيره الابهام والذى يحتاج الى التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحى مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قالهن حى رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تأخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجئ في باب العلم ويجئ هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الآخر وانه ان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهى الاكثر (وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثانى رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه (وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر

٦ قوله (تزجى) اى العبد سميت عائذا الان ولدها يعوذ بها لصغره والمعنى يهب المائة من الابل وراعيها وخص الهجان وهى البيض اكبر منها لانها جمال

نحو جاءنى قيس قفة وان كانا مضافين او او لهما لم تجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثانى عطف بيان لانه اشهر (فاذا تقرر هذا قلنا ان تأويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءنى زيد والمراد المدلول ٢ وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءنى سعيد كرز اى ملقب هذا اللقب ولا ينعكس التأويل اى لا يقال ان الاول دال والثانى مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول مالا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز (فان قلت فلم لم يقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف (قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذى يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم (واما ذا وذات وماتصرف منهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اى وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اى مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الاخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل مايشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله ❊ اليكم ذوى آل النبى تطلعت ❊ نوازع من قلبى ظماء وألبب ❊ اى اصحاب هذا الاسم وجاءنى ذوا سيبويه اى صاحبا هذا الاسم كما يجئ فى باب الجمع واما قولهم آل حم ٣ وآل مرامر فى السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حى فى نحو قولهم هذا حى زيد فتأويله شخصه الحى فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما ذكروا لفظ حى مبالغة وتأكيدا فمعنى هذا حى زيد اى زيد المشار اليه عينه وذاته لاغيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحى توغلا فى باب المبالغة فاذا قلت فعله حى زيد فكانك قلت فعله هو بنفسه وهو حى موجود لانه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حى زيد اى هو هو بعينه حيا قائما لاريب فيه ثم صار يستعمل فى التأكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان المشار اليه ميتا قال ❊ ٤ الاقبح الاله بنى زياد ❊ وحى ابيهم قبح الحمار ❊ وقال ❊ يا قرّ انّ اباك حى خويلد ❊ قد كنت ٥ خائفة على الاحاق ❊ (وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حى وزيادته فى مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم فى قوله ❊ الى الحول ثم اسم السلام عليكما ❊ ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر ❊ وفى قوله ❊ تداعين باسم الشيب ٦ فى متثلم ❊ جوانبه من بصرة وسلام ❊ وفى قوله ❊ ٨ لاينعش الطرف الاما تخوّنه ❊ داع يناديه باسم الماء مبغوم ❊ وبالغاء لفظ المقام فى قول الشماخ ❊ ذعرت

رجال من طى منهم مرامر بن مرة قال الشاعر ❊ تعلمت باجاد آل مرامر وسودت اثوابى ولست بكاتب ❊ وانما قال آل مرامر لانه كان قد سمى كل واحد من اولاده بكلمة من ابجاد وهى ثمانية كذا فى الصحاح وعلى هذا فظاهر كلام الشرح مختل وكانه سقط من القلم شئ فتأمل ٣ وفى بعض النسخ ال آلو فلا اختلال

٤ قوله (الاقبح آه) قبحه الله اى نحاه عن الخير تقول قبحاله وقبحا ايضا

٥ قوله (خائفة على الاحاق) احق اى اتى بولد احق

٦ قوله (فى متثلم) اى حوض ثلمت الشئ فانثلم وتثلم والمتثلم موضع

قوله (من بصرة وسلام) البصرة حجارة رخوة الى البياض ماهى وبها سميت البصرة والسلمة واحدة السلام وهى الحجارة

٨ قوله (لاينعش) نعشه اى رفعه والتخون التنقص والتخون ايضا التعهد تقول الغزال ناعش لايرفع طرفه الان يجئ امه وهى المتعهدة له ويقال الاماتنقص نومه دعاء امه له وبغام الظبية صوتها وقد بغمت تبغم بالكسر وبغمت الرجل اذا لم تفصح له عن معنى ماتحدثه به البيت لذى الرمة (به القطا)

به القطا ونفيت عنه*مقام الذئب ٩ كالرجل اللعين*والحق ان الاسم في المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السلام اى لفظه الدال عليه وكنته يعني سلام عليكم و اسم الماء واسم الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب اذ الاسم هو اللفظ والصوت و المسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون جاءني اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الامع مايتعلق باللفظ نحو تداعين و يناديه فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات تقول مكانك مني بعيد اى انت مني بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذى هو فيه والمختلف في جواز اضافة احدهما الى الاخر الموصوف وصفته (فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهاد اللاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربى وللثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذا صلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها عندهم ٢ اذ ذاك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذه فان الاول ههنا هو الثاني من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فتخصص الثاني وتعرفه بخصص الاول ويعرفه وامانحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعدته في اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد فعلى هذا نقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة (والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجئ من مذهب الفراء ولو لم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان في احدهما زيادة فائدة كما في نفس زيد (وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب واجب وليس بشئ لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فامامع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف شجاع اى المضاف اليه في الحقيقة هو موصوف هذا المجرور لانه حذف واقيم صفته مقامه اى بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجارى السيول ومواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلوة وجانب المكان الغربى وصلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل كخاتم فضة لان المعنى شئ جرد اى بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من

---

٩ قوله (كالرجل اللعين) هو شئ ينصب وسط الزرع يستطرد به الوحوش

٢ قوله (اذ ذاك لا تخصيص ولا تعريف بخلاف هذا آه) وفي بعض النسخ اذ ذاك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذه وهو ظاهر

الفضة ومن غير فالاضافة بمعنى من (ويجوز عندى ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلاة الاولى كصلاة ٢ الوتيرة وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة وجانب الغربى كجانب اليمين (واما الاسمان اللذان ليس فى احدهما زيادة فائدة كشحط ٣ النوى وليث اسد فالفراء يجيز اضافة احدهما الى الاخر للتخفيف (قال ان العرب يجيز اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله ※ ٤ فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه ※ سيرضيكما منها سنام وغاربه ※ والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما فى نهج البلاغة ﴿ لنسخ الرجاء منهم شفقات وجلهم ﴾ وقوله ※ ورخاء الدعة ٥ وسكائك الهواء ※ ولو قلنا ان بين الاسمين فى كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة (ومما اختلف فيه هل اضافته محضة ام لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو فى حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التى دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجئ ذكر احكامه فى بابه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابى على والجزولى هى غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور فى محل النصب بانه مفعول افعل كما لو ظهر من فان الجار فى قولك افضل من الابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل فى افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذى هو المجرور بعده سواء انجر بمن ظاهرة او مقدرة فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية فى نحو افضل من القوم انه ابتدأ زيد فى الارتقاء والزيادة فى الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له فى اصل الفضل الا انه لنقصان درجته فى مشابهته اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجئ فى بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرائط تأتى فى بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا فى محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التميز الذى تنصبه الجوامد ايضا كما فى عشرون درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر ※ ٦ ملك اضلع لبرية لا ※ يوجد فيها لما لديه كفاء ※ وقوله ولم ارقوما مثلنا خير قومهم ※ اقل به مناعلى قومهم فخرا ※ ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه فى حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كاى فيدخل فيه دخول اى فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل فى المعنى الذى وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقى بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا فى قولك زيدا ظرف الناس مفضل فى الظرافة على كل واحد ممن بقى بعد زيد من افراد الناس فالمعنى ٧ بعضهم الزائد فى الظرافة على كل واحد ممن بقى منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشئ على نفسه لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقى من المضاف اليه بعد

٢ كذا فى النسخ ولعله صلاة الوتر ٣ النوى الوجه الذى ينويه المسافر من قرب او بعد وهى مؤنثة لاغير صحاح ٤ قوله (فقلت انجوا عنها نجا الجلد) النجا مقصور من قولك نجوت جلد البعير عنه وانجيته اذا سلخته وقال يخاطب ضيفين طرقاه فقلت البيت قال الفراء اضاف النجا الى الجلد لان العرب يضيف الشئ اذا اختلف اللفظان

٥ قوله (وسكائك الهواء) السكاك والسكاكة الهواء الذى يلاقى اعنان السماء

٦ قوله (ملك اضلع البريه) الضلاعة القوة هو اضلع اى اقوى

٧ زيد نسخ

خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم وثلثهم وجزؤهم واحدهم ولوكان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولوكان بتقدير من المبينة كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فتكون محضة بدليل قوله تعالى ﴿ فتبارك الله احسن الخالقين ﴾ وقوله اضلع البرية خبر مبتدأ محذوف اى هو اضلع وخير قومهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعل مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم تضيفه الى شئ للتخصيص سواء كان ذلك الشئ مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته اولم يكن نحو زيد افضل ٨ بغداد اى افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما في غلام زيد ومصارع مصر لا للتفضيل على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام (ثم نقول افضل بالمعنى الاول اما ان تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضفته الى المعرفة لم يجز ان تكون مفردة نحو افضل الرجل وافضل زيد اذلا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلى اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التي يقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البرنىّ اطيب التمر جاز والرجل ليس جنسا بهذا المعنى فتقول زيد افضل الرجلين اى احدهما المفضل على الاخر وافضل الرجال اى احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فيتطابق صاحب افعل والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا قال الله تعالى ﴿ ولا تكونوا اول كافر به ﴾ وحكم اىّ في الاضافة حكم افعل يعني انك اذا اضفت ايا الى المعرفة فلابد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا ومثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزأ من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزأ من جملة يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج نحو زيد افضل رجلين اورجال فانه لا يجوز اذلا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اى رجلين زيد واى رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اىّ للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك اى زيد احسن اوجهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اىّ بغداد اطيب اى اىّ دورها الا ان يقدر المضاف اى احسن اعضائه واى اعضاء زيد واى دور بغداد فاى موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده على سائر ابعاضه (فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واى الرجل هذا

٨ وفيه اثنتا عشرة لغة

لان الرجل ليس كلا يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرني اطيب التمر وقولك اى التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين لكون المضاف فيهما بعضها من الجملة المعينة بعده وهى المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء اردت بهذا الجمع معهودين معينين اوجنس الرجال اذهو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز اىّ رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان المجرور فى جميعها ليس فى الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا مجتمعا من المسؤل ومن امثاله فتكون فى الحقيقة منقسمة الى المسؤل وامثاله كما شرطنا فمعنى اى رجل اى قسم من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واى رجلين اى اىّ اقسم من اقسام هذ الجنس اذا قسم رجلين رجلين واى رجال اى اىّ قسم من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا فى افعل نحو زيد افضل رجل اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سواء اضفته الى المعرفة اوالى النكرة لتفضيل صاحبه على كل ماهو مثله من اجزاء مابعده افرادا او تثنية اوجمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاء زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظنن ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول فى زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان فى النكرة سواء وكذا اىّ لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اى الرجلين هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى يعين احد تلك الاقسام ويجوز اى الرجال هذا واى الرجال هذان اوهؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها افرادا اومثنيات وجموعا (فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه فى النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجر مثل ذلك فى المعرفة (قلت لان المنكر لايختص فى اصل الوضع بواحد بعينه فصح ان يعتبر به عن كل واحد واحد على البدل الى ان يفنى الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها لتخصيص بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واى وافعل لايضافان الاالى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى مايكون تجزؤه بالعطف نحو اى زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمر وفان تكرر المجرور بالعطف فيهما فلاجل تكرر المسؤل عنه فى اى والمفضل فى افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة هذا وهذه واما قولهم ايى وايك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب اذ كان لايدل عليه الضمير فى اينا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اى رعاية

لحق المعطوف والمعطوف عليه اذلايعطف على الضمير المجرور ولايعطف الضمير المجرور على شئ الا باعادة الجار فتكرير اى للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما فى قولك بينى و بينك مع ان مثل هذا لايكون الا فى ضرورة الشعر قال * فابى ماوابك كان شرا * فقيد الى المقامة لايراها * وجاء مثله فى الضرورة * ٣ اظلمى واظلمه * واى معرب مع ان فيه امامعنى الشرط اوالاستفهام اوهو موصول للزومه الاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب ولايحذف المضاف اليه الامع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ﴿ اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ﴾ اى اى اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يجئ فى الموصول قال تعالى ﴿ باى ارض تموت ﴾ (قوله ولايضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم) اى لايقال نحو كل الجميع ولاجميع الكل فانهما متماثلان فى العموم (قوله كليث واسد وحبس ومنع) مثالان للخصوص الا ان الاول عين والثانى معنى (قوله عين الشئ) يريد بالشئ شيئا معينا كزيد وعمرو وكما تقول عين زيد والافالشئ اعم من العين وقد اداخل المصنف بعض احكام الاضافة فلابأس ان نذكرها (احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا فى الشعر مع اللبس قال * فهل لكم فيها الى فاننى * طبيب بما اعيى ٤ النطاسى حذيما * اى ابن حذيم فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف فى الاعراب كقوله تعالى ﴿ واسئل القرية ﴾ وقد يترك عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شئ كما يقال فى المثل ما كل سوداء تمرة ولابيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء قال ولولم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده و عند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول مامثل عبدالله يقول ذلك ولا اخيه ومامثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لوكان معطوفا على عبدالله لكان المعنى مارجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى مامثل هذا ولامثل هذا يقولان ذلك وايضا لوكان معطوفا عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور باجنبى وذلك لايجوز كما يجئ فى باب العطف ولوكان ابيك فى المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول وايضا لولم يقدر المضاف فى المسئلتين ٥ لكان الداخل عليه لا المزيدة لتأكيد النفى معطوفا على غير مانسب اليه الحكم المنفى ولايجوز لانك تقول ماجاءنى زيد ولاعمرو ولايجوز نحو ماجاءنى غلام زيد ولاعمرو بجر عمرو فاذا المجئ ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه (واجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود فكانه معدوم يقال مثلك لايفعل هذا اى انت ينبغى ان لاتفعل وذكر المثل كناية ولوكان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لايمتنع حينئذ ان يكون المعنى مثلك لايفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لايفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبدالله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا تجئ الفسادات

---

٣ قال الراجز * يارب موسى اظلمى واظلمه * سلط عليه ملكا لايرحمه *

٤ (قوله النطاسى) النطاسى الحاذق

٤ والى لعله بنى عندى وابن حذيم طبيب معروف عندهم الا ان فى بعض نسخ المفصل بالجيم

٥ لم يجز لان الداخل عليه لا المزيدة لتأكيد النفى الذى فى المعطوف عليه انما يعطف على مادخل عليه الحكم المنفى نحو ماجاءنى زيد ولاعمرو لان المجئ المنفى دخل على زيد ولا يجوز ماجاءنى غلام زيد ولا عمرو بجر عمرو اذ المجئ ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه نسخه

المذكورة (قال بعضهم ان فى هـذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من
حيث المعنى و المقصـود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضـاف الاترى
انك لاتقول مثلى لااقول ومثلك لاتقول بالتاء ومثلكما لاتقولان ومثلكم لاتقولون
(اقول اداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز فى كلامهم كأسماء الاجناس فانه
يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد من عـلامة التأنيث مجرى
٦ المؤنث كثير فعلى هـذا لامنع من اكتساء المضـاف معنى التأنيث والتثنية والجمع
من المضاف اليه ان حسن الاستغناء فى الكلام الذى هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما
التأنيث فكما مر من قوله * مر الليالى اسرعت * واما التثنية فكقولك مامثل اخيك
ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقوله * وماحب الديار شـغفن قلبى * واما اداء
الفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجئ الا مع حرف الخطاب نحو يازيد فمن ثمه لم يجز مامثلك
تقول بالخطاب كما جاز فى المثنى مثل اخيك وابيك يقولان وفى التأنيث كقوله عليه الصلاة
والسـلام ﴿ مارأيت مثل الجنة نام طالبها ﴾ وقديقوم المضاف اليه مقام المضـاف
فى التذكير قال * يسقون من ورد البريص عليهم * بردى يصفق بالرحيق السلسل *
اى ماء بردى وهى نهر فقال يصفق بالتذكير ويقـوم مقامه فى التأنيث ايضا نحو قطعت
السـارق فاندملت اى قطعت يده وفى العقل كقوله تعالى ﴿ وكم من قرية اهلكناها
فجاءها بأسنا بياتا اوهم قائلون ﴾ فقال هم (وقال الخليل يقوم مقامه فى التنكير ان كان
معرفة اضيف اليها مثل كما ذكرنا فى المفعول المطلق فى قوله فاذاله صوت صوت حمـار
برفع صوت الثانى اى مثل صوت حمار فاجاز ان تقول هذا رجل اخو زيد اى مثل
اخى زيد (و استضعفه سـيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل
الطويل وهـو قبيح جدا وان قولهم قضية ولا اباحسن لهـا فلجعل العلم المشتهر بمعنى
كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعـون موسى كما ذكرنا فى لاء التبرئة وقد
يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله * ٢ وقد
جعلتنى من حزيمة اصبعا * اى ذا مقدار مسـافة اصبع وثانيها حذف المضـاف اليه
فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل و بعـد فى الزمان وامام وخلف فى المكان
اومشـبهابه فى الابهام كغير وحسـب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر الى
مثل ذلك المحذوف فالبنـاء على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ
وحيث كما يجئ فى الظروف المبنية جميع احـكامها و ان كان عطف على ذلك المضـاف
مضـاف الى مثل ذلك المنوى سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل
وبعد زيدا ومن غيرها كقوله * يامن رأى عارضا اسرّ به * بين ذراعى وجبهة الاسد
* وقوله * ٤ اعلالة اوبداهة سـابح نهد الجزارة * لم يبدل من المضاف اليه تنوين
ولم يبن المضـاف لان المضاف اليه كالباقى بما يفسره الثانى هذا على قول المبرد و مذهب
سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثانى مضاف فى الحقيقة الى ضميره والتقدير
الاعلالة سـابح اوبداهته ثم حذف الضمير وجعل المضـاف الثانى بين المضـاف الاول

(والمضاف)

٦ المثبت نسخه

٢ (قوله وقد جعلتنى من خزيمة اصبعا) حـذيمة بالحـاء المهملة المفتوحة والزاء المكسورة اوله * فادرك ابقاء العرادة ظلعها * وقد البيت وبعـده * امرتكم امرى بمنعرج اللوى * ولا امر للعصى الامضيعا * اذا المرء لم يغش الكريمة اوشكت * حبال الهوينى

٣ بالفتى ان تقطعـا * والهـوينى المشى على هينة

٣ فيه ان تتقطعا نسخه

٤ (قوله الاعلالة البيت) الاعلالة اسـتثناء منقطع اى لانقبل منكم عطـاء ولا خفارة ولكن نزوركم بالخيل و السـلاح هو للاعشى واوله * وهنالك يكذب ظنكم ان لااجتماع ولا زيارة * ولا براءة للبرى ولا عطـاء ولا خفـارة * الاعلالة آه قوله للبرى اى من كان بريئا لاينفعه براءته لان شر الحرب يعمكم كلكم قوله ولا خفارة اى لاذمة ولا عهد اى اذا غزوناكم بطل ظنكم ان لاتغزوكم ولا نزوركم بالخيل والسلاح

والمضـاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ماذكرنا فى باب النداء فى ياتيم تيم عدى (ومذهب سيبويه فى زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدأ الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا (ومذهب المبرد اقرب لمايلزم سيبويه من الفصل بين المضـاف والمضـاف اليه فى السعة واما نحو ياتيم تيم عدى فربمـا يغتفر فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لافصل وان لم يكن المضـاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضـاف اليه وذلك فى كل وبعض واذوان كقوله تعـالى ﴿ وكلا ضربنا له الامثال ﴾ ورفعنا بعضهم فوق بعض ﴾ واذا قطع كل وبعض عن الاضـافة فالا كثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذ المـال كلا وذلك لكونه فى صورة المنكر وان كان معرفة حقيقـة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل فى المؤنث كلتهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضافين ❊ اعلم ان الفصل بينهما فى الشـعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله ❊ لما رأت ٥ ساتيد مااستعبرت ❊ لله در اليوم من لامهـا ❊ وقوله ❊ كان اصوات من ايغالهن بنا ❊ اواخر الميس انقاض الفراريج ❊ وبغيرهما عزيز ٦ جدا نحو قوله ❊ تمر على ماتستمر وقد شفت ❊ غلائل عبد القيس منها صدورها ❊ (وحكى ابن الاعرابى هو غلام ان شاء الله ابن اخيك وقد يفصل فى السـعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره فى الكلام وقد جاء فى السعة الفصل بالمفعول ان كان المضـاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا له كقراءة ابن عامر ﴿ قتل اولادهم شركائهم ﴾ وهو مثل قوله ❊ فزججتها بمزجة زج القلوص ❊ ابى مزاده وقوله ❊ تنفى يداها الحصى فى كل هـاجرة ❊ نفى الدراهيم تنقاد الصيـاريف ❊ عند من روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد (وانكرا كثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره فى السعة ولاشك ان الفصل بينهما فى الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف فى الشـعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف فى غير الشعر اقبح منه فى الشعر وهو عند يونس قيـاس كما فى باب لاء التبرئة والفصل بغير الظرف فى غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او يمينـا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذاك ٧ ولانسلم تواتر القراآت السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين ❊ قوله (واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة اوساكنة فان كان آخره الفا ثبتت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين (قوله الاسم الصحيح) الصحيح فى اصطلاح النحاة ماحرف اعرابه صحيح كعمرو ووعد وزيد ويعنى بالملحق به ماآخره ياء اوواو قبلهاساكن كظبى ودلو ومدعو وكرسى وآبى ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذاسكن ماقبله كما يخف النطق به اذاسكن هو نفسه (قوله كسر آخره) انما الزم ماقبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليناسبه ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من اليـاء فقالوا

٥ (قوله سـاتيد) اسم جبل

٥ بعده * تذكرت ارضا بها اهلها * اخوالها فيهـا واعمامهـا * اى تذكرت

٦ قليل نسخه

٧ منـع الرضى تواتر القراآت السبع موافقة للزمخشرى فى هـذه الزلة وجمهور المحققين ذهبوا الى ان القراآت السـبع متواترة ذكر ذلك المولى التفتـازانى فى شرحـه للكشاف

فنى ولهذا قالوا فى الافصح فى بقلب الواو ياء كما يجئ (قوله والياء مفتوحة او ساكنة) يعنى الياء اللاحقة للصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجئ وقد تقدم فى باب المنادى الخلاف فى ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا فى غير المنادى ايضا كما تقدم هناك (قوله فان كان آخره الفا) يعنى ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلوا آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تثبت فى اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كمسلماى اولا كفتاى وحبلاى ومغزاى وهذيل تجيز قلب الالف التى ليست للتثنية ياء كأنهم لما رأوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب فى الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة على ما ذكرنا فى اول الكتاب ومن ثم نابت عن الحركة فى الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها الى الياء ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف واما فى المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا (فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع فى جاءنى مسلمى ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره (قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر استحسانى لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو فى مسلمى فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض فى بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر فى الفاعل والمفعول معا وقد جاء فى الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال ❊ يا ابن الزبير [٣] طالما عصيكا ❊ وطالما عنيتنا اليكا ❊ لنضربن بسيفنا قفيكا ❊ (قوله وان كان ياء) اى ان كان آخر الاسم ياء وذلك فى المنقوص نحو قاضى وفى المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمى ومسلمى (قوله وان كان واوا) وذلك فى المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء لان قياس لغتهم كما يجئ فى التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلب الواو ياء وادغام اولاهما فى الثانية وانما لم تبقيا كراهة لاجتماع المتقاربين فى الصفة اى اللين فخفف بالادغام فقلب اثقلهما اى الواو الى الاخف اى الياء وسهل امر الادغام تعرضهما له بسكون الاول وتقلب الواو ياء سواء اولا او لا كطى او ثانيا كسيد واصلهما طوى وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفى واعلى فى مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم تؤد الى لبس وزن بوزن وجب قلبها كسرة للياء كما فى مسلمى وسهل ذلك قربها من الاخير الذى هو محل التغيير فلهذا لم تقلب فى سيل وميل وايضا فانهم لما شرعوا فى التخفيف فى نحو مسلمى بالادغام تمموه بقلب الضمة كسرة بخلاف ميل وان ادى الى اللبس فانت مخير فى قلبها كسرة وابقائها نحو لى فى جمع الوى اذ يشتبه فعل بفعل (قوله وفتحت الياء للساكنين) يعنى اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون

[٣] قوله (طالما عصيكا وطالما عنيتنا) العصى مقصور مصدر عصى بالسيف اذا ضرب به عنى بالكسر تعب وعنيته وعنى بكذا

(كما جاز)

كما جاز فى الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء الياء ساكنا مع الالف فى قراءة نافع ﴿ محياى ومماتى ﴾ وذلك امالان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف رجاء فى لغة بنى يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما فى نحو فيه ولديه ومنه قراءة حمزة ﴿ وما انتم بمصرخىّ ﴾ وهو عند النحاة ضعيف قال ❊ قال لها ٤ هل لك يا تافىّ ❊ قوله (واما الاسماء الستة فابى واخى واجاز المبرد ابىّ واخىّ وتقول حمى وهنى ويقال فىّ فى الاكثر وفمى) هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهى باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه فى هذا الباب اذ نحن نتكلم على المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهى على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولامها محذوف وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعنى ابوك واخوك وحموك وهنوك اما فوك فحالاته ثلاث قطع الاضافة واضافته الى ياء المتكلم واضافته الى غيرها اما فى حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فليقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة اخرها اولها واما الابقاء فلادائه منونا الى اجتماع الساكنين فيؤول امره الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيا منسيا فلو لم يقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما فى يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقى ساكنان الالف والتنوين فتحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها فى المخرج وهى الميم لكونهما شفويتين واما قوله ❊ خالط من سلمى خياشيم وفا ❊ فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها (قال ابو على يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا فى النصب كما فى الرفع والجر كما قال ❊ كفى بالنأى من اسماء ٦ كاف ❊ قال ❊ واخذ ٧ من كل حى عصم ❊ وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما فىّ فى الاحوال الثلث وقياس اصله فوى كغدى ثم فاى لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات الثلث على الكسر للتناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء فى الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التى ليست باعراب ولا بناء عند المصنف او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية فى يازيد بالاعرابية فجئ بدلها بالواو والالف فى يازيدان ويازيدون وشبهت الفتحة البنائية فى لا رجل بالاعرابية فجئ بدلها بالياء فقيل لا رجلين

---

٤ قوله (هل لك يا تافى) تا اسم اشارة بمعنى هذه وفى فىّ يا المتكلم

❊ تمامه ❊ صهباء خرطوما عقارا قرقفا ❊ كلها الخمر واوله ❊ كأن ذا فدامة منطفا ❊ قطف من اعنابه ما قطفا ❊ يصف به عذوبة ريقها وفاعل خالط راجع الى ذا فدّامة وهى ماء العنب ومفعوله صهباء وخياشيم بدل بعض من سلمى وهى حال من صهباء اى خالط من خياشيم سلمى وفاها ريقها التى هى صهباء كانه عقار ومنطفا اى مصفا وقطف اهله واسند الى السبب مجازا

٦ كافى نسخه

٧ قوله (من كل حى عصم) العصمة بضم العين القلادة بكسرها الحفظ

ولا مسلمين كل ذلك للعروض فلما صارت الياء التي هي عين في فيّ مشبهة بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية في الاسماء الستة مكسور فكسرت الفاء في فيّ وقد يقال فميّ وفمه وفم زيد في جميع حالات الاضافه قال ❊ كالحوت لا ير ويه شيءٌ يلقمه ❊ يصبح ظمأن وفي البحر فمه ❊ والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو قال ❊ هما نفثا في فيّ من فمويهما ❊ على النابح العاوي اشد رجام ❊ وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي قدمت على اللام قدمت على العين واما اضافته الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاءفم زيد كأمر (واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلاثة احوال احديها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد ثبتت في بعضها كما يجيءُ في ذكر لغاتها وثانيتها الاضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف اذا في ابوك واخوك جعل لاميهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجيءُ في لغاتها وثالثها الاضافة الى ياء المتكلم (قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها) واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في اربعتها كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اخ واب فقط كما نقل جار الله والمصنف ولما ردها الزم الياء لما قلنا في فيّ على الاصح وشبهته قول الشاعر ❊ وابيّ مالك ذو المجاز بدار ❊ واجيب بانه يحتمل ان يكون ابيّ جمع الاب مضافا الى الياء اذ يقال في اب ابون قال ❊ فلما تبين اصواتنا ❊ بكين وفدّيننا بالابينا ❊ كما قيل في اخ اخون قال ❊ وكنت لهم كشر بني الاخينا ❊ والمذهب لا يثبت بالمحتملات ❊ قوله (واذ قطعت قبل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منهما وجاء حم مثل يد وخب ودلو وعصا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع) ❊ اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكونا محذوفي اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كأمر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصى والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو مطلقا (وفي حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولاها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيتها ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصى مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخبءٍ مطلقا والسادسة ان يكون كرشاء مطلقا (واما هن ففيه ثلاث لغات اشهر ها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحرف في حالة الاضافة الى غير الياء والنقص في غير ها ولما لم يكن هي المشهورة

٨ قوله (اشد رجام) جمع رجمة وهي الحجارة الضخمة

زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجى فيها وثالثها تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون فى الاضافة نحو قوله ❊ رحت وفى رجليك مافيهما ❊ وقد بداهنك من المئزر ❊ فللضرورة وليس بلغة رابعة (وفى فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف فى الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع خفة الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف اللام نسيا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو التى ابدل منها الميم تقلب فى حالة الاضافة الفا وياء فيكون الفاء فى الحالات الثلاث اذن مثلثا للاعراب فجوز تثليثها فى الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فما مثلث الفاء مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه او الميم بدل من اللام قدمت على العين كامر فيكون قوله فمويهما مثنى فما والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال ❊ حتى اذا ماخرجت من فمه ❊ قال ابن جنى هو للضرورة وليست بلغة وكأن الميمين بدلان من العين واللام والجمع افمام العاشرة اتباع الفاء للميم فى حركات الاعراب نحو هذا فم ورأيت فما ونظرت الى فم وكأنه نظر فيها الى حالة الاضافة بلاميم اعنى فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاء مرء ايضا حرف اعرابه فيقال مرؤ ومرأ ومرء وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا (وفى دم ثلاث لغات القصر كعصى والتضعيف كدّ وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد (قوله وذو لايضاف الى مضمر ولايقطع) انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا مثلا ان يصفوا شخصا بالذهب فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءنى رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام ممالايقع صفة كمايجئ لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التى هى نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن ممايوصف به الاانها من جنس مايقع صفة اى اسم الجنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه فى قوله ❊ فلا اعنى بذلك اسفليكم ❊ ولكنى اريد به الذوينا ❊ شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما قولهم ذو زيد وذوى ال النبى فانما جاز لتأويل العلم بالجنس اى صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم (قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين الافوك كما ذكرنا فكان قياسها ان تكون فى الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف كامر فى اول الكتاب ولم تكن فيها مقصورة حملوها فى ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها على افعال كاباء وآخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلادليل فى اذواء على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا

ه يخرج هذه الاشياء بيان ذلك ان اعراب الاسماء كالرفع والنصب والجر لها مقتضيات لاجلها يثبت كل نوع من الاعراب فمقتضى نوع الرفع في الاصل الفاعلية وكون الاسم مبتدأ وكونه خبرا ثم كونه قائما مقام الفاعل في نحو ضرب زيد وكونه خبر ان ولا التبرئة اذ بهذا الكون يشابه الخبر ان الفاعل لانه يصير به ثاني مطلوبي ان ولا العاملتين عمل الفعل الفرعي وكذا كونه اسم ما الحجازية اذ بهذا الكون يشابه الفاعل اعني اسم ليس ومقتضى نوع النصب في الاصل المفعولية ثم كون الاسم اسم ان ولا التبرئة اذ بهذا الكون يشابهان المفعول اذ به يصير الاسم اول مطلوبي ان ولا العاملتين عمل الفعل الفرعي والعمل الفرعي للفعل نصب المفعول قبل رفع الفاعل وكذا كونه خبر كان وخبر ما اذ بهذا الكون يصير كالمفعول اعني كان المفعول مطلوب ثان بعد الفاعل فهذه الاخبار مطلوبة ثانية بعد ماهو كالفاعل اعني الاسماء وكذا كون الاسم حالا او تمييزا او مستثنى اذ به يصير الاسم وصلة كالمفعول ومفعولية المفعول الاول من باب اعطيت غير مفعولية المفعول به الثاني لان مفعولية الاول لكونه محمولا على ملابسة الثاني فهو ملابس ومن ثمه فيه معنى الفاعلية فزيد في اعطيت زيدا درهما وكسوة زيدا جبة واضربت زيدا عمرا محمول على العطو والاكتساء والضرب ومفعولية الثاني لكونه ملابسا فالدرهم معطو اي مأخوذ والجبة مكتساة وعمرو مضروب وكذا مفعولية اول مفعولي علمت بخلاف مفعولية ثانيهما لان مفعولية الاول لكونه مضافا اليه المفعول الحقيقي لعلمت ومفعولية الثاني لكونه متضمنا للمفعول الحقيقي له كما مر في باب المفعول به ومقتضى نوع الجر كون الاسم مضافا اليه معنى نحو مررت بزيد وغلام زيد ومشابها للمضاف اليه معنى كضارب زيد وحسن الوجه فتبين بهذا ان انتصاب اول مفعولي علمت واعطيت من جهة غير جهة انتصاب ثانيهما وكذا انتصاب الاول والثاني في ضربت زيدا مجردا وفجرنا الارض عيونا اذ انتصاب الاول للمفعولية وانتصاب الثاني لشبه المفعولية واما انتصاب منصوبي لقيت زيدا الظريف ومنصوبي لقيت زيدا وعمرا وغير ذلك من التوابع فمن جهة واحدة وهي كونهما ملقيين وينتقض هذا الحد بالخبر بعد الخبر نحو زيد عالم فاضل وعلمت زيدا فاضلا حليما وبالحال بعد الحال نحو فيقعد مذموما مخذولا وبالمستثنى بعد المستثنى نحو جاءني ه

كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعني ذات واصلها ذواة كنواة لقولهم في مثناها ذواتا فحذف العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذية كطية (وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات ذوالا في ذات وذواتا (وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة آخاء واما هن فانه لم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وهو هنة بالتحريك لايدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ماقبل تاء التأنيث لابد من فتحها وكذا لادليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لايدل عليها كما لايدل اذواء ولام فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولام ذوياء لان عينه واو بدليل ذواتا وذوات واذواء وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى اذا اشتبه الامر ولام اب واخ وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخوات واما هنيهة في هنية فلان لامه ذات وجهين وكذا لام حم قد يكون همزا كما تبين ❊ (قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة) قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وكل ما اصله خبر المبتدأ كخبري كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت (قوله باعراب سابقة) اي مع اعراب سابقة يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا (قوله من جهة واحدة) قال المصنف ه يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا

(وكذا)

ه القوم الازيدا الاعمرا اذالثانى فى الجميع باعراب سابقه من جهة واحدة ويدخل فى قوله ثان النعت الثانى ومافوقه وكذا التأكيد وعطف النسق لان كل واحد منها ثان للمتبوع كالتابع الاول قوله كل ثان فيه نظر لان المطلوب فى الحد بيان ماهية الشئ لاحصر جميع مفرداته واما الكلام آه نسخه ٣ (قوله وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة) العامل فيهما كما هو المشهور هو الابتداء اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد وهذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى المبتدأ

ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس ارتفاعهما

وكذا فى ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثانى من جهة كونه تمييزا (٣ وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهى كونهما ٤ عمدتى الكلام كما تقرر فى اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهى كونها فضلات ٥ وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثانى قلنا ان نقول ارتفاع زيد فى جاءنى زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفته وكذا باقى التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدأ نحو ﴿ وهو الغفور الودود ﴾ الآية وكذا المسندات فى نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو ﴿ فتقعد مذموما مخذولا ﴾ وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءنى القوم الازيدا الاعمرا لا بتغير اسماؤها ولا جهات اعرابها فينبغى ان تدخل فى حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اى اعراب الثانى لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ماذكرنا (وقوله كل ثان) فيه نظر ايضا لان المطلوب فى الحد بيان ماهية الشئ لاقصد حصر جميع مفرداته ويدخل فى قوله ثان النعت الثانى فما فوقه وكذا التأكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر لان كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الاول (واما الكلام فى عوامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال (قال سيبويه العامل فيها هو العامل فى المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوى كما فى المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة (وقال بعضهم ان عامل الثانى مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجئ فى جاءنى زيد الظريف ليس فى قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا فى جاءنى العالم زيد وجاءنى زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثانى هو الاول فى المعنى كان الاول انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءنى غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثانى ليس هو الاول فى معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوى فى كلام العرب بالنسبة الى اللفظى كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفى اذا امكن العمل

بالعامل المذكور من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى منظونا فيه ومنظونا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما بالعامل من جهة واحدة وكذلك نحو ضربت زيدا مجردا من حيث انه يقتضى محلا يقع عليه وهيئة له فى حال وقوعه عليه عمل فى معموليه فليس الجهة واحدة وقس على ذلك ماعداه

٤ عمدة فى الكلام نسخ

٥ (قوله وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد) لاتدعى تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالمعمولات كما بينا وفى نحو قولك جاءنى زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بهما بل هو من حيث انه يقتضى مسندا اليه عمل فيهما معا واما قوله ثم نقول الاخبار المتعددة آه فجوابه ان ليس شئ مما ذكرت ثانيا رتبة بل تلفظا فقط والمراد ماهو ثان يستحق سابقه تقدما عليه رتبة ليكون ثانيا كاملا مستحقا لكونه ثانيا ومن قال ان الرفع علامة العمدة والنصب علامة الفضلة فله ايضا ان يبين تعدد الجهات فى العمد والفضلات فان كون الشئ عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مغايرة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل

بالظاهر الجلى (واما البـدل فالاخفش والرمانى والفـارسى واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى ﴿لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم﴾ وغير ذلك من الآى والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للبدل منه تعريفا وتنكيرا (والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو لجعلنا غير مكرر وكذا فى غيره (فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا فى قوله تعالى ﴿للذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾ من آمن بعض الذين استضعفوا (قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة الا التأكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا تكرر فى اللفظ فى البدل من العوامل الاحرف الجر لكونه ٦ كبعض حروف المجرور (والجواب عن القياس ان استقلال الثانى وكونه مقصودا يؤذنان بان العامل هو الاول لا مقدر آخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل فى الاول ولم يباشره بل عمل فى الثانى (ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشرى والمصنف ان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه اذ المتبوع فى حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثانى هذا وستعرف فى باب عطف البيان انه فى الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل (واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال (قال سيبويه العامل فى المعطوف هو الاول بواسطة الحرف (وقال الفارسى فى الايضاح الشعرى وابن جنى فى سر الصناعة ان العامل فى الثانى مقدر من جنس الاول كقولك يازيد وعمرو واقول لادليل فيه اذ علة البناء فى الثانى وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان فى يازيد والحارث اعنى اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضى للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان يقدر له حرفا آخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمرو وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين (والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لاجتماع فى قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدر الواجب تعدد الغلام فى جاءنى غلام زيد وعمرو وهو متحد ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا لم يجز يازيد والحارث ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة (وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف فى هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فى الثانى غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصنف النعت على سائر التوابع لكون استعماله

٦ كالجر من المجرور وكبعض حروفه نسخه

٧ قوله (وينتقض حده) لا انتقاض بهذه الاسماء لان المراد مادل على ذات ما اي مبهمة لاتعين فيها باعتبار معنى معين ولما اعتبر في مفهومه المعنى المعين علم انه المقصود الاصلي ولما اكتفى في الذات بالابهام علم انه ليس

اكثر ※ قوله (النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا) قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا اولا فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا اذ نقال هما وصفان ونعني بالخاص مافيه معنى الوصفية اذاجرى تابعا نحو جاءني رجل ضارب (قال حد العام مادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ٧ وينتقض حده باسماء الآلة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دالا على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على مافسر ثم سأل نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورة والانسانية (قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات (ولقائل ان يمنع في الموضعين اي في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها اولا فلا ينفعك لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولاشك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن (ثم نقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة مادل على ذات باعتبار معنى وكيف تدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شئ الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشئ وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ (فلمانع ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض ر ب فلم يصغ منه هذه الصيغة المختصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والمحبوس فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحبس (٢ قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا (قال تابع) يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لماذكرنا في حد التابع (وقولنا يدل على معنى في متبوعه) يخرج عنه ماسواه (قلت يدخل فيه البدل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول ٣ نحو برجل قائم ابوه فيه (ثم نقول اما خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتأكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي فظاهر واما التأكيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد ٤ اذ كلهم في جاءني

كذلك ونحو المقتل قد اعتبر فيه تعين الذات لان معناه مكان فيه القتل لا شئ فيه القتل

٢ قوله (قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا آه) قد ذكر المص في بعض تصانيفه ان ماذكر في تحديد الالفاظ يراد انها تذكر للدلالة عليه وضعا فاذا قيل المفعول به ماوقع عليه فعل الفاعل يراد انه ماذكر ليدل على ذلك فلا ينتقض حده بنحو زيد ضربته فعلى هذا يكون معنى قوله تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على ذلك فلا ينتقض بماذكره لان علمه انماذكر ليسند اليه الاعجاب لاليدل على معنى في متبوعه

٣ قوله (نحو برجل قائم ابوه) كان المص نظر الى ان كون رجل قائم الاب معنى فيه وان كان اعتباريا

٤ قوله (اذ كلهم في جاءني القوم كلهم آه) الظاهر ان لفظ كلهم انماذكر ليدل على احاطة المجئ للقوم واما كون القوم مشمولا للمجئ فامر لازم لامعنى مقصود اصلي فلفظ كلهم يدل على ٧ حال النسبة قصدا لاعلى معنى في متبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا ٧ احاطة نسخ

القوم كلهم يدل على الشمول الذى فى القوم (فان قال شرط هذا المعنى الذى يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع و الشمول يفهم من القوم و كذا فى جاءنى الزيدان كلاهما (فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس فى حدك مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين فى قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ والهين اثنين ﴾ نعتا (قوله مطلقا) قصد به اخراج الحال فى نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى فى زيدا لكن لا مطلقا بل مقيد بحال الضرب (٥ اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا (ولا يبعد لو حددنا الوصف العام اى ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا اولا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية ٦ لكل ما يخصص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا تابعا فى نحو جاءنى رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد فى نحو جاءنى رجال ثلاثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندى زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد اولا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل فى رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل فى الصفات العامة بلى يدخل فى حد الصفة الخاصة كما يجيئ فيقال ان اسد وصوم فى برجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اى رجل لانه فى الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الاالتى للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى فى شئ بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول فى التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاته وجاءنى القوم ثلاثتهم عند التميميين كما مر فى الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اى جميعها او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لو جرت صفات فى بعض المواضع نحو رجل منقب فليس ذلك من حيث الوضع كحمار فى مررت برجل حمار وقولنا لكل ما يخصص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فهى اسماء لا صفات عامة وكذا يخرج اسم الاشارة لخصوصه كما يجيئ ببعض الموصوفات ويدخل فى قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدأ وغير ذلك فى نحو جاءنى زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وضعا ٧ (ونقول فى حد الوصف الخاص اى التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول فى متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع فى نحو هذا الرجل وبرجل اى رجل وبرجل تميمى وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل فى نحو اعجبنى زيد علمه ﴿ قوله (وفائدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التأكيد نحو نفخة واحدة ﴿ معنى التخصيص فى اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات وذلك ان رجل

(فى قولك)

٥ قوله (اقول قد خرج آه) هذا كلام صحيح والمصنف معترف به لكنه يجعل ذلك احترازا لدفع الوهم بناء على اشتراك الحال مع النعت فى الدلالة على هيئة الذات وافتراقهما فى التقييد والاطلاق ونظير هذا الاحتراز قد وقع فى تعريف الفاعل

٦ لكل ما يماثله تعريفا وتنكيرا نسخه

٧ وصفا نسخه

فى قولك جاءنى برجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هـذا النوع فلما قلت صالح قلت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل فى المعارف اعلا ما كانت اولا نحو زيد العالم والرجل الفاضل (قوله وقد يكون لمجرد الثناء) لفظة قد التى هى للتقليل فى المضارع مؤذنة بان مجيئه لمجرد الثناء او الذم او التوكيد قليل وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له فى ذلك الاسم نحو ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ اذ لا شريك له تعالى فى اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتانى زيد الفاضل العالم والفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الآتى قبل وصفه وان كان له شركاء فى هـذا الاسم وانمـا يكون الوصف للتأكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو ﴿نفخة واحدة والهين اثنين﴾ فان كان ذلك المعنى المصرح به فى المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تأكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما فى قوله تعالى ﴿الهين اثنين انما هو اله واحد﴾ وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطـابقة فالتابع تأكيد تكرير نحو الرجل نفسـه وزيد زيد وقد يجئ لمجرد الترحم نحو انا زيد البائس الفقير * قوله (ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمى وذى مال او خصوصا مثل مررت برجل اى رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا) قال فى الشرح يعنى ان معنى النعت ان يكون تابعـا يدل على معنى فى متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لمـا كان الاكثر فى الدلالة على المعنى فى المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشـتق هذا كلامه * اعلم ان جمهور النحاة شرطوا فى الوصف الاشـتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسـد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكانه يشترط فى الوصف لا فى الحال الاشتقاق وفى الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترطه فيهما ويكتفى بكون الوصف دالا على معنى فى متبوعه مشتقا كان او لا وبكون الحال هيئة للفاعل او المفعول (قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما) اى وضع للدلالة على معنى فى متبوعه فى جمع استعمالاته كالمنسوب وذا المضـاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا فى جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العـام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذى والتى وفروعهمـا ٣ وذو الطائية لان الذى قام بمعنى القـائم (قوله او خصوصا) يعنى به ان يوضع للدلالة على معنى فى متبوعه فى بعض استعمالاته وهى كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشـارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اى فى اسم الاشـارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا فى باب النداء اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اى الكامل فى الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى فى متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل فى الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال

٣ واما ذو التى فى لغة طى بمعنى الذى فحقها ان يوصف بها المعـارف تقول انا ذو عرفت صحاح

اسد بمعنى شجاع فى قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا (فان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التى هى غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذلك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة (قلت لتجرد الموصوف فى مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان فى غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف فى الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله ٭ ٤ ربّاء شمّاء لا يأوى لقلتها ٭ الا السحاب والا الاوب والسبل ٭ وكالاورق فى الحمام والاطلس فى الذئب والغبراء والخضراء فى الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا وفى يا ايها الرجل للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذى اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى فى متبوعه خصوصا على ما قال المصنف اى واسم الاشارة فى نحو مررت برجل اى رجل وبزيد هذا فاى انما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة (والذى يقوى عندى ان اى رجل لا يدل بالوضع على معنى فى متبوعه بل هو منقول عن اى الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤل عنه فاستعيرت لوصف الشئ بالكمال فى معنى من المعانى والتعجب فى حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه (ومن ثمه قال الفراء فى ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط فى اى الواقعة صفة ان تكون صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اى الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اى الرجال هو بخلاف اى رجل هو فمعناه اى فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر فى باب الاضافة واذا جاءت بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا زيد اى رجل وتجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية اى امامة واىما امة واما اسم الاشارة فانما يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما فى غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلذا عد من الموضوع للدلالة على المعنى خصوصا وجميع ما ذكره من الجوامد قياسى عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذى اللام وذو الطائية او خصوصا كاى التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا (وقد بقى من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المصنف وهى على ضربين قياسى وسماعى فمن القياسى كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجد الرجل

٤ قوله (رباء آه) رباء فعال من ربأت الجبل صعدته وشماء صفة هضبة والاوب المطر لانهم يزعمون ان السحاب يأخذ الماء من الارض فهو يأوب اليها والسبل المطر بين السماء والارض ومن المعلوم ان المرتفعة بهذه الصفة لا تكون الا هضبة

٥ من القياسى عموما نسخه

وحق الرجل ولاتتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الفاظ الثلاثة كالتأكيد اللفظى فلهذا لم يجز انت المرء كل الرجل وليس فى زيد معنى الرجوليه حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا ٦ فيقال انت رجل كل الرجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ماتفرق فى جميع الرجال ومعنى جد الرجل اوكان ماسواك هزل وحق الرجل اى من سواك باطل وهما من باب جرد قطيفة ويقال ايضا فى الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ماشئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءنى رجل ماشئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها اوموصولة وهى خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى هوالذى شئته اوشئ شئته ويجوز ان تكون موصوفة بالجملة بعدها وهى صفة للنكرة قبلها وانما استعمل مادون من لان ماللمبهم امره وان كان من اولى العلم كقوله تعالى ﴿ ومارب العالمين ﴾ وقوله تعالى ﴿انى نذرت لك مافى بطنى محررا ﴾ ومانحن فيه موضع الابهام وفى معنى قولك رجل ماشئت من رجل عندى ٨ رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال نهيك اونهاك ٨ اوكفيك من رجال ورجل همك من رجل وهدك من رجل كماذكرنا فى باب الاضافة والجار والمجرور فى جميع ذلك يفيدان المذكور هوالمخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذاصنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا فى افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجئ مثل ذلك بعد كثيرا ممايقصد به المدح والتعجب نحو يالك من ليل ولله در زيد من رجل وقاتله الله من شاعر وقال عز من قائل والمعنى فى الجميع واحد اى هو الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول اى مهمومك اى مقصودك او من همه اى اذابه اى يذيبك وصف محاسنه كقولهم هدك اى يثقل عليك عدمناقبه من هذه المصيبة اى اوهنته وكسرته ومن المقيس ايضا ان تكرر الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندى رجل رجل صدق وجار جار سوء والمراد بالصدق فى مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق فى الحديث وذلك لان الصدق فى الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه فى مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذاقصدوا الاغراء بشئ قالوا كذب عليك (قال عمرو بن معدى كرب لمن شكا اليه المعص كذب عليك العسل اى العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال ❊ وذبيانية اوصت بنيها ❊ ٢ بان كذب القراطف والقروف ❊ اى عليكم بهما والاضافة فى نحو رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهم كثيرا مايضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اى الخبر السيئ فمعنى رجل صدق رجل صادق اى جيد فكأنك قلت عندى رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثانى صفته صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر فى باب لاء التبرئة فى نحو لاماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثانى

٦ نحو انت نسيج

٧ (قوله رجل شرعك آه) شرعك اى حسبك وفى المثل شرعك مابلغك المحلا يضرب فى التبلغ باليسير

٨ (قوله وكفيك) الكفى مصدر كفانى الشئ

٢ (قوله بان كذب القراطف والقروف) القرطف القطيفة والقرف جلد يدبغ بالقرفة وهى قشر الرمان ويجعل فيه اللحم المطبوخ بالتوابل

بدلا من الاول كما قيل فى قوله تعالى ﴿ بالناصية ناصية كاذبة خاطئة ﴾ الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة (ومن القياسى الوصف بالمقادير نحو عندى رجال ثلثة قال عليه السلام ﴿ الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة ﴾ وتقول عندى بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك (والسماعى على ضربين اما شايع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اى مرضى (قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كأنهما من كثرة الفعل تجسما منه (واما غير شايع وهو ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من المعانى يوصف به جنس اخر كقولك مررت برجل اسد (قال المبرد هو بتقدير مثل اى مثل اسد ويقوى وتأويله قولهم مررت برجل اسد شدة اى يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التميز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما فى قولك الكوز ممتلئ ماء على ماذكرنا فى الحال فى قولهم هو زهير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتأويل مثل الاسد كما ذكرنا فى قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة اى مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا فى باب الحال والمنصوب فى هذا الوجه ايضا تميز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور (وقال غير المبرد بل بتأويل الجوهر فى مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اى جرئ وبرجل حمار اى بليد ولا معنى للتميز فى نحو برجل اسد شدة على هذا التأويل قال الشاعر ❊ وليل يقول الناس من ظلماته * سواء صحيحات العيون وعورها ❊ كان لنا منه بيوتا حصينة * مسوحا اعاليها وساجا ستورها * اى سودا اعاليها وكثيفا ستورها (وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اى كامل فى الرجولية ورأيت اسدا اسدا اى كاملا (وثالثها جنس مصنوع منه الشئ يوصف به ذلك الشى نحو هذا خاتم حديد (قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج فى الشعر ايضا (قال السيرا فى اذا قلت مررت بسرج خز صفته وبصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون قولك بدابة اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه (قلت وماذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا فى طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اى كائن من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اى كائنين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان

معنى بسرج خز صفته اى بسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اى مشرقه وان لم يكن فضة واماطين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل ابى عشرة واخ لك واب لك * قوله (وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير) اعلم ان الجملة ليست لانكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذالتعريف جعل الذات مشارابها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لايشار بها الى خارج فى الوضع كما يجئ فى باب المعرفة والنكرة واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها التعريف والتنكير فيخص قولهم النعت يوافق المنعوت فى التعريف والتنكير بالنعت المفرد (فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة (قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول فى قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول فى مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفه والمضاف اليه ولانقول ان الاصل فى هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفى فى كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما فى المواضع المذكورة (وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم بشئ على شئ يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشئ لان معنى التنكير ليس كون الشئ مجهولا بل معناه فى اصطلاحهم ماذكرناه الآن اعنى كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشئ مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد (قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ماتضمنه الخبر والصفة مضافا الى المحكوم عليه ٩ كعلم زيد فى جاءنى زيد العالم وزيد هو العالم وكذا زيدية المتكلم هى المجهولة فى انا زيد فلا يلزم من تنكير المضمون تنكير المتضمن الذى هو نفس الخبر والصفة ولو لزم ذلك للزم تنكير كل خبر وكل نعت لانهما حكمان فكان يلزم بطلان نحو جاءنى زيد العالم وانا زيد وجواز هذا مقطوع به وانما وجب فى الجملة التى هى صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجئ بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدأ معرفا للمبتدأ ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر فى بابه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف

٩ فان المجهول فى جاءنى زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءنى زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به نسخه

بلام لاتشير بها الى واحد بعينه كقوله * ولقد امر على اللئيم يسبنى * لان تعريفه لفظى على مايجئ فى باب المعارف ولا تقدر على ادخال الالف واللام فى الوصف ليطابق الموصوف لفظا فى التعريف (وهذا كما قال الخليل فى النعت المفرد نحو مايحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما جزأهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف فى الموصوف لفظيا لامعنى تحته فلا يجوز فى العلم مايحسن بعبدالله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا يجوز مايحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك فى كل جملة بل فى الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قام ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام فى الوصف مقدرة لتطابق الموصوف تقديرا وانما يقدر اللام فى الاسم او فى المضارع للاسم نحو يقول ويفوه ونحوه (وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لاصفة (قوله ويلزم الضمير) انما اشترط الضمير فى الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام عمر ولم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به فاذا قلت قام عمرو فى داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو فى داره وقد يحذف الضمير كما مر فى خبر المبتدأ وقد تقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت فى الحقيقة كقوله * جاؤا بمذق ٤ هل رأيت الذئب قط * اى بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اى مقولا فى حقه هذا القول ومفعولا ثانيا فى باب ظن نحو ﴿ وجدت الناس ٥ اخبر تقله ﴾ قوله (ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه فى الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والثانى يتبعه فى الخمسة الاول وفى البواقى كالفعل) قوله (بحال الموصوف) الجار والمجرور فى محل الرفع فاعل يوصف اى يجعل حال الموصوف اى هيئته وصفاله وهو الكثير كما فى رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشئ وصفا لذلك الشئ لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصرى حماره فى حصول الفائدة بذلك وهذا السببى ان كان منونا فهو يجرى على الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسما الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضى وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة تجب اضافتها الى فاعلها ان اضيفت نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضى اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معموله ولا يجوز اضافة الماضى المتعدى الى الفاعل لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببى وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضى لا ينصب مفعولا به

وكيف يقدر مالا يصح نصبه

٤ (وقوله هل رأيت الذئب قط) جملة استفهامية وقعت صفة لمذق بناء على اضمار القول والمذق اللبن تخلط بالماء فنقل بياضه ويصير لونه يضرب الى الكهبة فيشبه بلون الذئب

٥ (قوله اخبر تقله) اصله تقلى من قلاه يقليه ابغضه حذفت الياء للجزم لانه جواب الامر والهاء هاء السكت كما فى كتابيه وقولهم لاخبرن خبرك لاعلمن علمك تقول منه خبرته اخبره خبرا بالضم وخبرة بالكسر اذا بلوته واختبرته فقوله اخبر امر بالتجربة وقع مفعولا ثانيا لوجدت لاصفة للناس لان الجملة لاتقع صفة للمعرفة بدون توسط الاسم الموصول فعلم انه مفعول والمفعول الثانى فى باب ظننت خبر مبتدأ فى الاصل ومالا يحتمل الصدق والكذب لا يكون خبر المبتدأ فيكون قوله اخبر تقله محمولا على اضمار القول اى وجدتهم مقولا فيهم هذا القول اى ان اختبرتهم ابغضتهم

وان اضفته الى المفعول به فلابد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب عمرو غلامه امس وبزيد ضارب غلامه عمرو اذلولم تذكر لكان اسم الفاعل غير سببى ويتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله ٥ وان لم يكن السببى ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما فى المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيد الآن اوغدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا يرى كالقاتل والضارب اوغير علاج كالعالم والعارف والخالط والملازم (وقال يونس لايخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا اولا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه دآء (والزمه سيبويه تجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة ٦ لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغى ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب على الحال واما نصبه فى نحو بزيد مخالطه دآء فربما لايلزمه لارتكابه انه ليس بمضاف الى الضمير وكلامنا فى المضاف بل نقول الضمير فى محل النصب على انه مفعول كما مر فى الاضافة على مذهب بعضهم (والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا كان اولا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو (وسيبويه يوافقه فى جواز النصب فى الاول والرفع فى الثانى ويخالفه فى وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة ❊ ٧ ونظرن من خلل الستور باعين ❊ مرضى مخالطها السقام صحاح ❊ واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر فى باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره ❊ حين ٨ العراقيب العصا وتركنه ❊ به نفس عال مخالطه بهر ❊ برفع مخالطه وليونس ان يحمل رفعه على الابتداء (وقال عيسى بن عمران كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاولى (وسيبويه ينازعه ايضا فى الوجوب لا فى الجواز والزمهما سيبويه بما لامحيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنوّن عند العرب وعند النحاة والمنوّن سببيا كان اوغيره يجوز جريه على الاول علاجا كان اولا حالا كان او مستقبلا وكذا ينبغى ان يكون المضاف المنون تقديرا ولا سبب فى اضافة عارض لايجاب الرفع او النصب فايجاب احدهما بلاموجب تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اى صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمة بمنزلة مالم يؤخذ من الفعل كما تجعل صاحبه كذا فعلى هذا نقول فى المثنى والمجموع برجل ملازماه الزيدان وملازموه بنوفلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفه المشبهة والاسم المنسوب نحو برجل مصرى حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله ومما جاء من ذلك سماعا على قبح سواء نحو مررت برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء والخبر فعلى هذا يقبح كون أأنذرتهم ام لم تنذرهم فى محل الرفع بانه فاعل سواء فى قوله تعالى ﴿ أأنذرتهم ام لم

---

٥ قوله وان لم يكن السببى ماضيا جاز عند سيبويه آه) لم يذكر فى السببى المضاف بمعنى الماضى خلافا فى جواز وقوعه نعتا فدل على الاتفاق كما فى المنون مطلقا

٦ قوله (لان المانع عنده من اجرائه آه) واذا لم يجز الاجراء جاز النصب على الحال ان لم يكن التعريف مانعا عنده بل وجب ان لم يمكن وجه ثالث فتأمل

٧ قوله (ونظرن من خلل آه) الخلل واحد الخلال كجبل وجبال وقرئ من خلله ومن خلاله

٨ قوله (العراقيب) العرقوب العصب الغليظ الموتر فوق عقب الانسان وعرقوب الدابة فى رجلها بمنزلة الركبة فى يدها البهر بالضم تتابع النفس وبالفتح مصدر يقال بهره الحمل اى عليه

تنذرهم ﴾ على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان بل الوجه ارتفاعه ومابعده على الابتداء والخبر وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اى تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو من اثنين فصاعدا ومن السماعى القبيح قولك برجل حسبك فضله ومررت برجل رجل ابوه اى كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلمانه وبحية ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشئ نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعانى نحو برجل اسد غلامه اى جرئ وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل ابى عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التى تقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها (قوله فالاول يتبعه) اى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى اربعة اشياء ٢ من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلاثة التى هى الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ٣ ونطفة امشاج فلان ٤ البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهى قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشئ المركب منها جاز وصفه بها وجرأهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال الله تعالى ﴿ نسقيكم مما فى بطونه ﴾ والضمير للانعام (وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء قميص شراذم ٥ ولحم خراديل ٦ وثانيها واحد من التعريف والتنكير (واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح اوذم استشهادا بقوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا ﴾ والجمهور على انه بدل اونعت مقطوع رفعا اونصبا كما يجئ فى موضعه (واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل اوخبر مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتأنيث ورابعها واحد من ثلاثة انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر وانما تبعه فى هذه العشرة لكونه اياه فى المعنى (قوله والثانى يتبعه فى الخمسة الاول) اى الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الاول اعنى واحدا من ثلاثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير (قوله وفى البواقى كالفعل) اى هذا السببى فى الخمسة البواقى اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا اومثنى اومجموعا افرد السببى كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا اومؤنثا طابقه السببى كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتأنيث اويذكر اذا كان الفاعل غير حقيقى التأنيث اوحقيقيا مفصولا كالفعل ولونظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى منظورا الى فاعله وكائنا كالفعل لان فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة

٢ قوله (من جملة العشرة الاشياء المذكورة آه) ينبغى ان يجعل بدلا اوعطف بيان للعشرة لا مضافا اليها العشرة لانه استضعف ذلك كامر

٣ قوله (ونطفة امشاج) مشيج وامشاج كيتيم وايتام صحاح

٤ البرمة القدر والجمع برام بالكسر صحاح

٥ الشرذمة الطائفة من الناس والقطعة من الشئ وثوب شراذم اى قطع صحاح وكذا شراذيم

٦ قوله (خراديل) خردلت اللحم بالدال والذال قطعته صغارا

٦ الخردل معروف والواحد خردلة

ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن*
قوله (ومن ثمه حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه) اى ومن جهة
ان السببى في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه
لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه وضعف جاءنى رجل قاعدون غلمانه
لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتى التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثنى
والمجموع ضعيف كما يجئ في اخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه واقل من ضعف
يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين
للتثنية والجمع ضعيف كما يجئ بخلاف الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان
وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتى
النصب والجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذى
لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا
كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته
لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلمانه لمشابهته
ليقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية
او تجعل المظهر بدلا من المضمر او تجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف
مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل
قاعدان ابواه*قوله (والمضمر لا يوصف ولا يوصف به) اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به
اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف
المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد
للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ماهو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف
الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظى فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح
المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما حمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما
واما انه لا يوصف به فلما يجئ من ان الموصوف في المعارف ينبغى ان يكون اخص
او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوى له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة
لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على مايدل عليه مفسره فلو رجع الى دال على
معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت
هو (واجاز الكسائى وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى ﴿ لا اله الا هو العزيز
الحكيم ﴾ وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر
المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو
فانه لا شئ اخص من المضمر ولا مساو له *قوله (والموصوف اخص او مساو ومن
ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله) ينبغى اولا ان تعرف انه ليس مرادهم
بهذا انه ينبغى ان يكون مايطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه

لفظ الصفة اومساويا له فان هذا لايطرد لافى المعارف ولافى النكرات امافى المعارف فانت تقول جاءنى الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشئ العجيب وامافى النكرات فانت تقول رأيت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة اوواجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعنى المضمرات والاعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها لايوصف مايصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الاان يكون الموصوف اخص اى اعرف من صفته اومثلها فى التعريف فقولك الرجل العاقل الثانى فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الاانهما من جهة التعريف الطارى على مدليهما الوضعيين متساويان وفى قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اى مشار اليه كان لكن التعريف الاشارى اقوى من تعريف ذى اللام كما يجئ فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص اومساو بالمعرفة فينبغى ان تعرف مراتب المعارف فى كون بعضها اقوى من بعض حتى تبنى عليه الامر فى قولهم الموصوف اخص اومساو (فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واماالغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اى ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقترن به الاشارة الحسية فكثيراما يقع ٢ اللبس فى المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا فى كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين اخص ممايعرف باحدهما ولضعف تعرف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى ﴿ لئن اكله الذئب ﴾ كما يجئ فى باب المعرفة والنكرة والموصول كذى اللام واماالمضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه (واماعند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسى منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولايوصف المضمر فعنده نحو الظريف فى قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لاصفة وعند سيبويه هو صفة لغلام (ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم من حين وضع لم يقصد به الامدلول واحد معين بحيث لايشاركه فى اسمه مايماثله وان اتفق مشاركة فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف كما يجئ فى باب المعارف (وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول (وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام (وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اى الذى لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما

(فى درجة)

٢ به نس

فى درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اى الذى لايشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه (اقول المشهور الذى عليه الجمهور) فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص فى مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لاصفة فاسم الاشارة فى قولك زيد هذا بدل عند ابن السراج صفة وعند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضى ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا ازداد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة (فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبنينا على مذهب سيبويه فى ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر (فنقول المضمر لايوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لايوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى فى ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر واشقر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما فى اوله اللام نحو الذى والتى واللاتى وبابها لمشابهته لفظا للصفة المشبهة فى كونه على ثلاثة ٢ فصاعدا بخلاف من وما واما اى الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل فروعى ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما فى قوله * قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا * هلم فان المشرفى الفرائض * لمشابهته لذو الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا (بلى قال الزجاج ان الموفون صفة لمن آمن كما يجئ والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذى اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذى اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذ اعتبار المضاف فى التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذى اللام والموصول لما يجئ وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا (وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه تعسف (وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لاصفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام ٤ واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذى اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذى عليه الجمهور (ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل لاوصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثمه لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله * لهذا المرء ذو جاء ساعيا * قوله (وانما التزم وصف باب هذا بذى اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت

٢ احرف نسخه

٤ واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى المضمر وبالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى اسم آه نسخه

٦ فعلى نسخة زيادة بان اى حكمك بان آه

بهذا الابيض وحسن بهذا العالم) كأنه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك ٦ بان الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين و بذى اللام و بالمضاف الى احد الثلاثة و هذا لا يوصف الا بذى اللام و الموصول نحو بهذا الرجل و بهذا الذى قال كذا و بهذا ذو قال كذا على اللغة الطائيه (فاجاب بقوله للابهام اى اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف الى احدهما و تعريف المضاف بالمضاف اليه و الاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين فى نفسه كذى اللام لا بالشئ الذى يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذى اللام لتعينه فى نفسه و حمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب و ايضا الموصول الذى يقع صفة ذو لام و ان كانت زائدة الا ذو الطائية و قد ذكر ناطرفا من حال المبهم الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع اليه و قد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة (قوله و من ثمه ضعف) اى من جهة ان المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لا يخص نوعا دون اخر كالانسان و الفرس و البقر و غيرها بخلاف هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ❊ و لا بأس ان نذكر بعض ما اغفله المصنف من احكام النعت و هى اقسام (احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات ❊ اعلم انه اذا كان العامل و احدا و له معمولان متفقان فى الاعراب بسبب عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا و تنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف و جاز جمعهما فى وصف واحد فالاول نحو جاءنى زيد الظريف و عمرو الظريف و الثانى نحو جاءنى زيد و عمرو الظريفان و رأيت رجلا و امرأة ظريفين و اذا جمعتهما فى النعت غلبت التذكير على التأنيث كما رأيت و العقل على غيره نحو مررت بالزيدين و فرسيهما المقبلين و كذا فى خبر المبتدأ و الحال و نحوهما نحو الزيدان و الحمر مقبلون و جاءنى زيد و هند و الحمار مسرعين و ان اختلفا تعريفا و تنكيرا لم يمكن جمعهما فى وصف واحد فلا تقول هذه ناقة و فصيلها الراتعان و لا راتعان لامتناع تخالف النعت و المنعوت تعريفا و تنكيرا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت او تجمعهما فى نعت مقطوع نحو جاءنى رجل و زيد الظريفين و ان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما فى وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد مفعولا اول و ثانيا فان كان العامل واحدا و معمولاه مختلفى الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما فى وصف فاما ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقى زيد الظريف عمرا الظريف و يجوز جمعهما نحو لقى زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثانى بجنبه

ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لابد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا (واجاز هشام وثعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب يسوى بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا او لا وفي الاول ان كان العامل مكررا للتأكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن مكررا للتأكيد فان كان العاملان من نوع واحد اى كانا ٢ رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين ٣ او مبتدأين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركان في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت ٤ بكرا الطويلين وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتدأين او للخبرين (والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان (والمبرد يمنع نحو هذا رجل وتلك امرأة منطلقان لاختلاف اسمى الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبريهما كفاعلى الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر او لم يشترك المعمولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوى ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاخوى ولابنين معا بل تقول كراما على القطع وكذا تقطع نحو هذا فرس اخوى ابنيك العقلاء الحكماء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر كذا لا تقول هذا رجل وفي الدار اخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والاخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا (وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شئ واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا لغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف (واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا ❊ واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثنى الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة (وثانيها تفريق الصفات مع جمع الموصوفات ❊ اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات فاما ان تجئ

٢ اسمين او فعلين او حرفين نسخه
٣ او حرفين نسخه
٤ عمرا الظريفين او نسخه

بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف الخبر تقول مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز اوهم شاعر وكاتب وبزاز او منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع فقط اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع الى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله ❊ فلا تجعلي ضيفي ضيف مقرب ❊ وآخر معزول عن البيت جانب ❊ اى منهما ضيف مقرب ومنهما آخر معزول وقوله ❊ فاصبح في حيث التقينا ٢ شريدهم ❊ طليق ومكتوف اليدين ومزعف ❊ اى منهم طليق وقوله مزعف اى ازعفه الموت اى قاربه وفي الثاني اى فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رأيت ثلاثة رجال كاتب وشاعر (وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجا بقوله ❊ ٣ كانّ جولهم لما استقلت ❊ ثلاثة اكلب يتطاردان ❊ واما ان كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر كاتب بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب (وثالثها قطع الصفة رفعا اونصبا ❊ اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتأكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشئ عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التأكيد في نحو جاءني القوم اجمعون اكتعون والشرط الاخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم في الاغلب مستلزم للتبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى ﴿ وامرأته حمالة الحطب ﴾ وقولك الحمد لله الحميد (وشرط الزجاجي في القطع تكرر النعت والآية رد عليه (فنقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته ليتبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت الثاني ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى الف نعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف مجئ نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص في القطع اعنى الواو ❊ قال ❊ ويأوى الى نسوة عطل ❊ وشعثا مراضيع مثل السعالى ❊ ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخرنق ❊ لا يبعدن قومي الذين هم ❊ سم العداة وآفة الجزر ❊ ٤ النازلين بكل معترك ❊ والطيبون معاقد الازر ❊ والواو في النعت المقطوع اعتراضية

٢ قوله (شريدهم) الشريد الطريد مزعف زعفه اى قتله مكانه وكذلك ازعفه اذا قتله سريعا كذا في الصحاح ٣ قوله (كان جولهم) الحمول بالضم بلا هاء الابل التي عليها الهوادج كانت فيها النساء اولا بمعنى الاحمال ايضا واما الحمولة بالفتح والهاء فهى الابل التي تحمل

٤ النازلون والطيبين نسخه

نصبته اورفعته و يجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا وعدده ﴾ واذا كثرت نعوت شئ معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر فى كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد و مررت بزيد الفاسق و بعمرو المسكين وقد يكون تشنيعا نحو بزيد الغاصب حق وقد ذكرنا فى النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات (ويونس اوجب الاتباع فى الترحم اما على النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيته البائس ومررت به المسكين (والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما فى المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعانى المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز او صاحب الثياب الا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصدت المعانى المذكورة اولا وسواء كان المعطوف عليه نعتا اولا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد و فى غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو ه والاتباع باق بحاله اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج فى ﴿ ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بعهدهم ﴾ ان الموفون صفة من آمن وهذا الذى ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما فى الامثلة المذكورة فى القسم الاول اى فى جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا (ورابعها حذف الموصوف * اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى ﴿ وعندهم قاصرات الطرف عين ﴾ فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول فى الكثرة لان القائم مقام الشئ ينبغى ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذى هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفى قال تعالى ﴿ ومنهم دون ذلك ﴾ وقال ﴿ ومامنا الا له مقام معلوم ﴾ اى مامن ملائكتنا الا ملك له مقام معلوم * وقال الشاعر * وما الدهر الا تارتان فمنهما * اموت واخرى ابتغى العيش اكدح * اى منهما تارة اموت فيها (وحكى سيبويه مامنهم مات الا رأيتـه فى حال كذا وقال * فكلمتهـا ثنتين كالماء منهما * واخرى على لوح احر من الجمر ٦ * وقال * لو قلت مافى قومها لم تيثم * يفضلهـا فى حسب ٧ وميسم * فان لم يكن كذا لم يقم الجمـلة والظرف مقامه الا فى الشعر قال * انا ابن جلا وطلاع الثنـايا * متى اضع العمامة تعرفونى * وقال * مالك عندى غير سهم وحجر * ٨ وغير كبداء شديدة الوتر * كانت بكـفى كان من ارمى البشر ❊ وقال ❊ كانك من جمال بنى اقيش ❊ يقعقع خلف رجليه بشن ❊ وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور * ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال * والمؤمن العـائذات الطير يمسحها * ركبان مكة بين الغيل والسـند وقريب منه قوله تعـالى ﴿ وغرابيب سـود ﴾ لان حق غرابيب ان يتبع اسود لكونه

ه فقط نسخه

٦ اى منهما كالماء ٧ (قوله وميسم) الميسم الجمال تيثم من اثم كسر تاؤه فى لغة ٨ (قوله وغير كبداء آه) الكبداء قوس ملاء مقبضها الكف

تأكيد اله نحو اجر قانئ وان لم يصلح لمباشرة العامل ايا لم يقدم الاضرورة والنية التأخير كما تقول فى ان رجلا ضربك فى الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد واخر احد الباقيين فى الاغلب كقوله تعالى ﴿ وهذا ذكر مبارك انزلناه ﴾ وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى ﴿ وهذا كتاب انزلناه مبارك ﴾ وقوله تعالى ﴿ فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة ﴾ وقال الشاعر * اقاسيه بطئ الكواكب * وربما نويت الصفة ولم تذكر لعلم بها * قال * الا ايها الطير المربة بالضحى * على خالد لقد وقعت على لحم * اى لحم اى لحم واذا ولى النعت لا واما وجب تكريره كما ذكرنا فى الحال قال تعالى ﴿ لا فارض ولا بكر ﴾ وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فجعل ما هو نعت الاول معنى نعت الثانى لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى ما ينبغى ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضبّ وهذا حبّ رمانى والذى هو لك الجحر والحب لا الضب والرمان (والخليل يشرط فى الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا فلا يجيز الا هذان جحرا ضب خربان ولا يجيز خربين خلافا لسيبويه (واستشهد سيبويه بقوله * فايا كم وحية بطن واد * هموز الناب ٢ ليس لكم بسىّ * بجر هموز (وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جحر ضب خرب جحره بحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع فى خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز الناب هموز ناب حيته ثم حذف المضاف اى حيته فبقى هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير فيه كما فى حسن الوجه ٣ * قوله (العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى نحو قام زيد وعمرو) (قوله مقصود بالنسبة) يخرج الوصف وعطف البيان والتأكيد على ماقال لان المقصود فى هذه الثلاثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا انما تجئ بالتأكيد اما لبيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه فى الحقيقة لا غيره لم يقع غلط ولا مجاز فى نسبة الفعل اليه واما لبيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص ويعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا ٤ او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا (قوله ٥ مع متبوعه) يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه فى بابه ونذكر ان عطف البيان هو البدل (ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو ٦ لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه (قوله يتوسط بينه الى آخره) ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده ولم استغن فى الحد بقولى العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ٧ لان الصفات يعطف بعضها

٣ وفى قوله * كبير اناس فى بجاد مزمل * بجر مزمل لمجاورته لاناس تقديرا لا لبجاد وذلك لان الجار والمجرور متعلق بمزمل والتقدير كبير اناس مزمل فى بجاد ٤ اومشبها لها نسخه

٥ (قوله مع متبوعه) يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه فى بابه ونذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام آه اجيب عن هذه الثلاثة بان التابع والمتبوع معا مقصود ان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفى وهذا الجواب ظاهر فى لا ولكن واما فى بل فانما يصح اذا جعل المتبوع فيه مقابلا للتابع فى الحكم اثباتا ونفيا لا اذا جعل فى حكم المسكوت

٦ (قوله لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين آه) قد يقال احدهما مطلقا نسبة اليها على السواء فيصدق انهما من حيث الابهام مقصود ان بالنسبة وان لم يكن شئ منهما بخصوصه مقصودا بالنسبة ٧ (قوله لان الصفات يعطف آه) قد جوز الزمخشرى وقوع الواو بين ه

على بعض كقوله ❊ الى الملك القرم وابن الهمام ❊ وليث الكتيبة في المزدحم ❊ وقوله ❊ يالهف زيابة للحرث * الصابح فالغانم فالآيب * ٩ ويجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز * قوله (واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد) انما اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كالو عطف على بعض حروف كلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد الظاهر لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذن ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ماضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تأكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا (قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه) سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله * فلست بنازل الا المت * برحلي اوخيالتها الكذوب * اوبعدها كقوله تعالى ﴿ مااشركنا ولا اباؤنا ﴾ فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتأكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى ﴿ فكبكبوا فيها هم والغاوون * وما عبدنا من دونه من شيء نحن و لا اباؤنا ﴾ وقد لا يؤكد والامر ان متساويان فلذا قال ويجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امرأة والحافظ وعورة بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب (واما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح (قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض) انما لزم ذلك لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا اوظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت المضمر على المجرور الا اعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد اوحرفا نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في

ه الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة فتأمل وقال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير ٩ ولا يجوز نسخه

قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان البس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بلى يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود (فان قلت فما تقول بعد اعادة الخافض أتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور (قلت النظر المستقيم يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني فيه معنى اذ لا يقتضي الباء الاولى من حيث المعنى اسمين يجران به كما اقتضى معنى بين ذلك اذ يمكن ان يكون استؤنف معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستئناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور ههنا كما في مسئلة بين (فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره اعني العامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى ان يحيل جره على العامل المتكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فانها لا تلغى مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله * فاليوم ٢ قربت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والايام من عجب * واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى ﴿ تساءلون به والارحام ﴾ بالجر في قراءة حمزة (واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا نحو الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه اذن يكون قسم السؤال لان قبله ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به ﴾ وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما يجئ والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراآت السبع (وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشئ لانه لم يسمع ذلك مع ان تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف (فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار (فالجواب ان التأكيد والبدل ليسا باجنبيين

٢ قدبت نسخ

(منفصلين)

منفصلين عن متبوعهما لالفظا ولامعنى اما معنى فلان البدل فى الاغلب اما كل المتبوع
او بعضه اومتعلقه والغلط قليل نادر والتأكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لانفصال
بينهما وبين متبوعهما بحرف كما فى عطف النسق فلم ينكر جرى ماهو كالجزء من متبوعه
على ماهو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما
كالجزء مماقبله ومتصل به واما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف
ومعنى من حيث ان المعطوف فى الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جرى ماهو مستقل
كالاجنبى من متبوعه على ماهو كالجزء مماقبله لتخالف التابع والمتبوع (فان قلت فهلا
طردوا الحكم على هذا الوجه فى جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت
ولم افردوا النفس والعين بتأكيد متبوعهما الذى هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل
قبل التأكيد (قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا مايليان العامل
ويقعان غير توكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلولم تؤكد معهما اولا بالمنفصل
لالتبس الفاعل اذا كان غائبا اوغائبة بالتأكيد نحو زيد جاءنى نفسه وهند جاءتنى نفسها
ثم طرد الحكم فى البواقى مع ان ضمائرها بارزة نحو ضربتنى انت نفسك وان لم يلتبس
واما كل واجمع فلايلتبسان بالفاعل فى نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لايلى العوامل
الظاهرة اصلا فلا تقول جاءنى كلكم ولاقتلت كلكم ولامررت بكلكم بلى قد استعمل
مبتدأ لاغير امالان العامل معنوى كماهو مذهب الجمهور اولان مرتبته التأخر اعنى ٤
خبر المبتدأ كما اخترنا فى اول الكتاب هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين
بتقدم تأكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال
لان النفس تستعمل غير تأكيد ولفظ كل لايستعمل الاتأكيدا وهذه العلة تبطل عليه
فى قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه ❊ قوله (والمعطوف فى حكم المعطوف
عليه ومن ثمه لم يجز فى مازيد بقائم او قائما ولاذاهب عمرو الاالرفع وانما جاز الذى يطير
فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية) لايريدون بقولهم ان المعطوف فى حكم المعطوف
عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لايجوز عطف
المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبنى وبالعكس وعطف المفرد على
المثنى اوالمجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى
ماقبله لابالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم فى المعطوف عليه بالنظر الى
ماقبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم مثله فى المعطوف وكما اذا اقتضى
ماقبله كونه نكرة كمجرور رب او المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا
ضعف ❊ الواهب المائة الهجان وعبدها ❊ ونقول فى رب شاة وسخلتها ان المعطوف
نكرة كما يجئ فى باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لايجوز نحو قوله ❊
علفتها تبنا وماء باردا ❊ وقوله ❊ متقلدا سيفا ورمحا ❊ لكنه انما جاز لان المنصوب
بعد العاطف ههنا معمول لعامل مقدر معطوف على العامل الاول حذف اعتمادا على
فهم المراد اى علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا ومتقلدا سيفا وحاملا رمحا وكذا وجب

٤ من نسخه

بناء على الاصل المتقدم ايضا ان لايجوز يازيد والحارث اوجوب تجرد المعطوف عليه
عن اللام بالنظر الى يالكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا
حال كون اللام فى المعطوف جاز كما فى يايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم
بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان فى نفسه مثل المعطوف عليه
فلذا وجب بناء المعطوف فى يازيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى
كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل فى لارجل وامرأة كما
فى النداء لكن العلة قد تقدمت فى المنصوب بلاء التبرئة وان لم يكن حال المعطوف
فى نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ماوجب فى المعطوف عليه فلذا لم يضم
المعطوف فى يازيد وعبدالله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه
مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف فى لارجل ولازيد عندى لان نصب
اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى
لا وحدها (فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع
وذلك لان الضمير فى المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدأ يتجرد
ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر
المشتق لابد له من ضمير فيه او فى معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث
لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه (قوله ومن ثمه لم يجز فى مازيد بقائم اوقائما
ولاذاهب عمرو الا الرفع) وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم اوقائما الضمير لكونه خبرا
مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله فى المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو
لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق
مثله ولا ضمير فى ذاهب عمرو بالجر ولا فى ذاهبا عمرو (فان قلت فيجوز ولاذاهبا عمرو
على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر (قلت ليس حاله فى نفسه كحال المعطوف
عليه حتى يكون مثله فى حكم الاعراب لان الاسم فى الاول مقدم على الخبر فجاز عمل
مافيهما بخلاف الثانى فصار فى عطف الجملة على الجملة مثل لاغلام رجل ولازيد عندى
فى عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع فى ذاهب ٢ على عطف الاسم والخبر على
الاسم والخبر اذ لايجوز عطف الخبر وحده على الخبر لماتقدم من عدم الضمير وقد
ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة قبل فليرجع اليه (وانما جاز مررت برجل قائم ابواه
لاقاعدين وان لم يكن فى قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى
لاقاعد ابواه فهو فى حكم ماثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى فى قاعدين
راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعنى ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف
وكذا قولك برجل حسنة جاريته لاقبيحة ٣ لانه بتقدير لاقبيحة جاريته (قوله وانما جاز
الذى يطير فيغضب زيد الذباب) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت
عن الذباب فى قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذى يطير فيغضب زيد الذباب
فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذى هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما

٢ قوله (على عطف الاسم والخبر آه) اى المجموع على المجموع ليكون عطف الجملة على الجملة
٣ لان الضمير المستحق فى قبيحة راجع الى جاريته فكانك قلت لاقبيحة جاريته نسخه

فى المعطوف عليه وهو خال منــه فوجب ان لايجوز وقد جاز بالاتفاق (و اجاب بان
هذه الفاء للسببية لاللعطف وكلامنا فى المعطوف هذا الذى قاله المصنف (والذى يقوى
عنـدى ان الجملة التى يلزمها الضمير كخبرالمبتدأ والصفة والصـلة اذا عطفت عليهـا
جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا
اولا اوبغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بمافى اختها التى
هى قرينتهـا وجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما فى مسئلة الذباب
اولا كما تقـول مخـبرا عن زيد فى جاءنى زيد فغربت الشمس الذى جاء فغربت الشمس
زيد لان المعنى الذى تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التى جاء
زيد فغربت الشمس وليس مجئ زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفهـا
بعد مضمون الاولى وان كان متراخيـا تقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى
الذى تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التى جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول
فى خبر المبتـدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقـام لامنع من جميع هذا
وهذا كما تعطف على الضمير الرابط فى الجملة التى يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته
وعمرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمـة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت
عمرا واياه وانما جاز ذلك لان فى اجزاء الجملة المذكورة ضميرا ٤ لان ذلك المفرد المعطوف صار
من جملة اجزائها بسبب العطف اذ لايستقل المفرد فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم
وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها
فاكتفى بالضمير فى احديهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوى بالمعطوف عليها
نحو الذى قام وقعدت هند زيد لم يجز الا ان يتعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذى قام
وقعدت هند فى تلك الحال زيد والذى يزول الجبال ولا يزول انا والذى تقوم القيمة ولا ينتبه
انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان
الواو لمطلق الجمع لادلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان فى الفاء وثم تعلق معنوى بين
المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا واياها جائز اتفاقا بالواو وفى المسئلة اذا ذكرت
مقام الواو الفـاء اوثم او خلاف فلا يجيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء
وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل آخر للمعطوف فتبقى الجملة الاولى بلاضمير عائد على المبتدأ
بخلاف الواو فانها للجمع فلا تحتاج الى تقدير فعل وليس بشئ لان العامل ليس بمقدر
فى المعطوف كما تبين فى حد التوابع ولو سلمنا ايضـا جازت على ماذكرنا لان للجملة الثانية
مع الفاء وثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل فى الثانى مع الواو نحو زيد
اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التأكيد جازت المسئلة وان قصدت
الاستيناف امتنعت الاولى لخلو الجملة الخـبرية عن الضمير ※ قوله (واذا عطف على
عاملين ٦ لم يجز خلافا للفراء الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه)معنى
قولهم العطف على عاملـين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا فى الاعراب
كالمنصوب والمرفوع اومتفقين كالمنصوبين او المرفوعين على معمولى عاملين مختلفين

٤ اذا المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليـه لاجـل عدم الاستقلال فلما آه نسخه

٦ مختلفين ليس فى المفروة الا فى بعض نسخ

نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا وهذا عطف متفق الاعراب على معمولى عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرغلامه وبكرا اخوه عطف مختلف الاعراب ولا يعطف المعمولان على عاملين بل على معمو ليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف المعمو لين متفقين كانا او مختلفين على معمولى عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمد اكريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولايقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلاثة او اكثر ۞ اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا لايجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كازعم المصنف من قوله يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولى المجرور فى المسئلة المذكورة حرف العطف نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو اجازه الاخفش على مانقل عنه الجزولى وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور ولايجوز كالايجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا جوز الاخفش مازيد بقائم ولاقاعد عمرو (ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لماذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مررت الى الغزو بجيش والحج ركب لايجوز اجماعا اى الاسمين اوليت حرف العطف اذ الاخر يبقى مفصولا بينه وبين العاطف الذى هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو اوغيره بل يجب ان تقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف اوغيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائى والفراء وابو على فى السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذى بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجاءنى زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال ۞ اتعرف ام لارسم دار معطلا ۞ من العام يغشاه ومن عام اولا ۞ ٢ قطار وتارات خريق كأنها ۞ مضلة بوّ فى رعيل فجعلا ۞ فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف فى جوازه فى المرفوع والمنصوب وفى عدم جوازه فى المجرور نحو جاءنى امس عمرو اليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولايجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لايجوز مررت بزيد وامس خالد (قال ابو على انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم فى السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم

٢ قوله (قطار) القطار جمع القطر وهو المطر والخريق الريح البارد ة الشديدة الهبوب قوله مضلة بوّ فى رعيل فجعلا البوّ جلد الحوار يحشى لتعطف عليه الوالدة اى الناقة اذا مات ولدها والحوار ولد الناقة مالم يفصل عن امه فاذا فصل عنها فهو فصيل كذا فى الصحاح والرعيل اى فى قطع

والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جلة فلاتقول ثم والله قعدعمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلايكون مابعد القسم عطفـا على ماقبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة على ماقبلها ويجوز الفصـل بالشرط ايضـا نحواكرم زيدا ثم ان اكرمتنى عمرا وبالظن نحوخرج محمدا واظن عمرو بشرط انلايكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلاينفصـلان عن معطوفهما ولام لان ام العاطفة اى المتصلة يليها مثل مايلى همزة الاستفهام التى قبلها فى الاغلب كما يجئ فى حروف العطف (ولنرجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لايمنع من صور العطف على عاملين الا مافيه الفصـل بين العاطف والمجرور لاغير كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى سـيبويه والفراء يضمران الجـار فى كل صورة توهم العطف على عاملين وفيها مجرور نحوقولهم ماكل سوداء تمرة ولابيضاء شحمة اى ولاكل بيضاء وقوله تعالى ﴿ والذين كسبوا السيئات جزاء سـيئة ﴾ اى وللذين واعتذرابن السراج لهما فى قوله تعـالى ﴿ واختلاف الليـل والنهار ﴾ الى قوله آيات اوآيات على القراتين بان آيات اعيدت ٤ توكيدا للاولى لماطال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز مطلقـا كما هو مذهب الاخفش اوالمنع مطلقـا الاباضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء (واما المتـأخرون فان الاعلم الشنترى منع نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العطف قال لانه ليس يستوى آخر الكلام واوله قال فاذاقدمت فى المعطوف عليه الخبر على المخبرعنه نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء آخر الكلام واوله فى تقدم الخبرين على المخبر عنهما (قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيدخرج غلامه وعمرواخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه ٥ لاستواء اول الكلام وآخره وهولايجيزه (والمصنف جوز بالقيد الذى ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور فى المعطوف عليه ويتأخر المنصوب او المرفوع ثم يأتى المعطوف على ذلك الترتيب نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيد او الحجرة عمرا لكن لاللعلة التى ذكرها الاعلم بل قال لان الذى ثبت فى كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولايقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد فى صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المصنف مالزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه فى علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخـافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لايكون تحكما (قوله خلافا للفراء) يعنى ان الفراء يجيزه مطلقا وفى هذه الاحالة نظر على ماقلنا (قوله الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو) اى يجوّز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور (قوله خلافا لسيبويه) اى لايجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ❊ ولنذكر بقية احكام العطف فمنها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذاقيل من الذى اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو

٤ قوله (توكيدا للاولى آه) وهى قوله لآيات فالنصب على لفظها والرفع على محلها ففى النصب يكون العامل ان وفى الرفع العامل هو الابتداء العامل فى محل الايات وعلى التقديرين الآية من صورة العطف على عاملين

٥ قوله (لاستواء آخر الكلام واوله) بذلك يظهر بطـلان ماذكر من ان احدهما يكون مجرورا والالكان المعمولان لعامل واحد

اى اشترك عمرو وزيد قال تعالى ﴿ لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح و قاتل ﴾ الآية
اى لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح ومن انفق من بعد وكذا ام مع معطوفها كقولك
لمن قال انا اصلى ليلا ونهارا افى الليل تصلى اكثر يعنى ام فى النهار وقد يحذف الواو
من دون المعطوف قال ابو على فى قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم
قلت ﴾ اى وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال
اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اى او لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما
وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال ماقام زيد بلى وعمرو اى
بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذى هو المصدق
المثبت كما يجئ فى بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد
لان بلى للايجاب بعد النفى فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ماقام بكر
نعم لكن زيد اى نعم ماقام بكر لكن زيد اى لكن قام زيد لان نعم مقررة لما سبقها نفيا
كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفى فى عطف المفرد كما يجئ فى حروف العطف وتقول
لمن قال ٦ مات الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ماقام زيد بلى بل عمرو اونعم بل عمرو
اى بلى قام زيد بل عمرو ونعم ماقام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف
التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهى العاطفة تقتضى سبق
الهمزة واما تقتضى سبق اما اخرى كما يجئ فى حروف العطف وقد يحذف المعطوف
عليه بام قال تعالى ﴿ ام من هو قانت آناء الليل ﴾ اى الكافر خير ام من هو قانت (ويجوز
تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا فى ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو
ضربت وعمرا اوفعمرا اوثم عمرا اواوعمرا اولا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل
فى المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها
ولاستبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اى العامل فى المتبوع
فمن ثم لم يتقدم على ٧ معطوف عليه التزم اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون
اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال
وزيد ضربت انت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ
مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ اولا فلا يجوز ان وعمرو زيدا قائمان وما زيد عمرو
قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد
فمنطلقان والذى وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو
زيد قائمان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا
تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتأخره عن العامل
على المذهبين ويشترط ايضا فى تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه
مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول ماجاءنى وزيد الا عمرو وانما جاءنى وزيد عمرو وذلك
٢ لما تقدم فى باب الفاعل ان مابعد الا فى حيز غير حيز ماقبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر

٦ (قوله مات الناس بلى حتى الانبياء) الظاهر ان لفظة بلى وقعت موقع نعم سهوا من القلم لما سيجئ من ان استعمال بلى فى الايجاب شاذا ونقول لعله ما مات

٧ معمول نسخه

٢ لكون مابعد الا نسخه

فى باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذى هو فى حيز مابعدها (ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو اوحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاآنى ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى ﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها ﴾ فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله تعالى ﴿ والله ورسوله احق ان يرضوه ﴾ اى يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الاخر ٣ ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثانى وكذا يجوز زيد قام وعمرو وعلى حذف الخبر من الثانى اكتفاء بخبر الاول اى وعمرو كذلك وفى الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ اذلو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير فى الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففى مطابقته لهما خلاف (قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما امامن الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اى زيد قام فعمرو قام وامامن الثانى نحو زيد قام فعمرو اى فعمرو قام او فعمرو كذلك قالو ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما فى الترتيب يمنع اشتراكهما فى الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك فى الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار فى هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان فى احتمال اجتماع القيامين وترتبهما وان لم يكن الضمير فى الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءنى زيد فعمرو فقلت لهما وجاءنى زيد ثم بكر وهما صديقاى واما ولا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معهما وتركها موكولان الى قصدك فان قصدت احدهما وذلك واجب فى الاخبار عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ٣ مبتدأين وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءنى وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو اتاك وكذا تقول زيد او هند جاءنى ولا تقول جاءتنى اذ المعنى احدهما جاءنى والغلبة للتذكير وتقول فى غير الخبر جاءنى اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وماجاءنى زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءنى مع انى دعوتهما وزيدا وعمرو جاءنى وقد جئتهما واكرمتهما وتقول فى او التى للاباحة جالس الحسن اوابن السيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او اما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ﴿ ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما ﴾ وليس او بمعنى الواو كما قاله بعضهم بل نقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس فان الله اولى بالغنى والفقير معا وانما قال تعالى ﴿ واذا رأوا تجارة اولهوا انفضوا اليها ﴾ بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان معا لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله رأوا ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا فى الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز ❊ قوله ٤ وكان سيان ان لا يسرحوا غنما ❊ او يسرحوه بها واغبرت السرح ❊ فقال

٣ وقوله تعالى ﴿ واذا رأو تجارة اولهوا انفضوا اليها ﴾ اى الى الرؤية

٢ المبتدأين نسخ

٤ قوله (وكان سيان ان لا يسرحوا) سرحت الماشية سرحا والسرح المال السائم يقال فرس سريح وخيل سرح وناقة سرح اى سريعة

مع سيان اويسرحوه (والحق ويسرحوه (وتقول ازيدا ضربت ام عمرا اوعمرا وهما مستحقان للضرب وماجاءنى زيد ولكن عمرو اوبل عمرو وقددعوتهما (ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان فى الاسم معنى الفعل قال تعالى ﴿ فالق الاصباح وجعل الليل سكنا ﴾ على قراءة عاصم اى فلق الاصباح وكذاقوله تعالى ﴿ صافات ويقبضن ﴾ اى يصففن ويقبضن قال ※ ٥ بات يغشيها بعضب باتر ※ يقصد فى اسوقها وجائر ※ اى ويجوز ولايجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضى على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى ﴿ والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة ※ ونحو ان الذين كفروا ويصدون ※ وارسل الرياح فتثير سحابا ﴾ وكذا يجوز لم يقعد زيد ولايقعد زيد غدا وبالعكس (وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذاتجانسا بالتأويل نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه فى كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له فى الاعراب فنحو مررت برجل شريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولاسيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ والخبر والحال وصاحبها الاترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون البواقى فقولك جئتك اخاف وراجيا وعندابوها كريم وشريفة ليس فى القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جنى وذلك بالواو دون الفاء واخواتها لاصالة الواو فى العطف ※ واعلم انه يجوز المخالفة فى الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اى وعمرو كذلك ولقيت زيدا وعمرو اى وعمر كذلك قال ※ وعض زمان يا ابن مروان لم يدع ※ من المال الامسحتا او مجلف ※ المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذى بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى لم يدع الامسحتا لم يبق من جوره الامسحت ويجوز ان يكون المعنى اوهو مجلف واو منقطعة اى بل هو مجلف كما يجئ فى حروف العطف اويكون مجلف مصدرا عطف على عض كما فى قوله تعالى ﴿ ومزقناهم كل ممزق ﴾ ※ قوله (التأكيد تابع يقرر امر المتبوع فى النسبة اوالشمول) قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتا فى المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا فى زيد فى قولك جاءنى زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذى فى كلهم مفهوما من القوم فى جاءنى القوم كلهم اذلابد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة فى مجموعهم (ثم ان التأكيد يقرر ذلك الامر اى يجعله مستقرا متحققا بحيث لايظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله امالغفلته اولظنه بالمتكلم الغلط اولظنه به التجوز فالغرض الذى وضع له التأكيد احد ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين

(الامرين)

٥ قوله (بات يغشيها) غشيت الرجل بالسوط اذاضربته به

الامرين فلابد ان يكرر اللفظ الذى ظن غفلة السامع عنه اوظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحوضرب زيد زيد اوضرب ضرب زيد ولاينجع ههنا التكرير المعنوى لانك لوقلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو (وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لاينفعك وربما يكرر غير المنسوب و المنسوب اليه لظنك غفلة السامع اولدفع ظنه بك الغلط وذلك امافى الحرف نحوان انزيدا قائم اوفى الجملة نحو قوله تعالى ﴿ ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ﴾ ولايدخل هذا النوع من التأكيد فى حد المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولكن لافى النسبة ولا فى الشمول ولايضره ذلك لانه فى حدالتأكيد الاسمى والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهوثلاثة انواع احدها ان يظن به تجوزا فى ذكر المنسوب فربما تنسب الفعل الى الشئ مجازا وانت تريد المبالغة لاان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا اوتقول هذا باطل وانت تريد غير كامل ٢ فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لايبقى شك ٣ فى كونه حقيقة نحوقوله عليه السلام ﴿ ايما امرأة نكحت بغيراذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل ﴾ والثانى ان يظن السامع به تجوزا فى ذكر المنسوب اليه المعين فربما نسب الفعل الى الشئ والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اى قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحوضرب زيد زيد اى ضرب هو لامن يقوم مقامه اوتكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لاغير (والثالث ان يظن السامع به تجوزا لافى اصل النسبة بل فى نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هوالغرض من جميع الفاظ التأكيد (قوله امر المتبوع) اى ما يتعلق به من نسبة الفعل المذكور اليه اوكونها شاملة عامة له فالتكرير لفظا اومعنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون مانسب اليه عاما لاجزائه شاملا (وقوله ٤ فى النسبة اوالشمول) بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شانك فى العلو اعظم من ان يوصف وامرى فى الفقر ظاهر اى فى باب العلو وباب الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع فى باب كونه منسوبا اليه وفى باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد نحو ٥ قوله تعالى ﴿ لاتتخذوا آلهين اثنين انما هواله واحد ﴾ فان اثنين وواحد وان قررا وحققا امر متبوعهما وهو الاثنينية والوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه الاتخاذ الذى فى قوله تعالى ﴿ لاتتخذوا ﴾ ولامن باب شمول الاتخاذ للالهين وكذا فى قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ فلفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لآحاد النفخة اذلا آحاد لها (وقد ٧ اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة تقرر الوحدة التى فى نفخة

٢ (قوله فيجب ايضا تكرير اللفظ آه) وقد يكرر المنسوب اليه لئلا يبقى شك فى كونه حقيقة كقولك أريت الاسد الاسد فى موضع يستغرب وجوده فيه

٣ قوله (فى كونه حقيقة) اى لغوية

٤ قوله (فى النسبة اوالشمول بيان للامر) اطلق النسبة ليتناول كونه منسوبا وكونه منسوبا اليه فتأمل

٥ قوله تعالى انما هواله واحد فان واحد وان قرر وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن بذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا فى قوله تعالى نفخة اه نسخه

٦ وفى اكثر النسخ ولا تقولوا آه وهو سهو

٧ (قوله اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة) قال المصنف فى الجواب تقرير امر المتبوع لايتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لاتدل على معنى النفخة اذلا دلالة فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة ان لاتقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التى هى مدلولة للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لاقصدا

فيجب ان يكون تأكيدا (واجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن ذلك دلالة تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمنا لا مطابقة (ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول لمتبوع امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون فى قولك جاءنى الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين فى المجئ بحيث لم يخرج منه احدمنهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعنى كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءنى الرجلان كلاهما لفظة كلا موضوعة للاثنينية التى هى مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تأكيد (فان قلت بل معنى كلاهما فى جاءنى الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ماهو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة (قلت هذا وهم لان التأكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هما الذى هو المضاف اليه الذى مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة ❊ واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعانى نحو جاءنى رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلاثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعانى الالفظ جميع فان الاغلب فيه كالمجئ قطعه عن الاضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل (وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءنى زيد وحده اى لم يشاركه احد فى المجئ وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا فى المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا تجئ الا تابعة مضافة فى التقدير على رأى الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين كجاءتنى القبيلة جمعاء والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءنى القوم باجمعهم ولا يقال جاءنى القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رأيته عينه ورأيته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلاثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى ﴿ عسى الله ان يأتينى بهم جميعا ﴾ اى بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين فى حال المجئ وان اردت ذلك المعنى فقل يأتينى بهم معا بل معناه انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا فى الاتيان او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تأكيد تليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم واما مضافا تأكيدا وهو اقل الثلاثة نحو جاءنى القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التأكيد

(ومرة)

ومرة حالا وذلك من الثلاثة فمافوقها كامر باب الحال نحو جاءنى القوم ثلاثتهم وجاؤنى ثلاثتهم ولا يؤكد بثلاثة واخواتها الابعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد والالم يكن تأكيدا بخلاف الوصف فى نحو جاءنى رجال ثلاثة فتبين بهذا انك تقول الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلاثة واربعة فصاعدا لمعين العدد وتقول فى التأكيد او الحال وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلاثتهم واربعتهم فمافوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن فى هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التأكيد او الحال فلابد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لافرق بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلاتخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التأكيد الابقوله او الشمول والافمعناها تأكيدا وصفة سواء (قال المصنف ٢ يدخل عطف البيان فى قولنا يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا فى النسبة او الشمول (اقول ان كان معنى التقرير ماذكرت وهو تحقيق ماثبت فى اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ماهو عطف البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءنى العالم زيد والفاضل عمرو اذلادلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه ٣ وذلك مع قلة الاشتراك نحو ❊ اقسم بالله ابو حفص عمر ❊ اذا فرضنا انه ليس هناك ممن سمى بابى حفص الااثنان او ثلاثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا آخر فليس بواضح وينبغى صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات ❊ قوله (وهو لفظى ومعنوى فاللفظى تكرير لفظ الاول مثل جاءنى زيد زيد ويجرى فى الالفاظ كلها والمعنوى بالفاظ ٤ محفوظة وهى نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثانى للمثنى كلاهما كلتاهما والباقى لغير المثنى باختلاف الضمير فى كله وكلها وكلهما وكلهم وكلهن والصيغ فى البواقى اجمع جمعاء اجمعون جمع) اعلم ان التأكيد اما التقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى مافهم من المتبوع تضمنا لامطابقة وذلك بكلا وكل واجمع وثلاثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما التقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير مادل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظى النفس والعين ومايتصرف منهما والتكرير اللفظى يجرى فى الالفاظ كلها اسماء كانت او افعالا او حرفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل مايجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل مالايجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف ٥ الا التى تؤدى معنى الجملة وتحذف معه فى الغالب وهى لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء او لان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لاتنفك عن مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لايكرر وحده الا فى ضرورة الشعر نحو قوله ❊ فلا والله لايلفى لمابى ❊ ولا للمابهم ابدا شفاء ❊ وقوله ❊ وصاليات

٢ (قوله يدخل عطف البيان فى قولنا يقرر امر المتبوع) اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها لتدل على معنى فى متبوعها وافادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا فى النسبة والشمول هذا حاصل ماذكره

٣ لكن لابعينه نسخه

٤ مخصوصة نسخه

٥ الا مايؤدى نسخه

كما يؤثفين ﴿ والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرور بل
يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان العماد في الاول
معمولا ظاهرا فالمختار عمد الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها وان لم يكن
غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم
والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عمد الاول بمعمول ظاهر
اختير في عمد الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عمده بظاهره
ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكرير العماد وهو ان تكرره
منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا
للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير
المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل
حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب
المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك اياك ورأيته اياه لكنهم كما اجازوا تأكيده
بالمنصوب المنفصل اجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيته هو
فالمرفوع المنفصل يقع تأكيدا لفظيا لاى متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا
وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور
فتصرف فيه اكثر ومن ثمه لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجئ في باب
الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل
لما بين الجر والنصب من الاخوة كما في باب المثنى وجمعى التصحيح وباب مالا ينصرف
(وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تأكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب
فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تأكيدا لاتحاد المعنيين
والفرق بين البدل والتأكيد معنوى كما يظهر في حد كل منهما (وقال الزمخشرى في
مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا عجيب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى
فهو تأكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك
تأكيد لفظى بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب
نحو ثلاث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجئ في باب البدل ولا
يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز لك في التأكيد لان
المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجئ مرفوعا الا ترى انك تقول
في باب النداء يا زيد اخ فتجعله كالنداء المستقل هذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكرره
بلا فصل نحو جاءنى زيد زيد قال ﴿ فاين الى اين النجاء ببغلتى ﴿ اتاك اتاك اللاحقون
احبس احبس ﴿ وقال في الحرف المستقل ﴿ لا لا ابوح بحب ٧ بثنة انها ﴿ اخذت على
مواثقا وعهودا ﴿ او مع فصل كقوله ﴿ ترا كها من ابل ترا كها ﴿ وقال تعالى ﴿ وهم
بالاخرة هم كافرون ﴾ ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين او لهما له ذيل فيكرر
المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى ﴿ لا تحسبن ﴾ بالتاء ﴿ الذين يفرحون

٧ بثنة نسخة

(بما اتوا)

بما اتوو يحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم ﴾ بالتاء ايضا ﴿ بمفازة من العذاب ﴾ فانه طال المفعول الاول بصلته) التأكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا (وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو سر بر اولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا ٢ وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن فسن اويكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت الشر اى استخرجته (وقولهم اكتعون ابصعون قيل من القسم الثاني اى لامعنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتع اى تام ومن تبصع العرق اى سال او من بصع اى روى ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مفررة وعلى الوجهين يمكن ان يحمل ٣ ما قال ابن برهان ان هذه الالفاظ تأكيد لاجمعون لالمؤكد الاول فكأنه جعلها اما من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن اوخبيث نبيث (وباب الاتباع بعضه مبنى ٤ كحيص بيص وحيث بيث كما يجئ في المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واو بوص ياء واصله حيص بوص (وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى ﴿ فلا تحسبنهم ﴾ بعد قوله لاتحسبن بخلاف التأكيد المعنوى فانه لايعطف بعض الفاظه على بعض ولا تقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون ولاجاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التأكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فتقطع ولو عطفت او قطعت لكان كعطف الشئ على نفسه وقطع الشئ عن نفسه واما جواز العطف في بعض التأكيد اللفظي بالفاء او ثم فلما يجئ في حروف العطف (وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجرى مجرى التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه اويده ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التأكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التأكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها على التأكيد ولجريها مجرى ٥ اجمعون جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في ذلك في بدل البعض وبدل الاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقوله صيد يومان على ان اسناد الفعل

٢ او تقوية نسخ

٣ على نسخه

٤ قوله (كحيص بيص) وقعوا في حيص بيص اى في فتنة تموج باهلها متأخرين ومتقدمين تركوا البلاد حيث بيث اى منتشرين مسرعين

٥ اجمع نسخه

المبنى للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اى على ظهره وبطنه كقوله تعالى ﴿ واختار موسى قومه ﴾ اى من قومه او على الظرف اى فى ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لايقاس عليه فلا يقال ضرب زيد الرجل واليد وتقول مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثانى او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا (قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التأكيد (قوله فالا ولان) يعنى نفسه وعينه (قوله يعمان) اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع فى المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغيير الضمير فقط تقول وعينه نفسها وعينها وتغيير الصيغ مع الضمير فى مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ماحكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجئ فى باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن (قوله والثانى) يعنى كلا لمثنى المذكر وكلتا لمثنى المؤنث تقول كلانا وكلتاكما وكلتا هما (قوله والباقى) اى كله واجمع الى ابصع لغير المثنى اى للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط فى كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المصنف وباختلاف الصيغ فى البواقى يعنى فى اجمع وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره (ويجوز لك اجراءما للواحدة اعنى جمعاء واخواتها على كل جمع الاجمع سلامة المذكر لانه لايؤنث كما يجئ فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالدور كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء لتأ ويلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك ايضا اجراء جميع الجموع الاجمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور او بالدور كلهن جمع كتع بتع بصع كما تقول بالنسوة وبالزينبات كلهن جمع كتع (وجوز الاندلسى فى جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تأويل الجماعات مستشهدا بقول جرير ✻ اقبلن من ثهلات ٦ او وادى خيم ✻ على قلاص مثل خيطان السلم ✻ ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اى فرقة خارجة وقوله تعالى ﴿ والصافات صفا ﴾ اى الطوائف الصافات وليس بشئ لان ذلك انما جاز فى نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ ذكرنا (وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع ✻ (قوله ولايؤكد بكل واجمع الاذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله) يعنى بالذى يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان له افراد

٦ قوله (او وادى خيم) خيم جبل قال جرير اقبلن من نجران او جنبى خيم
٦ قوله (ثهلان) ثهلان جبل

﴿ يتميز ﴾

يتميز فى الحس بعضها عن بعض وبالذى يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع فيجوز اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شراء بعضه دون الباقى ولا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجئ والذهاب فلا تقول جاءنى العبد كله وذهب زيد فان اجزاء العبد لاتفترق بالنسبة الى المجئ بان يجئ بعض منه ولايجئ الباقى فعلى هذا القياس لايقال اختصم الزيد ان كلاهما لان الزيدان لايصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذهو لايكون الا بين اثنين اواكثر فلايصح ان يقال اختصم زيد وحده (واجاز الاخفش اختصم الزيد ان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقدكان يحتمل نحو اشتريت العبدين و اشتريت العبيد من افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعنى نحو اشتريت العبد كله لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشتبه برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثانى اظهر لكون الافتراق الثانى اشهر فيسبق ٢ الفهم اليه فلايحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين ٣ قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التأكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع اوعن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اى شئ هو اولى به من رفع الاحتمال الذى يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال فى النسبة فوصف النكرة لتتميز عن غيرها اولى من تأكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعنى مع تأكيد النكرات شئ واحد ٤ وهو جواز تأكيدها اذا كانت النكرة حكما لامحكوما عليه كقوله عليه الصلاة والسلام ﴿ فنكاحها باطل باطل ﴾ ومثله قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكا دكا ﴾ فهو مثل ضرب ضرب زيد (واما تكرير المنكر فى نحو قولك قرأت الكتاب سورة سورة وقوله تعالى ﴿ وجاء ربك والملك صفا صفا ﴾ فليس فى الحقيقة تأكيد اذ ليس الثانى لتقرير ماسبق بل هو لتكرير المعنى لان الثانى غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة (وقد اجاز الكوفيون تأكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ماذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لايشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم مماليس بمعلوم المقدار فلا خلاف فى امتناع تأكيده واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله ❊ ياليتنى كنت صبيا مرضعا ❊ ٥ تحملنى الذلفاء حولا اجمعا ❊ وقول الاخر ❊ قد صرت البكرة يوما اجمعا ❊ واما قوله ❊ اولاك بنو خير وشر كليهما ❊ جميعا ومعروف الم ومنكر ❊ فعمل كليهما على البدل عند اهل المصرين اولى لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز مجئ كليهما غير تأكيد اذا كان تابعا لما ليس بتأكيد كقوله تعالى ﴿ امايبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما ﴾ فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تأكيدا

٢ الوهم
٣ الاحتمال الثانى نسخه
٤ قوله (وهو جواز تأكيدها اذاكانت النكرة حكما لامحكوما عليه) فلا يصح على هذا جاءنى رجل رجل لدفع توهم غفلة السامع او اعتقاده غلط المتكلم وقد يقال الممنوع تأكيد المنكر تأكيدا معنويا لا تأكيدا لفظيا وهذا اقرب ولهذا علل عدم الجواز بكون تلك الالفاظ معرفة
٥ قوله (تحملنى الذلفاء حولا اجمعا) الذلف صغر الانف و استواء الارنبة يقال رجل اذلف وامرأة ذلفاء وبه سميت يافوتة اخرجت من كبس دهقان

والمعطوف فى حكم المعطوف عليه وفى قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك فى الصلة كقولك جاءنى الذى ضربت نفسه اى ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءنى قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدأ نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين ذلك لما عرفت فى باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة ٦ وكونه فى الصفة اولى منه فى خبر المبتداء وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتأكيد للتطويل فتنافيا (وقال هشام اذا عطفت على شئ لم تحتج الى تأكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو لانك ربما تجوزت فى نسبة الضرب الى زيدا وربما غلطت فى ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر * قوله (واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك) قدمضى شرحه فى باب العطف * قوله (واكتع واخواه ٧ اتباع لاجمع فلا تتقدم وذكرها دونه ضعيف) اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوى قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى (واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه فى قوله تعالى ﴿ كل شئ هالك الا وجهه ﴾ اى ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولاسيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا ان كلا قد يقع مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا تأكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع فى الصحيح على اخويه فلكونه اظهر فى افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اى تام هذا المعنى خاف فيهما وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شئت من النفس الى اجمع لايلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس واجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواه فالبصريون على ماحكى الاندلسى عنهم جعلوا النهاية ابصع ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته (قال وهذا يدل على قلته والبغدادية جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجزولى والزمخشرى قدم ابتع على ابصع وتبعه المصنف ولا ادرى ماصحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجئ باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تأخير اجمع عن احدى اخواته (وقال ابن كيسان تبدأ بايتهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور فى الثلاثة الباقية والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض وسمع جاءنى القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بصع وايضا جمع بتع وايضا جمع

(بصع)

٦ وخبر المبتدأ ومن الصفة اولى منه فى خبر المبتدأ نسخه

٧ المشهور بفتح الهمزة وفى المقروة على المص بكسرها

بصع بتع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معاوجب الترتيب المذكور (قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تأكيد للقوم واجمعون تأكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تأكيد لما قبله (وقال غيره الصحيح ان كلها تأكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية (وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى ﴿ ٨ فسجد الملائكة كلهم اجمعون ﴾ ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهما كرها ترادف لفظين لمعنى واحد واي محذور في ذلك مع قصد المبالغة ❊ قوله (البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه) قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التأكيد والوصف وعطف البيان كما قال (قوله دونه) يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو جاءني زيد بل عمرو وقال المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق (اقول وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبدالله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى ﴿ وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله ﴾ قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبدالله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبدالله وزيد وخالد قال ❊ يامي ان تفقدي قوما ولدتهم ❊ او تخلسهم ❊ فان الدهر خلاس ❊ عمرو وعبدمناف والذي عهدت ❊ ٣ ببطن عرعر ابي الظلم عباس ❊ قالوا الفرق بينهما ٤ ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول (والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما يذكر في كل واحد من الثلاثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر (ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا احد ثلاثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفه نحو بزيد رجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان للابهام اولا ثم التفسير ثانيا ٥ وقعا وتأثيرا ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا

بين كلهم واجمعون في الآية جاء بعضهم على المبالغة في الشمول والاحاطة لكثرة الملائكة كثرة غير محصورة ه لاحظ بعضهم ان اجمعون بحسب اصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد قصد ذلك المعنى مع تلك المبالغة تكثير الفائدة ٢ (قوله او تخلسهم فان الدهر خلاس) الاخلاس الترك ٣ (قوله ببطن عرعر) عرعر موضع ٤ (قوله ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان آه) الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني زيد اخوك ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه المتأخرون ٥ لان الابهام آه وقع نسخه

ولايجوز العكس نحو بزيد رجل اذلا فائدة فى الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل مايكون الثانى موضحا للاول وذلك اما بان يكون لشئ اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله ❊ اقسم بالله ابوحفص عمر ❊ فان ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه كان بعمر اشهر منه بابى حفص ولو فرضنا انه ليس فى الدنيا من اسمه عمر ولا من كنية ابوحفص الا اياه واما بان يكون اسمان مطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد اولا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاء اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اى هو واحد من جملة مايطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءنى زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم زيد فالثانى فى الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الانفراد فاحدهما مساو للاخر فى الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة (والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثانى ولم يحتج الى متبوع قبله فى المعنى فان لم يكن جامدا كقوله ❊ فلا وابيك خير منك انى ❊ ٥ ليؤذينى التحمحم والصهيل ❊ قدر الموصوف اى فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول فى جاءنى زيد العالم لاحتاج الثانى الى مقدر قبله لان الوصف لابد له من موصوف فلذا قيل ان الثانى فى نحو ٦ العائذات الطير بدل وفى الطير العائذات صفة وبخلاف التأكيد فانه وان كان جامدا لكن ٨ كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبدل معنى فى المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك فى التأكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبره غير مستقل اخرى فالاول نحو يازيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثانى نحو ياغلام بشر وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله ❊ انا ابن التارك البكرى بشر ❊ بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يازيد وعمرو وغير مستقل نحو يازيد والحارث ٧ للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يازيد وعمرا ولا يازيد وعمرو بالتنوين كما جاز ياغلام بشر وبشرا فى البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفائدة فى بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير فى النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثانى بعد ٢ التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلاثة فتقصد بالرغيف ثلاث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلاثه وكذا فى بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثانى نحو اعجبنى زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبنى زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه (وقال سيبويه فى قولهم رأيت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت رأيت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعالى ﴿ فسجد

٥ قوله (ليؤذينى التحمحم) حمحم الفرس وتحمحم اذا صوت لطلب العلف قوله (الصهيل) الصهيل صوت الفرس ٦ قوله (نحو العائذات الطير) جمع العائذة من العوذ اى المؤمن العائذات ٨ قوله (للعلة المذكورة) وهى ان المنسوق لا يدل على معنى فى المتبوع ولا يفهم معناه من المتبوع وكان اعرابه بتبعية الاول ٢ معنى نسخه

الملائكة كلهم اجمعون﴾ وهذا الذى قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الاخر ان البدل فى حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهر ا ٨ فباى شئ يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعى ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم فى البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدو جوب توافق البد والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان (والجواب تجويز التخالف فى المسمى عطف بيان ايضا هذا الذى ذكرت هو الذى يقوى عندى* قوله (وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثانى جزؤه والثالث بينه ٩ وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره) قوله فالاول مدلوله مدلول الاول) فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك فى بزيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر (قوله والثانى جزؤه) اى بدل البعض جزؤ الاول نحو كسرت زيدا يده (قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما) اى بين الاول والثانى ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءنى زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولاشك فى كونهما من بدل الغلط (وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجئ الثانى ملخصا لما اجمل فى الاول مبنيا له (وقال المبرد والقولان متقاربان سمى بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان اعجاب فى قولك اعجبنى زيد حسنه وهو مسند الى زيد لايكتفى به من جهة المعنى لانه لا يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر فى انه لم يسلب نفسه بل سلب شئ منه وكذا السؤال عن نفس الشهر فى قوله تعالى ﴿يسئلونك عن الشهر الحرام﴾ غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود ما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيد عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ آخر ولا تقول فى بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذى فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا فى امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا (ودليل حصر الابدال فى الاربعة انه لا يخلو مدلول الثانى من ان يكون مدلول الاول اولا والاول بدل الكل والثانى اما ان يكون الثانى فيه بعض الاول اولا والاول بدل البعض والثانى اما ان يكون فيه الفعل المسند الى المبدل منه مشتملا على الثانى اى متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال والثانى بدل الغلط (وهذا الذى يسمى بدل الغلط على ثلثة

٨ قوله (فباى شئ يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه) يعرف ذلك بمقامات الكلام وقرائن الاحوال فان كان المناسب للمقام المبالغة فى الاسناد وتكرار الحكم حمل على قصد تكرير العامل وان كان المناسب له مجرد التوضيح حمل على عدم القصد ٩ وبين الاول نسخه

اقسام اما بدأ وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا يعتمده الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى على كقولك هند نجم بدر شمس كأنك وان كنت معتمد الذكر تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس (واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار (واما نسيان وهو ان يعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضطراب عن الاول المغلوط فيه ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط (وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا قوله (ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة ❊ اعلم ان البدل والمبدل منه في الابدال الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد رأسه برجل رأس له بزيد رأس له برجل رأسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار (قوله وان كان نكرة) اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل في بدل الكل من الكل وان درويت نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة (قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز تركه اي ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى (بالواد المقدس طوى ❊ اذا لم يجعل ٦ طوى اسم الوادي ٨ بل كان مثل حطم وختع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وقول الشاعر * انا وجدنا بني جلان كلهم ❊ كساعد الضب لا طول ولا قصر ❊ اي لا ذي طول ولا ذي قصر وقوله * فلا وابيك خير منك * البيت فان لم تفد النكرة الا ما افاده الاول لم يجز لانه يكون ابهاما بعد التفسير نحو بزيد رجل وقدمر انه لا فائدة فيه * قوله (ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا) هذه قسمة اخرى مستأنفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمة البدل باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران بزيد اخيك واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم ٨ اياهم اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تأكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا

٦ طوى اسم موضع بالشام تكسر طاؤه وتضم ولا يصرف فمن صرفه جعله اسم واد ومكان وجعله نكرة ومن لم يصرفه جعله بلدة وبقعة وجعله معرفة وقال بعضهم طوى وطوى الشيء المثنى وهو صفة وليس بعلم وهو مصروف لا غير وقالوا في قوله تعالى انك بالواد المقدس طوى طوى مرتين اي قدس وقال الحسن اي ثبت فيه البركة والتقديس مرتين ٧ (قوله بل كان مثل حطم وختع) ختع في الارض اي ذهب وليل خيع على مثال صرد اي ماهر بالدلالة ٨ اياها نسخه

كلهم فى مثل ﴿ اسكن انت وزوجك الجنة ﴾ ان انت تأكيد وكذا فى مررت بك انت وبه هو فكذلك هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على مايورده النحاة لكان تأكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رأيت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظى عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا والاخ هو زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقعت زيدا اياها والنحاة يوردون فى مثله نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه فى جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمضمر من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابة والمضمر من المضمر نحو كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثانى لكونه كلاله ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا بد فى بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانهما ليسا ببدل الغلط بلى يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثانى بالاول كقوله تعالى ﴿ قتل اصحاب الاخدود النار ﴾ لاشتهار قصتهم وانهم ملاؤا الاخدود نارا (وقال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اى مطار ضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله ※ لحافى لحاف الضعيف والبرد برده ※ (قال ابن الخشاب لايجوز جاءنى زيد لاخ اى اخوه اتفاقا واما اعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى فى باب التأكيد (قوله ولايبدل ظاهر من مضمر) الى آخره ※ اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب ※ قال الشاعر فى بدل البعض ※ اوعدنى بالسجن والاداهم ※ ٢ رجلى ورجلى شثنة المناسم ※ وقال فى الاشتمال * ذرينى ان حكمك لن يطاعا * وما الفيتنى حلمى مضارعا * بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لايجيز نحو بى المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول * قالوا لان البدل ينبغى ان يفيد مالم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اى المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص فى التعريف من المبدل منه فيكون انقص فى الافادة منه اذ المدلولان واحد وفى الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين فى بدل الكل كما ذكرنا فى هذا الباب ولو اتحدا لكان الثانى تأكيدا لا بدلا وافادة الثانى فى المثالين زيادة فائدة من صفة المستكنة والكرم

٢ (قوله رجلى) منصوبة بدل من الضمير المنصوب وتقديره اوعد رجلى بالسجن والاداهم وهى القيود الواحد ادهم ورجلى غليظة لاتألم بجعلها فى القيد وقيل معناه اوعدنى بالسجن واوعد رجلى باداهم وتقريره انه عطف على عاملين والقول الاول اولى

٢ (قوله رجلى ورجلى شثنة المناسم) الشثن بالتحريك مصدر شثت كفه اى غلظت وخشنت ورجل شثن الاصابع وكذلك العضو والمنسم بالكسر خف البعير

ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الاول الاترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت مالا تفيد المعرفة وان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في تلك النكرة (واستدل الاخفش بقوله تعالى ﴿ ليجمعنكم الى يوم القيمة لاريب فيه الذين خسروا ﴾ والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم امام رفوع الموضع او منصوب به ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الاترى الى قوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا ﴾ (وقال ابن مالك لايبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو في افعل امرا وتفعل في الخطاب وافعل وتفعل واذا وقع مايوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو تعجبني جمالك اى تعجبني يعجبني جمالك ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لايقع لاظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام فلابد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا ليبين انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تعالى ﴿ عم يتساءلون عن النبأ العظيم ﴾ فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل (واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ماذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدلى البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا لايستغنى عنه نحو ضربت الذى مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذى ضربت اخاه زيدا كريم ٤ وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال ❊ ٥ وكانه لهق السراة كانه ❊ ٦ ماحاجبيه معين بسواد ❊ ولم يقل معينان ❊ وقال ان السيوف عدوها ورواحها ❊ تركت هوازن ٧ مثل قرن الاعضب ❊ ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ﴿ ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب ﴾ وكقول الشاعر ❊ ان على الله ان تبايعا * تؤخذ كرها او تجئ طايعا ❊ ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء لكان تأكيدا لابدلا نحو ان تنصر تعز نصرك ولا اعرف به شاهدا والذى يفصل به مذكور ان كان وافيا بما في المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى ﴿ قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله ﴾ الاية اى منهم فئة وقال الشاعر ❊ وكنت كذى رجلين رجل صحيحة ❊ واخرى رمى فيها الزمان فشلت ❊ يروى رجل رفعا وجرا وان لم يف تعين لرفع نحو مررت برجال رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب الوافي وغيره في البدل باضمار اعنى كامر في باب لوصف ❊ واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتأكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التأكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لايؤكد (وابن كيسان يقدم التأكيد على النعت اذ النعت يفيد مالا يفيده الاول بخلاف التأكيد وانما يقدم التأكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التأكيد

(مدلول)

---

٤ قوله (وقد يعتبر الاول في اللفظ) اى في البدل مطلقا

٥ (وقوله وكانه لهق آه) اللهق بالتحريك الابيض وسراة كل شئ ظهره ووسطه

٦ قوله (ماحاجبيه معين) ما في قوله ماحاجبيه زائدة والعين سواد اى صب السواد فيه يعنى انه ابيض ولا سواد فيه الا في حاجبيه والشاهد فيه في بدل الحاجبين من الضمير المتصل في كانه وضمير معين بسواد يرجع الى الضمير في كانه لا الى الحاجبين

٧ قوله (مثل قرن الاغضب) الاغضب مكسور القرن الداخل

مداول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية اوبالبعضيه او الاشتمال و اما بدل الغلط فنادر و المنسوق اجنبي من متبوعه ❊ قوله (عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمرو فصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكرى بشر) قوله يوضح متبوعه يخرج التأكيد لانه لايوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة والاولى ان يحد بهذا الحد الابدال الثلاثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحد بدل الغلط بما حد به المصنف مطلق البدل (قوله ❊ اقسم بالله ابو حفص عمر ❊ قصته انه اتى اعرابى الى عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره ❊ اقسم بالله ابو حفص عمر ❊ ٨ مامسها من نقب ولا دبر ❊ اغفرله اللهم ان كان فجر ❊ وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال له اغفرله اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه (قوله في مثل ❊ انا ابن التارك البكرى بشر ❊ قال انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يااخانا الحارث ٩ ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا ٩ الحارث وكذا ياغلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا اوجب الضم وقد ذكرت ماعليه في باب البدل (والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثانى عطف بيان لا بدل (والمبرد انكر رواية الجر وقال لايجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدى وتمامه ❊ عليه الطير ترقبه وقوعا ❊ ٢ فعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستحق المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبنى من زيد علمه ومن عمرو جوده الثانى فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبنى شئ من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده وكذا كسرت من زيد يده اى كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ماجاءنى الا زيد وهذا اخر قسم المعربات من الاسماء والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه اجمعين ❊ ثم الحمد لله على درك المسؤل وبلوغ الغرض المأمول تم الجزء الاول بحمده تعالى وحسن تأييده

٨ قوله (مامسها من نقب ولا دبر) نقيب البعير بالكسر اذا رقت اخفافه ونقب الخف الملبوس اى تخرق والدبر تخرق ظهر الدابة من الركوب ونحوه ٩ الحرث نسخه

٢ فالتارك ان عديناه الى مفعولين فقوله عليه الطير ثانيهما والا فهو حال نسخه

﴿ فهرس الجزء الاول من شرح الكافية لنجم الائمة محمد بن حسن الرضى ﴾

إستدراكات

استدراكات

﴿ ٢ ﴾

٨ (قوله وعلى مافسرنا الوضع آه) اى على وجه يكون احترازا عن شئ فلا يتجه ان ذكره تصريح بما علم التزاما ٩ (قوله خلاف المشهور اه) وايضا فقوله لفظ مغن عن الوضع بمعنى الصوغ فيكون ذكره ليتعلق به قوله لمعنى ٢ (قوله ومعنى اللفظ مايعنى به) قيل المعنى مصدر بمعنى المفعول او اسم مكان استعمل فيه او هو مخفف المعنى يقال عرفت ذلك فى معنى كلامه وفى معناه كلامه وفى بعنى كلامه

﴿ ٤ ﴾

٥ اللغوى فلا يلزم الدور هذا ماقيل فى توجيه كلامه وحينئذ يكون نحو مسلمان و بصرى وضورى كلمة حقيقة وان سلم ان اجزائها تدل على اجزاء معانيها لا كلمتان صارتا بالامتزاج فى حكم كلمة واحدة كما اختاره الشارح لكن لقائل ان يقول يلزم على هذا ان يكون مثل قالا وقالوا وقلت داخلا فى حد الكلمة مع انه جملة مركبة من فعل وفاعل فتأمل ٣ (قوله احترز بقوله وضع عن لفظ آه) اى قد يدل على هذا المعنى كما اذا سمع من وراء جدار فيخرج ح عن الحد بقيد الوضع واما اذا علم حيوته بالمشاهدة فلا دلالة له اصلا فيخرج عن الحد بقوله لمعنى وعلى هذا فلا منافاة بين اثباته للمهمل او لا معنى و بين اخراجه بقوله لمعنى ثانيا واما قوله وقدم فهو اشارة الى ان هذا الاحتراز انما يتصور اذا فسر الوضع بالصوغ كما نبه عليه بقوله عما صيغ ٤ (قوله فالجواب ان اللام آه) بل لتعريف الماهية والطبيعة ٥ (قوله فيناقض) قيل فعلى هذا ينبغى ان لا تصح ارادة الاستغراق فى مثل اللفظة والكلمة والتمرة وان لا تصح ان يقال كل لفظة ولا كل تمرة خير من جرادة بقصد العموم قلنا المنافى للوحدة هو الكثرة بمعنى الكل لا بمعنى كل واحد ولذلك قال كل الانسان ولم يقل كل انسان واما صحة استثناء اى فرد اريد من الانسان ههنا فباعتبار ان ثبوت هذا الحكم للكل انما هو ثبوته لكل فرد لا باعتبار انه اريد بلفظ الانسان كل فرد منه ٦ (قوله والمقصود فى هذا الموضع هو الثانى آه) قيل فعلى هذا لا يكون الوحدة مرادة اصلا وان كانت الماهية متصفة بها فتأمل ٧ (قوله ان قيل لم لم يقل لفظة آه) التوافق بينهما فى التذكير والتأنيث انما يجب بثلاث شرائط الاول ان يكون الخبر مشتقا او فى حكمه الثانى ان لا يكون مما يتحد فيه المذكر والمؤنث كجريح الثالث ان يكون رافعا لضمير المبتدأ فلا يؤنث فى هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه

استدراكات

﴿ ٩ ﴾

ح معنى الحرف بلطائل اذ يقرب من المقصود تارة ويبعد عنه تارة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون على بصيرة فنقول كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا والة للاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا و بالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير و البصرة مثلا وجعله الة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه وهذا معنى ماقيل الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لاتتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لايتحصل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لافي العقل ولافي الخارج وانما يتحصل بمتعلقه فيعقل بتعقله والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يعقل قصدا ويلاحظ في ذاته فيستعمل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلاتستقل بالمفهومية ولاتصلح ان تكون محكوما عليها اوبها اذ لابد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان تعتبر تلك النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لاتتعقل الا بذكر متعلقاتها ولما كان وضعها لتلك الجزئيات وضعا واحدا لم يلزم ان يكون لفظة من مشتركة بينها

٣ قوله (فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره) جعل معنى الحرف حاصلا في لفظ آخر بان اوجد الحرف معناه فيه وجعل ذلك اللفظ متضمنا لمعنى الحرف وحكم بان ذلك اللفظ لايدل عليه وكل ذلك لاحاصل له لان معنى اللام متعلق بمعنى الرجل حقيقة لا بلفظه وكذلك الاستفهام متعلق بمعنى الجملة واذا تضمن لفظ معنى لفظ آخر دل عليه كما في اين ومتى والا فلا تضمن اصلا

استدراكات

﴿ ١٠ ﴾

ه هو لقصور فى معناه بحسب المعقولية لالقصور فى دلالته ٧ قوله (الاان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء آه) اذا كان كل واحدمنهما موضوعا لذلك المعنى فلم صار ذلك المعنى فى نفس احدهما مطابقة دون الاخر فان قيل ارادان لفظ الابتداء وضع لذلك المعنى مطلقا ولفظ من موضوع له من حيث انه حاصل فى غيره قلنا معنى الابتداء امر واحد حاصل فى غيره متعلق به فجعل احد اللفظين موضوعا له فى نفسه والآخر موضوعا له من حيث انه متعلق بغيره عار عن الفائدة على قياس ماقيل فى اشتراط ذكر المتعلق وايضا اعتبار هذه الحيثية فى معنى من لايخرجه عن الاستقلال وصلاحية الحكم عليه كما اذاقيل الابتداء الحاصل فى الغير فالحق اختلاف المعنى وان معنى من الابتدا آت المخصوصة الملحوظة فى غيرها واما اذا لوحظت بالذات كقولك ابتداء السير من البصرة صارت معانى مستقلة لكنها بهذا الاعتبار ليست معنى من

استدراكات

﴿ ١١ ﴾

ف فتوهم انه له وعلى تقدير تسليم انه له فالماضي حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل حدث معدوم له انتظار الوجود وليس في مدلول شيء منهما زمان معين بل الزمان المعين من لوازم مدلولهما ٧ (قوله وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضي آه اى الغبور بمعنى المضى) فلا يرد على حد المص ايضا كما لم يرد الماضي والمستقبل

﴿ ١٢ ﴾

ء الخاصة يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز كونها شاملة بخلاف الحد فانه يجب اطراده و انعكاسه ولا حاجة الى هذا العدول عن الظاهر فان المطرد المنعكس يسمى عند النحويين حدا اى معرفا والمطرد الذى لا ينعكس يسمى عندهم خاصة قال المص فى شرح منظومته نعنى بالخصيصة الامر الذى اذا وجد دل على الثبوت واذا فقد لم يدل على الانتفاء فيطرد ولا ينعكس ولو جعل حدا كان اخص من الحدود

استدراكات

﴿ ١٣ ﴾

ه جعله حالا والا لقال ناطقة و ايضــا يدفعه قوله صوت الحمار ٦ (قوله فتقصوه مالايكون معمول الفعل) اى المضارع اى منه ٧ (قوله ودج) دج صياح للدجاج ٨ (قوله فاذاسميت بالاسم) اى جعلته علما ٩ (قوله تمخضت للتمكن) فيه رد على من استدل بثبوت التنوين بعد العلية على انها ليست للتنكير ٢ (قوله وثانيهــا للتمكن ومعناه كون الاسم معربا) هذا اولى مماقيل من ان تنوين التمكن يدل على امكنية الكلمة اعنى كون الاسم لم يشــبه الفعل بالوجهين المعتبرين و حينئذ لايتصور معناها فى غير المنصرف

﴿ ١٧ ﴾

ه من التعريف لافيه نفســه ٢ قوله (اما ان عرف الاختلاف الصحيح آه) الذى يعرف الاختلاف الصحيح الحاصل فى كلامهم بالتتبع مستغن عن النحو انما المحتــاج اليه من لايعرفه كذلك فالمتتبع يضع له قوانين يعرف بهــاالاختلاف الحــاصل فى كلامهم فتعريف المعرب نافع بالقيــاس اليه ليتحصل له ضابط فى معرفة الاختلاف و امابالقياس الى غيره فلافائدة فيه سوى ان يعرف المعنى الاصطلاحى لهــذا اللفظ من غير ان ينتفع به فى معرفة احكام كلامهم ٣ قوله (بخلاف المبنى فان الاعراب لايقــدر على حرفه الاخير آه) تحقيقه ان المبنى لمانع قد زال عنــه استحقاقه للاعراب و صلاحيته له بذلك المانع فلايقــدر فى اخره اعراب بل يقال هو فى محل اسم آخر له اعراب و اماالمقصور مثلا فهو مستحق للاعراب لكنه عاجز عن تحمله فيقدر فى آخره اذ لاعجز عن التحمل التقديرى و لايحتاج ههنا الى اعتبار اسم آخر

استدراكات

﴿ ١٨ ﴾

د بامر اعتبـاری لاوجودله وذلك لانه قال فهوامر لايتحقق اذنحن نقطع انالتكلم اذا قال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد انه ليس فیآخر زيد الاضم وفتح وكسر لاامر آخر يسمى اختلافا ای لاامر آخر متحقق بدليل ماسبق وبدليل ان اختلاف آخر زيد فیالمثـال المذكور مما لايمكن انكاره ٢ قوله (فهو امر واحد ناشی من مجموع الضم والفتح والكسرلامن كل واحدمنها) فيه بحث اذلايلزم من عدم كونه ناشـيا من كل واحد ان يكون ناشـيا من المجموع لجواز ان ينشأ من اثنين منهـا ٣ قوله (والانقلاب منحيث هوهوشیٔ واحد) هذا لاينافی ان يندرج تحته افراد متنوعة ثلاثة اواكثر كاان الاعراب منحيث هو هوشیٔ واحد وينقسم الى ثلاثة

استدراكات

﴿ ١٩ ﴾

ه تحكم وايضـا اذا انتقل الاسم من السـكون الى الضم ومن الضم الى الفتح ومن الفتح الى الكسر فقد استوفى اقسام الاعراب ولم يوجد هنـاك انتقال من السـكون الى الفتح ولا من السـكون الى الكسر ٨ قوله (بحسب تغاير الحالات المنتقل اليهـا) اى دون المنتقل عنهـا ٩ (قوله وليس كذا الف المثنى وواو الجمع اذا جعلتـا اعرابا) يعنى لا يقدر الالف قبل الاعراب مغايرة لمابعده لادائه الى تقـدير حذف علامة التثنية ٢ قوله فتبين لك بهـذا ان الاختلاف فى كل اسم) اى سواء كان بالحركة او بالحرف ٣ قوله (والحق ان معنى الاختـلاف ماذكرنا اولا) اى لا ماذكرناه ثانيا لفسـاده وذلك لان التحول كما يتغاير باعتبـار المتحول يتغـاير باعتبار المتحول اليه فيلزم ان يزيد الاعراب على ثلاثة كما ذكره ٤ قوله (والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقـال الآخر من السـكون) قد عرفت فسـاد ذلك بلزوم كون الاسم فى حال السـكون الاصلى معربا بناء على ان الاختلا ف نسـبة الى طرفيه على سـواء فان قيل لا يحصل الاختلاف الا عنـد حصول الحالة المنتقل اليهـا اذ لا اختلا ف حال حصول المنتقـل عنها قلنا اذا حصل الاختلا ف كان نسـبته اليهمـا على السوية فح يحكم بكون الاسم فى الحـالتين معا معربا او مبنيـا ٥ قوله (لقوله مااختلف آخره به) لعله اراد بقوله مااختلف آخره به مايكون سببا للاختلاف لا ماحصـل به الاختلاف بالفعل او يحصل وقد وجد فى الاسم فى التركيب الاول ماهو سـبب لاختلاف آخره فى الجملة وان لم يترتب عليـه الاختلاف بالفعل لتوقفه على امر آخر وليس يعتبر فى مثل اختلف ويختلف اذا استعمل فى هذا الموضع ونظائره اقتران بزمان كما لا يخفى

م التقدم زماناو تلفظا فلامدخل للتأثير الحقيقي فيمانحن بصدده وايضا تأثيركل واحد منهما انماهو في رفع الآخر لافي ذاته قلت لوكان هناك تأثير في الحقيقة لكان الاولى والانسب ان يقدم المؤثر في التلفظ وهذا هو المراد من لزوم تقدمه على اثره وتقدم كل واحد منهما على رفع الاخر تلفظا لايتصور الا تقدمه على الآخر تلفظا فتأمل ٤ قوله (في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة) لايخفى ان حق العلامة من حيث هي علامة ان تكون متقدمة على ماهي علامة له لتعرف هي اولا ثم يعرف بها ماهي علامة له فلوكان كل من المبتدأ والخبر علامة لرفع الآخر كان حقه ان يقدم على الآخر ليعلم به حال الآخر ومن ثمه اطلق النحويون الحكم بان مرتبة العامل التقدم على معموله ٥ (قوله قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر مقدم على صاحبه من وجه آه) قد تحقق فيما سبق ان عمل كلمة في اخرى انما هو بحسب ارتباط بينهما في المعنى اذ بذلك يحدث في الاخرى معنى يحتاج الى وضع علامة له وليس بين المبتدأ والخبر ارتباط الا باعتبار كون الخبر مسندا الى المبتدأ فلو جعل الخبر عاملا ومعمولا معا بالقياس اليه لم يكن ذلك الا بحسب هذا الارتباط فيلزم تقدمه عليه وتأخره عنه من هذه الجهة لانها جهة كونه عاملا وجهة كونه معمولا والعامل من حيث هو عامل مقدم رتبة والمعمول من حيث هو معمول مؤخر رتبة ٦ (قوله فاذا اختلف الجهتان فلا دور) هذا الاختلاف لايجد به نفعا بل الواجب ان يبين اختلاف جهتي العاملية والمعمولية كما في كلمة الشرط مع الفعل فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتأخر رتبة من جهتين مختلفتين ولا استحالة فيه بخلاف المبتدأ والخبر لاتحاد جهة العاملية والمعمولية فيهما كما بيناه